الدكتور ثامر كامل الخزرجي

العلاقات السياسية الدولية

واستراتيجية إدارة الأزمات



العلاقات السياسية الدولية

واستراتيجية إدارة الأزمات

العلاقات السياسية الدولية

واستراتيجية إدارة الأزمات

الدكتور

ثامر كامل محمد الخزرجي



الطبعة الأولى

1425هـ / 2005

رقم الإيداع : 2005/1/43

رقم الإجازة: 2005/1/11

(ردمك) ISBN 9957-02-170-2

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

تليفاكس : ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩

ص . ب ١٧٥٨ الجبيهة ١١٩٤١

عمان - الاردن

Dar Majdalawi Pub.& Dis.

Telefax: 5349497 - 5349499

P.O.Box: 1758 Aljubaiha

11941 Amman- Jordan

www.majdalawibooks.com

E-mail: customer@majdalawibooks.com

تنفيذ وطباعة برجي

٠٩٦١٣٣٣٤٦٤٨/٣١٢١٢٤

عمّان: ٠٩٦٢٧٩٥٦٩٨٦٩٩

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

المقدمـــة

راودتني فكرة اعداد مؤلف في العلاقات السياسية الدولية منذ مايزيد على اربع سـنوات ، وكنـت استبعد دائما الفكرة لاسباب عديدة ، لعل اهمها قناعتي بان مثل هذا العمـل قد يعد تكرارا لجهود سبقته اذا لم يتضمن ماهو جديد وحيوي ومؤثر وينطوي علـى قدر وافر من الدينامية من خلال التأصيل الدقيق للمفاهيم والمحددات والربط بين الـنظري والعمليـاتـي وبيـن التقلـيدي والحديـث ، وبين المثالي والسلوكي والواقعي والمعاصـر. وحين ادركت امكانية تفعيل هذه الديناميات وتوفر القدرة على تقديم شيء اضافي جديد، اصبحت الفكرة اكثر الحاحا ، وشعرت بضرورة وضعها موضع التنفيذ، ولكن الامر لم يكن سهلا ميسورا في ضوء المعايير التي حددتها سلفا لمثل هذا العمل، والتـي مـن اهمها ان يكون مواكبا لاحدث التطورات في البيئة الدولية من ناحية، وان يكـون ذا دلالة واقعية من ناحية ثانية، وان يكون ذو بعد مستقبلي من ناحية ثالثة، وان يوفر فائدة علمية اكاديمية واخرى مهنية عملية من ناحية رابعة .

لقـد مرت العلاقات الدولية خلال تطورها التاريخي بمراحل متميزة يتسم كل مـنها بخصـائص معينة وهذا التطور المستمر كان له تأثير مباشر ووثيق على الثورة السلوكية والتحليل السياسي ومناهج البحث المستخدمة ونظريات القوة والصراع والامن القومي وادارة الازمة الدولية .

والعلاقـات السياسـية الدولـية هي جزء من علم السياسة باعتبار ان دراسة السياسة الداخلية للدولة هي جزء من علم السياسة، ودراسة السياسة الخارجية هي جزء مـن دراسة العلاقات الدولية. والعلاقات الدولية كميدان معرفي وعلم السياسة يتناولان وجهيـن لواقع واحد هو المجتمع السياسي، فبينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسي في ذاته يتناول علم العلاقات الدولية مابين المجتمعات السياسية.

وقـد تطـورت دراسـات العلاقات الدولية الى الحد الذي قامت معه جامعات عديدة في العالم بتخصيص اقسام مستقلة لدراسة العلاقات الدولية فضلا عن التوسع في اقامة مراكز البحوث المتخصصة في مجال العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية.

مــن الاهداف الرئيسية لهذا الكتاب هو ان نضع انفسنا في موقف نستطيع من زاويــته ان نحكم بشئ من العلمية والموضوعية والمسؤولية فنجيب على عدد كبير من الاسئلة التي تثار حول موضوعات العلاقات الدولية ومجالاتها المختلفة.

أما المنهج الذي تم اعتماده في اعداد هذا الكتاب فهو منهج مختلط ، يقوم على الوصــف والتحلــيل والاســتنتاج لاستشــراف موازين القوى في مطلع القرن الحادي والعشــرين. ويقــوم على ابراز المتغيرات السياسية الدولية في القرن العشرين بوصفه يمــثل عصر الصراع العالمي، او عصر الايديولوجيات المتنافسة او عصر اضطرابات وازمــات، وقــد يتطلــب الامر احيانا التوغل في القرن التاسع عشر او ماقبله للمقارنة والتحليل وشمول النظرة.

ويوضــح هــذا الكــتاب ان دراســة العلاقات الدولية تشمل العلاقات السلمية والتســاومية والصــراعية والعدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنــية وصــناع القــرار في البيئة الدولية ، ومجموع النشاطات والمبادلات السياسية الرسمية الموجهة عبر الحدود الدولية . وتؤكد الدراسة العلمية في العلاقات الدولية على اســتنباط الوقــائع التاريخــية الدولــية، وامتحان الظواهر العالمية بشكل عام وايجابي وايضــاح الطبــيعة الديناميــة لهذه العلاقات ، والعوامل التي تحدد تطورها ، ومحاولة تكويــن رؤى نظــرية ذات قــيمة علمــية وعملية حولها، وبعبارة اخرى انشاء قواعد وضوابط وتشريعات أي علاقات ضرورية نابعة من طبيعة الاشياء.

لقــد تم تقسيم الكتاب الى خمسة ابواب تم بحثها من خلال اربعة عشر فصلا . تــناول الباب الاول الذي جاء تحت عنوان المفاهيم والنظريات من خلال فصلين ماهية الدولة وخصائصها ، وكذلك ماهية العلاقات الدولية وعلاقتها ببعض ميادين المعرفة في العلوم السياسية .

امــا الباب الثاني فقد جاء تحت عنوان المحددات والاهداف، وتناول من خلال ثلاثــة فصــول مــناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية التقليدية والمعاصرة ، وكذلك العوامل والمتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية ، الموضوعية، والمجتمعية، والمتعلقة بشخصــيات صــناع القــرار ، وتضمن هذا الباب ايضا فصلا عن الاهداف والمصالح الوطنية في العلاقات الدولية.

وقد جاء الباب الثالث تحت عنوان النظام السياسي الدولي المعاصر ، متضمنا فصـــلين ، تـــناول احدهما مراحل تطور النظام السياسي الدولي ، وقدم الاخر عرضا للاطار النظري والخصائص المعاصرة لهذا النظام.

امـــا الباب الرابع الذي جاء تحت عنوان التفاعلات في بيئة النظام الدولي فقد تضـــمن ثلاثـــة فصول تناولت تباعا القوة وادارة القوة في النظام الدولي ، واشكاليات الصراع والحرب ، وتوازنات القوى في العلاقات الدولية.

بيـــنما تـــناول الـــباب الخامس الذي جاء تحت عنوان الامن الدولي والعلاقات الدولـــية، ومن خلال اربعة فصول ، التنظيم الدولي ونظام الامن الجماعي ، والجوانب النظرية لمفهوم الامن القومي، وتأثيرات ثورة المعلومات على العلاقات الدولية، واخيرا الازمة وادارة الازمة الدولية.

ولانحســـب بانـــنا في هذا الكتاب قد جئنا بنظرية جديدة في العلاقات الدولية، ولكن قمنا على قدر المستطاع بتحليل الانتاج الفكري المتاح في هذا المجال ، وافدنا من بعـــض المؤلفـــات والمراجع المتخصصة ، واجتهدنا باضافة ما نعتقد بانه مهم وحيوي للدراسة المنهجية .

والكـــتاب يمـــثل محاولة متواضعة مضافة الى محاولاتنا المنهجية السابقة في معالجـــة موضـــوعات الدبلوماســـية واستراتيجية ادراة المفاوضات ، والنظم السياسية الحديـــثة والسياســـات العامة – دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ونسعى لـــتقديمه الـــى الطـــلاب والباحثين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة ولطلاب وباحثي العلـــوم السياســـية بصفة خاصة ، كما يتوجه الكتاب الى السياسيين والزعماء والكتاب وقـــادة الرأي وغيرهم من المعنيين والمهتمين بالشؤون الدولية . وعسى ان نكون وفقنا في مسعانا والله من وراء القصد .

الدكتور

ثامر كامل محمد الخزرجي

بغداد / 2005

الفصل الاول

ماهيـــــة الدولــــــة

اولا: النظريات المفسرة لنشأة الدولة

لقـــد كثرت المحاولات والنظريات التي تطرقت الى تفسير نشأة الدولة واتخذت اتجاهات مختلفة تبعا لاختلاف وتباين مناهج وثقافات ووجهات نظر الفلاسفة والمفكرين السياســيين الذيـــن ، اهتموا بالموضوع، والأفتراضات النظرية والتأملات الفلسفية التي اعــتمدوها، غــير ان جميع هذه النظريات كانت تدور حول احد اركان الدولة الاساسية وهو ركن السلطة السياسية [1].

وعلـــيه فـــأن البحث في اصل فكرة الدولة وتطورها يختلط مع البحث في نشأة الســـلطة السياسية واساسها ، وبينما حاول البعض ان يفصل بين الامرين انطلاقا من ان البحـــث الاول يـــتخذ طـــابع البحث التاريخي ، حيث يلجأ الى تتبع الحوادث التاريخية وتبـــيان الحقبة التاريخية التي قامت فيها الدولة، والأسس التي قامت عليها، فان البحث فـــي نشـــأة الســـلطة له طابع قانوني ، اذ يهدف الى تحديد اساس خضوع المحكومين للحكـــام[2]. وبغض النظر عن مدى دقة وموضوعية هذا الفصل نجد انفسنا بغير حاجة الـــى عناء كبير لتأكيد مدى ارتباط الموضوعين لاسيما في الظروف التي ادت الى نشأة كـــل منهما والتي تشير الى وحدة القوى الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وتفاعلها مع بعضـها في ظهور السلطة السياسية وقيام فكرة الدولة.

وبالـــرغم مـــن ان المعـــرفة الانســـانية الحديـــثة قد كشفت عيوب الكثير من الـــنظريات التأملـــية القديمـــة ، الا ان بعضـــها لم تزل تستحوذ على اهتمام المفكرين والباحثيـــن ، لذلـــك ، سنحاول وبدون الخوض التفصيلي تحديد ثلاث اتجاهات نظرية بحثت في اصل نشأة الدولة ومن خلال ثلاثة مطالب ، وكما يلي :-

1. النظريات الدينية :

تـرجع هذه النظريات مصدر السلطة الى الاله الخالق [3]، ومن ثم تدرجت في ربطهـا بيـن سـلطة الدولة والارادة الالهية تدرجا يخفف من هذه الرابطة بالقدر الذي كـان يـتاح فـيه للعقـل الانساني ان يحقق خطوة الى الأمام في طريق النظرة العلمية للامـور، وبـدأ الامـر باعتبار الحاكم من طبيعة الاهية فهو (اله في الارض) ، أي (نظرية تاليه الحاكم) .

ثـم تـدرج الامـر بعد ذلك الى اعتبار ان الحاكم اختاره الله مباشرة لممارسة السلطة باسمه على الارض، أي (نظرية الحق الالهي المقدس).

ودخـل الـتطور اخـر مـراحله في اعتبار ان اختيار الحاكم من لدن الله يتم بطريقة غير مباشرة، أي نظرية (الحق الالهي غير المباشر) [4].

وتتمـثل خطـورة هذه النظريات في ان التسليم بكون السلطة الاهية في اصلها ومنشـأوها معـناه تحطـيم مبدأ مسؤولية الحكام امام المحكومين، وهذا مايبرر مطالب الحكـام الاوتوقراطيين، ومع ذلك فان هذه النظريات وجهت الاهتمام الى دور الدين في تطور الدولة ، وعملت على تطوير الاحساس بالاخلاق في نطاق السياسة.

2. النظريات التعاقدية :

تخـتلف الـنظريات التعاقدية عن النظريات الدينية التي ترجع نشأة الدولة الى الرغـبة والارادة الالهـية، فـأن النظريات التعاقدية التي بلورها مفكرو القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ومن ابرز من كتب عنها الانكليزيان " توماس هوبس " (1588-1679م) و "جـان لـوك " (1632-1704م) والفرنسي " جان جاك روسو" (1712-1778م) ، تـرى ان الدولة من صنع الانسان، وقد نشأت نتيجة لارادة الافراد التعاقدية الرضائية ، حيث اتفق الافراد على انها حالة الطبيعة – اما لانها شريرة " هوبس "، او لكونهـا غير عملية بالرغم من مثاليتها " لوك " ، او استجابة لظروف قاهرة " روسو" – والعيش معا في ظل المجتمع المنظم سياسيا الذي يخضع افراده لسلطة عليا [5].

وتفترض نظرية العقد الاجتماعي وجود حالة للفطرة كانت هي الاصل المؤدى الـى الحـياة الانسانية اذ لم يخضع الناس في هذه الحالة لاي ضبط سياسي، اما ظهور

الدولـــة بحسب هذه النظرية، فهو امر يرجع الى الاتفاق الحر او الى التعاقد الذي ابرمه سكان هذا المجتمع الفطري، وان حالة الفطرة تمثل حالة سابقة على التنظيمات السياسية والاجتماعــية، ووجودهـــا يسبق تكوين الحكومة، اما القواعد المنظمة لسلوك الناس في هــذه الحالـــة الطبيعـــية فهـــي تمثل القانون الطبيعي ، فالانسان يتمتع ببعض الحقوق الطبيعـــية، لكـــن الـــناس بعد ذلك مالبثوا ان اتجهوا نحو بناء المجتمع المدني من خلال الـــتعاقد، ومـــن ثـــم استبدال القانون الطبيعي بقانون أخر انساني، وبدأ الناس يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية [6].

والعقـــد بالنســـبة " لهوبـــس" قـــد أنشأ المجتمع المدني والدولة معا، وهذا امر يصـــعب تخيله من الناحية العملية، اما العقد بالنسبة " للوك " فيقوم على تحويل المجتمع المدني الى دولة بواسطة انشاء السلطة السياسية المنظمة لحياة الافراد [7].

لقـــد اصـــبحت هذه النظرية اليوم غير مقبولة، انطلاقا من كونها وهمية وغير حقيقـــية، بـــيد ان الانـــتقادات التـــي وجهت لها تتعلق بالصفة التعاقدية وليس بالصفة الرضائية المحددة لنشوء الدولة، واذا امكن التسليم بأن الدولة من صنع الانسان فهي اما ان تكـــون اختيارية اتفاقية او مفروضة بالقوة، وباستثناء مايمكن استنتاجه من طروحات اصـــحاب نظرية القوة التالي شرحها، فان نسبة كبيرة من المفكرين يسلمون بان الدولة قامت بالاتفاق الاختياري بين الافراد دون ان يأخذ هذا الاتفاق شكل التعاقد [8].

3. النظريات غير التعاقدية:

أ. نظرية القوة :

تؤمن هذه النظرية ، بأن القهر والقوة هما اساس نشأة الدولة بل هما اساس أي نظام سياسي [9]، حيث كانت الجماعات الاولية تعيش في صراع مستمر مع بعضها[10] وتدل الحروب التي كانت تنشب بين العشائر والقبائل في المجتمعات البدائية على صحة هـــذه النظرية ومن خلال هذه الصراعات استطاع رئيس القبيلة ان يؤسس سلطته، وان يفرضـــها علـــى اقلـــيم معين محققا بذلك احد ابرز مقومات نشأة الدولة، وعندما ترسى اســـس الدولة فانها لايمكن باي حال ان تتخلى عن القوة والسيطرة والغلبة، فهي بحاجة الـــى اســـتخدام القوة لتفرض سيادتها داخليا وخارجيا، فكأن الدولة هي من صنع قانون

الاقــوى[11]، والســلطة في الدولة تتمركز لدى الاقلية التي لها القوة والنفوذ، تلك القوة التي يمكن ان تكون مادية او ادبية او دينية او فكرية او اقتصادية [12].

والقــوة بالنســبة " لميكافــيلي " وهــيغل " ونتشة " ، هي خاصية طبيعية من خصائص الدولة وفضيلة يجب التمسك بها والانطلاق من خلالها [13].

وفــي مقــابل ذلــك يرى الكثير من المفكرين ان القوة وحدها لاتستطيع ان تبرز الاصــل التاريخــي لنشأة الدولة، فالقوة بدون الحق يمكن ان تكون في احسن الاحوال مؤقــتة، ولكن القوة مع الحق اساس دائم للدولة [14]، هذا فضلا عن ان العديد من الدول الحديــثة في اسيا وافريقيا قد نشأت نتيجة لاستقلال المستعمرات وليس بناءا على نظرية القوة.

ب. نظرية التطور العائلي :

يــتلخص مضــمون هــذه النظرية في ان اصل الدولة يعود الى الاسرة، وان الاســرة هــي الصــورة المصغرة للدولة، اذ نمت الاسرة واصبحت عائلة ثم تجمعت العــائلات معــا فشــكلت القبيلة، ومع تكاثر وازدياد عدد افرادها انقسمت الى عشائر، وبمــرور الزمــن اخــذت هذه العشائر في النمو والازدياد فوق بقعة معينة من الارض لتشكل المدن السياسية التي تحولت فيما بعد الى دول [15].

ويــرجع اصل الحكم في الدولة الى سلطة رب الاسرة التي انتقلت الى رئيس القبــيلة ثم الى رؤساء العشائر المختلفة التي تفرعت عن القبيلة، ولذلك يطلق على هذه النظرية اسم نظرية السلطة الابوية [16].

فالانســان لايســتطيع تحقيق الهدف الاسمى لوجوه واكتشاف المعنى الحقيقي لانســانيته الا فــي ظل الدولة ، واذا كانت الاسرة تعمل على تلبية الحاجات البدائية في حــياة الانســان، فان الدولة تعمل على تحقيق نموه الاسمى كاشفة عن فضائل الطبيعة البشرية [17].

ج. نظرية التطور التاريخي او الطبيعي :

لقــد اكــد علماء الاجتماع في العصر الحديث. ان الظواهر الاجتماعية لايمكن تفســيرها بالــرجوع الى عامل واحد ، والدولة شأنها شأن أي ظاهرة اخرى في الحياة الاجتماعية، قد مرت خلال مراحل النمو والتطور، فهي اذن نتاج للعملية التطورية التي يشــارك فيها اكثر من عامل واحد [18]، اسهمت في مجملها بعد تطور طويل في احداث التقارب وايجاد الترابط بين افراد الجماعة البشرية، وبالنظر الى ان هذه النظرية تشتمل علــى مجموعــة واسعة من العوامل التي تتفاوت في وجودها مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعــية والثقافية والدينية والسياسية [19]، فأنه لايمكن ان تكون نتيجة التفاعل بين نســب مخــتلفة متباينة من هذه العوامل، واحدة [20]، وعليه فان من الطبيعي ان تختلف الــدول عــن بعضــها نتيجة اختلاف ظروفها وتبعا للعوامل التي تفاعلت ونشأت عنها الدولــة، ولهذا فلا غرابة ان نواجه باشكال مختلفة للدول وانظمة الحكم ، وتبعا لذلك ، فان النظام السياسي الذي يصلح في دولة قد لايصلح في دولة اخرى .

وهــناك مــن يعد هذه النظرية من اكثر النظريات قبولا في تفسير نشأة الدولة، كونها تستند الى تفسير اكثر شمولا للظواهر السياسية.

د. النظرية الماركسية :

تعد المادية الجدلية الاساس الفلسفي للنظرية الماركسية، والمادية التاريخية هي تطبــيق الماديــة الجدلــية فــي نطاق التاريخ الانساني، لذا فان النظرية الماركسية في تفســيرها لنشأة الدولة ترتبط اوثق ارتباط بنقطتين اساسيتين في نظرية "كارل ماركس"، الــنقطة الاولــى تــتعلق بالتفسير المادي او الاقتصادي للتاريخ، والنقطة الثانية خاصة بمراحل تطور الدولة [21].

(اولا). التفسير المادي او الاقتصادي للتاريخ :

تــرى الــنظرية الماركسية ان تاريخ البشرية عبارة عن صراع بين الطبقات، صــراع بيــن الطــبقة المســيطرة او المستغلة والطبقات المقهورة المستغلة وعلى هذا الاســاس مــيز "مــاركس " بيــن ثلاثة انواع من النظم او الدول بهذا المعنى في ثلاث

مـراحل تاريخــية، هــي مــرحلة العــبودية والرق، والمرحلة الاقطاعية، ثم مرحلة البرجوازية والنظام الرأسمالي.

كما ميز " ماركس " بين المجتمع المدني والدولة. واعتبر " لينين " الاخيرة بما فــيها من مؤسسات وانظمة وقوانين وسيلة الطبقة الحاكمة التي اوجدتها لتستخدمها في فــرض ســيطرتها علــى بقــية افراد المتجمع [22]. وان تطور مظاهر الدولة بالنسبة لمــاركس مــاهو فــي حقيقته الا تغيرا للاساليب التي تستخدمها الطبقة الحاكمة لتثبيت وجودهــا والتي تحدث استجابة لتغير الظروف الاقتصادية وعلاقات الانتاج ، وتبعا لهذا المــنطق يــرى "مــاركس " ان الدولــة الرأسمالية هي وسيلة الطبقة البرجوازية التي تســتخدمها لتدعيم اسس النظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه ، أي ان مؤسسات وقوانين الدولة الرأسمالية هي ادوات سلب واكراه واجبار بيد الطبقة البرجوازية [23].

وتــرى الماركسية انه نتيجة لهذا الاستغلال فأن الطبقات العاملة ستقوم بثورتها الكبرى على الطبقة البرجوازية لتقويض دعائم النظام الرأسمالي.

(ثانيا). مراحل تطور الدولة عند "ماركس" :

يــرى " ماركس " ان الدولة لابد لها ان تمر بمرحلتين في سبيل الوصول الى (المجــتمع الشــيوعي) المــرحلة الاولى هي مرحلة دكتاتورية البرولتياريا او مرحلة الاشتراكية، والثانية هي مرحلة الشيوعية.

المرحلة الاولى: دكتاتورية البروليتاريا [24]:

وهــي المــرحلة التــي ينتقل فيها المجتمع من النظام الرأسمالي حيث سيطرة البرجوازية ، الى المجتمع الاشتراكي وسيطرة الطبقة العاملة، وسوف تتحول الدولة من اداة للســلب والاكــراه والاجبار في يد البرجوازية ضد العمال، الى اداة في يد الطبقة العاملــة ممــا يدعم من سيطرتها ويؤدي الى امتلاكها لادوات الانتاج. فالدولة وفق هذا التحليل هي نتاج ومظهر استقصاء التناقضات الطبقية [25].

المرحلة الثانية : مرحلة الشيوعية [26]:

يــتحقق في هذه المرحلة المبدأ الاساسي للشيوعية، وهو التحول من كل حسب قدرتــه الى كل حسب حاجته، وبذلك تنتهي وجوه انعدام المساواة، وتسود الحرية نتيجة

للقضـــاء على الطبقية ، وتتحقق الوفرة الانتاجية ، ويحل محل حكومة الاشخاص ادارة اقتصـــادية للاشياء [27]، فالدولة كما هو الحال بالنسبة لاشكال السلطة التي سبقتها والتي كانت استجابة لمرحلة تاريخية ليس الا ، سوف تزول بزوال الحاجة اليها.

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة منها مايتعلق بالمادية التاريخية التي تجعـل حركة التاريخ البشري مرهونة بالاسباب الاقتصادية وتتجاهل الاسباب والدوافع الاخـرى ، ومـــنها مايســـتهدف موضـــوعة دكـــتاتورية البروليـــتاريا، ومنها مايتعلق بـــالغموض الـــذي يكتنف المرحلة الشيوعية من حيث الكيفية والتوقيت، ومنها مايتعلق بتعمـــيم القـــاعدة الفكـــرية، هذا فضلا عن التداعيات المتلاحقة التي شهدتها العديد من التجارب الاشتراكية في العالم.

ولعـــل ماتجدر الاشارة اليه بعد استعراض اهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة، هـــو ان الدولـــة القومية بملامحها الاولى تعود تاريخيا الى القرن الرابع عشر الميلادي حيـــث تمكـــن ملـــوك فرنســـا واســـبانيا من اخضاع الكنيسة والاسياد الاقطاعيين الى ســـيطرتهم، وقـــد ادى الملـــوك دورا اساســـيا في بروز الدولة القومية، أي انهم كانوا الطـــرف الاهـــم فـــي معادلتها . ولهذا فان البعض يرى ان " ميكافيلي " كان على حق عندما قال ان الدولة تؤسس بواسطة اناس يجنحون للقوة [28].

ومـــع ظهـــور الدولـــة القومية ظهرت فكرة المواطنة بمعناها الحديث ومنحت الافـــراد صـــفة المواطـــنة لدولـــة محددة بالاضافة الى كونهم رعايا لملوكهم ، ولقد تم ترســـيخ وجـــود الدولـــة القومية وسيادتها في اوربا بعد معاهدة ويستفاليا 1648م التي اعترفت بحدود الدول القومية واقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على اراضيها ومواطنيها.

وهكذا بدأ هذا الشكل السياسي المجدد الذي نطلق عليه الدولة الحديثة او الدولة القومـــية فـــي الظهـــور والتبلور خلال القرون الاربعة الماضية على الساحة الاوربية، واعـــتمدت فـــي تنظيمها على نظام ملكي مطلق ، وجيش وطني عام ، ونظام ضريبي موحـــد [29]. واخذت تنتشر خارج اوربا حتى اصبحت النمط السائد في النظام السياسي الدولي.

ثانيا: مفهوم الدولة [30]

مثل مفهوم الدولة محور التركيز الاساسي في علم السياسة، الذي كان يعرف بانه علم الدولة او العلم الذي يتناول كل مايتعلق بشؤون الدولة داخليا وخارجيا... ثم جاءت بعض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة، ولم تنظر الى الدولة على انها كيان سياسي وقانوني منظم بل كمجال لتصارع وتفاعل وتداخل القوى المختلفة في المجتمع، وبحسب هذه النظرة فأن العلاقة بين الحكام والمحكومين تتحدد داخل اطار الممارسة الفعلية وليس في ظل مؤسسات الدولة القانونية والرسمية [31] ويعد " ديفيد أيستون " اكثر من عبر عن هذا الاتجاه حيث رفض ان يتقيد بمفهوم الدولة نهائيا نظرا لكثرة معانيه والغموض الذي يكتنفه ، واستطاع ان يغير تركيز الاهتمام في علم السياسة – من دراسات الدولة ومؤسساتها القانونية والرسمية – الى ممارسات النظام السياسي للدولة[32].

وبالرغم من اهمية الموقف الذي اتخذه " أيستون" ، والذي اسهم في زيادة فاعلية علم السياسة ، ولاسيما في مجال التحليل ، والقدرة على الحركة ، وفهم المتغيرات الفعلية، فان الدولة لم تزل حقيقة اساسية تهم الكثيرين من مفكري العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية .

والمتتبع للتطور التاريخي للدولة يستطيع ان يميز بين ثلاثة تصورات رئيسة بشأنها [33].

التصور الاول: يعد الدولة بمثابة النظام القانوني الذي ستترابط بداخله اجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا.

التصور الثاني: ينظر الى الدولة بوصفها تمثل القوة العليا او السلطة المطلقة للملك او الحكومة، وبعبارة اخرى ان هذا التصور يميل الى فهم الدولة على انها اداة سياسية تستخدمها طبقة او جماعة مسيطرة لكي تتحكم في المجتمع باكمله.

التصور الثالث: يتناول الدولة كما لو كانت هيئة او تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وانجاز الاهداف العامة.

وفي ضوء هذه التصورات انقسمت الاراء بصدد التكوين البنائي للدولة الى ثلاثة اتجاهات [34] .

الاتجـاه الاول : يـرى ان الدولة منظمة ، ومن رواد هذا الرأي " ديفيد أيستون " الذي يرى انها عبارة عن وسيلة لتحقيق اهداف معينة للجماعة السياسية [35].

الاتجـاه الثانـي: يـرى بانها جمعية ، ومن رواد هذا الرأي " ماكيفر " حيث ذهب في مؤلفه الدولة الحديثة ، الى عدها جمعية ضمن جمعيات اخرى تعمل من خلال القانون الذي نودي به من قبل الحكومة التي تملك قوة سياسية بمقتضاها ترسي دعائم النظام في الجماعة المقيمة في حدود الدولة [36].

الاتجـاه الثالـث : يصـفها بالمؤسسـة ، ومن انصار هذا الرأي الاستاذ الانكليزي " برايرلي"، وهي في هذا الشأن المؤسسة السياسية الام تميزا لها عن المؤسسات السياسـية الفرعـية الاخـرى التـي تنبـثق عنها مثل الحكومة ، الاحزاب ، التجمعات السياسية [37].

ويـنحو " موريـس ديفرجـيه " منحا اخرا فيرى، بأنها ليست الا جماعة بشرية تكاملت لها خاصيتان جوهريتان:

الاولـى : رابطـة قوية للتضامن، والثانية: تنظيم سياسي وقانوني متكامل[38].

وقـد اكـد " هارولد لاسكي " ضرورة ابراز العنصر الانساني وعده في منتهى الاهمية وهـو بحسب رأيه الاساس الجوهري في قيام الدولة والمعيار المميز لها، وقاده ذلك الى تعـريف الدولة على انها عدد كبير من الناس يطيعون – في اقليم محدد المعالم – عددا صـغيرا اخر من الناس [39]،والى جانب ذلك نظر الى الدولة من خلال ممارسة السلطة فـيها ، فعـرفها في مؤلف اخر من مؤلفاته بانها تنظيم يمارس السلطة القهرية من اجل تحقيق الصالح الاجتماعي [40].

ويرى بعض الفقهاء ان الطابع الرئيس الذي يميز الدولة الحديثة عن الوحدات السياسية التي كانت موجودة في اوربا في العصور الوسطى قبل حركة الاصلاح الديني وعصـر النهضـة، هو تجميع السلطات في يد حكومة واحدة تملك من الوسائل المادية والقانونية مايمكنها من السيطرة التامة على الاقليم دون منازعة من اية سلطة اخرى[41]

بيـنما يذهب آخرون الى ان الدولة الحديثة تستند الى فكرة الدستور في شكلها القانونـي الملـزم، وهي فكرة لم تكن متصورة قبل ذلك حين كانت الغلبة لنظم سياسية تقـوم علـى الـزعامة واخـتلاط السلطة بشخص الحاكم كونها من امتيازاته وحقوقه

الشخصـــية ، تســـنده فـــيها القوة المادية وعمق المؤثرات العقائدية والتقاليد السائدة في المجتمع ورسوخها في وعي الناس وادراكهم [42].

وشبه " دوفابر " الدولة الحديثة بدائرة باسكال التي يكون مركزها في كل مكان واطارهـــا غير محدد ، وتبدو فكرة الدولة (بحسب رأيه) ذات اتجاهين رئيسيين ... فهي مـــن جهـــة السلطة العليا الرفيعة الشأن التي تتولى ممارسة التحكيم الأعلى بين مختلف القـــوى الجماعـــية وتعبر بذلك عن وحدة الجماعة، ومن جهة اخرى اذا سادت السلطة السياســـية نظـــريا ســـائر السلطات على مختلف صورها ، فيجب مع ذلك ان تعد في عدادها وان لم تكن في الغالب سوى انعكاس لها [43].

علـــى الـــرغم مما تقدم ، وعلى الرغم من ان الدولة اصبحت في الصميم من التحليل السياسي، فهي لم يتم بعد سن تعريف قياسي لها .

فالـــبعض يـــرون انها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الافراد، يملكون اقلـــيما معيـــنا وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه [44].

واورد " جاكوبســـن وليبمان " تعريفا للدولة يشير الى انها (شعب منظم تنظيما سياســـيا ويحـــتل ارضـــا محددة ويعيش في ظل حكومة خالية تماما او شبه خالية من الســـيطرة الخارجـــية وقادرة على تأمين الطاعة الاعتيادية من قبل جميع الاشخاص في داخلها) [45].

وقـــد عـــرفها " الفقيه الفرنسي " كاريه دي مالبيرج " انها مجموعة من الافراد مســـتقرة علـــى اقليم معين ولها من التنظيم مايجعل للجماعة في مواجهة الافراد سلطة علـــيا امـــرة وقاهرة .. ويعرفها الاستاذ السويسري " بلنتشي " بانها جماعة مستقلة من الافراد يعيشون بصفة مستمرة على ارض معينة بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة .. ويعـــرفها الاســـتاذ الانكليزي " هولاند " بانها مجموعة من الافراد يقطنون اقليما معينا ويخضعون لسلطان الاغلبية او سلطان طائفة منهم[46].

وقـــد قدم الفقه العربي مجموعة تعاريف حول الدولة من بينها : انها مجموعة مـــن الافـــراد يعيشـــون حياة دائمة ومستقرة في اقليم محدد تحت تنظيم سياسي معين ، وينتهي هذا التعريف الى وجوب توافر ثلاثة اركان للدولة هي الشعب والاقليم والتنظيم

السياســـي[47]. او ان الدولـــة تقــوم علـــى اساس وجود مجموعة من الافراد يمارسون نشـــاطهم علـــى اقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم معين، وعناصر الدولة وفقا لهذا التعريف هي مجموعة من الافراد واقليم وسلطة عامة [48].

او انهـــا مجموعـــة مـــن الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين، وتسيطر علـــيهم هيـــئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة، ويركز هذا الرأي على ثلاث عناصر هي : مجموعة الافراد، والاقليم، والحكومة [49].

او انهـــا جماعـــة من المواطنين الذين يشغلون اقليما محدد المعالم ومستقلا عن أي ســـلطان خارجي ، ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من قبل الجماعة او على الاقل من اغلبهم، وعناصر الدولة طبقا لهذا التعريف اربعة هي : المواطنون ، الاقليم ، الاستقلال ، والنظام السياسي [50].

او انهـــا حياة الشعب، المنظمة ، المستقلة، المرتبطة بمجال ارضي معين [51].

او انهـــا كيان سياسي قانوني ، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة علـــى مجموعة بشرية معينة [52] ويراد بمصطلح الدولة عادة . المجتمعات التي وصل فـــيها التمـــيز السياســـي درجـــة معينة من التطور والتعقيد، وعليه فالدولة تمثل التميز السياسي بين الحكام والمحكومين.

ويتمـــثل تعريفـــنا للدولة بانها كيان سياسي وقانوني منظم، يضم مجموعة من الافـــراد الذيـــن يقيمون بصفة دائمة في اقليم محدد، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعـــي معيـــن تفرضه سلطة عليا، تتولى واجبات الحماية والرعاية وتحقيق العدالة والمنفعة والرفاهية، وتتمتع بحق استخدام القوة عند الضرورة.

وعلى أي حال يبدو ان التعريفات الشائعة للدولة تتباين فيما بينها، بين الاتساع والشـــمول مـــن ناحية، وضيق النطاق او التحديد البالغ من ناحية اخرى .. لكن الشيء الـــذي يؤكده علماء السياسة والاجتماع على حد سواء هو ان مصطلح الدولة يشير الى رابطة تسمح بوجود قيادة سياسية ، وربما كان التعريف الذي قدمه " ماكيفر وبيج " من الاهمـــية في هذا الصدد كونه كان سباقا في تميز الدولة عن كافة المنظمات او الروابط الاخـــرى باعتـــبارها تتمـــتع بحق استخدام القوة العليا والقهر [53]، ويضيف " لاسويل وكابلان " تعريفهما للدولة بانها جماعة اقليمية ذات سيادة [54]، وهذا التعريف هو الاخر

يظهر بوضوح عناصر الدولة واركانها الاربعة (الشعب ، الاقليم ، الحكومة، الاستقلال) بوصفها المعايير المستخدمة في تميز الدولة عن الوحدات السياسية الاخرى.

لقد تطرقنا فيما تقدم الى جانب من التباين النظري بين الفقهاء والمفكرين حول مفهوم الدولة ، ولكن الدولة لايمكن ان تفهم الا في اطار بناء اجتماعي معين وفي ظروف تاريخية معينة ، لذا فأن الحديث عن الدولة المعاصرة ، ينصب في معظمه حول (الدولة القومية) او (الدولة الامة) ، كشكل سياسي – قانوني متميز عن الاشكال التي سبقته، ويدور من حيث المضمون حول الاتجاهات التالية : .

1. الدولة كونها نظاما متكاملا للقيم العامة في المجتمع.
2. الدولة كونها نظاما قانونيا مؤسسيا تجسده بيروقراطية عامة متجانسة.
3. الدولة كونها السلطة السياسية او الحكومة او النظام السياسي بقياداته ونخبه الحاكمة.
4. الدولة كونها الطبقة الحاكمة او التعبير السياسي عن مصطلح الطبقة المهيمنة.

وقد اتسمت الكتابات التي سبقت او صاحبت نشأة الدولة القومية في اوربا بغلبة النزعة التبشيرية بهذا الشكل السياسي الجديد ، ويتضح ذلك في كتابات الرواد، فالدولة عند " هيغل " تمثل انتصار الفكر على المادة، وانتصار الوحدة على التشتت وانتصار الارادة العامة على الارادة الخاصة، وكانت الدولة البروسية في تقديره تمثل التجسيد العملي لكل هذه المعاني وبخاصة البيروقراطية، وهي بهذا المعنى تمثل مستودعا للعقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة للمجتمع.

وتأثر بهذا النهج الفكري الكثير من المفكرين الاوربيين، ومنهم عالم الاجتماع الالماني " ماكس فيبر " الذي عمل على تحليل الجهاز البيروقراطي للدولة تحليلا علميا وتعميم مقولاته في هذا الصدد على المؤسسات الحديثة الحكومية وغير الحكومية [55].

وبينما كان " هيغل " قد اكد الجانب القيمي ، ووصف الدولة بانها (تجسيد لاسمى فكرة اخلاقية) ، اكد "ماكس فيبر" احتكار العنف المنظم ، ووصف الدولة بانها التنظيم الذي يحتكر استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية معينة [56].

لقـــد ادى تطـــور الفكر التبشيري – التمجيدي فلسفيا وسوسيولوجيا وفقهيا الى تنامـــي عـــدة اتجاهات فكرية [57]، ولعل ابرزها (التيار اللبرالي – الديمقراطي، والتيار السلطوي الشمولي) .

1. **التيار اللبرالي – الديمقراطي :**

يـــرى هـــذا التيار في فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية من خلال الانـــتخابات النيابية ضرورة ملازمة لفكرة (الدوّلة الحديثة) حتى لاتستبد في المجتمع او تنفصـــم عـــنه ، واســـتمر رواد هذا التيار يؤكدون على الارتباط الشرطي بين مؤسسة الدولـــة والديمقراطـــية [58]. وتمثل الدولة تبعا لذلك رابطة مدنية او اتحاد مدني. وتقوم بالتأكـــيد علـــى قيمة واستقلالية الفرد، وعلى المشاركة الفاعلة في الممارسة الاخلاقية ، وبموجـــب هـــذا التصور ايضا، فان الدولة وقوانينها تكون مستقلة عن – ومحايدة تجاه الاهـــداف التي يسعى الافراد لتحقيقها، او المثل العليا او العقائد والاخلاق الخاصة التي يتبـــنونها او يلتزمون بها، والحكومة حسب هذا الفهم هي القاضي والمحكم النزيه، وهي الوسيط والمنظم غير المنحاز وهي حارس الليل الساهر [59].

2. **التيار السلطوي – الشمولي :**

لقـــي هذا التيار رواجا بين الشعوب الالمانية والايطالية ، ويضفي رواده على الدولـــة مســـحة رومانســـية، والمواطـــنة عـــندهم تعني في المقام الاول الولاء للدولة والاعـــتزاز بهـــا ، والذوبان فيها، والتهيؤ الدائم لخدمتها والتضحية في سبيلها من اجل الصالح العام . وكذلك لكونها تعبر عن الارادة الكلية للشعب، والتجسيد الاسمى للامة ، ومـــا على المواطن الا ان يخدمها بكل حب واخلاص. وحرية الافراد والجماعات طبقا لهـــذا التصـــور هـــي حرية المشاركة في خدمة الدولة – الامة ، وتدعيمها، وليس في التـــنافس والصراع من اجل مصالح فئوية او من اجل السيطرة على اجهزة الدولة، وفي مقـــابل ذلـــك فان الدولة تتكفل بافرادها وجماعاتها وترعى مصالحهم وتسهر على امنهم ورفاهيـــتهم، والحـــاكم هـــنا هـــو بمثابة الوصي والراعي والمهندس والمعلم والموجه والطبيب والواعظ والمدير والاخ الكبير .

وهــناك من يميز بين التسلطية والشمولية، على اساس ان الاولى تعني تمركز السلطة في ايدي اقلية، اما الشمولية فتعني سيطرة الدولة التامة على كل مظاهر الحياة، وان الدولة الاوتوقراطية هي خليطا من التسلطية والشمولية'(60).

الــى جانــب تطــور التــيار التبشيري بالدولة، وتزايد عدد انصاره، فقد شهد منتصــف القرن التاسع عشر والسنوات اللاحقة بروز قيادات فكرية تتصدى له ولفكرة الدولــة، فقد وجه كل من الفوضويين والماركسيين وغيرهم نقدا لاذعا لمؤسسة الدولة، فوصــف" مــاركس " المفهوم الهيكلي للدولة بانه فكر البرجوازية والبيروقراطية والتي تحاول ترويجه بين فئات المجتمع خدمة للطبقة المهيمنة، وبخلاف ذلك يبرز "غرامشي" وهو من الاجيال التالية من المفكرين الماركسيين، ويرى ان الدولة اداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الكثير من المنافع العامة والخدمات. وذهب الى ان الدولــة يجــب ان لاتقتصــر علــى دورها القمعي، ولكنها تشتمل ايضا على عدة مؤسســات تتمــتع بالصلاحيات، وتساهم بدورها في ارساء الايديولوجيا المهيمنة (61)

وتــبرز بيــن رواد الموجــة الجديــدة في دراسة ظاهرة الدولة كتابات " ثيدا ســكوكبول " التي ترى (ان الدولة مثل الاله الروماني " جانيوس " ذات وجهين : الاول يطــل علــى الداخــل او المجــتمع المدنــي بهياكله الاقتصادية وتكويناته الاجتماعية وانقســاماته الطبقــية والفئوية، والوجه الثاني يطل على النظام العالمي بما يحتويه من دول اخــرى ومــنظمات اقليمية ودولية، وشركات متعددة الجنسية... ، وتشير الى ان للدولــة عدة وظائف اهمها هي السيطرة على وسائل الادارة والقهر واستخدامها داخليا وخارجيا من اجل امن الدولة واستمراريتها، أي ان المحور الاساسي للدولة هو سلطوي اكثر منه توزيعي ، وهي تؤكد في هذا الصدد مقولة " ماكس فيبر " حول احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة القهرية داخل المجتمع اتجاه الافراد – والجماعات ونيابة عنه، لا في الامور الداخلية ، ولكن في سلوكها الخارجي تجاه الدول الاخرى فيما يلزم الامر لحماية نفسها او تأمين مصالحها (62).

ان التــيارات المشار اليها اعلاه والمقولات والطروحات التي رافقتها واعقبتها اصــبحت مجــالا لمحــاورات جــادة في الفكر الغربي منذ بداية السبعينات من القرن

الماضـــي، وهـــي الفترة التي تنبه فيها علماء السياسة وخاصة الامريكان من جديد الى محورية موضوع الدولة في مجال الدراسات السياسية والاجتماعية .

ثالثا: الخصائص التقليدية للدولة الحديثة

1. السيادة :

ظهرت نظرية السيادة منذ ظهور الدولة القومية الحديثة، وكلمة (سيادة) مشتقة مـــن اللفظ اللاتيني (Superanus) ومعناها الاعلى ، واول من استعمل هذه الكلمة في السياسة هو " جان بودان " في كتابه (الجمهورية) الذي وضعه سنة 1576 ، وان كانت فكـــرة الســـيادة قـــد عرفت قبله في اوربا ، غير ان الكتاب كانوا يطلقون عليها اسماء اخـــرى فيسمونها (السلطة العليا) وسماها فقهاء الرومان (اكتمال السلطة في الدولة) ، وهـــذه كلهـــا مـــرادفات لمعنى السيادة وهي السلطة العليا في الدولة ، او اعلى درجات السلطة .

أ. خصائص السيادة :

الاتجـــاه العـــام لدى الكثير من الكتاب هو ان السيادة تتسم بخمسة خصائص، تتمثل في كونها: [63]

(اولا). مطلقـــة (Absolute) مـــع مـــراعاة حتمية تأثر الحكام بالظروف الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافـــية وبطبيعتهم الانسانية، ومدى تقبل المواطنين لقراراتهم وقوانينهم التي يفرضونها وامكانية اطاعتهم لها.

(ثانيا). شاملة (Universal) أي انها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم فـــي اقلـــيمها، باستثناء مايرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ولاسيما بشأن الدبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية ودور السفارات.

(ثالثا). لايمكـــن التنازل عنها (Inalienable) ، بمعنى ان الدولة لاتستطيع ان تتنازل عنها والا فقدت ذاتها.

(رابعــا). دائمــة (Permanent) ، بمعــنى انها تدوم بدوام قيام الدولة، واي تغير في الحكومــة لايعنــي فقــدان او زوال السيادة، فالحكومة تتغير ولكن الدولة تبقى وكذلك السيادة.

(خامســا). لاتــتجزأ (Indivisble) بمعــنى انه لايوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة، لايمكن تجزئتها.

ب. مظاهر السيادة :

للســيادة مظهران داخلي وخارجي ، وتتجسد السيادة الداخلية بسمو قوة وارادة ســلطة الدولــة داخلــيا ، ويكــون لها القوة والسلطة القانونية النهائية لاصدار الاوامر وفــرض الطاعــة لسلطتها، وهذه السلطة العليا ينضوي تحتها كافة الافراد والجماعات داخــل الدولة، فهي تصدر الاوامر الى كافة الاشخاص والهيئات الموجودة داخل الحدود الاقليمــية للدولــة، ولكنها لاتتلقى اية اوامر من أي من هؤلاء الاشخاص، او الهيئات ، فارادتها مطلقة وليست هناك اية قيود او حدود قانونية عليها.

اما السيادة الخارجية فتعني ان الدولة لاتخضع لاية سلطة اخرى وبالتالي فهي مستقلة عن أي ضغوط قاهرة وتدخلات من جانب الدول الاخرى، اما الحدود والشروط التــي تقــع نتيجة التزام الدولة بالمعاهدات الدولية التي تكون طرفا فيها او الناجمة عن احــترامها لقواعد القانون الدولي، فان ذلك يتم بناءا على ارادة الدولة نفسها وبرضاها، وبمعــنى اخر فان الدولة المستقلة تكون ارادتها ذاتية ومستقلة [64]، ولا تتأثر بارادة اية قــوة اجنبــية، أي ان سياســتها الخارجــية تتسم بالاستقلالية عن الدول الاخرى وعدم الخضوع لها.

والى جانب ماتقدم يذهب الفقه الدستوري الى امكانية التمييز بين عدة تقسيمات لســيادة الدولــة [65] وتجدر الاشارة الى ان للسيادة مفهومين (سياسي وقانوني) حيث يميز البعض بين السيادة القانونية والسيادة السياسية .

ويجســد المفهوم القانوني خصائص السيادة كما استعرضناها، ويتفق مع مفهوم "جــان بــودان " الــذي يرجع السلطة لاساس قانوني [66] ، وان كان الاساس القانوني

للسلطة قد تغير مغزاه في ظل انظمة الحكم المعاصرة فاصبح يسند حكومات هذه الانظمة من خلال تفويضها حق التشريع والتنظيم وحفظ الامن والعدالة [67].

اما المفهوم السياسي للسيادة، فيقيد سلطة حكومة الدولة داخليا وخارجيا بالحوادث والظروف والقوى التي لايمكن السيطرة عليها، وبحسب هذه النظرة ليس هناك سيادة مطلقة تامة للدولة من الناحية الفعلية، سواء على الصعيد الداخلي او الصعيد الخارجي، ففي مجال السيادة الداخلية يقال انه حتى في حالات الانظمة الشديدة التحكم (الاستبدادية) فان الحكام يتقيدون في ممارستهم للسلطة ببعض الحوادث والظروف والقوى السياسية التي ليس لهم سيطرة عليها كما يتقيدون ايضا بالحد الذي يشعرون ان أي تجاوز له في ممارساتهم قد يولد انفجارا ضد حكمهم [68].

اما على الصعيد الخارجي المتمثل في تداخل وتفاعل سياسات الدول مع بعضها البعض، فيلاحظ ان اقوى دول العالم تخضع في علاقاتها مع الدول الاخرى لبعض قواعد القانون الدولي، كما ان الكثير من دول العالم المعاصرة التي توصف بانها تتمتع بسيادة خارجية تامة من وجهة نظر القانون الدولي تخضع في حقيقتها لتبعية الدول الكبرى التي تعتمد عليها عسكريا واقتصاديا.

وخلاصة القول هي ان المفهوم السياسي للسيادة يؤكد ان الاساس القانوني لايكفي لتجسيد سيادة الدولة اذا لم يكن هناك قوة فعلية تتمتع بها الدولة وتمكنها من فرض سيادتها الداخلية والخارجية.

2. الشخصية المعنوية :

اختلف الرأي بين الفقهاء حول ما اذا كانت للدولة شخصية معنوية أم لا ، وذهب اغلبيتهم الى ان للدولة شخصية معنوية [69] لذلك تنطلق معظم الدراسات في فقه القانون العام من قاعدة اساسية تذهب في مجال التعريف بالدولة الى (انها عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا امة تقطن ارضا معينة، والذي بيده السلطة العامة (السيادة) [70]، وهناك من ذهب ابعد من ذلك وعد الدولة اول (شخص قانوني) في العالم المعاصر، ووجودها ظاهرة طبيعية، ليس للقانون دخل فيها الا لوصفها وترتيب اثارها القانونية، ولعل احد الاسباب الكامنة وراء دعوة كل من (كانت وهيغل)

الـــى تقديـــس الدولة واطلاق سلطانها يعود الى اعتبارها اعلى الاشخاص القانونية التي يمكن ان يعرفها النظام القانوني.

وبمقتضـــي ذلـــك تظهر الدولة كوحدة قانونية مستقلة عن الافراد المكونين لها وعـــن الحكـــام الذيـــن يمثلونها، وبالتالي تكون السلطة ملكا للدولة يباشرها الحكام باسم الجماعة ومن اجل مصلحة الجماعة لا من اجل مصلحتهم.

أي ان الدولـــة ككل الاشخاص المعنوية العامة والخاصة، لا تتمتع بذلك الوجود المـــادي الـــذي يتمـــتع به الشخص الطبيعي (الانسان الادمي) وهو مايجعلها غير قادرة علـــى ان تباشـــر بنفســـها مظاهر وجودها القانوني، وانما يتكفل قانون الدولة الاساسي (الدســـتور) بـــتحديد الاشخاص الادميين (الحكام) الذين يملكون قدرة التعبير عن ارادة الدولة وتمثيلها في كل ماتقتضيه مصالحها من علاقات وروابط لذلك فان الدولة لاتحس ولاتـــرى في واقع الحياة اليومية، الا من خلال الحكام فهؤلاء هم الذين يحوزون سلطة الدولة، وينوبون عنها في التعبير عن ارادتها.

ويترتب على فكرة ان للدولة شخصية معنوية ذات وجود دائم مايلي [71]:

أ. تظـــل المعـــاهدات التي تعقدها الدولة مع غيرها من الدول نافذة بالرغم من زوال الاشخاص الذين ابرموها ، حتى لو تغير شكل الدولة او نظام الحكم فيها.

ب. تظـــل الحقـــوق التي للدولة والالتزامات المالية التي تتعهدبها قائمة وواجبة النفاذ بصرف النظر عن تغير شكل الدولة او تغير ممثليها.

ج. تســـتمر القوانين التي تصدرها الدولة قائمة ولا يؤثر في ذلك تغير شكل الدولة او نظام الحكم فيها، مالم تلغ صراحة او ضمنا طبقا للوضع الدستوري في الدولة.

وتجـــدر الاشـــارة الـــى ان الدولة لاتستمد شخصيتها من اية جهة اخرى، انما توجـــد لها هذه الشخصية بمجرد نشوئها. وهي ليست في حاجة الى مرسوم يمنحها هذه الشخصـــية، ويعنـــي هـــذا ان شخصية الدولة هي شخصية اصيلة تفترق عن شخص الحـــاكم، كما تفترق الدولة في هذا الصدد عن الهيئات الاخرى ذات الشخصية المعنوية التـــي لاتتمـــتع بهـــذه الشخصية الا بموجب القانون الذي تصدره الدولة في هذا الشأن. ويتداخل مع مفهوم الدولة او يقترب منه مفاهيم اخرى اهمها المجتمع والامة والحكومة،

وعليه سنحاول تحديد ابرز العناصر التي تميز مفهوم الدولة عن مفاهيم هذه الاصطلاحات وكما يلي:-

أ. الدولة المجتمع :

المجتمع سابق على الدولة، والدولة جزء من المجتمع ، ولكنها ليست شكلا للمجتمع، فهي مجتمع منظم تنظيما سياسيا، وان المجتمع في الواقع قد يكون اوسع او اضيق من الدولة، اذ انه يستعمل للدلالة على المجتمع البشري كله احيانا ، ويستعمل لوصف جماعة القرية الصغيرة في احيان اخرى وبمعناه الاوسع يتجاوز الدولة الفردية والحدود القومية كالمجتمع الاسلامي مثلا [72].

واذا كان المجتمع (شرطا) للدولة وركنا من اركانها (الشعب)، فان (الدولة) ليست شرطا لوجود المجتمع ، فالدولة قد تقوم وتنهار ولكن المجتمع عادة اكثر دواما واستمرارا، واذا كان وجود (سلطة سياسية) امرا ضروريا في كل مجتمع فليس شرطا ان تكون هذه السلطة هي (الدولة) بالمعنى الذي تعارفنا عليه ، واذا كانت الوحدة البشرية الاساسية في الدولة هي المواطن، فان الوحدة البشرية الاولى في المجتمع هي (الانسان – الفرد) ، واذا كانت اداة الضبط الاساسية في الدولة هي (السلطة) (Authority) ، فان هذه الاداة في المجتمع هي القوة (Power) ، والتي تعتبر السلطة حالة خاصة لها ، وهذه المقابلات هي تعبير عن اسبقية المجتمع ، تاريخيا وسوسيولوجيا على الدولة، فبينما كل مواطن انسان ليس كل انسان مواطن (بالمعنى الحقوقي) ، وبينما كل (سلطة) هي (قوة) ليست كل انواع القوة سلطة [73].

وقد اشار " ارنست باركر" في كتابه (النظرية الاجتماعية والسياسية) الى ان الاختلاف بين المفهومين يتركز في ثلاثة اعتبارات ، هي (الغرض او الوظيفة ، التنظيم والبناء، المنهج [74].

ب. الدولة والامة :

يختلف مصطلح الامة مفهوميا عن مفهوم الدولة في انه يركز على عنصر (البشر) ، اذ ان الامة هي جماعة بشرية على جانب كبير من التجانس الموضوعي في الثقافة او الدين او اللغة او السلالة ، او في هذه جميعا، وبسبب هذا التجانس يشعر افراد هذه الجماعة ذاتها بوحدة الانتماء ووحدة المصالح والمصير والامال .

والامـة بهـذا المعـنى قد تكون مجزأة سياسيا، أي قد تعيش في ظل كيانات سياسية – اقليمية مختلفة، او قد تكون كلها تعيش في ظل كيان سياسي واحد.

يتضـح ممـا تقـدم ان الامة تشترك مع الدولة في عنصري الشعب والاقليم، وتخـتلف عنها فيما يتعلق بموضوع السلطة السياسية التي تعد المعيار الاساسي للتمييز بيـن الدولـة والامـة، فالامة تفتقد على الدوام الى عنصر السلطة السياسية ، وعندما يصبح هذا العنصر متوافرا في الامة تتحول الى دولة.

وقـد تـتواجد الدولة او لاتتواجد مع الامة، فحيثما تتكون الدولة من امة واحدة تـتكون دولـة الامة او الدولة القومية ، ولكن حيثما تكون هناك دولة مشتملة على اكثر مـن مجموعـة قومية، او حيثما تنتشر مجموعة قومية في عدة دول فأنه لايتفق وجود الدولة والامة ولايتطابقان في آن واحد.

ج. الدولة والحكومة :

يعـد مفهوم الحكومة من اكثر المفاهيم تداخلا واختلاطا في الاذهان مع مفهوم الدولـة، والحكومـة جزء من الدولة، بل اهم اجزائها، وهي التنظيم السياسي والجهاز التنفـيذي للدولـة . وهي الادارة التي تجد ارادة الدولة صاحبة السيادة تعبيرا محسوسا عن طريقها، وعليه لايمكن تصور دولة من غير حكومة.

وبيـنما يكون مفهوم الدولة مركبا ومجردا (اذ لا احد يقابل الدولة او يراها) ، فان الحكومة ملموسة باجهزتها واشخاصها وسياساتها وممارساتها .

كمـا ان اغلبـية مواطني الدولة قد يعارضون او حتى يقاومون حكومة ما في الدولـة وينتقصـون من شرعيتها، ولكن ذلك لاينطوي بالضرورة وفي معظم الاحيان على سحب ولائهم للدولة ، او اعتزازهم بالانتماء لها.

3. الخضوع للقانون :

تتسـم الدولـة الحديـثة بخضوع جميع الهيئات الحاكمة فيها للقواعد القانونية السـارية وتتقـيد بها، شأنها في ذلك شأن المحكومين، ويعني ذلك خضوع جميع اوجه نشـاط الدولـة للقـانون سواء في التشريع او التنفيذ او القضاء، ويختلف مبدأ خضوع الدولة للقانون – بهذا التحديد – عن مبدأ شرعية السلطة، اذ يلزم لهذه الاخيرة ان تستند

الســـلطة الـــى رضـــا المحكومين وقبولهم لها ايا كان هذا الرضا (مصدره) ، ولكنه قد يـــتلازم معـــه وقـــد لايتلازم، ويحدث التلازم بين شرعية السلطة والدولة القانونية، اذا قامت السلطة على اساس قبول المحكومين ورضاهم بها ، مع تقييد الهيئات الحاكمة في الدولة بالقواعد القانونية المعمول بها .

وتتمثل اهم العناصر الدالة على خضوع الدولة للقانون بما يلي [75]:

أ. التقيد بالدستور :

يمكـــن ان يفهـــم الدســـتور على انه مجموعة القواعد التي تحدد في نظام حر السلطات العامة وحقوق الافراد، ويعد الدستور الضمانة الاولى لخضوع الدولة للقانون، ووجـــوده يعنـــي اقامة النظام السياسي والقانوني للدولة، لانه ينشيء السلطات المختلفة ويحـــدد اختصاصـــاتها ويبيـــن كيفية ممارسة هذه الاختصاصات ومالها من امتيازات وماعلـــيها مـــن واجـــبات، ويحـــدد نظام الحكم في الدولة، وكيفية اختيار الحاكم ويبين ســـلطاته ويرســـم حدود هذه السلطات ، ويمثل قمة النظام القانوني في الدولة لانه يسمو علـــى كافة القواعد القانونية المختلفة [76]، ولهذا يقيد السلطة التشريعية في سنها للقوانين بحيـــث لاتخـــالف أي نـــص دســـتوري، ويقـــيد السلطة التنفيذية فيما تتخذه من لوائح وقـــرارات، ويقـــيد كذلك السلطة القضائية فيما تصدره من احكام ، لانها سلطات منشأة بواسطته وهو الذي نظمها وحدد لها اختصاصاتها.

ب. الفصل بين السلطات :

ينبغـــي علـــى كل سلطة من السلطات العامة في الدولة ان تحترم القواعد التي وضعها الدستور لممارسة اختصاصاتها بحيث لاتخرج عن حدود هذه الاختصاصات او تـــتعدى علـــى اختصاصـــات سلطة اخرى، فاذا تحقق هذا الفصل في الاختصاصات، والاســـتقلال فـــي الاجهـــزة، فان كل سلطة منها ستوقف السلطات الاخرى اذا حاولت الاعـــتداء على اختصاصاتها وتجاوز حدودها، ويمثل مبدأ الفصل بين السلطات ضمانة اساســـية لخضـــوع الدولة للقانون، وذلك لانه لو اجتمعت جميع السلطات في يد فرد او هيـــئة واحـــدة فانها سوف تقوم بوضع القوانين بنفسها وتنفيذ ماتراه مناسبا لها وتفسير

مايمـــت في مصالحها وبدون رقيب او مانع يقوم بتوقيفها عند الضرورة [77]، وبذلك لن يكـــون هـــناك التزام بقواعد الدستور، ولاضمان لمراعاة المساواة بين الافراد او احترام حقوقهم وحرياتهم، وسينتهي الامر باساءة استعمال السلطات.

ج. سيادة القانون وتعزيز الرقابة القضائية :

يعـــد مبدأ سيادة القانون وتعزيز الرقابة القضائية على اعمال مؤسسات السلطة التنفـــيذية مـــن الســـمات الاساسية لخضوع الدولة للقانون، ويعزز من ذلك قيام النظام القانونـــي للدولة على اساس التسلسل والارتباط بين القواعد القانونية [78]، مما يعني ان الســـلطة التنفـــيذية ملـــتزمة في كل ما تتخذه من اعمال وماتتبعه من اجراءات بالقانون الصـــادر عـــن الســـلطة التشريعية بحيث لاتقدم على تصرف من التصرفات الا تنفيذا للقانون وبمقتضاه.

وتعـــود اهمـــية الرقابة القضائية الى تمتع القضاء بالاستقلال والحياد واتصافه بالموضوعية فيما يصدره من احكام قانونية تتمتع بحجية الشيء المقضي به .

د. ضمان الحقوق والحريات الفردية :

يفـــترض نظام الدولة الخاضعة للقانون كفالة مبدأ المساواة بين الافراد وحماية حقوقهـــم وحـــرياتهم في مواجهة سلطة الدولة، فالدولة الحديثة مطالبة ليس فقط باحترام هـــذه الحقوق والحريات، بل والتدخل بشكل ايجابي لكفالتها وضمان ممارستها، كما انها ملـــتزمة – مـــن ناحـــية اخرى – بالعمل على تحقيق وتنمية الحقوق والحريات الفردية الاخـــرى، ولاســـيما الاقتصـــادية والاجتماعـــية [79]، حيث ان مبدأ الدولة القانونية او خضـــوع الدولـــة للقـــانون يصبح غير ذي مغزى ان لم يوجد لضمان وحماية الحقوق والحريات العامة وكفالة تمتع الافراد بها.

هوامش الفصل الاول

(1) د. يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ، (بيروت ، دار النهضة العربية، 1969) ، ص 67.

(2) د.عبدالله هدية، مدخل الانظمة السياسية ، (الكويت ، مكتبة ام القرى، 1984)، ص 106.

(3) د.محمود اسماعيل ، المدخل الى العلوم السياسية ، (الكويت، مكتبة الفلاح، 1986) ، ص 60.

(4) د.يحيى الجمل، مصدر سبق ذكره، ص ص 70-75.

(5) د.نظام بركات، د.عثمان الرواف، د.مجيد الحلوة ، مبادئ علم السياسة(عمان، دار الكرمل، 1984)، ص146.

(6) د.محمد علي محمد، د. علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت، دار النهضة العربية، 1985)، ص277.

(7) د.نظام بركات وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 146.

(8) اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ج1، ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبدالحسن سعد ، (بيروت ، الدار الاهلية ، 1977) ، ص 127 ومابعدها.

(9) د.محمد علي محمد، د.علي عبدالمعطي محمد، مصدر سبق ذكره ، ص 82.

(10) د.عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية – اسس التنظيم السياسي، (القاهرة، الدار الجامعية، 1985) ، ص 65.

(11) د.يحيى الجمل، مصدر سبق ذكره ، ص91.

(12) د.محمد علي محمد، د. علي عبدالمعطي محمد ، المصدر السابق، ص 282.

(13) د.نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(14) د.محمد عبدالمعز نصر، في النظريات والنظم السياسية ، (بيروت، دار النهضة العربية، 1972)، ص104.

(15) د.عبدالغني بسيوني عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص 66.

(16) المصدر نفسه ، ص 67.

(17) د.نظام بركات وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 45.

(18) د.محمد علي محمد ، علي عبدالمعطي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 283.

(19) Raymond Polin, Modern Gevernment and Constitutionalism (Chioago, Nelson Hall 1979), P.22 ets.

(20) د.محمود اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، 83 ومابعدها.

(21) د.عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص67.

(22) لينين ، الدولة ، موسكو ، دار التقدم، 1967 ، ص ص 11-12.

(23) ف – افانـــا سيف، اسس الفلسفة الماركسية ، ط2، ترجمة عبدالرزاق الصافي (بيروت، دار الفارابي) ، ص 257.

(24) لمزيد من التفصيل انظر : المصدر نفسه، ص ص 264-273.

(25) انظر : لينين ، الدولة والثورة ، موسكو، دار التقدم، 1970، ص ص 7-8.

(26) لمزيد من التفصيل، انظر: ف افانا سيف، المصدر السابق، ص ص275-286.

(27) د.عبدالغني بسيوني عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، 72.

(28) J.Roland Pennok and David G. Smith . Political Science An Introduction (New York, The Macmillan , Co, 1964) p.p. 231-232.

(29) G.A.Jacebsen and M.H.Lipman , Political Science, 2.nd Edition, Re. By William L.Shell. (New York, Barnes and Neble Books, 1979), P.P 9-10.

(30) د.ابراهـــيم درويـــش ، الدولـــة نظريـــتها وتنظيمها ، دراسة فلسفية تحليلية، (القاهرة، المطبعة العالمية، 1969) ، ص ص 17-18.

(31) د.نظام بركات وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 141.

(32) David Easton, The Political System an Inquiry in to, the State of Political Science, 2nd . Edition, (New York Alfred Aknopt , 1971) P.P.106-115.

(33) د.محمد علي محمد ، د.علي عبدالمعطي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص258

(34) د.ابراهيم درويش، مصدر سبق ذكره ، ص170.

(35) انظر : David Easton, Opcit , P.107

(36) انظر:

Robert MacIver, The Modern State, (Oxford Univeraiy Press, London, 1966) P.P.20-22.

(37) انظر : د.عبدالله هدية، مصدر سبق ذكره ، ص 92.

(38) M.Duverger, Institutions Politiques at droit Constitutionnel (P.U.F Paris, 1956), P.P 59-60.

(39) Harold Laski , Introduction to Political Allen and Unwin, (Ltd, London, 1962), P.10.

(40) د.محمد عبدالمعز نصر ، مصدر سبق ذكره ، ص26.

(41) د.حامد سلطان ، اصول القانون الدولي العام، ط1، القاهرة ، 1955، ص ص 551-552.

(42) د.محمد علي محمد ، د.علي عبدالمعطي ، مصدر سبق ذكره ، ص260.

(43) جـاك دونديـو دوفابر ، الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، (بيروت، مكتب الفكر الجامعي، منشورات عويدات، 1970) ، ص 13.

(44) د.محمد علي محمد ، د.علي عبدالمعطي ، مصدر سبق ذكره ، ص260.

(45) انظر : G.A.Jacobsen and M.H.Lipman, Opcit, P.P.39.

(46) انظر: د.عبدالله هدية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 67-68.

(47) د.طعـيمة الجرف، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964) ، ص 77.

(48) د.ثـروت بـدوي، النظم السياسية، (ج1)، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1964)، ص 25.

(49) د.بطـرس غالـي، محمـود خـيري عيسى ، المدخل في علم السياسة، ط7، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية الحديثة، 1984) ، ص 173.

(50) د.ابراهيم درويش، مصدر سبق ذكره ، ص 175.

(51) د.هشـام الشـاوي، مقدمـة فـي علم السياسة ، (بغداد ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1982) ، ص 31.

(52) د.سـعد الديـن ابراهيم ، منسقا واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت، م.د.و.ع، 1988) ، ص 41.

(53) MacIvar and C.H Page , Society An Introductory Anslysis, (New York , Rinohert, 1949) P. 456.

(54) Harold Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society, Aframe Worke to Political Inquiry , (New Haven Com , Yale University Press, 1950).

(55) Stephon D.Krazner , Approaches to the State, Alternative Conception and Historical Dynamics, (Comparative Politics, Vol. No. 2 January, 1984), P.224.

(56) Roger Scruten , Dictionary of Political Thought , (London, Macmillan, 1982), P.445 –eta.

(57) حول التمييز بين هذه الاتجاهات الفكرية انظر :

Michael Williams , Liboralism and Two Conceptions of the State in Donglas Maclean and Claudia Mills eds, Liporalism Reconsidered (New Jersey Rowman and Alanheld publisher 1983) P.P. 177-192.

(58) د.سعد الدين ابراهيم، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

(59) د.سـعد زيدانـي، الديمقراطية ، اللبرالية ، ومفهوم الدولة المحايدة، المستقبل العربي، العدد 179، (بيروت ، م.د.و.ع، 1994) ، ص 16.

(60) د.محمـد علـي العوينـي ، اصول العلوم السياسية ، (القاهرة ، عالم الكتب، 1981)، ص 37.

(61) د.عبدالباقـي الهرماسـي ، المجـتمع المدنـي والدولة في الممارسة السياسية العربية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت، م.د.و.ع ، 1992) ، ص 94.

(62) ذكره ، د.سعد الدين ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 70-71.

(63) د.محمود اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 97-98.

(64) المصدر نفسه ، ص 99.

(65) لمـــزيد من التفصيل، انظر : د. طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ، مصدر سبق ذكـــره، ص133 ومابعدهـــا ، حيـــث يشير الى التميز بين: 1. السيادة بمعناها الايجابـــي والسيادة بمعناها السلبي ، 2ـ السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، 3. السيادة الاقليمية والسيادة الشخصية.

(66) G.A.Jacobsen and M.H Lipman , Op cit, P.P. 41-42.

(67) د.سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 1982) ، ص ص 76-81.

(68) د.نظام بركات وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص ص 162-163.

(69) د.محمـــد كـــامل ليلة، النظم السياسية – الدولة والحكومة (القاهرة، دار الفكر العربي، 1971) ، ص 37.

(70) د.عبدالحمـــيد متولـــي ، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ط4، (القاهرة، دار المعارف، 1966) ، ص 24.

(71) د.محمد كامل ليلة ، المصدر السابق، ص ص 38-39.

(72) د.محمد عبدالمعز نصر، مصدر سبق ذكره ، ص11.

(73) د.سعد الدين ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.

(74) لمـــزيد من التفصيل ، انظر : د. محمد عبدالمعز نصر ، المصدر السابق، ص ص 12-13.

(75) د.عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص ص 172-178.

(76) بشـــأن مـــبدأ ســـمو وعلـــو الدستور، انظر : د.حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، (بغداد، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1986)، ص 215ومابعدها.

(77) المصدر نفسه ، ص 27.

(78) د.عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص ص 175-176.

الفصل الثاني

ماهية العلاقات الدولية

المقـدمة :

لـم يـتفق المختصـون في حقل الدراسات الدولية على تعريف جامع وشامل للعلاقـات الدولية، ذلك ان تطور دراسة العلاقات الدولية كموضوع قد مر في مراحل زمنـية، وعليه فان الكثير ممن كتب في هذا الميدان اتسمت كتاباته بالطابع الموضوعي والاخلاقـي لـتلك الفـترة، ففـي عصر تكوين وترسيخ الدولة القومية في اوربا اشار الفلاسفة والمفكرون ورجال الدولة الى طبيعة العلاقات التي يتوجب على الدولة القومية الناشـئة ان تتبـناها في علاقاتها مع غيرها من الدول القومية في اوربا . فركزوا على ضـرورة تعزيـز القـدرات العسـكرية للدولة القومية، لتحقيق امن وهيبة وقوة الدولة القومـية، ومـن هنا تبلورت فكرة الجيوش القومية بدلا من المرتزقة، فظهرت بروسيا الـرائدة فـي تنظـيم الجيش كماً ونوعاً، وفي معرض الحاجة الى تغطية كلف ونفقات تنظـيم الجـيوش تعالـت الدعـوات الى بناء اقتصاد قومي متين، فظهر التكالب على المسـتعمرات خـارج القـارة الاوربية، من ناحية ، وظهرت الحاجة الى عقد احلاف واتفاقيات مع اطراف اخرى في وجه احتمالات بزوغ قوة متنامية يخشى منها السيطرة علـى اوربـا، وهكـذا تمت التحالفات بين الدويلات الايطالية مع النمسا واسبانيا ضد فرنسا، وبين فرنسا والاراضي المنخفضة ضد اسبانيا.

ومـع زيـادة عـدد الـدول القومية الاوربية منذ عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسـية واتساع رقعة تفاعل علاقاتها، وتنوع طبيعة العلاقات ، اتضحت الحاجة الى تنظـيم وتنسـيق وانضباط هذا الزخم من العلاقات في ظروف الحرب والسلم، وهو ما ادى الـى تشـديد المفكريـن السياسـيين والحقوقيين على ضرورة ارساء قواعد دولية تسـتهدي بها الدول في علاقاتها، فترتب على ذلك الدعوة الى قانون دولي يرتكز على

تعالـــيم اخلاقـــية ودينـــية ومنطقية ويخضع للتنفيذ عن طريق منظمات دولية او اقليمية تجمعها اصول مشتركة منبعها الدين المسيحي او الحضارة الغربية [1].

لكـــن الصـــراعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحادة بين فرنسا والمانيا، وبيـــن المانـــيا وانكلـــترا مـــن اجـــل الهيمـــنة على اوربا، والانفراد بالمنافع والمزايا الاســـتعمارية، كانت قد جعلت العلاقات الدولية تسير في خط التاريخ الدبلوماسي للدول الاوربـــية. بـــيد ان نشـــوب الحرب العالمية الاولى عام 1914 والتداعيات التي لحقت بالمشـــاريع التـــي كانـــت تسهم في ابعاد الدول الاوربية عن المجابهة الفعلية؛ ادت الى ضـــرورة البحـــث عـــن اطار جديد لدراسة العلاقات الدولية، ومن منطلق الاجابة على الاســـئلة الملحـــة التـــي كانـــت تشغل رجال الدولة واساتذة الحقوق والتاريخ والسياسة والمتمـــثلة فـــي لمـــاذا انقـــادت الدول الاوربية الى الحرب الكونية؟ هل بامكان العقل والمـــنطق تجنـــب حـــرب كونية اخرى؟ كيف يمكن معالجة تأزم العلاقات بين الدول؟ ماهي الشروط والضوابط التي يمكن اعتمادها لتحقيق التعاون الدولي لتقليص احتمالات الصراع بين الدول؟ هذه الاسئلة وغيرها قادت الى تعدد الاجتهادات بين المعنيين فمنهم مـــن ارجـــع ســـبب المشـــكل فـــي اندلاع الفوضى الدولية الكونية الى الدولة القومية الاســـتعمارية ونظـــام حكمها، ومنهم من عاب على النظام الدولي الذي كان قائما على الـــتوازن الدولي التقليدي ، ومنهم من انطلق من فلسفة عقائدية وشخص العلة بالتناقض الجدلـــي فـــي رحـــم النظام الرأسمالي الاستعماري، وكل هذه التقسيمات والاجتهادات نظرت الى العلاقات الدولية من زوايا مختلفة [2].

اولا: التيارات الفكرية الاساسية في العلاقات الدولية

يفـــيد مجمـــل مـــاتقدم الى ان العلاقات الدولية هي علم حديث نسبيا، ارسيت قواعـــده غـــداة الحرب العالمية الاولى في ماوراء الاطلنطي والمانش ، وتطور بسرعة مدهشة، لاسيما في السنوات التي اعقبت الفوضى التي صاحبت النزاع العالمي الثاني.

ونظـــرا لكثرة الاختصاصيون من اصحاب الكفاءات، فان الخلافات العقائدية، والتناقضـــات الفكـــرية، والمجادلات، حول المعنى والمضمون واختلاف زاوية الرؤيا ، حتمـــية. وان النقاش حول هذا الامر ظل مفتوحا بسبب ما يتبناه انصار الواقعيين بوجه

المثاليين، والمتشائمين ضد المتفائلين، ومعارضة القدماء للمعاصرين. فالاولون يعتبرون ان المجتمع الدولي يبقى، بالمقارنة مع المجتمعات الوطنية ، مجتمعا فوضويا تماماً، بينما يعتبر الاخرون، بالعكس ، ان المجتمع الدولي مجتمع منظم بنفس درجة المجتمعات الاخرى . ويتمثل الخلاف بينهما بهذا السؤال حالة فطرية ام جماعة دولية؟.

1. هل المجتمع الدولي (فوضوي) ام (منظم)[3] ؟

أ. نظرية (حالة الفطرة) :

يرى انصار هذه النظرية ان انهيار البنيات الاقطاعية، كان قد ادى في نهاية العصر الوسيط، الى تداعي الوحدة القانونية والمعنوية التي كانت تتصف بها المسيحية. الا ان الفراغ الذي قام ، من جراء هذا الامر ، لم يستمر طويلا بسبب نمو الدولة الوطنية الملكية الكبرى التي كانت تعتبر نفسها سيدة ولاتعترف باية سلطة فوق سلطتها. وبما انها كانت ترفض الخضوع لقواعد سلوك مشتركة، ومشغولة فقط بالدفاع عن مصالحها وبالرغبة في توسيع نفوذها، فانها كانت تعيش في جو دائم من العداء والمنافسة وان شريعة الغاب هي التي تحكم العلاقات بين هذه الدول، حيث كان القوي يفرض ارادته على الضعيف.

وقد ذكرت حالة الفطرة الفوضوية، المتعلقة بالمجتمع الدولي، لاول مرة في كتاب " توماس هوبس " المسمى (لولفياتان) ومن ثم بصورة اكثر عمقا عند " جان جاك روسو " (حالة الحرب). ولكن مفهوم (العالم الفوضوي) يرجع في الواقع الى مؤرخ يوناني شهير هو " تيوسيديد " وينسب هذا المؤرخ الى احد الاستراتيجيين العسكريين القدماء مقولة (ان الحرية مع الجيران، يجب ان تتقلص دائما الى القدرة على مواجهتهم).

ويمكن تلخيص ما ابتدعه " هوبس" في نظريته عن حالة الفطرة على الوجه التالي: ان ثمة تناقضا جذريا بين المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية. اذ كان الناس يعيشون، في هذه الاخيرة في حالة الفطرة بسبب غياب السلطة المنظمة، وبسبب صراعهم المستمر بين بعضهم البعض، فانهم لم يعرفوا لاسلما ولا امانا. وللخروج من

هـذا الوضـع، والدخول في مرحلة الجماعة، قرر هؤلاء الناس توقيع ميثاق، او عقد اجتماعـي يقومـون بموجبه باعطاء سلطة عامة لامير او مجلس، وهكذا، وبتخلي كل مواطـن عـن حريته للسلطة المؤتمنة على السيادة، فأنه ضمن لنفسه، بالمقابل، النظام والامـان. وبالطـبع فان المقصود هنا هو رسم نظري، وبناء فكري هدفه تقديم تفسير عقلانـي لعملـية تكوين السلطة السياسية في المجتمع الوطني. وقد طبقت هذه الصورة علـى الروابط الدولية التي لم تخرج بعد، بحسب "توماس هوبس" ، من مرحلة الفطرة حيـث يقول: (ان الملوك والافراد هم ، بسبب استقلالهم وسلطتهم السيدة، في شك دائم، وفي وضع المصارعين الذين يشهرون سلاحهم ويراقبون بعضهم. البعض واعني هنا ، القـلاع ، والحامـيات ، والمدافع المركزة على حدود ممالكهم، والجواسيس الموجودين باستمرار عند جيرانهم، أي كل هذه الاشياء التي تشكل حالة حرب. وسيبقى هذا الامر طويلا، طالما ان الدول المستقلة لم توقع (عقدا اجتماعيا عالميا) لتخلق حكومة عالمية، وحـيدة وسـيدة ، ولايجـوز اذن ، خلط السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية، لان العلاقـات بيـن الدول ترتكز على علاقات قوة، وليس علاقات حق: فهي تخضع للعبة المصـالح الوطنـية ، وان المجـتمع الوطنـي كامل ومنظم، بينما ان المجتمع الدولي فوضوي ومجزأ) .

وتكمـن الاهمـية فـي نظـرية " هوبس " في ان كثير من المؤلفين القدماء والمعاصـرين قد اعادوا استخدام هذا المفهوم الواقعي المتشائم، ففي القرن السابع عشر استخدام " جون لوك" في كتابه (بحث حول الحكومة المدنية) نفس مفاهيم هوبس (حالة الفطـرة) ، (عقـد اجتماعي) . وَفي القرن الثامن عشر، " جان جاك روسو " في كتاب (أمـيل) و (تأملات حول حكومة بولونيا) ، وكذلك " عمانوئيل كانط " في كتابه (بحث حـول السـلام الدائم)، كما اتخذ " هيغل " نفس الموقف في القرن التاسع عشر، اما في القـرن العشـرين، فان المفكرين الذين يعتبرون المجتمع الدولي، فوضويا ، لم يختفوا بعـد. وقـد اسـتمر بعدهم كثير من المؤلفين المعاصرين، وعلماء السياسة والاجتماع والقـانون، بالـرجوع الـى (حالـة الفطـرة) ونذكـر هـنا مـنهم علـى سـبيل المثال لا الحصر، " هانس جي موركنثاو " ، و "ستانلي هوفمان" في الولايات المتحدة، و"ريمـون ارون" ، و" جـورج بـيردو " في فرنسا ... بيد ان السؤال الذي يبقى ملحا

هــو : هــل لاتــزال تنسجم هذه الرؤية مع الوقائع الدولية؟، لاشك ان بعض المفكرين لايتفقوا مع هذه الرؤية ويقترحوا نظرة اكثر تفاؤلاً.

ب. نظرية (الجماعة الدولية) الحديثة:

جاءت هذه النظرية كرد فعل على النظرية السابقة، ويؤكد انصار هذه النظرية ان عناصــر التضامن ، والمصالح المشتركة بين اطراف اللعبة الدولية هي اكثر اهمية مــن عناصــر الشــقاق او التناقض. وبحسب رأيهم، فان المجتمع الدولي ليس مجتمعا فوضــويا: بل هو مجتمع منظم او في طريق التنظيم، ومتلاحم البنيان والنظام، ويشكل (جماعة دولية) يمكن ان تفضي اما الى دولة عالمية مقبلة، واما الى فيدرالية عالمية.

ويقوم الوضعيون من رجال القانون بابراز المجتمع الدولي كتركيب لدول سيدة ومتســاوية، والقانون الدولي العام وكأنه مصمم (كقانون بين الدول) . وهذا لايعني ابدا غــياب الــنظام القانونــي، وانما ارتكاز هذا الاخير وبكل بساطة على موافقة الشركاء القانونييــن الصريحة. اما العلاقات بين الدول، فانها علاقات تعاقدية: أي ان ماتصنعه ارادة ما يمكن ان ترفضه اخرى ، ويكون المجتمع الدولي بهذا الشكل، مجتمعا ترابطيا وليس مؤسسيا.

وحديــثا، حــاول بعض علماء السياسة والاجتماع طرح العلاقات الدولية من زاويــة جديــدة، أي بعبارة (الانظمة) . ونذكر من بينهم اعمال " بيرتون" ، " كابلان"، "مارسيل مرل" ، " كالتونغ" .

ويتطلــب مفهوم النظام وجود علاقات بين العناصر التي تشكل جزء من نفس المجموعــة. وتأخذ هذه العلاقات شكل المواصلات، الاتفاقات، المبادلات، وغيرها من الــروابط. وقد ادخل مفهوم النظام في العلوم الاجتماعية عن طريق الامريكي " تالكوت برســونز" المتأثر بالاقتصادي " بارتيو" وكان " ديفيد ايستون" اول من استخدمه في علم السياســة، وبحســب (المفهــوم النظامي) ، فان المجموعة الدولية تؤلف نظاما شاملا للــتفاعلات التــي تكــون الدولة عناصرها الاساسية، ولكن ليست الوحيدة، كما يشكل المجــتمع العالمــي الحالــي وحــدة عضوية بسبب التدخلات المعقدة القائمة على كافة المســتويات وفــي كــل الميادين. ولعل من الاهمية بمكان ملاحظة ان التطور الهائل

للمبادلات ، والاعلام، والاتصالات، في العصر الحديث وكذلك التطورات المتسارعة في طبيعة هذه الاشياء قد ادت جذريا الى تغيير مضمون العلاقات الدولية، ولم تعد دراستها مقصورة فقط على الامن ، وقضايا الحدود ولعبة التحالفات ، بل اصحبت تهتم بقضايا اخرى عديدة مثل : تطوير العلاقات الاقتصادية، المالية، النقدية ، حقوق الانسان، البيئة ، التلوث، الديمقراطية، مكافحة الارهاب، اسلحة الدمار الشامل، ... وفي اية حال، لم يعد بامكان الاختصاصيين وقف ابحاثهم على نظام وحيد للعلاقات الدولية. لانهم فهموا ان عليهم اذا ما ارادوا شرح سير المجتمع العالمي ، اعادة وضعه في محيطه العام.

وباختصار ، فان من المهم الاشارة الى ان (المفهوم النظامي) يجدد كليا المفهوم الكلاسيكي للعلاقات الدولية ويشكك مباشرة بصحة نظرية الفوضى القديمة.

ولم يثبط فشل عصبة الامم ، وهيئةالامم المتحدة من عزم مؤيدي النظام القانوني العالمي . ويؤيد البعض (الوظيفة الدولية) ويعتقد بأن اعطاء حد اقصى من الصلاحيات التقنية الى المنظمات العالمية سيؤدي تدريجيا الى افراغ السياسة الوطنية من محتواها، وان مضاعفة وزيادة روابط التعاون بين الامم ، في الميادين الاقتصادية، الثقافية، العلمية، ... أي بتقليل قيمة السيادة الحكومية بالنتيجة – سيدفع الانسانية لوعي وحدتها، ويمكن حينذاك الانتقال من عالم الدول الى دولة العالم.

ويبقى السؤال الاهم هو أي واحدة من النظريتين – نظرية (الفوضى) ونظرية (الجماعة) – اكثر قربا مع حقيقة الواقع المعاصر ؟ الجواب ببساطة هو ان هاتين النظريتين بالرغم من كونها متطرفة، تشتملان على جزء من الحقيقة ويذهب بعض المختصين الى ان ثمة مكان بين التشاؤم والتفاؤل ، لطرح وسطي او بالاحرى لموقف وسيط هو : الموقف الواقعي ، بمعنى ان المجتمع الدولي يقوم في وسط الطريق بين الجماعة والفوضى، وطبيعته مختلفة : فهي تبرز مواصفات منظمة وغير منظمة. وهذا يعود لكونه موضوع تناقضات عديدة.

2. التيار الانكلو- سكوني والعلاقات الدولية :

تنتظم مؤلفات انصار هذا التيار اجمالا في ثلاثة تيارات اساسية ، تتمثل في : الواقعية ، الكلاسيكية ، والطرح العلمي، والطرح الوظيفي والنظامي ، فالواقعية لاتتقاطع مع (حالة الفطرة) ، والعلمية تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين، بينما تحلل الوظيفية المجتمع الدولي بعبارات النظام عن طريق دراسة العلاقات التي تقوم بين الممثلين . وسوف نسعى الى تقديم عرض موجز لرؤى عدد من ابرز مفكري هذا التيار :

أ. هانس موركنثاو :

يقول عن نفسه بانه ينتمي لواقعية سياسية جديدة تقوم في قلب اطروحة الفوضى العالمية.

ويرى بان جوهر السياسة العالمية مطابق لجوهر السياسة الوطنية، انطلاقا من ان الاولى والثانية تمثلان صراع من اجل السلطة التي برأيه لاتختلف الا من حيث البيئة التي يقوم فيها هذا الصراع، وهو يرى ايضا بان هناك مفهومان اساسيان لطبيعة الانسان، والمجتمع، والسياسة ... الاول يؤمن بان نظاما سياسياً عقلانياً واخلاقياً، مشتق من مبادئ مجردة وشاملة، ويمكن ان يقوم في كل مكان ... والثاني يعتبر بان العالم، غير الكامل عقلانياً، هو حصيلة القوى الملازمة للطبيعة البشرية، ولتحسين هذا الوضع، ينبغي العمل مع هذه القوى وليس ضدها، وبما ان العالم هو عالم المصالح المتناقضة، والمتنازعة ، فانه لايمكن ابدا تطبيق المبادئ الاخلاقية كليا، بل يمكن الاقتراب منها بافضل شكل، عبر التوازن المؤقت دائما بين المصالح، والحل المؤقت دائما للنزاعات، لذا يمكن صيانة السلام بواسطة نظام الضوابط والتوازن هذا [4].

ب. ستانلي هوفمان :

احد الاختصاصيين الاكثر اهمية في العلاقات الدولية، حاول اعطاء العلاقات الدولية نظرية محددة ، انطلاقا من ملاحظة وجود اختلاف جذري بين (الوسط الداخلي) و (الوسط الدولي) . ويرى بان النموذج المثالي لعلم السياسة (الداخلي) يكمن في نموذج المجتمع الذي يدمج (الجماعة) و (السلطة) في وقت واحد .

فامــا المجــتمع الذي يجب ان تنطلق منه نظرية العلاقات فهو، على العكس ، مجــتمع البيـــئة اللامركزية المقسمة الى وحدات متميزة، أي ذلك المجتمع الذي لايمتلك لاجماعـــة ولاســـلطة مركزية. وهذا النقص هو الذي يفسر اللجوء الشرعي الى العنف. وهكذا فان علم السياسة الداخلي هو علم السلطة او علم (بنيات السيطرة) (5).

ج. هنري كيسنجر:

مـــن انصار السياسة الواقعية التي تؤمن بفضائل التوازن وفي كتابه (من اجل سياســـة امريكـــية خارجية جديدة) استعرض وقائع وضرورات سياسة الولايات المتحدة الخارجـــية، وبيـــن اســـطورة السيطرة العالمية، والحلم بانعزالية جديدة ، محاولا تحديد سياســـة جديـــدة قائمـــة على الاعتدال والواقعية، وقد وصفت عقيدته بانها (نقض تعهد ذرائعـــي) : أي ان الولايات المتحدة لاتستطيع حل كل المشاكل العالمية، ولكنها لاتتخلى ابـــدا عـــن لعـــب دور قـــوة ((كلية)). وترتكز نظرته للمسرح الدولي على قيام توازن تدريجـــي مؤلـــف من الخمسة الكبار : (الولايات المتحدة ، روسيا ، الصين ، اليابان، اوربـــا الغربـــية) وهو يؤمن بعمق بسياسة واقعية على صعيد العالم حيث تتقدم الفعالية الذرائعـــية علـــى الاخـــلاق، ويعتـــبر العـــالم مكان غير امن وبمفهوم نخبوي للسياسة الخارجـــية، ويفضـــل سياسة تقوم على وضع العالم امام الامر الواقع بدل الكشف عن النوايا مسبقا (6).

3. المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية :

أ. رينوفن ، ودروزيل :

استعاضـــا عن تقليد (التاريخ الدبلوماسي) باستخدام طرق واليات علم السياسة لمعالجة المشكلات السياسية الدولية.

وكـــان " دروزيـــل " احـــد الاوائل الذين اوضحوا في فرنسا، هدف العلاقات الدولـــية اذ اعتـــبر ان الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية كاختصاص مستقل يفسر بوعي

الباحثين الواضح لوجود مجموعة من الظواهر النوعية التي تستحق ان تكون موضوعا لدراسة خاصة.

ويــرى بانـــه من السهل معرفة مجموع هذه الظواهر فكل ماله صلة بعلاقات دولـــة او عـــدة دول فـــيما بيـــنها، على الصعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ، والديموغرافـــية، والثقافية، يمكن ان يدخل فيها ، وحتى اذا ما اردنا التعميم ، كل ماله صلة بالعلاقات بين الجماعات من جانبي الحدود القومية او الوطنية.

واذا كانـــت الدول هي المقصودة هنا فبالامكان تسمية هذا (بالسياسة الخارجية) امـــا اذا كانـــت الجماعـــات هي المقصودة، فيمكن تسمية ذلك (الحياة الدولية) ، ويشكل مجمـــوع هـــذه الظواهـــر (العلاقـــات الدولـــية) . ويـــرى الـــبعض ان هذا التوصيف السوســـيولوجي ملائما جداً، لان المجتمعات السياسية ليست ، في الواقع ، عوالم مغلقة تعـــيش فـــي عزلة : بل تقيم علاقات فيما بينها، في حين ان العلاقات الوطنية تنشأ بين الافراد والجماعات التي تكونها [7].

ب. ريمون ارون:

يمكـــن مقارنـــته " بستانلي هوفمان " فكلاهما من الواقعيين الجدد ويميزان بين الـــنظام الداخلـــي والفوضـــى الدولية، ويؤمنان بحالة الفطرة. ويرى " ارون " (ان ثمة خـــلاف لايمكـــن تجاهله بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية طالما ان الانسانية لم تكمـــل وحدتهـــا في دولة عالمية. لان الاولى تهدف الى ابقاء العنف حكرا على مالكي الســـلطة الشـــرعية ، والثانية تقبل بتعدد مراكز القوى المسلحة. وعندما تتعلق السياسة بالتنظـــيم الداخلي للجماعات، فان هدفها الدائم يكون خضوع الافراد لسطلة القانون. اما عندما تتناول العلاقات بين الدول، فانها تبدو وكأن معناها – المثالي والموضوعي بنفس الوقت – هو البقاء البسيط لدول بوجه التهديد الذي يخلقه وجود دول اخرى ... ولذلك ، فـــان الـــدول ، في علاقاتها المتبادلة ، لم تخرج عن حالة الفطرة .. لأنه لن يكون ثمة نظرية للعلاقات الدولية في حال خروجها منها ...) .

ان النقطة الاساسية في العلاقات الدولية هي العلاقات بين الدول : وجوهر هذه العلاقـــات هـــو المنافســـة والتناقض الذي يقوم بين الدول . وبالنسبة لـــ " ارون " فأن

المجتمع الدولي يتمثل ، بصورة ملموسة وذات معنى اكبر، بشخصيتين : الدبلوماسي والجندي. وبحسب اعتقاده فان (رجلين فقط ، يؤثران بشدة، ليس كاعضاء مجهولين، وانما كممثلين للجماعات التي ينتميان اليها : فالسفير في ممارسته وظائفه هو الوحدة السياسية التي يتكلم باسمها، والجندي ، على ارض المعركة ، هو الوحدة السياسية التي باسمها يقاتل).

وتتسم العلاقات الدولية بحسب " ارون " بصفة جديدة تميزها عن بقية العلاقات الاجتماعية، فهي تقوم في ظل الحرب، وتتعلق بديالكتيك الدبلوماسية والاستراتيجية الذي يجسده الدبلوماسيون والجنود [8].

ج.مارسيل مرل :

يقول (اننا نعلم بان النظام لايمكن ان يرى نفسه الا كمجموعة علاقات قائمة في قلب محيط معين، وتتبع الصعوبة هنا من ان النظام الشامل ومحيطة متطابقان) ، بحيث يصبح من المستحيل تمييز احدهما عن الاخر، وهذا مايشكل برايه خاصية العلاقات الدولية. ويقترح اطلاق تسمية النظام الدولي على مجموع العلاقات الدولية والقوى القومية . وبالنتيجة ، فان المحيط سيكون مؤلفا من مجموعة العوامل (الطبيعة، الاقتصادية، التكنولوجية ، الديموغرافية، الايديولوجية) التي يؤثر اتحادها على بنية وعمل النظام.

وبعد التدقيق ، يلاحظ بان تكوين نظام شامل خاضع لضغط مستمر من جانب محيطه، ينتج سلسلتين من التأثيرات المتناقضة :

(اولا) من جهة ، تداخل متنام بين الاطراف كما في حالة قطاعات النشاط العالمي.

(ثانيا) ومن جهة اخرى ، تراكم التناقضات التي تنعكس على سير النظام ، والتي تحدد (مدارات) جديدة ، و(اشكال) جديدة للصراع بين الوحدات التي تكون النظام (9).

د.شارل زورغبيب :

يــدرس الـــروابط الدولية من زاوية السياسة الخارجية، الامر الذي لايمنعه من ان يـــأخذ بــنظر الاعتـــبار العوامل التي تحيط بها ويهتم كذلك (بالممثلين) و (اللعبة) ، والممـــثلون هم الدول، والمنظمات الدولية، والقوى عبر الوطنية. ويلعب كل واحد منهم دورا علـــى المسرح العالمي ، ويتضح هذا الدور بامثلة ملموسة وحديثة، اما فيما يتعلق باللعـــبة الدولية فهو يعتقد بانها اصبحت غير اكيدة وان المسرح الدولي غدا يشهد اعادة توزيـــع للقـــوى فـــي اوربا واسيا ومن هنا يتساءل كيف نتجه ؟ نحو عالم منظم ؟ أي ســـلمي، هـــل بواســـطة نـــزع الســـلاح ومراقبة التسلح ؟ ام بواسطة تقارب الانظمة الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية [10].

يتضـــح ممـــا تقدم بأن سمات حقل العلاقات الدولية مازالت مرنة ومستعصية علـــى الباحثيـــن لـــتكون مواكبة لما يتوجب على هذا الحقل ان يتسم به ولعل من تلك الســـمات : موضوع متميز ، طروحات تجريدية او صيغ نماذج عامة، افكار مفاهيمية يلجـــأ الـــيها عـــند تحليل السلوك الدولي، مفردات متخصصة واضحة المعاني ودقيقة، اســـاليب تحليلـــية عمومية تتيح الظروف والقدرة على تفحص وتقيم التحليلات الاولية ، واخيرا نظام مركزي لترتيب وتقييم وتناقل النتائج التي تتوصل اليها الابحاث [11].

وفضـــلا عمـــا تقـــدم فقد لخص " كارل دويتش" القضايا التي تعني بها دراسة العلاقـــات الدولـــية بصـــيغة اساســـية تحت اثني عشر موضوعا. علما ان هذه القضايا متداخلة فيما بينها ... الامة والعالم، العمليات مابين الامم والعلاقات المتبادلة فيما بينها، الحـــرب والســـلم، القوة والوهن، السياسة الدولية والمجتمع ، السكان في العالم ومسألة الغـــذاء والموارد الاولية والبيئة، الرخاء والفقر، الحرية والاضطهاد ، الادراك الحسي والاوهـــام عـــند القـــادة، المواقف الايجابية واللامبالية عند الفئات، الثورة والاستقرار، الهوية الشخصية والجماعة والقومية والتحول [12].

ثانيا: العلاقات الدولية والعلوم الاخرى

1. العلاقات الدولية والقانون الدولي :

لايـزال تعـريف القانون الدولي العام ، يعد من الامور غير المتفق عليها، اذ يوجـد اكـثر مـن مئة تعريف له [13]، ويمكن تمييز ثلاثة من الاتجاهات الفقهية التي تعرفه باشخاصه، وهي : [14]

أ. الاتجاه التقليدي:

يركـز هـذا الاتجـاه على ان القانون الدولي هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونـية التي تنظم العلاقات بين الدول حسب، ذلك لان المجتمع الدولي عندما نشأ اول مـرة بظهور الدولة القومية الحديثة في اوربا بداية القرن السابع عشر كان قاصرا على الـدول فقـط، وبالتالـي فان الدول هي وحدها التي كانت تملك صفة الشخص القانوني الدولـي، ففـي عـام 1625م عـرف " جـرو تيوس Grotius " القانون الدولي بانه (القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول) [15] وفي بداية القرن العشرين ذهب غالبية الفقهـاء الـى ان الدولـة هـي الشـخص الوحيد للقانون الدولي العام، وعلى رأسهم " بونفـيس" [16] "وفوشـي" [17] اذ عرفا القانون الدولي بانه (مجموعة القواعد التي تحدد حقـوق الـدول وواجـباتها فـي علاقاتهـا المتـبادلة . وعـرفه " اوبـنهايم " بانـه (مجموعـة القواعـد العرفـية والاتفاقـية التـي تعتـبرها الـدول ملـزمة لهـا في علاقاتهـا المتـبادلة) [18] . وقـد سـار علـى هـذا النهج عدد كبير من الفقهاء مع خلافات لاتمس الجوهر. اذ مازال الاستاذ الفرنسي" رينيه جان دوبوي " يعرف القانون الدولـي بانـه (مجموعـة القواعـد التـي تحكـم العلاقـات بين الدول التي تدعي لنفسـها السـيادة ولاتعـترف باية سلطة اعلى منها) ويعرفه " ابو هيف " بانه مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوق كل منها وواجباتها) [19].

ويؤخـذ على هذه التعريفات انها لم تأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي طرأت على المجتمع الدولي.

ب. الاتجاه الموضوعي :

علـــى خـــلاف الاتجـــاه السابق، ركز هذا الاتجاه على ان الفرد هو الشخص الوحـــيد للقـــانون الدولي كما في أي قانون اخر ، واول من دعى الى هذا الرأي الفقيه الفرنســـي "لـــيون ديكي Duguit " حيث انكر الشخصية المعنوية للدولة وانها في رأيه مجـــرد افتراض لاقيمة له . وهو لايعتبر الدول من اشخاص القانون الدولي بل الافراد وحدهـــم من اشخاص هذا القانون، لذا فان قواعد هذا القانون الدولي لاتخاطب الدول ، بل تخاطب الافراد ، لاسيما الحكام لانهم مثل غيرهم من الافراد [20].

ومن ابرز انصار هذا الاتجاه الاستاذ " جورج سل " ، فقد انكر هو ايضا تمتع الـــدول بالشخصية المعنوية وانها في نظره مجرد مجاز لاتمت الى الحقيقة بصلة، ولديه الافـــراد وحدهـــم مـــن اشخاص القانون الدولي، ذلك لان الشخص المعنوي لايمكن ان يكـــون شخصـــا قانونيا، لانه لايملك ارادة خاصة به، هذه الارادة لايملكها الا الشخص الطبيعـــي، فهـــو اذن وحـــده الـــذي يمكن ان يخاطبه القانون وان يعتبر بالتالي شخصا قانونـــيا، وينطـــبق ذلك على الجماعتين الدولية والداخلية على حد سواء [21].وهكذا فان قواعد القانون الدولي لاتخاطب سوى الافراد لانهم وحدهم ذوي ادراك وارادة.

ويؤخـــذ علـــى هـــذا الاتجـــاه مغالاته في انكار الشخصية القانونية للدولة [22] ومجافاة حقيقية الاوضاع في المجتمع الدولي .

ج. الاتجاهات الحديثة :

تركـــز هذه على ان الدولة ليست الشخص الوحيد بل الشخص الرئيس للقانون الدولي العام ، وينقسم الفقهاء في ذلك الى ثلاث فئات:

(اولا). فـــئة تعتبر الدولة الشخص الرئيس للقانون الدولي، ويمتنع فقهاؤها عن تعريفهم او تعدادهـــم، ومن هؤلاء " شتروب Strupp " الذي عرف القانون الدولي بانه (مجموعـــة من القواعد القانونية التي تتضمن حقوق الدول وواجباتها وواجبات غيرها من اشخاص القانون الدولي) [23].

(ثانيا). فـــئة تســـتبعد الفرد بصورة صريحة من ان يكون من اشخاص القانون الدولي العـــام، ومـــن هـــؤلاء " لويس ديلبيز Delbez " اذ يعرف القانون الدولي بانه

(مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والكيانات الدولية الاخـــرى ...) [24] ، و " باديفـــان Basdevan " الذي يعرفه بانه (مجموعة القواعـــد القانونـــية التـــي تلزم الدول المستقلة ومختلف المنظمات الدولية في علاقاتها المتبادلة) [25].

(ثالثا). فـــئة تفســـح للفرد مجالا متواضعا الى جانب الدولة والمنظمات الدولية، ومنهم الاســـتاذة " باستيد Bastid " التي عرفت القانون الدولي بأنه (مجموعة القواعد القانونـــية المطبقة في المجتمع الدولي، سواء كان ذلك في العلاقات بين الدول ذات الســـيادة ام بين المنظمات الدولية في علاقاتها المتبادلة او في علاقاتها مع الـــدول ، وبعـــض القواعد التي تكون جزءا من القانون الدولي وتطبق مباشرة على الافراد لاسيما في العلاقات بين هؤلاء وبعض المنظمات الدولية)[26].

وفـــي ضوء ماتقدم يمكن تعريف القانون الدولي بانه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين اشخاص المجتمع الدولي وتحدد اختصاصات والتزامات الدول والاشخاص الاخرين وتنظيم الاختصاصات الدولية .

في ضوء ماتقدم فان الاغراض التي يتوخاها القانون الدولي، يمكن اجمالها في تحديد اختصاصات الدول في مواجهة بعضها البعض، وتحديد الالتزامات التي تقع على عـــاتق كـــل دولـــة في ممارسة اختصاصاتها، وتنظيم اختصاصات الهيئات والمنظمات الدولـــية، وكذلـــك حماية حقوق الافراد. ومما لاشك فيه ان امال الكثيرين معقودة على تطـــور القـــانون الدولي في البحث عن مجتمع دولي يسوده السلم والنظام. ولكن ضيق الســـاحة التي وظف فيها القانون الدولي وقصوره وتغافل بعض القوى الدولية المهيمنة لحقوق كثير من الشعوب وتشديدها على المصلحة الوطنية، وغياب سلطة عالمية تشرع وتـــنفذ القانون ، كل هذا جعل من القانون الدولي وسيلة محددة للوصول الى عالم يتمتع بالســـلام والاســـتقرار. وعلى ضوء مهام القانون الدولي يظهر لنا انه يشكل وظيفة او جانـــبا مـــن العلاقات الدولية بصورة عامة [27]. وهناك مشاريع عديدة يطرحها مفكروا ورجـــال الدولـــة لامم مختلفة تهدف الى ارساء نظام عالمي يحتكم الى القانون غير ان الظـــروف الراهنة، حيث تلتزم الدول بقواعد لايوجد اجماع اخلاقي بشأن فحواها ومدى تطبـــيقها، تقودنـــا الـــى الاعتقاد بان هناك املا ضعيفا في ان تتغلب هذه القواعد على

اخضاع العلاقات الدولية الى تحكيم القانون الدولي، علما ان هذه القواعد قد يصار اليها بعـــد ان تتنامى الارضية المشتركة عند جميع الامم والفئات والدول. ولصعوبة ، ان لم نقـــل اســـتحالة، تطويـــق العلاقات الدولية كليا في اطار قانوني فان هناك نشاطات افلح القـــانون الدولي والعرف في تذليلها. فليس منطقيا تصور ان الدول، في الوقت الراهن، تتمـــتع بحريات غير مقيدة في اللجوء الى الحرب، فالى جانب الاعتبارات النسبية للقوة بيـــن الدول والحسابات المحلية، فان القانون يحكم حياة الدول على الاقل جزئيا. ومع ان القـــانون الدولي لايسهم في تنظيم العالم بصورة مباشرة وفاعلة عن طريق ارغام الدول علـــى سلوكية السلام، فانه يهيء الارضية الفكرية التي عليها يمكن بناء صرح مثل هذا التنظيم بفضل التأثير في المواقف بشأن طبيعة الواقعية السياسية الدولية [28].

2. العلاقات الدولية والسياسة الخارجية :

يمكـــن فهـــم السياســـة الخارجـــية لدولة من الدول على انها النشاط السياسي الخارجـــي لصـــانع القرار والرامي الى التأثير في البيئة الخارجية لدولته [29]. او انها مـــنهج العمـــل Course of Action الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومـــي بهـــدف تثبيـــت موقف دولي او تغيره في النظام الدولي بما يتفق والهدف او الاهـــداف المحـــددة سلفا [30]، او انها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي [31]، او انهـــا مجموعـــة الانشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما ازاء الدول الاخرى بقصد تحقـــيق اهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة [32]، او انهـــا بـــرنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية (الدولة) مـــن بيـــن مجموعة البدائل البرمجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولـــي [33]، وهـــناك مـــن يـــرى بانهـــا القرارات التي تحدد اهداف الدولة الخارجية والاعمـــال التـــي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات [34] . او هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مـــع الـــدول الاخـــرى، او المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الاخرى [35].

ويتضح مما تقدم ان السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القـــرار والـــذي يعـــبر عن ارادة دولته ومصالحها تجاه غيره من الوحدات السياسية او

الـدول خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق اهداف محددة، اذن الدولة عندما تضع سياستها الخارجـية تضع في اعتبارها مصالحها الوطنية بالدرجة الاولى ، وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية وظروفها التاريخية واوضاعها الجغرافية والاستراتيجية.

ومـن اجـل ضـمان قـيم الدولة وحماية مصالح امنها القومي من التحديات والـتهديدات المباشرة او غير المباشرة، فهي تسعى الى الدخول مع غيرها في علاقات تفـاعل سياسـية ذات ابعاد ومدلولات مختلفة، وقد اضحت محصلة هذه العلاقات، كما كـان دوما، تتحدد في ضوء مدى اختلاف المصالح بين الدول او تشابهها . فالدول ذات المصـالح المتعارضة تندفع عبر انماط من الحركة متباينة من حيث الشكل ومختلفة من حيـث المضمون الى ايقاع التأثير السياسي في بعضها البعض الاخر، ولان هذا التأثير يقابلـه كقـاعدة تأثير معاكس ومضاد، تدخل الدول ذات المصالح المتعارضة في عملية صـراع تخـتلف حدته من حال الى حال، هذا من ناحية ، واما من الناحية الثانية يحفز تشابه (او على الاقل عدم اختلاف) المصالح بين دولتين او اكثر وخلال مرحلة تاريخية معينة الى تعاونهما في ميادين متعددة ومتنوعة ادراكاً منها لنوعية الفوائد المترتبة على مثل هذا التعاون سواء في الحاضر او في المستقبل [36].

وفي ضوء ماتقدم تمثل العلاقات الدولية عملية تفاعل متعددة الاوجه بين دولتين او اكثر وتتميز بنسب ودرجات مختلفة، وبخصائص الصراع والتعاون معا، وتترك كقاعدة مجموعـة تأثـيرات سياسـية في سلوك الاطراف المتفاعلة وفي النظام السياسي الدولي بالنتـيجة [37] وان كانت هناك بعض الاراء الاكاديمية تحاول التركيز على الصراع كسمة ممـيزة للعلاقات بين الدول، بيد اننا لانميل الى ترجيح ذلك دوما ، اذ ان الواقع السياسي الدولـي يؤشـر ان نسـبة عالـية مـن التفاعلات الدولية انما هي تفاعلات تعاونية تتم عـبر صـيغ سلمية لاعلاقة لها بالصيغ الاكراهية التي تتسم بها علاقات الصراع [38] . ففي احيان كثيرة ينتصر التعاون والتضامن والتفاوض على المجابهة[39].

ومما لاشك فيه ان الرأي الارجح هو ذلك الذي يذهب الى ان العلاقات الدولية لايمكن ان تتم داخل ذلك الاطار الذي يجمع بين خصائصهما معا، وتمايزهما وضرورة فهمهمـا كـل علـى انفراد ، باعتبار ان الفهم الموضوعي لكل ظاهرة انما يعد مقدمة لاغنى عنها للتعامل الكفوء معها.

ويشير " جوزيف فرانكل Joseph Frankel" بأن السياسة الخارجية تتألف من قــرارات وافعــال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما [40]، بينما يقدم "رينولدز " تعريف للسياسة الخارجية على ثلاث مراحل وهي : (ان السياسة الخارجية فعــل او مجموعــة افعال تتخذ بشان حالات او مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعــل) ثم يضيف (ان المعنى الاكثر دقة هو ان السياسة تتضمن الاغراض التي تكمن وراء افعــال صــاحب الفعــل مــن افعاله والمبادئ التي تؤثر فيها) ويقول اخيرا (ان السياســة الخارجية هي مدى الافعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة فــي علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من اجل تحسين اغراض الافراد الممثليــن لهــا) [41]. لذا فان السياسة الخارجية تعد بمثابة الاداة الاساسية التي يتم من خلالهــا عملــية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الاقليمية والعالمية ، قصد التأثير في الاخيرة لصالحها . بمعنى لاسياسة دولية وبالنتيجة لاعلاقات دولية من غــير سياســة خارجية ، ولكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية ، الاولــى هي من صلب الافعال اما الثانية فهي من صلب الافعال المتداخلة المتبادلة، ثم ان اصحاب الفعل في كل منهما مجانسون ، ان الحكومة او الافراد المخولين بالاعراب عــن نواياها هي العنصر الفاعل في السياسة الخارجية، اما في العلاقات الدولية فالدولة هــي الفاعل ، وذلك لان النظام الدولي مازال يأخذ بالدولة القومية في المقام الاول فهي وحدهــا صاحبة السيادة والصفات الاقليمية رغم منافسة بعض المؤسسات لها، وبالتالي فان سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشر بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي.

3. العلاقات الدولية والدبلوماسية [42]:

اورد بعــض فقهــاء القانون الدولي العام تعريفات عديدة ومتنوعة للدبلوماسية منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى الان .

أ. فقــد عرفها الدبلوماسي البريطاني " ارنست ساتو Ernest satow " بانها (استخدام الذكاء واللباقة في ادارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة) [43].

ب. وعــرفها " دوكــوس Decussy " بانها (مجموعة المعلومات والمبادئ الضرورية لحسن ادارة العلاقات الرسمية بين الدول) [44].

ب. وعــرفها " دوكوس Decussy " بانها (مجموعة المعلومات والمبادئ الضرورية لحسن ادارة العلاقات الرسمية بين الدول) [44].

ج. وعرفها " كالفو Calvo " بأنها (علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات)[45].

د. وعــرفها " شــارل دي مارتينس Charles de Marteas " بانها (علم العلاقات الخارجــية للدول ورعاية مصالحها، او فن التوفيق بين مصالح الشعوب، وبمعنى ادق، علم وفن اجراء المفاوضات) [46].

هـ. وعرفها " ريفييه Rivier " بانها (علم وفن تمثيل الدول واجراء المفاوضات)[47].

و. وعــرفها " براديــيه فوديــرة Pradere Fodere " بانها (حسن تمثيل الحكومات ومراقــبة حقوق الوطن ومصالحه وكرامته حتى لاتمس في الخارج، وكذلك ادارة الشــؤون الدولــية، وادراة المفاوضات السياسية او تتبعها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها) [48].

ز. ويقــترب " هارولد نيكلسون Harold Nicolson " مما جاء بصددها في قاموس اكســفورد بانهــا (علم ادارة ورعاية العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، او طــريقة معالجة وادارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسي) [49].

ح. وعــرفها الدبلوماسي الهندي " سردار بانيكار " بأنها (فن تقديم مصالح الدولة على مصالح الاخرين) [50].

ط. وتعــرفها موســوعة العلوم الاجتماعية بانها (الاسلوب الشائع اليوم للاتصال بين الحكومــات) ، امــا الموســوعة البريطانــية فتعرفها بانها (فن ادارة المفاوضات الدولــية). ويعرفها معجم (التيريه) بانها (معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول) .

واستنادا لجملة ماتقدم فان الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والاعراف الدولية والاجــراءات والمراســم والشــكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين اشخاص القانون الدولــي، اي الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين ، وتقتضي بيان حقوقهم وواجــباتهم وامتــيازاتهم وشــروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والاصول التي يترتب علــيهم اتــباعها لتطبيق احكام القانون الدولي ومبادئه ، وهي فضلاً عن ذلك علم وفن

تنظـيم وادارة العلاقـات الدولية، وتمثيل الحكومة وحماية مصالح الدولة الوطنية لدى حكومة بلد اجنبي، والتي يمارسها المبعوثون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات (51).

وبالاضـافة الى ان الدبلوماسية فن من حيث انها تقتضي ممن يمارسها مواهب في ملاحظة الاشياء والامور التي تجري حوله، فهي علم لكونها تقتضي معارف علمية مخـتلفة، وعلـى رأس تلك المعارف معرفة التاريخ ومعرفة القانون ومعرفة العلاقات الدولـية واسسـها ، ومعرفة العلوم السياسية ومفاهيمها، وكذلك هي تقنية لكونها تطبيقا وتنفـيذا عملـيا لمبادئ السياسة الخارجية على يد اشخاص معينين مستفيدين من علمهم وفـنهم، فهـي تقنـية فـي طبيعـتها ، تقتضـي اتـباع اصول وقواعد مبرمجة في تأديـة الاعمـال اليومية الروتينية وفي القيام باعمال استثنائية تفرض على الدبلوماسي التقـيد والالـتزام بتقنـية معيـنة لـيس اخـرها الـبروتوكول الدبلوماسي مثلا (52).

ويسـتخدم مصـطلح الدبلوماسـية احيانا للدلالة على معرفة العلاقات الدولية والمصالح التابعة لكل دولة والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم علاقة الدول ببعضها.

اسـتنادا لجملـة مـاتقدم فـان النشاطات التي يمارسها الدبلوماسيون والهيئات الدبلوماسـية تعـد جـزءا من العلاقات الدولية بين الامم والدول، فالدبلوماسية الحديثة عكسـت تحـولا جوهـريا على مستوى نظام الحكم الداخلي للدول وعلى صعيد نظام العلاقـات الدولـية ، وهـذان التحولان هما في الاصل امتداد للتحولات الاقتصادية – السياسـية فـي الدول ونتيجة لفقدان الثقة في نظام توازن القوى عالميا، فزيادة اشراك الـرأي العام في الشؤون العامة للدول، وتطور اساليب المواصلات والاتصال ، وتنامي الشـعور نحـو تدعـيم التضـامن بيـن شعوب العالم، كل هذا عزز من الدعوة الى الدبلوماسية الحديثة العلنية.

والى جانب الدبلوماسية التقليدية والحديثة او السرية والعلنية او اللا ديمقراطية والديمقراطـية او دبلوماسـية الهيئات الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية المحفلية هناك دبلوماسـية القمة وقد نشط هذا النمط من الدبلوماسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية حيـث اتسـع نطاق الاسهام المباشر لرؤساء الدول والحكومات في تصريف العلاقات الدبلوماسية.

وحــدث تطور اخر مهم وهو بزوغ دبلوماسية الاقمار الصناعية والحوار عن بعــد وهــو مايصب في اطار مفهوم ان العالم اصبح قرية صغيرة، مما قلص مساحة الاســرار فــي الشؤون الدولية. ويبقى من الاهمية بمكان رسم الحدود بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية. فالدبلوماسية وسيلة وليست غاية وهي لاتضع او تكــون صــورة للاغــراض الوطنية والقومية أي عكس السياسة الخارجية والعلاقات الدولــية، لاتضـــع قرارات بالاسلوب والغاية كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وانها لاتروج خيارا من بين خيارات، ولكنها تسهم في تحديده، وانها اداة مجــندة لخدمـــة وانجـــاح أي خيار يقره مركز السلطة. والدبلوماسية نشاط مهمته انجـــاح السياســـة القومـــية باقل الكلف وتجنيبها المضار وهي نشاط يهدف الى تجنب الحـــرب فـــي العلاقـــات بين الدول والامم... والامر الذي لاشك فيه هو ان العلاقات الدولـــية تزودت ومازالت تنهل من الدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي. فالدبلوماسية ترى ان دول العـــالم تلتقي على ساحات تتشابه فيها وتتضادد المصالح عليها، واذا كان تشابه وتكـــامل المصالح يقود الى التعاون والتضادد ، قد يؤول الى الحرب، فان للدبلوماسية دورا يعـــزز التعاون ويقي من الحرب، ولكن تشديد الدبلوماسية على المساواة والتعاون بيـــن الاطـــراف لايمكـــن ان يقـــره واقع العلاقات الدولية، ذلك ان المساواة والتعادل لايحدثـــان الا في شروط معينة، منها ان تكون الدول ، رغم قدراتها، مؤمنة بان النظام الدولي السائد يخدم مصلحة الجميع.

ومـــع ذلـــك فـــان للدبلوماســـية دور فـــي تصريف العلاقات الدولية بجمعها المعلومات وحماية المصالح القومية، ورفع التقارير ، والاكثر من ذلك كله المفاوضات، ورغـــم اتســـاع نطـــاق ونشاط الدبلوماسية العلنية او المحفلية على حساب الدبلوماسية الســـرية او الفردية فان الاخيرة تبقى وسيلة لحسم كثير من المنازعات الدولية. كما ان لازديـــاد التداخل بين دور الدبلوماسي والسياسي ورجل الدولة اهمية في تجاوز بعض المعوقـــات التي لايستطيع الدبلوماسي التغلب عليها لافتقاره الى السلطة او التخويل في اخـــذ القـــرار. وبشكل او اخر فان الدبلوماسية اداة من ادوات السياسة القومية، ووسيلة لحسم الحالات المشحونة باحتمال اللجوء الى الحرب [53] .

4. العلاقات الدولية والامن القومي :

الامــن القومــي بــالمفهوم الحديث يتصف بالشمول ، وهو ليس مسألة حدود وحســب، ولاقضــية اقامــة ترسانة من السلاح وحسب، ولا هو تدريب عسكري شاق وحســب... انــه يتطلــب هذه الامور وغيرها ولكنه يتخطاها ويمس امورا اخرى ذات طبــيعة اقتصــادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية Societel تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة [54].

والامــن بهذا المعنى هو امن الدولة ومن فيها، ويغطي كل مظاهر الحياة [55]. وقد اتسع كثيرا ليشمل ضمان تحقيق وحماية جميع اهداف السياسة الخارجية للدولة.

ومــع ان اتســاع مجال الامن ، رتب صعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهومــه، وادى ذلــك فــي نظر البعض الى عدم وضوحه كقاعدة [56]. بيد ان المفاهيم العلمــية، والفرضيات، والنظريات التي جاء بها الاساتذة والباحثون... ساهمت بشكل او بآخــر، في ان تكون الدراسة العلمية لمفهوم الامن القومي ممكنة [57]. فذهب " كاوفمان Kaufmann " الــى القول (ان اغلب وجهات النظر حول المفهوم، تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو ادراكها ان الامن ان دل على شيء فانما يدل عموما على التحرر مــن الخوف، ويدعم " جوزيف ناي Joseph Nye " هذا الرأي بقوله (ان الامن لايعني بالمحصلة الى الشعور بغياب التهديد او الخطر) [58].

امــا " هارتمــان Hartmann " فــيرى ان مفهوم الامن القومي يعني بالنسبة للــدول صــيانة مايعرف بمصالحها الحيوية، ويستخدم بمعنى دفاعي في الحالات التي تستعد فيها للدفاع عن مصالحها ضد التدخل باستخدام القوة [59].

ويقصــد بالامــن القومــي ايضا تأمين كيان الدولة ضد الاخطار التي تتهددها داخلــيا وخارجيا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها القومية. وبمعــنى اخــر ان مفهــوم الامــن القومي ينطوي على بعد خارجي، وبعض الكــتابات تســتخدم اصــطلاح الامــن الخارجي عندما تهدف الى التركيز على البعد الخارجي للامن القومي، لذلك فان مصالح الامن القومي – وتنظيمها تكون هي السائدة او الغالبة في فعاليات ونشاطات السياسة الخارجية [60] .

وتأسيسا على ماتقدم يرتبط الامن بسعي صانع القرار والمؤسسات المختصة، الدؤوب نحو حماية القيم والمصالح الاساسية التي تهدف الدولة انجازها وتحقيقها في كل الاوقات، وبالتالي فأن عدم تعرض قيم ومصالح الدولة في وقت معين اللخطر لاينفي احتمالية تعرضها للاختراق في وقت اخر ، وخصوصا عندما تتبدل الظروف السائدة محليا ودوليا، ومن هنا يتضح بان للامنْ جانبا مستقبليا ، وبالتالي، فمفهوم الامن القومي لايرتبط بالمحافظة على الحاضر فحسب، بل بتأمين وضمان المستقبل ايضا وهذا يعني انه يتضمن ادراك سلسلة من القيم التي تناضل الدولة لجعلها مأمونة [61]. وفضلا عن ذلك فهو يتميز بثلاث خصائص اساسية هي [62]:

أ. النسبية : بمعنى ان اغلب الدول المعاصرة غندما تضع سياستها الامنية، وخصوصا الخارجية منها، تنطلق من مدى الانسجام او التناقض بين مصالحها وغيرها من الدول، وبالتالي من نوعية العلاقة السائدة بينها، كان تكون قائمة اما على علاقات الثقة او عدم الثقة [63].

ب. الدينامية : وينطلق فهمنا لها من ادراك حقيقة مفادها ان صيانة الامن القومي وكأمر بديهي تتضمن الاجراءات التي تعتمد لمجابهة جميع الحالات السلبية المحتملة، ونظرا لعدم سهولة حصر هذه الاحتمالات، من الصعب التنبؤ المسبق والدقيق دوما وابدا بما قد يحدث من احتمالات داخلية وخارجية غير مرغوب فيها، ويفترض هذا الواقع ضرورة ربط الشعور بالامن ربطا وثيقا بمحصلة عملية مستمرة ترمي الى تقييم الواقع المتغير للدولة بابعاده المختلفة، وصولا الى اعادة تعريفه وتحديدة بالشكل الذي ينسجم ومفردات وخصائص هذا الواقع.

ج. الانعكاسية : وينطلق فهمنا لها من فرضية ان الشعور الامني هو محصلة لتقييم ذاتي لدلالات التغير والتحول التي تمر بها الدولة، ومن هنا يبنى الشعور بالامن وكذلك السياسة الامنية، وبناء على ذلك فمن الواضح ان الدولة لاتسعى الى الامن بحد ذاته وانما تسعى من خلاله الى ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة النوعية، ولاهميتها وضرورتها يعتبر الدفاع عنها وصيانتها شرطا اساسيا لاستمرار قدرة الدولة على الدفاع عن اساس وجودها.

وفضلا عن ماتقدم فان العلاقة بين العلاقات الدولية والامن القومي قد عبرت عن نفســها بصيغ متعددة، فمؤتمرات الامن والتعاون الاقليمية ومعاهدات نزع السلاح ، او حضر التجارب النووية ، او مؤتمرات مجلس وزراء الداخلية العرب كلها صيغ تتوسم ارســاء نمــط مــن العلاقات الدولية قائم على التعاون السلمي، وتهدف الامن ، وتعبر بالرغم من اختلافها عن انماط من العلاقة بين العلاقات الدولية والامن القومي [64].

هوامش الفصل الثاني

(1) د. كـــاظم هاشـــم نعمة، العلاقات الدولية، (بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979)، ص 2.

(2) المصدر نفسه ، ص 3.

(3) دانـــيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر ، (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980) ، ص 10.

(4) لمزيد من التفصيل انظر :

Hans G. Morgenthau, Man US. Power Politics (New York Alfred A.Knopt, 1973).

(5) Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960).

(6) Henry A.Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy, (Council on Foreign Relations , Washington).

(7) بيـــير رينوفان، جان باتيست دروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ط1، ترجمة فايز كرم نقش ،(بيروت ، منشورات عويدات ، 1967).

(8) Raymond Aron, On War , Norton , 1968.

(9) مارســـيل مـــيرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د.حسن نافعة، (دار المستقبل العربي ، بيروت ، 1986).

(10) دانيال كولار ، مصدر سبق ذكره ، ص 29.

(11) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص4.

(12) المصدر نفسه ، ص 4.

(13) د. محمـــد طلعـــت الغنيمـــي، الاحكام العامة في قانون الامم ، قانون السلام، (الاسكندرية، 1970) ، ص ص 17-37 ومابعدها.

(14) د.عصـــام العطـــية، القـــانون الدولي العام، ط5، (بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1993) ، ص 10 ومابعدها.

(15) المصدر نفسه، ص10.

(16) H.Bonfils : Manuel , droit, International Pablic, Paris, 1968 , P.1.

(17) P.Fauchille : Traite de droit International Public, Paris , 1922, T.1, P.4.

(18) Rene- Jean Dupay, Le droit, International Law, Paris, 1966,P.5.

(19) د. علـــي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام، ط11، (الاسكندرية، 1975)، ص18.

(20) Leon Duguit : Traite de droit constitutionnel , Paris, 1921, T.1, P.2.

(21) د.عبدالحسين القطيفي، القانون الدولي العام، (بغداد ، 1970، ج1)، ص 21.

(22) د. عصام العطية ، مصدر سبق ذكره ، ص13.

(23) K.Strupp : Elements de droit , International Public, Paris, 1930, T.1, P.2.

(24) Louis Delbez, Droit International Public, 3rd. Edition, Paris, 1964, P.18.

(25) د. انطـــوان فـــتال ، اســتحالة تعريف القانون الدولي، (مجلة الشرق الادنى، دراسات في القانون، العدد 7، 1971)، ص 755.

(26) Paul Bastid , Court de droit International Public, Paris, 1965, P.5.

(27) د.كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، 9.

(28) المصدر نفسه ، ص 11.

(29) James Barber and Michael Smith , The Nature of Foreign Policy Areader, (Edinburgha : Holms Medougal, 1974), P.8.

(30) James N.Rosenau , Moral Fervor Systematic Analysis, and Scientific Consciousness of Foreign Policy, Research , in ideb, The Scientific Study of Foreign Policy , rev . enl ed. (London: Frances Pinter Publishers Ltd, 1980) p. 61 .. ets.

(31) د. محمـــد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، (بيروت، دار النهضة الحديثة، 1972) ، ص ص 40-41.

(32) د. علـــي الدين هلال ، الامن القومي العربي ، دراسة في الاصول ، (شؤون عربية ، العدد 35 ، جامعة الدول العربية ، 1984)، ص19.

(33) Karl Deutsch, The Analysis of International Relation, 2nd. Edition, (U.S.A. Harvard University Prentice – Hall, Inc., 1978), P.16.

(34) د.نظـــام بـــركات، د.عثمان الرواف، د. محمد الحلوة، مصدر سبق ذكره، ص 284.

(35) K.London , How Foreign Policy is Made , (Vannos Trade Company , New York , 1949) , P.12.

(36) د. مـــازن اســـماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية – دراسة نظرية، (بغداد ، مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص ص 50-51.

(37) Joseph Frankel , International Politics : Conflict and Harmony, (London: Benguon Book, 1976) , P.52.

(38) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص 52.

(39) دانيال كولار ، مصدر سبق ذكره ، ص16.

(40) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص18.

(41) المصدر نفسه ، ص 18.

(42) د. ثامـــر كامل محمد ، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المفاوضات، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000)، ص 77 ومابعدها.

(43) Ernest Satow, A Guide to Diplomatic Practice , Fourth Edition by (Nevile Bland', Longmans Green and Co.London , 1958), P.1.

(44) ســموحي فــوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة، (دمشق ، دار اليقضة العربية ، 1973) ، ص 2.

(45) Charles Calvo, Dictionnaire de Droit,International Public, et Prive Paris, 1885 , P.250.

(46) انظــر: د. عــز الديــن فــودة ، الــنظم الدبلوماسية، الكتاب الاول في تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها، (دار الفكر العربي، القاهرة، 1961)، ص 50.

(47) د. علي صادق ابو هيف، القانون الدبلوماسي والقنصلي، (الاسكندرية، 1987)، ص 12.

(48) Pradier Fodere , Cours de droit diplomatique, 1, Paris , 1900, P.2.

(49) Harold Nicolson , The Diplomacy . 2nd . Edition, London, 1957 , P.5.

(50) K.M.Panikcar , The Principles and Practice of Diplomacy , London , 1957 , P.71.

(51) د. ثامر كامل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص20.

(52) د. ادونيس العكرة ، من الدبلوماسية الى الاستراتيجية، (بيروت ، دار الطليعة، 1981) ، ص ص 21-23.

(53) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص17.

(54) د.ثامر كامل محمد ، دراسة في الامن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقية ، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1985) ، ص 26.

(55) Otto Pick. And Jalin Gritchley , Collective Security, 2nd . Edition, (Macmillan , London , 1974) , P.15.

(56) Vernon Van Dyke , International Politics, and Edition, (Appleton century crofts, New York , 1966) , P.35.

(57) Ernest W.Gohlert, National Security Policy, Formation in Comparative Perspective In : Richard Merritt. Foreign Policy Analysis, London : Lexigton Books, 1975, P.133.

(58) د. مـــازن اســـماعيل الرمضـــاني ، مقدمـــة في الجوانب النظرية لمفهوم الامن الخارجـــي، (الامـــن والجماهير ، السنة الثانية، العدد 4 تموز / يوليو 1981)، ص70.

(59) Fredrick H.Hartmann, The Relation of Nation , 4th . Edition (Macmillan, Publishing Co., Inc, New York, 1973), P. 257.

(60) Karl W. Deutsch, Opcit,.P.102.

(61) Norman G.Padelford and George A.Lincoln, The Dynamic of International Relations, (London , The Macmillan Company, 1970) , P. 179.

(62) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص ص 71-72.

(63) K.J.Holisti , International Politics , 2nd. Edition , (London, Prentice , International Inc. 1974), P.P.363-365.

(64) د. ثامر كامل محمد ، المصدر السابق ، ص 87.

الفصل الثالث

مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية

اولا: المناهج التقليدية

1- المنهج التاريخي Historical Approach:

يقـوم هذا المنهج على فكرة مؤداها ان الطريقة الاجدى لدراسة مجمل الظاهرة الاجتماعـية السياسـية المعاصرة هي دراسة جذورها وامتداداتها التاريخية، ومرد ذلك قـناعة مسـبقة تبـنى على اساس ان الحاضر انما يعكس الماضي ، وان المستقبل هو محصـلة لقانون ازلي يتحكم لوحده في تطور الظواهر والتحولات الاجتماعية المختلفة، وهـو القـانون التاريخي [1]. ويعد هذا المنهج في دراسة العلاقات السياسية الدولية من اقـدم المـناهج التقليدية شيوعا ، وهو يعلق اهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي وذلـك علـى اساس ان للعلاقات الدولية المعاصرة جذورا وامتدادت تاريخية سابقة مما يجعـل الـتعمق فـي تفهـم الظـروف والمؤثرات التاريخية امرا ضروريا لاستيعاب الملابسـات التي تحيط بالعلاقات الدولية في اشكالها المعاصرة. فالروابط والصراعات والاحقـاد التاريخية تعد في تقدير المنهاج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم فـي الاتجاهـات السياسية الخارجية للدول [2]. وقد كان هذا المنهج في المرحلة الاولى مـن تطـور موضـوع العلاقـات الدولـية بمثابة حقل معرفة اكاديمي ، وهناك جملة اعتـبارات قـادت الـى ذلك فحتى الحرب العالمية الاولى نظر الكتاب والمفكرون الى العلاقات الدولية على انها علاقات محضة بين الامم. وبما ان اغلب هذه العلاقات كانت تقـع فـي مجال الشؤون الخارجية فان الدبلوماسيين اشرفوا على تنفيذها بتوجيهات من وزارة الخارجـية كمـا ان اسـتمرار ممارسـة الاسلوب الدبلوماسي خلف رصيدا من الـتجارب الشخصية التي تركها الدبلوماسيون المؤثرون على مسيرة الاحداث بين الامم بشأن قضايا تخص مصالح اكثر من دولة ، وقد سـاد الاعتقـاد ان هناك ديمومة في

السوابق الدبلوماسية يمكن عن طريق دراستها تاريخيا التعرف على الاسباب التي حدت بـتلك الدولـة او غيرها الى اتخاذ مثل هذا وذلك الموقف، كما انه يمكن تحديد ماحدث بـالفعل في نطاق المكان والزمان ، وبعد تحديد الاسباب وماحدث بالفعل يمكن استنتاج مـانجم عـن الحـدث، وبالتالي يفاد من هذه النظرة التاريخية في فهم الحاضر وتوقع ماسيحدث في المستقبل [3].

ويعتقد انصار هذا المنهج بان بامكانه تحقيق عدة مزايا منها [4] :

أ. القدرة على تحري الاسباب التي تكمن وراء نجاح او فشل قادة الدول في اتباع سياسـات خارجـية معينة في وقت ما ، واستخلاص مغزى او دلالات عامة لانماط السلوك الدولي المختلفة.

ب. ان اسـتخدام المـنهج التاريخـي يؤدي الى تفهم اكبر واعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام الى اخر.

ج. انـه يسـاعد علـى تفهـم الكيفـية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجـية والدوافـع التـي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الاطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات.

د. أن التاريخ في اعتقاد انصار هذا المنهج يخدم كمعمل للتجريب واختبار العلاقة التـي تقوم بين الاسباب والنتائج في السياسة الدولية على اساس ان لكل موقف دولي طبيعته المتميزة، وان مواقف السياسة الدولية لاتتكرر على نفس النحو .

وعلـى الرغم من ان انصار المنهج التاريخي اعتادوا الاشارة الى فوائده ، الا انـه لايخلـو مـن السـلبيات ، ذلك ان هذا المنهج ركز اهتمامه كقاعدة على التعريف بالواقعـية التاريخية او التاريخ الدبلوماسي، اعتمادا على معلومات متوفرة في الحاضر ولكن من دون ان تكون كاملة بالضرورة، بمعنى انه انصرف الى محاولة الاجابة على اسـئلة : مـاذا ومتى وكيف ، وابتعدت اهتماماته عن الاسئلة التحليلية الاكثر اهمية أي اسئلة لماذا، هذا من ناحية، اما من الناحية الثانية فقد صارت تنبؤاته الاكاديمية في عالم متغـير تنـبؤات مشكوك في دقتها وصحتها العلمية [5]. ولذلك يذهب " ستانلي هوفمان"

الـــى القـــول (ان المنهج التاريخي قد ينتهي بنا الى التحليق في السماء، ولكنه لايستطيع ابدا ان يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية) [6].

2. المنهج القانوني Legal Approach :

يحـــاول هـــذا المنهج ان يقصر تحليل العلاقات السياسية الدولية على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها، أي ان هذا المنهج يدرس الموضوع من زاويـــة القـــانون الدولي اكثر من أي شيء أخر. لذا فان هذا المنهج في الدراسة يركز علـــى المعـــاهدات والاتفاقات الدولية من حيث التزامات الاطراف المتعاقدة والجزاءات التـــي ينص عليها لمعاقبة الاطراف التي تخل بتعداتها الواردة في هذه الاتفاقات. ويركز ايضـــا علـــى تحليل عنصر المسؤولية الدولية في تصرفات الدول والتمييز بين مايعتبر مشـــروعا او غـــير مشروع من وجهة النظر القانونية. ويتناول ايضا بالاهتمام التكييف القانونـــي لموضـــوع الاعـــتراف بالدولة او بنظام الحكم فيها، وكذلك التكييف القانوني لموضـــوع الحرب وكيفية تسوية المنازعات بالطرق القانونية والدبلوماسية وتحليل اهم الطـــرق والاجـــراءات المســـتخدمة في هذا الصدد مثل الوساطة والاستقصاء وتحري الحقائق والتحكيم والتوفيق وبذل المساعي الحميدة والتسويات القضائية.

وفضلاً عن ذلك تقع في صلب اهتمام هذا المنهج البحث في الكيفية التي تتكون مـــنها المنظمات الدولية والاقليمية والوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات والاجراءات التـــي تحكـــم عملها، مثل قواعد التصويت، وشروط اكتساب العضوية والمبررات التي توجـــب وقفهـــا او انهائها [7]. وقد كان لظهور عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى اثـــر كبـــير فـــي بروزالمـــنهج القانوني وذلك لتعاظم الحاجة الى انشاء مراكز ومعاهد متخصصـــة لدراســـة القانون والتنظيم الدولي في عدة دول من العالم وانصرف اهتمام هذه المعاهد على تحليل المؤتمرات والمعاهدات الدولية وتتبع اجتماعات عصبة الامم.

الملاحظـــة المهمة على هذا المنهج هو انه يركز على جانب واحد من جوانب العلاقـــات الدولـــية وهـــو الجانب القانوني، لذا فهو لم يحاول التعرض لتحليل العوامل والمتغـــيرات الخارجـــية التـــي تؤثر في نماذج السلوك الخارجي لكل دولة وانما عنى

اساسا بالحكم على مدى قانونية هذا السلوك في اطار المقاييس القانونية المستخدمة انذاك [8]. وعليه يمكن القول ان هذا المنهج في دراسة وتحليل العلاقات الدولية لايمكن التركيز عليه، لان هذه العلاقات لايمكن النظر اليها بعيدا عن صبغتها السياسية فما بالك في تجميدها في اطار من القواعد القانونية الشكلية. فنحن لانشك بان هناك اطارا قانونيا يحيط بالعلاقات الدولية، الا ان القوى والمؤشرات التي توجهها وتتحكم فيها لاتمت الى النواحي القانونية بصلة مباشرة ، فالذي يتحكم في هذه العلاقات هي المصالح القومية والاستراتيجية للدول.

3. المنهج الواقعي Realistic Approach :

انه منهج يرى في التاريخ شواهد على صواب التشخيص وتثبت القناعة بان هناك جوهر للسياسة الدولية يمكن الوصول اليه عن طريق واحد لابديل له الا وهو مفهوم القوة [9]. وان القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي ليست بالضرورة مرادفة للعنف باشكاله المادية والعسكرية، وانما هي اوسع نطاقا من ذلك بكثير ، فهي الناتج النهائي – في لحظة ما – لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول [10].

يتضح ان هذا المنهج قد ظهر كرد على تفسيرات المدرسة المثالية للواقع السياسي الدولي، وتشير المصادر الى ان الجذور الفكرية الاولى لهذا المنهج ترجع الى "ميكافيلي" ، أما الجذور الحديثة له فترجع الى اراء القس البروتستانتي " راينهارت نيبور " حول ثنائية الطبيعة الانسانية، واتجاه الانسان نحو تفضيل مصالحه الذاتية على الاعتبارات الاخلاقية والمبدئية، وقد دفعت هذه الاراء التشاؤمية متفاعلة مع منطلقات الفلسفة الواقعية " بموركنثاو " الى دراسة السياسة بين الامم اعتماداً عليها [11].

لقد رأى ، " موركنثاو " ان مجمل القوانين والظواهر السياسية انما تعكس تلك الدوافع الشريرة والراسخة في الطبيعة الانسانية ، وهي دوافع الانسانية والسعي الى

القـــوه [12]. وفي ضوء محصلة ادراكه للواقع السياسي الدولي متجسدا في الصراع من اجـــل القـــوة، ذهـــب الـــى دراسة هذا الواقع انطلاقا من مفهومين اساسيين ومترابطين يشـــكلان جوهـــر اطـــار منهجه الواقعي، هما القوة والمصلحة، ويفهم القوة بدلالة أي مقومـــات تحقـــق للانســـان سيطرته على غيره، لذلك تسعى الدول الى الحصول عليها وتنميتها او استعراضها. ويذهب الى تصنيف المصلحة الى نوعين اساسيين :

المصـــالح الاساســـية ، وتشـــمل ضرورات البقاء المادي والامن ، والمصالح الثانوية، والتي تتحدد وفقا للاعتبارات والظروف الداخلية للدولة.

وقـــد دعـــى الـــى اجراء موازنة دقيقة بين المصالح المراد الدفاع عنها وبين امكانـــات الدولة المتاحة في مرحلة معينة، أي انه دعى الى اجراء موازنة عقلانية بين الهدف ووسيلته.

يفـــيد مـــاتقدم بـــان حجر زاوية نظرية سياسة القوة هو ان للدول ذات السيادة مصـــالح وطنية لاتحيد عنها وهي منارها في التفاعل مع غيرها، ولاتستطيع هذه الدول ان تـــذود عـــن المصلحة الوطنية من غير الصراع فيما بينها. والصراع بدوره يتطلب القـــوة، وهكـــذا تتـــبادل القوة الوسيلة مع القوة الغاية الادوار الا ان الدور الاعظم على المســـرح الاكـــبر هـــو للقـــوة الغاية، هذه هي حقيقة المنهج الواقعي بصيغته التفسيرية للعلاقـــات الدولـــية. وفـــي مســـعى المحدثين من انصار النظرية الواقعية للتخلص من الانـــتقادات الشـــديدة الموجهـــة لها ، استحدثوا مفاهيم فرعية ، وكمثال على ذلك حاول "هولســـتي" ان يكشف عن جوانب مفهوم القوة ويسخرها للاغراض النظرية، ولذلك فقد اعطـــى القـــوة معـــنى فعل التأثير، ومعنى القدرات التي تسخر في التأثير ، بل وردود الفعل المعاكسة للفعل [13].

وفـــي اطار سعي "موركنثاو" التأكيد على سمو مصلحة الدولة على غيرها من المصـــالح، نفـــى وجود علاقة وطيدة بين السعي نحو تحقيقها وبين الاخلاق، فالاخلاق والايديولوجـــية عـــنده ، لايتناقضـــان مع مصلحة الدولة حسب، وانما رأى فيهما كذلك القـــناع الـــذي يخفي وراءه حقيقة الصراع الدولي المستمر على القوة. وبالتالي السبب

وراء عــدم اســتقرارية النظام السياسي الدولي، ولذلك دعى الدولة الى ان تطرح جانبا المثل الاخلاقية والقيم المبدئية عندما تتفاعل سياسيا مع غيرها.

وعلــى الرغم من ان موركنثاو ، كان قد اكد على ان سمة السياسة الدولية هي الصــراع الدائــم بــيد انه في الوقت ذاته لاينكر سعي الدول الى السلم، فهذه تلجأ الى مجموعة ادوات ، ابرزها الدبلوماسية السرية وسياسة توازن القوى، ولانه يولي سياسة توازن القوى اهمية عالية، لايقف بالضد من المحاولات الدولية الرامية الى احداث نوع مــن التغير في هياكل القوة الدولية بشرط ان لايؤدي ذلك الى تحول جذري في توزيع القوى على المستوى الدولي.

ومــع اهمــية القــوة – بمفهومها الشامل – في علاقات الدول المتبادلة ، وان مــنطلقات المــنهج الواقعــي تتمتع في جوانب منها بقدر عال من الدقة، وانها ربطت السياســة الخارجــية بالواقع الذي تنبع منه وابعدتها عن الافتراضات النظرية اللمدرسة المثالية، الا ان النظرية الواقعية قد تعرضت لعدد من الانتقادات وكما يلي: [(14)]

أ. ان الــنظرية الواقعية بالرغم من محاولات بعض انصارها قد اخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التي تأتي كناتج سياسي ، والقوة التي هــي مجــرد اداة، والقوة التي تؤثر كدافع محرك، فكل واحد من هذه المفاهيم يفســر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض، ولكن " موركنثاو" يمزجها او بالاحرى يدمجها في مفهوم عام واحــد وهــو امــر لايفــي باغراض التحليل المتعمق لكافة ابعاد هذه الظاهرة وبحث مختلف تأثيراتها الدولية.

ب. ان موضــوع المصــلحة القومــية لــم يحلــل تحليلا متعمقا وكافيا فقد عالجه "موركنــثاو" كهــدف ســهل التحديد (مادامت المصلحة القومية تتحدد دائما في اطار القوة قبل كل شيء) ، ويرى ناقديه ان هذا التحديد للمصلحة القومية ربما كــان اكثر التقاءاً وتناسباً مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنه لايصلح معيارا للتحديد مع ظروف التحول الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية في القرن العشرين.

ج. ان النظرية الواقعية في رأي بعض ناقديها، مفعمة بالصيغة الاستاتيكية العامة، فالنظام السياسي الدولي – في تحليلات " موركنثاو" – هو نظام غير متغير ، مادام ان مصالح الاطراف تتحدد دائما بدافع القوة تحت أي ظرف وايا كانت طبيعة هذه الاطراف، أي ان هذا النظام سيظل محكوما ابدا وبالضرورة بصراعات القوى، وهذه الطبيعة الاستاتيكية كما يقولون، تخلط بنوع من الفوضى بين ظاهرة صراعات القوى في السياسة الدولية وبين الاشكال الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التي تولدت في نطاقها في القرون الاخيرة، بمعنى ان صراعات القوى شيء والظروف الدولية التي تحركها والمؤثرات التي تخلقها ودوافع الاطراف التي تشارك فيها شيء اخر مختلف[15].

د. ان منهج التحليل الذي اعتمده " موركنثاو" ينظر الى عملية صنع السياسة الخارجية على انها عملية ترشيدية باستمرار، بمعنى انها لاتخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الاهداف التي هي ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت.

هـ. ان القوة لاتستطيع ان تخدم وحدها كاداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فالى جانب القوة توجد قيم وعوامل اخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول، مثل الرغبة في التعاون الدولي كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والاقليمية.

و. الزعم بان المصلحة القومية حقيقة موضوعية ينم عن تصور ثابت للعلاقات الدولية من ناحيتين : اولهما ان المتغيرات الاخرى تنتظم بشكل هرمي تحتل المصلحة الوطنية فيه المكانة الهامة من حيث الاهمية والتأثير. وثانيهما ان المصلحة الوطنية لكل طرف متفاعل في المسرح الدولي معلومة الهوية بل ومحدودة، والا فان التضارب بين المصالح الوطنية لدول عديدة سيجعل النظام الدولي في دوامة من الفوضى، لذا لايمكن الاقرار بثبوت العلاقات الدولية [16].

وعلـــى الـــرغم من الوهن الذي اتسمت به جملة من منطلقات المنهج الواقعي، مما ادى الى ان يفقد حاليا، الكثير من بريقه السابق، الا ان هذا المنهج يعد مع ذلك نقلة اكاديمـــية مهمة الى امام، فبسبب من تأثيره ، اتجهت منذ الخمسينات من القرن الماضي العديـــد من الدراسات في السياسية الدولية الى الابتعاد عن المناهج ذات الرؤية الاحادية والـــنظرة الحتمـــية، والتركـــيز فـــي الانطـــلاق من مناهج علمية تتميز بتعدد المفاهيم والمتغـــيرات التـــي تبـــنى عليها من ناحية، وبالطبيعة الاحتمالية لفرضياتها العلمية من ناحية اخرى [17].

ثانيا: المناهج الحديثة والمعاصرة

في اطار رد الفعل الرافض لمضمون تفسير المناهج التقليدية ، ولقناعة مؤداها ان هــذه المــناهج قد افضت الى دراسات تقليدية، واضحت عاجزة عن تقديم تفسيرات دقـيقة لتلك الظواهر الدولية المعقدة التي صاحبت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، بــرز التفســير العلمي الذي دعى في مجموعة من الاراء الى اخضاع دراسة الظواهر الدولــية الــى مجموعة جديدة من الادوات المنهجية ولاسيما تلك التي لها علاقة وطيدة بركائــز الاســتدلال الاســتقرائي [18] وتتصف التفسيرات التي تقدمها المناهج الحديثة والمعاصــرة عمومــا بمجموعــة خصائص مهمة، فهي من ناحية لاتنطلق كقاعدة من مســتوى الدولــة، كوحــدة للتحليل ، وانما من وحدات تحليلية اخرى ترتبط بمستويين مختلفين من التحليل، هما المستوى الكلي (النظام السياسي الدولي) ، والمستوى الجزئي (صــانع او صــناع القرار) . وعلى الرغم من ان الاهتمام ينصب عليهما معا، الا ان كثافتهما ليست واحدة فالمستوى الجزئي يحظى بعناية اعلى. وقد ادى ذلك الى ان تتميز الدراســات العلمــية، وكقــاعدة بطابعها الميكروي ، وبنظرياتها الجزئية [19]. لاعتقاد مفــاده ان هــذا المستوى يسمح باخضاع الظواهر المرتبطة به للتحليل العلمي، وفضلاً عــن ذلــك يدعــو التفســير العلمي الى الاستفادة من نتاج العلوم الطبيعية والاجتماعية لتفســير الظواهــر الدولية عموما، ويذهب " جون كارنيت " الى القول بان التوجه نحو الاســتفادة مــن حقول المعرفة الانسانية قد ادى الى مد اطار دراسة موضوع العلاقات الدولية الى ابعاد اوسع واشمل من تلك التي ارتبطت بها المناهج التقليدية [20].

وتذهــب الدراســات العلمــية الى محاولة بناء فرضيات دقيقة وقابلة للتطبيق انطلاقا من الحقائق الموضوعية المستقاة من الواقع ، لذلك يتجه الاهتمام الى جمع كافة الحقــائق المهمة حول موضوع الدراسة ثم بناء تقييم موضوعي لاعلاقة له بالقيم الذاتية للباحث.

وتجدر الاشارة الى ان المناهج الحديثة وماتنطوي عليه من تغيرات علمية انما هــي تفســيرات احتمالــية لاتدعي التفسير والتنبؤ المطلق، وذلك لادراك مفاده ان اية نظــرية انمــا تعجز عن معرفة جميع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة

ونوعـية العلاقات القائمة بينهما . فالنظرية بمعناها التجريبي ، ليست قانونا عاما قادرا علـى التنبؤ المطلق [21]، وتعتمد المناهج الحديثة في تفسيراتها العلمية للظواهر كقاعدة اسـتثمار الادوات الاحصـائية والرياضـية وتحليل المضمون، هذا فضلا عن ادوات التحلـيل الكمـي واعـتماد فن المحاكاة، الامر الذي ادى الى تطوير منهجية البحث في موضـوع العلاقـات الدولـية عـبر ادخـال ادوات جديدة، والارتقاء بابعاده والاسئلة المرتبطة به الى مستويات نوعية جديدة، هذا فضلا عن قدرته على بناء نظريات جزئية يمكـن البرهـنة عليها بالتحقيق العلمي، وبذلك استطاع التفسير العلمي ان يرفد الادراك والفهم العلمي للسياسة الدولية بعناصر حقيقية مضافة [22].

1. المنهج السلوكي Behavioural Approach :

يقصـد بالمـنهج السلوكي ان تنصب الدراسة على الفرد وليس على الوحدات السياسـية الكبـيرة، وبصدده يذهب " ديفيد أيستون" للقول (ان قصد الباحث من اتباعه للمـنهج السلوكي هو ان يبحث في المساهمين في النظام السياسي كافراد لهم مشاعرهم وتحـيزاتهم ومـيولهم كما يعرفون به في حياتهم اليومية) [23]. اما "ديفيد ترومان" فأنه عـنى بـالمفهوم (كل الافعال والافعال المتبادلة للافراد والجماعات المشاركة في عملية ممارسـة السـلطة)[24]، وقـد اعطى سمتين للبحث السلوكي ، اولهما ان يكون البحث مـنظما أي ان ينشـأ عن مقولة افتراضية وترتيب رصين للدلالات ، وثانيهما ان يشدد البحـث السلوكي على الطرائق التجريبية . اما غرض الباحث السلوكي فهو تطوير علم للعملية السياسية .

ولـيس هـناك مـن شك في ان دراسة العلاقات الدولية تتطلب بدرجة ما قدر وافـرا مـن فهم معنى وهدف محددات مايطلق عليه الثورة السلوكية، بمعنى ان علماء السياسـة لـم يلغوا اهمية دراسة الاحاسيس والدوافع والجوانب الاخرى للادراك الذاتي ولـتفاعل الـنظام كمـا جاء بين الدافع والاستجابة، وعلى هذا تكون الصفة الصحيحة للـتطور الحديـث للعلـوم السياسـية التـي ترتكز على دراسة السلوك السياسي هي سـلوكياتي، ويعتـبر " روبـرت دال " ان السلوكياتية كحركة لدمج الدراسات الفلسفية

بالـــنظريات والوســـائل والاكتشافات ووجهات النظر المتاحة في علم النفس والاجتماع والاجناس والاقتصاد ، ومحاولة جعل مكونات علم السياسة اكثر علمية [25].

وتهـــدف الســـلوكاتية الـــى تحديد كل ظواهر العلاقات الدولية على اسس من الســـلوك الملحوظ والجدير بالملاحظة في اطار الاهتمام الشديد بدقة الاساليب ومشكلات الملاحظـــة والتصـــحيح وبعملـــية اضـــفاء معاني عملية على المفاهيم السياسية للقياس والاختـــبار والقضـــاء علـــى المتغـــيرات المـــتداخلة غـــير المنتجة لمصادر فروض بالمعلومات والنظريات في العلوم الاجتماعية الاخرى ؛ وكذلك في البحث عن تفسيرات ذات جوانب هامة للسياسة تثبت صحتها تماما وتكون اقل عرضة للاعتراضات المتعلقة بالطـــريقة ومـــدى امكانية التطبيق كتفسيرات اوسع او اقل نفعا في مواجهة المشكلات الحقيقـــية للحـــياة السياسية من تلك التفسيرات المراد احلالها محلها [26]. ان السلوكاتية اكـــبر من مجرد حالة نفسية بمعنى ان الباحث الذي يتناول مبدأ السلوك السياسي يود ان يـــنظر الـــى الفاعلين في العلاقات الدولية كافراد لهم عواطف وتحيزات وميول، وهي محاولـــة لجعل المكون التجريبي للنظام اكثر علمية بمعنى انها مجرد مدخل يفضي الى المســـاعدة علـــى شـــرح الجانـــب التجريبي للحياة السياسية بواسطة نظريات ومعايير للـــبرهان تكون مقبولة طبقا للقوانين والاعتقادات والافتراضات الخاصة بالعلم التجريبي الحديث. وقد حدد " ديفيد ايستون" المكونات الاساسية للسلوكاتية كما يأتي :

أ. الانتظامات :

يـــرى السلوكيون ان هناك تشابهات مميزة في السلوك السياسي يمكن ان يعبر عـــنها بالتعمـــيمات او الـــنظريات القادرة على تفسير الظواهر السياسية والتنبوء بها ، وعلـــى ضوء التعميمات التي بنيت على اساس ملاحظة انتظامات السلوك يمكن تفسير الظواهر السياسية والتنبوء بها .

ب. التحقيق :

يعـــتقد انصـــار المنهج السلوكي ان المعرفة لكي تكون صالحة يجب ان تتكون مـــن افتراضـــات خضـــعت لاختبارات تجريبية ، ويجب ان يكون البرهان مبني على ملاحظـــات، لاسيما وان علم السياسة يعنى بالظواهر التي يمكن ملاحظتها، ولايتجاهل

الســلوكيون مايجري تحت السطح ، بل يعطون اهتماما واسعا للديناميات شبه السطحية والتي ليست معروفة ايضا.

ج. الاساليب :

يؤكــد الســلوكيون على ضرورة اتباع وسائل سليمة لتحصيل وتجميع وتفسير المعلومـــات، مـــع استخدام ادوات ووسائل البحث التي تولد معلومات صالحة وموثوق بها.

د. القياس:

يعــتقد السلوكيون انه يجب اللجوء بقدر المستطاع الى القياس والتحديد مالم يتم اســتبدال الاحكـــام غـــير الدقيقة بطرق قياس دقيقة وعمليات لمعالجة المعلومات، فانه يمكن الحصول على معرفة دقيقة عن معتقدات الحياة السياسية ويجب ان تكون البيانات الخاصـــة بالبحث في النظم السياسية مقاسة ومقدرة، كما يجب ان تبنى كل النتائج على بيانات كمية.

هــ. القيم:

لقــد نجــم جدل كبير بين السلوكيين والتقليديين حول مسألة حياد القيم، فالتقييم الخلقـــي من وجهة نظر السلوكيين يختلف عن التفسير التجريبي، فالقيم والحقائق شيئين منفصـــلين ، ويجـــب ان يظهرا متميزين تحليليا ويجب دراستهما في حالة منفصلة او مجـــتمعة مـــع ضرورة عدم الخلط بين احداهما والاخرى، ويجب اخضاع القيم للتحليل العلمـــي بقدر ماتحدد السلوك السياسي كما في حالة التصويت، وبمعنى اخر يعتقد دعاة هـــذا المـــنهج ان علم السياسة يعتبر دراسة علمية للسياسة في جانبها الوظيفي ويتم عن طرق تجريبية ولاعلاقة له بالمسائل الخلقية او الاخلاقية.

و. التنظيم :

الحديـــث عـــن التنظيم يعني صياغة النظم، ويرى انصار المنهج السلوكي ان عملية البحث في العلوم السياسية ودراسة النظم السياسية ينبغي ان تتسم بالتنظيم وتكون منظمة، ويقصدون بذلك انه يجب ان يكون مبنيا على النظرية وموجها بالنظرية ، وان النظرية والبحث ينبغي ان يشكلا اجزاء مترابطة ومتجانسة ومنظمة لكم المعلومات ...

والهــدف المطلــق للبحــث عن السلوكيين هو تطوير التعميمات الشاملة، وبمعنى اخر اكتشاف قوانين بوصف وربط الظواهر السياسية بدقة كبيرة.

يتضــح مما تقدم ان المنهج السلوكي يعتمد بشكل متزايد تحليل الحالة ، تحليل المحــتوى، المسح، التجارب، التحليل الاحصائي الكلي، بناء الانماط السببي، وعدد اخر مــن ادوات البحــث والتحليل الاخرى، ويعتقد انصار هذا المنهج، ان البحث التجريبي يجــب ان يــؤدي الى صياغة الفروض التي تعرض على الاختبار الدقيق خلال البحث التجريبــي، وبمعــنى مقارب فان منجزات هذا المنهج تنصب اساسا على مجالين: بناء النظرية، وتطوير اساليب وادوات البحث.

وقــد حــاول بعــض انصار هذا المنهج ان يطوروا مفهوما للنظام السياسي له المقــدرة علــى الــبقاء والاستمرار عن طريق ضبطه للمطالب الواقعة عليه من جانب الجماهــير، وعــن طــريق عملــيات المراجعة التي تتكفل بها الهياكل المساندة للنظام السياســي. وحــاول بعــض المعنيين في التحليل الاجتماعي تفسير السياسة على اساس اوســاط خلقــتها القيم السياسية الملائمة في الاتجاهات والمعتقدات، وقد كان ذلك مدخلا للــثقافة السياســية الــذي حــاول تفسير الفرق السياسي بين المجتمعات وكذلك الفرق السياســي داخــل المجتمعات على اساس التباين في ثقافتها السياسية .. وتجدر الاشارة الــى ان هــذا المدخل وفي اطار منهجي قد ادى الى تطوير الاطر المفهومية المرجعية مثل نمط الاتصالات الذي طوره " كارل دويتش " ، وفكرة القوة التي طورها " روبرت دال " ، ومدخــل اتخاذ القرار الذي ارتبط باسم " سنايدر " . وتتمثل قيمة الاستبيان الذي يركــز عليه المنهج السلوكي في تحديد تلك البنى المختلفة ووظائفها، وتفسير لماذا هي مخــتلفة ولايعتبر أي من هذه الاطر المفهومية المرجعية بانه قريب من وضع النظرية، ولكنها ادوات نافعة وتنظيم وتأصيل الظواهر السياسية بطريقة متماسكة ومنظمة.

يعــاب علــى المنهج السلوكي اصراره في البحث عن الحالات المتكررة وعن العلاقة المتبادلة بمغزاها الاحصائي سواء اكانت هذه النظامية في الحالات حتمية او لها نســبة عالــية مــن الاحتمالية، والاعتراض هنا على فهم هذا الانتظام في الاحداث لان التغيــير هو امر مألوف في العلاقات الدولية، واذا توفرت الامكانية لتشخيص انتظام في

حـدث معيـن او علاقة متبادلة فهذه لايمكن ان تكون هي المعيار الذي يفسر الحدث او السـبيل لاستشـراف المسـتقبل. كما ان التفاعلات والتفاعلات المتبادلة على مستويات عديـدة في العلاقات الدولية لاتطاوع التحليل الكمي كما هو عليه في بقية العلوم، وذلك لان كل حدث في السياسة الدولية مشحون بنسبة عالية من الاحتمالية، ولذلك فان عملية استخراج قواعد نظرية عامة من جداول تحليلية كمية لاتسلط الضوء على التغير نفسه. ثـم ان اسـلوب ترتيب او حشد كمية هائلة من الحقائق التاريخية كالاسلوب المتبع عند السـلوكيين هو الاخر يواجه اعتراض ، فمن اجل ايجاد مكان ورتبة للحدث في جدول كمي يحمل الحدث بعض الخصائص التي لايقرها البحث التاريخي. والاكثر من هذا ان ربـط الترتيـب للحقائق في عهدة الاجهزة الحاسبة الالكترونية يغلق على عملية البحث الـنظر الى المستقبل برؤية وبصيرة وافق مفتوح، وذلك لان التحليل الكمي الباحث عن الانـتظام في الحدث سوف يغني عن قراءة المستقبل فهو لوحده قادر على التنبؤ استنادا الى ماتغذى به العقل الالكتروني [27].

2. منهج تحليل النظام System Analysis Approach :

ان تحلـيل الـنظام السياسـي الدولي ومكوناته الفرعية على وفق هذا المنهج مقتـبس اساسـا مـن تطبـيق نظـرية النظم (Systems Theory) في دائرة العلوم الاجتماعية الاخرى. وهذه النظرية تمثل تطور حديث للمنحى السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعـية، والاهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل كما يرى "مورتون كـابلان Morton Kaplan " هـي التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمـل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل الى استنتاجات عامـة تـتعلق بعوامـل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعـية وانتقالها من شكل الى اخر [28]. وباختصار تدور اهتمامات هذا المنهج حول مفهـوم مركـزي، هـو النظام ليس بالمعنى التقليدي القانوني الشائع، وانما للدلالة على مجموعـة اجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمـن، وتـنجز وظـائف محـددة لها علاقة مهمة في كيفية اداء النظام لوظيفته [29]،

ويعـــرفه " ماكليند Mreclelland " بانه الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، او علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره [30].

ويقـــوم مفهـــوم الـــنظام، كنموذج او طريقة للتحليل على اربعة ركائز متفاعلة هي:[31]

أ. الـــنظام : أي ذلـــك البناء الاشمل الذي يتكون من مجموعة تلك النظم الفرعية التـــي تعـــتمد فـــي صـــيغ انجازها لوظائفها على بعضها البعض الاخر. ومن ديمومـــة انجازهـــا لوظائفهـــا تنجم الوظيفة العامة للنظام، أي اتخاذ القرارات وترجمتها الى واقع ملموس.

ب. البيـــئة: ويقصد بها مجمل تلك الظروف السائدة في وقت معين، والمؤثرة سلبا او ايجابـــا، في مدى قدرة النظام على انجاز وظيفته الاساسية ، وتتوزع البيئة على نوعين متفاعلين : داخلية وخارجية.

ج. عملـــية التفاعل: أي استلام النظام لتلك الاشارات والمسببات والعوامل الموجهة الـــيه مـــن بيئته المحيطة والدافعة به الى الحركة، وردود افعاله عليها والرامية الى ضمان تأقلمه مع حركة هذه البيئة او سيطرته عليها. وتسمى ردود الافعال هـــذه بـــالمدلولات، بمعـــنى القـــرارات والسياسات التي تم ترجمتها الى واقع ملموس.

د. الاثـــر الراجع : بمعنى تلك الافعال الايجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة للـــنظام والرامـــية الـــىٰ الرد على مدلولاته (او افعاله) ، فالنظام عندما يترجم قراراته الى افعال تترك هذه الافعال تأثيرات مختلفة النوعية في بيئته.

ويعـــتقد انصـــار هذا المنهج بوجود مجموعة اخرى من المفاهيم التي يمكن ان تلائـــم ســـائر الانظمـــة العضوية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذه المفاهيم يمكن تصنيفها الى ثلاث مجموعات:

أ. مجموعة مفاهيم ذات طابع وصفي بالاساس ومن امثلتها :

(اولا). مفاهـــيم الـــنظام المغلـــق والـــنظام المفـــتوح ، والنظام العضوي والنظام غير العضوي.

(ثانيا). مفاهيم تتعلق بالمستويات الهيراركية للنظم مثل النظام الفرعي.

(ثالثا). مفاهيم تتناول جوانب التنظيم الداخلي للنظم مثل مفاهيم التكامل والاعتماد المتبادل.

ب. مجموعة مفاهيم تركز على البعد الدينامي للنظم :

أي على التغيير الذي يصيب النظم بفعل عمليات تتولد في داخل النظم ذاتها او بفعل الاستجابة لتعديل من الظروف البيئية . ومن امثلة هذه المفاهيم : التكيف، التعلم ، النمو ، والعطل ، والازمة، والحمل المتزايد ، والانهيار.

ج. مجموعة مفاهيم تتعلق بضبط وتنظيم وبقاء النظام : مثل الاستقرار والتوازن والتغذية العكسية . ويبرز " مورتون كابلان " بين منظري هذا المنهج لاندفاعه الشديد نحو ايجاد نظرية لتقليص كمية هائلة من الحقائق والمعلومات الى حجم افتراضات منسقة ومترابطة، ويعرض في الجزء الاول من كتابه الموسوم اشكال النظام الدولي البديلة ، الظروف البيئية التي يحافظ النظام فيها على نفسه او يتحول من شكل الى اخر، وقد عالج بهذا الخصوص نظام توازن القوى ونظام التمحور حول قطبين، واستخلص ان قواعد نظام متوازن القوى تتطلب مرونة كبيرة في تشكيل التحالفات وفقا للقضايا الاساسية، وبالتالي فان تحليل التفاعلات الدولية خلال فترة نظام توازن القوى سوف يثبت هذا الاستنتاج ويتيح فرصة كافية لتشخيص خصائصه، وبما ان النظام في حالة تبدل سواء الى مستوى التلاحم والتكامل او التفكك والتبعثر فان "كابلان " يعتقد بانه من الممكن التنبوء بخصائص سلوك ما داخل نظام دولي معين، وان الافعال غير المنسجمة مع هذا السلوك تعتبر جنوحا اكثر مما هي ردود فعل غير محددة، وذلك لانه يرى بان النظرية يجب ان تكون قادرة على التنبوء بالظروف التي يحافظ فيها السلوك المألوف للنظام الدولي على استقراره ، والظروف التي يتحول فيها ونوعية التحول الذي سيحدث .

وفي معرض دفاع " كابلان " عن نظرية النظام او اسلوب تحليل الانظمة ، يؤكد على اطروحته بانه سوف لن يحدث تطور نحو (علمية السياسة) مالم تخضع مواد

السياســـة الى دراسة في اطار انظمة الفعل ، وان نظام الفعل هو مجموعة من التغيرات ذات علاقـــة فـــيما بيـــنها متمايزة عن بيئتها، ولها سلوك منتظم يكشف العلائق الداخلية للمتغـــيرات والعلائـــق الخارجية لاية تشكيلة من المتغيرات الخارجية، والنظام كينونة وللكيـــنونة حـــالات، ولكـــل حالـــة في النظام ظروف وتتغير الحالات مع المتغيرات، وبالتالي فان حالة النظام هي وصف للمتغيرات التي تشكل النظام ، ودراسة الانظمة لن تجـــري في معزل ، بل هناك ممرات تلاحم، اذ ان النظام يتغذى بمتغيرات تغذية تعطى متغيرات مردودة ، وهذا المتغير يبدل من حالة النظام [32].

نخلـــص ممـــا تقدم الى ان منهج تحليل النظم القائم على دراسة النظام الدولي ومكوناتـــه الفرعـــية يحاول ان يصل الى قوانين وافتراضات نظرية واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها، وتؤدي الى تحويرها او انهيارها او استمرارها على ماهي عليه.

وقـــد تعرض هذا المنهج الى عدد كبير من الانتقادات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي [33]:

أ. ان البحـــث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغيير في النظم السياسية الدولـــية ومكوناتها الفرعية ينطوي على مغالطة، اذ ان اقصى مايمكن التوصل الـــيه في هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات في ظل تحفظات معينة، حيث ان فقـــدان الخاصـــية التجريبية في مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانيـــن سببية امرا غير ممكن من الناحية العملية، ويقول " ريمون ارون " في هـــذا الصدد (ان اكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لايمكن ان تكـــون بطبيعـــتها اكـــثر من تعميمات محدودة القيمة العلمية جدا ، وذلك لان الاتجاهـــات المنـــتظمة لايمكن ان تظهر في مجال العلوم الاجتماعية الا على المســـتويات الجزئـــية، وهـــو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولي بكل ابعاده ومشتملاته امرا صعبا).

ب. ان علماء العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية من انصار هذا المنهج ، يريدون الوصـــول الى مستوى من التحليل النظري يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق

بـــتطورات المســـتقبل، وهـــذا الهدف ينبع من تصور خاطئ في مجال العلوم الطبيعـــية ، كمـــا ان التنبؤ لايصبح ممكنا الا في تلك المجالات التي يقل فيها عـــدد المتغـــيرات الى ادنى حد ممكن وبشرط ان يكون في الامكان حصر كل هـــذه المتغيرات عند اجراء تلك التنبؤات، وبدون توافر هذين الشرطين يصبح التنـــبؤ امرا مشكوكا في قيمته اطلاقا. ويشير " هوفمان " في هذا الصدد بقوله ان هـــذا المـــنهج فـــي التحليل بدلا من ان يقدم فرضيات تبنى على مشاهدات الواقـــع السياســـي الدولـــي، فأنه ينحو الى المبالغة والتجريد النظري، كما ان اختـــياره للمتغيرات التي تفسر ظواهر السلوك السياسي الدولي يعكس نوعا من الاستبداد والاسراف في التعميم[34].

ج. ان هـــذا المنهج في التحليل يحاول ان ينقل الى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظـــريات لهـــا طبيعة مختلفة تماما عن طبيعة العلاقات الدولية، هذا فضلا عن مـــيله المتزايد نحو تطبيق النماذج الرياضية وهو مايقود الى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التي يمكن قياسها، مع ان تلك المتغيرات التي يصعب قياسها تكون احيانا حاسمة لاغراض التحليل.

د. ان هـــذا المـــنهج يفترض ان السياسة الخارجية تتخذ وفقا لاسس علمية معينة بالشـــكل الذي يتيح استنتاج قوانين عامة تستطيع ان تفسر مايحدث في السياسة الدولـــية، وهـــذا الافـــتراض يخـــالف منطق الواقع لان الذي يتحكم في تقرير اتجاهـــات هـــذه السياسات هي ضغوط وقوى ومؤثرات ومتغيرات لاصلة لها بهذا المنطق العلمي الذي يتصوره انصار هذا المنهج.

3. المنهج الذي يحلل العلاقات الدولية في اطار نظرية التوازن :

الـــتوازن الـــذي تعنـــيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكيا، ولكنه توازن يتميز بحســـب " جورج ليسكا Liska " وهو من ابرز دعاة هذا المنهج، بخاصتين اساسيتين ، فهـــو توازن واقعي من جانب كما انه توازن ديناميكي من جانب اخر، بمعنى انه تعبير

عـــن حالة من الاستقرار النسبي المؤقت المستجيب لتأثير بعض العوامل فاسحا الطريق امام ظهور توازن مؤقت جديد [35].

ويـــرى " ليســـكا" بان نظريته قابلة للتطبيق على التنظيم الدولي من عدة زوايا هــــي: الهيكل الذي يقوم عليه التنظيم الدولي، والتزامات اعضائه ، والجوانب الوظيفية والافـــاق الجغرافـــية التي يمتد اليها نشاط هذا التنظيم، ولذا فهو يضع عدة شروط يرى بانها ظرورية لبقاء أي تنظيم دولي في وضع التوازن وكما يلي:

أ. ان يكـــون هـــناك نـــوع من القبول العام من جانب الدول الاعضاء للقيود التي يفرضـــها هـــذا التنظـــيم علـــيهم، وان أي رفض للقيود والفروض التي تعتبر ضـــرورية لدعـــم الكـــيان العام لهذا التنظيم الدولي تعد خروجا على اوضاع التوازن.

ب. ينبغـــي ان يكون هناك تناسباً بين قوة الدولة الحقيقية ومدى النفوذ الذي تمارسه في التنظيم.

ج. الوظـــائف التي يقوم بها هذا التنظيم الدولي يجب ان تكون متفقة ومستجيبة مع احتياجات الدول الاعضاء .

د. ان تكـــون الالـــتزامات الرســـمية للدول الاعضاء في التنظيم الدولي متفقة مع استعدادها للمشاركة في تحمل مسؤولياتها الدولية.

وفـــي اطـــار ســـعيه لجعل فكرة التوازن اساسا مقبولا لتحليل العلاقات الدولية يضـــيف "ليســـكا " عـــدة مبررات، من بينها، ان الدول غالبا تتبع سياسات تضمن لها الحصول على افضل وضع ممكن في اطار التوازن الدولي القائم، وتحاول الابقاء على اوضـــاع الـــتوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول ، وذلك باستعمال الوسائل الســـلمية للـــتطور بهذا النظام الى شكل ارقى في المستقبل . كما ان الطبيعة المزدوجة لفكـــرة التوازن من حيث انها تجمع بين الاساس النظري لما يجب ان يكون عليه سلوك الـــدول، وبين السلوك العملي او الواقعي لهذه الدول والذي يتصف بالميل الى التوازن، يخلـــق اطـــارا افضـــل لـــتفهم العلاقات الدولية. وقد واجه هذا المنهج في التحليل عدة انتقادات نجمل ابرزها في ادناه:

أ. ان تحليل العلاقات الدولية في اطار فكرة التوازن والاستقرار، يتجاهل حقيقة جوهرية وهي ان بعض المحاولات او الجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير أي قد تؤدي الى احداث اوضاع التخلخل وعدم الاستقرار .

ب. ان التوازن (المرغوب فيه) من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على اكثر من معنى، ومالم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الاطراف المختلفة التي يعنيها هذا الامر فانه لايمكن استخدام فكرة مطاطة، والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية.

ج. ان هذا المنهج يركز كسابقه على عامل القوة وفكرة التوازن ، في وقت يمثل فيه تحليل العلاقات الدولية محصلة تفاعل عدد من المتغيرات والعوامل ، بمعنى ان هذا المنهج يتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه او اخر.

د. ان صح تطبيق فكرة التوازن بالنسبة لبعض العلوم الاجتماعية لانطوائها على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل الى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان التفاعل يتم في اتجاه التوازن او عدم التوازن، فقد لايصح تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية، ولاسيما مع وجود متغيرات لايمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها.

هـ. ان الحكم على وضع او نظام معين بما اذا كان في حالة توازن او عدم توازن، يمثل عملية نسبية وغير قابلة للتحقيق ، وقد تختلف الاراء حولها فبينما قد ينظر البعض الى وضع معين على انه في حالة توازن قد يرى فيه اخرون عكس ذلك تماما.

و. ان المحاولات التي تسوي في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات اخرى كالاقتصاد ، وتنظر الى التعامل السياسي بين الدول كعوامل الانتاج، هذه المحاولات غالبا تنتهي الى افتراضات مشوهة وغير دقيقة، ولاتتمشى مع طبيعة الموضوع الذي تحاول تحليله وتوضيحه [37].

4. منهج صنع القرار Decision Making Approach:

يعد هذا المنهج بين اكثر المناهج التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند اصدارهم قرارات معينة، وفي دراسته لعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، انطلق " سنايدر Snyder " من افتراضات متكاملة ثلاث، هي : ان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات تتخذ من قبل اولئك الاشخاص الذين يتولون مناصب رئيسة رسمية في الدولة.

وان حركة صناع القرار تتأثر خصوصا بكيفية ادراكهم للموقف، وان عملية اتخاذ القرار تشكل بحد ذاتها احد المتغيرات الاساسية لفهم القرار السياسي الناجم عنها[38].

وبصدد هذا المنهج، يؤكد " فرانكل Frankel " بأنه اكثر قدرة وفاعلية لوصف السياسة الخارجية وتفسيرها من مناهج : القوة ، او توازن القوى [39]. بينما يرى فيه "روسناو Rosenau " بمثابة الابتعاد الجذري عن التطبيق التقليدي في السياسة الخارجية.

ويؤكد " سنايدر " ان صانع القرار في اتخاذه لقراراته داخل وحدة اتخاذ القرار، لايتأثر بكيفية ادراكه (او تعريفه الذاتي) للموقف حسب، وانما كذلك بمتغيرات منظماتية هي الاختصاص والاتصالات ، والمعلومات والدافعية [40]. وقصد بالاختصاص مجموعة الادوار التي تنجز من قبل صانعي القرار والخصائص التي تتميز بها وحدة اتخاذ القرار ، اما الاتصالات والمعلومات فاشار بها الى انماط تفاعل صناع القرار مع بعض داخل وحدة اتخاذ القرار، وسبل نقل المعلومات اليهم من خارجها واخيرا ربط الدافعية بالاهداف التي تسعى وحدة اتخاذ القرار الى انجازها، وبالحوافز النفسية والاجتماعية الخاصة والعامة المؤثرة في سلوك اعضائها.
وبمعنى اخر فان بيئة صنع القرار تؤثر وتتأثر بسلوك صانعي القرار.

يفيد ماتقدم بان صانع القرار وضع تحليله لمجمل عملية صنع واتخاذ القرار من رؤية خاصة لحركة وادوار صانعي القرار، اذ رأى ان هذه الحركة ومايرتبط بها من ادوار تعكس حالة (اللاعب في موقف) ، وان هذا الموقف يعكس تأثيرات نوعين

مـــن البيـــئة، بيـــئة داخلية واخرى خارجية، وبينما تمثل الاولى خصائص ومدة اتخاذ القـــرار والبنـــيان الحكومـــي الاشـــمل والعوامـــل والمتغيرات الموضوعية والمعنوية والاجتماعـــية الداخلـــية، تمثل البيئة الخارجية سمات وتأثيرات النظام السياسي الدولي السائد في وقت معين.

وفي اثر " سنايدر " توالت البحوث والتعقيبات التي اسهمت في رفد هذا المنهج برؤى متعددة الجوانب، ولاجل تحديد هذه الرؤى والاتجاهات ومدى اسهامها في دعم النظرية سيتم استعراض القضايا التي شدد عليها تجاه دون اخر وكما يلي[41]:

أ. المعتقدات والصور الذهنية للواقع :

اذ يـــرى هـــذا الاتجاه ان العلاقات الدولية تتأثر بانطباعات السياسيين اصحاب القرار في الدولة والجماعات الاخرى المؤثرة في صنع القرار عن الدول التي يتعاملون معهـــا عـــن طريق تصريف شؤونهم الخارجية. هذا فضلا عن ان بعض الدراسات قد اكدت على ان الادراك الحسي لدور دولة ما او امة ما من قبل المؤثرين في سياستها له صـــلة بمحصـــلة تلـــك السياســـة. فـــاذا كانت حالة الادراك الحسي اقرب الى الواقع الموضـــوعي فانه بالامكان تفهمه والتجاوب مع متطلباته، اما اذا كانت هناك فجوة فانه يصعب التعامل معه من دون عناء وكلف باهضة للدولة في علاقاتها.

ب. التشديد على المستوى الاداري لصنع القرار:

ويركـــز هـــذا الاتجـــاه علـــى المستويات الادارية المختلفة التي يتم فيها تنفيذ السياســـة. ويؤكـــد علـــى ان المستويات الادارية لاتتصف بسمات مشتركة عندما تقرر سياســـة مـــا ، كمـــا انها غير مترابطة، ويلجأ كل مستوى اداري في التركيب الهرمي للتنظيم الى اجراءات خاصة استخدمت من قبل يعتمدها في تفسيراته وتطبيقاته للسياسة، وعلـــيه فـــان عـــدد قلـــيل مـــن القرارات تصدر بعد تكوين صورة متكاملة لدى جميع المستويات الادارية بشأن فحوى ومدى فاعلية القرار .

ج. التأكيد على الموقف او الحالة :

يـــرى انصـــار هذا الاتجاه بانه يصعب فهم صنع القرار في السياسة الخارجية مـــن غير تحديد الموقف او الحالة كمتغير في العملية برمتها. بمعنى ان لكل موقف او

حالـــة يـــتخذ فيها قرارا معينا جوانب قاهرة تتحكم في طبيعة القرار . ويشار عادة الى ثلاثـــة جوانب في الموقف اولها حدة التهديد الذي يحف بالموقف ومدى تحسس وادراك المقـــرر له ، ثانيها مستوى التوقع الذي يمكن حسابه من معطيات الموقف، وثالثها، امد الزمـــن المـــتاح للوصول الى قرار. وينطوي تحت هذا الاتجاه مايعرف بالبناء النظري لحالـــة واقعـــية مـــن اجـــل التمرين على حسم الازمات المحتملة الوقوع في العلاقات الدولية، او محاكمة الواقع عمليا.

د. التأكيد على العلاقة البيروقراطية :

يقـــوم هذا الاتجاه على دراسة بعض الازمات الخطيرة في السياسة الدولية من ناحية الاطار البيروقراطي وكيفية تأثر طبيعة القرارات به ، وقد وضعت نماذج نظرية ركـــزت على البيروقراطية وعالجتها من حيث الاجراءات المتعارف عليها والمتبعة في الهـــيكل البيروقراطـــي ومـــن حيث التنظيم الداخلي لصنع السياسة ، بمعنى ان سلسلة عملـــية صـــنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي وتتفرع الاتجاهات والاجتهادات ساحبة نفسها على محصلة عملية صنع القرار.

هـــ. دور الشخصية في اتخاذ القرار :

يركـــز هذا الاتجاه على ضرورة الربط بين شخصية صانع القرار وبين عملية اتخـــاذ القـــرار، ويعـــتقد بانه من السهولة بمكان معرفة سلوك المقرر في المستقبل اذا اســـتطعنا التثبـــت من شخصيته. ويعتمد هذا الاتجاه على اساليب بحث وافتراضات في حقـــول المعـــرفة الاخرى كالسايكولوجية وعلم النفس، كما انه يدعو الى مراقبة سلوك صـــاحب القـــرار فـــي الماضي ورسم حالات احتمال سلوكه بشكل مشابه في مواقف تتصف بنفس الاعتبارات التي احاطت به في السابق.

و. التعرض الى العقلانية واللاعقلانية :

الفعـــل يعتـــبر عقلانيا اذا توفرت فيه متابعة لغايات ممكنة في ظروف الحالة بوسائل هي جوهريا مسخرة باحسن وجه من بين وسائل عديدة متاحة للفاعل لكي يصل غاياته لاسباب مفهومة وقابلة للتثبت من صحتها بالعلم التجريبي الايجابي.

ز.	تحليل دوافع وغايات صنع القرار :

ان تشـــخيص طبيعة الدوافع والمستوى الذي تكون عنده تكشف عن مستويان: احدهمـــا فـــي نطـــاق النظام الدولي ويستثنى منه دوافع الافراد والمؤسسات الاجتماعية والسياســية. بمعـــنى ان هـــناك عـــدة غايـــات يهدفها صناع القرار السياسي من وراء قـــراراتهم كالحفاظ على ترتيب العناصر الاساسية في النظام الدولي وصيانة الاستقرار واستتباب الامن وتحسين سبل ووسائط النظام الدولي في معالجة قضايا السياسة الدولية وفســح المجال امام الدبلوماسية . اما المستوى الثاني فهو مستوى دوافع وغايات الافراد والاداريـــون، ويـــرى الـــبعض ان التنافس بين المستوى الاول ، وهو الاشمل والاعم، والمســـتوى الثاني – وهو الاخص والاضيق – قد لايحسم لصالح الاول ، أي ان القرار يجسد طموحات صناع القرار .

## 5.	نظرية المباريات Games Theory :

تعـــرف نظـــرية المباريات بانها ذلك المنهج المستند الى وجود تشابه كبير بين بعـــض لعـــب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة [42]. ويعرفها "ســـتيفن برامـــز Brams " بانهـــا (مجموعـــة القواعد التي تسهم في ربط اللاعبين او المؤتلفين بالمحصلات) [43].

وبمـــا ان العلاقـــات الدولية والسياسة الخارجية موضوعان يعنيان بالتفاعلات المتبادلة المتداخلة باستمرار فانهما قابلان للتحليل باسلوب نظرية المباريات [44].

وتركـــز هـــذه الـــنظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات مصـــالح وتـــنظر الـــيها كما لوكانت مباريات في الاستراتيجية، وعلى ذلك يمكن القول بان اهتمامات نظرية المباريات تنصرف في الاساس الى تحليل كافة نماذج الصراعات السياسية بصورة عامة، والى مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة، وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الاستراتيجية الدولية ان يطوروا اساليب استخدام نظـــرية المـــباريات فـــي تصـــميم البدائل الاستراتيجية التي يمكن تطبيقها في ظروف الصراعات المختلفة.

وتقـــوم الفكـــرة العامــــة لنظرية المباريات على افتراض ان الصراعات تنقسم بطبيعـــتها الـــى فئتين رئيستين : صراعات تنافسية Competetive وصراعات غير تنافســـية Non-Competetive [45] وتـــرى ان صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانـــية، فكـــل لاعـــب يســـعى لنيل مكاسب قصوى وان نتيجة المبارة التنافسية او التعاونـــية لاترتـــبط ارتباطا وثيقا بالصدفة وطبيعة البيئة التي يجري فيها السجال وانما ترتـــبط بخـــيارات اللاعـــب او اللاعبين المقابلين. وبعبارة اخرى ان أي مسلك يختاره اللاعـــب (أ) او مجموعـــة اللاعبين في فريق (أ) يجب ان يأخذ بعين الاعتبار اولويات واختيارات اللاعب (ب) او مجموعة اللاعبين في فريق (ب) ، ونظرية اللعبة لاتتقصى جـــذور المـــنازعات بيـــن اللاعبين وانما تأخذها كما هي عليه كمواجهات بين مصالح حقيقـــية [46]. فبالنســـبة للصراعات التي تكون مصالح اطرافها متعارضة او غير قابلة للتوفـــيق، فـــان الكسب الذي يتحقق لمصحلة احدها يمثل في نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة للطرف الاخر. كما انه اذا امكن لطرف ان يحقق نصرا ثم مني بعده بخسارة ، فـــان حصـــيلته النهائـــية تكون في مجموعها صفرا، ومن هنا يطلق على هذا الموقف الصـــراعي بلغـــة نظرية المباريات Zero-sum game ان ان النتائج الاخيرة بمقاييس الكســـب والخســـارة الاســـتراتيجية تكون صفرا . اما بالنسبة للمواقف الصراعية غير التنافســـية فـــأن مصـــالح اطرافها لاتكون متعارضة بنفس الصورة السابقة وانما تكون مـــتداخلة الـــى حد يسمح بالمساومة وتقديم التنازلات المتبادلة والوصول في النهاية الى نقطـــة اتفـــاق وسط ، وبشكل يمكن ان يتحقق مع التحول بعلاقات اطراف هذه المواقف مـــن وضـــع الصـــراع الى وضع التعاون، وعليه، فان حصيلة هذه المساومات لاتكون صـــفرا كما هو الحال في الصراعات التنافسية، ولذا يطلق عليها non Zero – sum game .

وطـــبقا لهـــذه النظرية، يكون كل طرف في صراع قادرا على اختيار المسلك الـــذي يتصور انه قادر على ان يصل به في النهاية الى الانتصار على خصمه. الا ان ذلـــك يتطلـــب مســـبقا، التعرف على نوايا الخصم الذي يفترض فيه انه يتمتع بقدر من الذكـــاء لايقـــل عـــن الطرف الاخر في هذه الاستراتيجية الصراعية، واستنادا الى ذلك

تكـون كـل الـبدائل الممكـنة للتصرف بمثابة مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن التركيز من بينها على هذه او تلك بحسب النتائج التي يمكن توقعها من كل واحدة منها. وهـذه النتائج المتوقعة يمكن تمثيلها بجدول على شكل مجموعة من الخانات التي ترصد فيها مكاسب وخسائر هذه الاطراف المتصارعة في مواجهة بعضها.

وتـرى نظـرية المباريات بامكانية ادخال عنصر العقلانية، ومع ذلك يعترف بعض المعنيين بهذه النظرية بان مادة العلاقات الدولية لاتقدم على حقيقتها الا القليل مما يمكـن اخضـاعه لهـذا الاسـلوب التحليلـي [47]. ولكن اثر هذه النظرية قد امتد الى الدراسـات الاستراتيجية في السياسة الدولية ولاسيما بعد تسابق التسلح النووي وانتشار الاسـلحة الـنووية، وان مايمكن استنتاجه هو ان نجاح هذه النظرية في مجال دراسات الحـرب قد رافقه احتراسا حول قابلية تطبيقها في مجال الشؤون الدولية ويعود ذلك الى مايلي[48]:

أ. ان بعـض القضايا الكمية لايمكن اعطائها رموزا حسابية كالمعنويات السياسية والعقـيدة السياسية لقوات مقاتلة ، بمعنى ان هناك صراعات لاتسمح بطبيعتها بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أي صورة ملائمة.

ب. ان هـذه الـنظرية صممت بصفة اساسية للمواقف الصراعية التنافسية الثنائية الاطـراف . اما في الحالات التي يتعدد فيها اللاعبون ، وحيث يمكن ان تنشأ ائتلافات ومحاور وتحالفات من بعض الاطراف في مواجهة طرف او اطراف اخـرى، فان صورة الموقف تصبح مختلفة تماما ، وبالتالي فانه يتعذر تطبيق قواعد اللعبة على النحو الذي ترسمه وتفرضه نظرية المباريات.

ج. من غير الممكن – واقعيا – تصور ان يكون سلوك الاطراف المتصارعين في أي موقـف او في أي علاقة من هذا القبيل ، محصورا في اطار بديلين لاثالث لهمـا وهمـا امـا الكسب واما الخسارة، فكل الصراعات مهما كانت طبيعتها تقتضـي مـن اطرافها شيئا من المرونة التي تحركهم في اتجاه تسوية الازمة وخاصـة اذا كانـت الاطراف ترغب حقيقة في تجنب الصدام او الحرب. مع

ضرورة الاشارة الى انه لاطرف يكسب بصورة كاملة كما انه لاطرف يخسر بصورة كاملة.

د. تطبيق نظرية المباريات، في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة يلغي تماما كل امكانية للاتفاق بين الدول والمجموعات ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة، ويجعل من امكانية تعايشها سلميا مع بعضها امرا متعذر التحقيق، اذ انه يحصر تحركها ويقرر سياستها في مواجهة بعضها على اساس الربح والكسب وتجنب الخسارة.

وهذا الدافع كفيل بان يضفي على هذه السياسات طابعا عدائيا متطرفا.

هوامش الفصل الثالث

(1) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص89.

(2) د. اســماعيل صــبري مقلــد ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط4، (الكويت ، ذات السلاسل ، 1987)، ص14.

(3) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص36.

(4) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص 14.

(5) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 92.

(6) Stanly Hoffmann , Contemporary Theory in International Relations, Op cit, P.39.

(7) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 16-17.

(8) K.J.Holisti , International Politics : A Frame Work for Analysis, Op cit, p.6.

(9) د. كاظم هاشم نعمه ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.

(10) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص19.

(11) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص93.

(12) Hans G. Morgenthau , Man US. Power Politics, Op cit, p. 192.

(13) K.J.Holisti, Op cit , P.P. 179-193.

(14) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص19-22.

(15) Stanly Hoffmann , International Relation The Long Road to Theory, (World Politics , April , 1959), P.351.

(16) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 49.

(17) د.مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 99-100.

(18) Harold Karan Jocobsen , William Zimmerman, The Shaping of Foreign Policy (New York : Atherion Press, 1969) , P.6.

(19) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 101.

(20) John G Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics, (Albany : State University of New York Press, 1984), P.13.

(21) Keith R.Legg and James F.Morrison , Politics and the International System : an introduction, (New York: Harper and Row Publishess, 1971), P.P.33-50.

(22) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص ص 103–105.

(23) David Easton , The Political System , N.y., 1953, P.201.

(24) David Truman , The Implication of Political Behaviour Research in Social Science Research Councial, Items December, 1951, P.38.

(25) Robert Dahl, Who Governs , (yale University Press, 1963).

(26) Robert Dahl , The Behavioural Approach in Political Science, In American Political, (Science Review , V01. 55, December , 1961) , P.P.763-772.

(27) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 5–56.

(28) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص 26.

(29) Andrew M.Scott, The Functioning of the International System (New York : The Macmillen Company, 1967) , P.27.

(30) Charles A.McClelland , Theory and International System (New York: The Macmillan Company, 1968) , P.20.

(31) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 110–112.

(32) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 59-60.

(33) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 29-30.

(34) Stanley Hoffmann , Opcit , P.P.43-44.

(35) George Liska, Continuity and Change in International Systems, in , David Edwards, International Political Analysis, (Holt Rinehart and Winston Inc., New York, 1969), p.p. 300-318.

(36) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 32-34.

(37) Stanly Hoffmann, Opcit , P.P. 50-52.

(38) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 119-120.

(39) Joseph Frankel , Contemporary International Theory and the Behaviour of States (London : Oxford University Press, 1973), P.68.

(40) Richard C.Snyder , et al., Foreign Policy Decision Making . An Approach to the Study of International Politics (New York : The free press of Glence, 1963) , p.p.105-171.

(41) انظر : د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 70-75.

وكذلك :

Graham T. Allison, The Essence of Decision (Boston: Little Brown, 1971).

(42) Karl Deutsch, The Analysis of International Relations, Op cit, P.27.

(43) S.J.Brams , Game Theory and Politics, (The Free Press, New York, 1975), P.282.

(44) J.C.Harsanyi, Game Theory and the Analysis of International Conflict, Australion Journal of Politics and History, Dec. 1965, P.293.

(45) د. اسـماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الاساسـية ، (بـيروت ، مؤسسـة الابحـاث العربـية، 1979) ، ص 162 ومابعدها.

(46) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص77.

(47) S.J.Brams, Op cit , p.50.

(48) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص ص 163-164.

الفصل الرابع

المتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية

اولا: المتغيرات الموضوعية

المتغيرات الموضوعية ببساطة هي الموارد والامكانيات الدائمة او شبه الدائمة التـي تتمـيز بها الدولة والتي تكون اساس قوتها الكامنة، وتتوزع هذه المتغيرات على اربـع مجموعات اساسية ذات تأثير مستمر او شبه مستمر ، هي المتغيرات الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية – العلمية [1].

1. المتغير الجغرافي :

تنـبع اهمـية هذا المتغير من الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التفكير الاستراتيجي لصناع القرار وذلك لسببين ، اساسيين :

اولهمـا ان الواقـع الجغرافي للدولة يرتب في احيان، مجموعة انماط سلوكية ثابـتة نسبيا، بعضها يتعلق باستراتيجيتها العسكرية وبعضها بحركة تجارتها الدولية. اما السـبب الثانـي فيـترجم دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسـي لاحـدى الدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الاخرى ولاسيما التي تحدها او القريبة منها جغرافياً.

أ. الحجم :

لاشـك ان لحجـم الـدول تأثـيرا موضـوعيا وذاتيا على نظامها السياسي، فموضـوعيا تؤثر الكمية والنوعية ومايتوفر او لايتوفر في الدولة من مصادر بشرية او غير بشرية، في مدى قدرة النظام على انجاز اهدافه.

وامـا ذاتـيا فتأثـير الكمية والنوعية لهذه المصادر ينعكس على ادراك صانع القرار لاهميتها واثر ذلك في حركته اللاحقة.

ويرتــب اتساع الحجم جملة مزايا سكانية واقتصادية وعسكرية ، ويساعد على ايــواء اعــداد كبــيرة مــن الســكان ويمنح الدولة وفرة وتنوع في المصادر الطبيعية والغذائية، والعمق الاستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة واعتماد استراتيجية الدفاع من العمــق، فضــلا عن تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنبا لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي، واضــافة الى ذلك فانه يحول دون امكانية احتلالها والسيطرة عليها.. بيد ان مجمل هذه الايجابــيات قــد تــتحول الــى سلبيات، خصوصا في حالة غياب الامكانية الاقتصادية والعســكرية ووجــود التمزق الاجتماعي والتخلخل السكاني وبالاتجاه الذي يحول دون قــدرة الــنظام السياسي على توظيف الامكانيات المتاحة لتحقيق الفعل الهادف والمؤثر، وعلــيه لايشترط دوما ان يضفي الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين [2].

وكمــا ان لاتســاع الحجم تأثيرات مختلفة النوعية كذلك هو الحال مع انكماشه، فمــن ناحية يحرم النظام السياسي من بعض مفردات القدرة او من مجموعة منها، فهو قــد يحرمها، من مصادر اولية استراتيجية ، وكثافة سكانية ، وقدرة عسكرية كمية، او يحرمها من كم سكاني وعسكري مؤثر في آن واحد.

ب. الموقع :

لاشــك ان للموقــع الجغرافي للدول تأثيرا حتميا على حركة نظمها السياسية، وهــذا ما اكدته النظريات الجيوبولتيكية التي تضمنتها على سبيل المثال لا الحصر آراء ماكــندر وهاوسهوفر، بيد ان الذي حصل من تطورات في عوالم المعرفة والاتصالات والمواصــلات وعلــوم التقنــية الحديثة قد قلل نسبيا من هذه الحتمية ، ودفع العديد من الجغرافييــن السياســيين بالــرغم من اعترافهم باثر الموقع الجغرافي الى التأكيد على ضــرورة ادراك قيمــته الفعلــية ادراكا مرنا يأخذ بنظر الاعتبار جملة تلك المتغيرات المؤثــرة بصورة مباشرة او غير مباشرة في هذه القيمة، انطلاقا من ان متغيرات عالم اليوم قد سحبت عن الاراء والنظريات الحتمية السابقة الكثير من مصداقيتها.

وفـــي ضوء موقعها على الخارطة الجغرافية تتوزع الدول ثلاثيا الى دول برية او بحـــرية اوبرية – بحرية في آن واحد ، ولهذا التباين تأثير مختلف على حركة واداء نظمها السياسية .

ج. الجوار الجغرافي :

تـــتأثر حـــركة النظم السياسية في مدى قرب الدولة الجغرافي من غيرها، وهو امـــر يمكـــن ان يؤدي الى تغذية نقاط الاختلاف واسباب التنافس بعنصر فعال مضاف، الامر الذي يجعل الدول المتجاورة اعداء او خصوم لبعض.

ويمكن ان يؤدي الى احتواء التنافس والحد منه على نحو يدفع للتعاون بدلا من الصـــراع. ويبقى العامل الحاسم في هذا الامر هو طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولتين المتجاورتيـــن وانعكاساتها على سلوك نظمهما السياسية كل منهما حيال الاخر، فالعلاقة الثنائية عندما تتميز بالصراع الكامن، يصبح القرب الجغرافي عاملا مساعدا على تبادل الصـــراع بين الدولتين المتجاورتين لسبب مفاده كثافة تفاعلاتهما التصارعية ، والعكس صـــحيح كذلـــك ، فالعلاقـــة الثنائـــية ، عـــندما تتمـــيز بغـــياب التقاطع الايديولوجي والاستراتيجي يصبح الجوار الجغرافي بالضروزة عاملا دافعا نحو التعاون والتكامل.

ويعـــزز مـــاتقدم القـــول بان تاثير القرب الجغرافي لايقتصر على العلاقة بين دولتيـــن فحسب، وانما يشمل كذلك تلك الحالة التي مؤداها ارتباط دولة واحدة بعلاقات مخـــتلفة المضمون مع العديد من الدول المجاورة لها في آن واحد، فالعلاقة عندما تكون مـــن نمط تصارعي لاتتوانى هذه الدولة عن بناء قوة عسكرية ضخمة لاغراض الردع والهجـــوم، بيد ان العلاقة عندما تتسم بخصائص التعاون يصبح القرب الجغرافي عاملا دافعا نحو العلاقة الخاصة والتكامل الاقليمي [3].

وانطلاقـــا مـــن ان العلاقات بين الدول تجمع في واقعها بين الصراع والتعاون بنســـب مخـــتلفة يتطلب الجوار الجغرافي من دول مختلفة المصالح ومتناقضة الاهداف كفـــاءة دبلوماسية من اجل بناء تلك الاسس وتوطيدها لضمان الحد الادنى من المصالح المشتركة لتضيق فرص الصراع وتعزيز احتمالات التعاون.

2. **المتغير الاقتصادي :**

يـنجم تأثـير المتغير الاقتصادي عن تفاعل متغيرات اقتصادية فرعية متنوعة ومـتعددة ولعـل من بين ابرزها واهمها : مدى وفرة المصادر الطبيعية المتاحة للنظام السياسـي ونوعيتها ، ومدى النمو الاقتصادي في الدولة ، ونوعية الاعتماد الاقتصادي الخارجي ، واشكالية المديونية الخارجية.

أ. **مدى وفرة المصادر الطبيعية :**

تتبايـن الـدول في كمية مصادرها الطبيعية ونوعيتها . وعلى مدى وفرة هذه المصـادر تترتـب تأثيرات مختلفة سلبية وايجابية في خيارات النظام السياسي، فالدول المحدودة الموارد والامكانيات تبقى نظمها تعاني من ضعف المقدرة على تحقيق اهدافها اعـتمادا علـى الـذات ، بـل وتضـطر بحكم الحاجة الاقتصادية الى طلب المساعدة الاقتصـادية الخارجية والقبول ضمنا او صراحة بالقيود الناجمة عنها وانعكاساتها على خـيارات النظام، اما الدول التي تنطوي على وفرة في كمية ونوعية المصادر الطبيعية فهـي تلـك التـي تستطيع في الاقل نظريا الاستفادة من مصادرها الطبيعية لاغراض ترتيـب مجموعـة تلك الظروف الداعمة بصيغ مختلفة لحركتها سواء في اوقات السلم والحرب[4].

ان ماينبغـي التأكيد عليه هنا هو ان مستوى التأثير الايجابي الناجم عن عملية الاسـتثمار الوطنـي للموارد الطبيعية يمثل احيانا قيمة اعلى من ذلك التأثير النابع من مجـرد وجودهـا في هذه الدولة او تلك . فالاول يرتب بعض جوانب تلك المستلزمات الاساسـية الداعمة للاستقلال السياسي، ويسهل استخدام الفائض عن الحاجة الذاتية عبر وسـائل الترغيـب والترهيـب الاقتصـادي لخلق فرص حركة وتأثير اضافية للنظام السياسـي، وعلـيه فان نوعية الاستثمار الوطني للمصادر الطبيعية يتأثر بمدى الارادة الوطنـية او التصـميم السياسي ، ومدى تفاعل ذلك مع نمو البنى العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في اطار بيئة النظام السياسي.

وخلاصـة القول ان وفرة الموارد الطبيعية تخلق حالة من الرخاء الاقتصادي يمكن ان تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي. وعلى العكس من ذلك فان ندرة الموارد

قـد تولـد تصور بالسلبية واللامبالاة لدى الجماهير ومحدودية في قدرة النظام السياسي علـى تنفيذ البرامج التي من شأنها توفير الخدمات العامة لهم مما قد يساعد على تفشي حـالات عـدم الاستقرار. كذلك فان وفرة الموارد تقود الى تنامي اقتصاد متقدم وعادة ماترتبط الديمقراطية المستقرة بالتقدم الاقتصادي، خاصة اذا اقترن هذا التقدم بعدالة في توزيـع الدخول وتعليم ملائم، مثل هذا الوضع خليقا بجعل اغلبية السكان حريصة على اسـتمراره وتحصـينها عـال ضد الحركات المتطرفة التي تنشد تقويض دعائم النظام القائم.

ب. النمو الاقتصادي :

يجسـد النمو الاقتصادي احد الركائن الاساسية لعملية متعددة الابعاد هي عملية التحديـث، وهـذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية حسب، وانما كذلك سياسية واجتماعية وثقافية(5).

فعلـى العكس من حالة التخلف الاقتصادي الذي يؤدي الى ديمومة تبعية الدول المـتخلفة، والحـيلولة دون بـنائها وتطورهـا، وانعكاساته السلبية على فاعلية نظامها السياسي، يرتب النمو الاقتصادي مجموعة نتائج على قدر كبير من الاهمية، وتمتد هذه النـتائج الـى عـدة محاور اساسية ذات علاقة بعملية صنع السياسة واهدافها وتنفيذها وصيانة عناصر الامن القومي.

ذلـك لان ابعاد النمو الاقتصادي لاتتجسد في تأثيره النفسي فقط، بل في نوعية ادراك الـنظام السياسـي لمكانته وهيبته الدولية، ومن ثم في نوعية تأثيره الايجابي في سياسـات الدول الاخرى، وكذلك في دوره الذي يتمثل في قيادة الدولة لاستخدام قدرتها التقنية باتجاه استثمار اقل لمواردها المتاحة وتطويرها.

وفي ضوء شمولية تأثيرات النمو الاقتصادي اضحت الحدود بينه وبين فعاليات النظام السياسي في حالة من التداخل والتشابك، واصبح من الاهمية بحيث لم يعد بوسع أي نظـام سياسي ولاجل تطوير امكانياته – الا ويركز في جانب كبير من ادائيته على تنفـيذ خطط وبرامج التنمية وتوظيف نتائجها واهدافها بما يخدم مصالح النظام ويوفر له فرص البقاء والاستمرار.

ج. درجة الاعتماد الاقتصادي الخارجي :

تعبر الاعتمادية فيما بين الدول عن فكرة مؤداها ان الدول وبسبب عدم قدرتها كليا او جزئيا على اشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة اضحت لاتتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض، وبهذا المعنى العام تمثل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات احدى الدول وتطلعاتها وبين امكانيات غيرها [6].

وتتجسد ظاهرة الاعتمادية مثلا من خلال ذلك التدفق التقني والاقتصادي والاجتماعي ومنجزات الحضارات، بالاضافة الى البضائع والخدمات ورأس المال والمعلومات وغيرها عبر الحدود السياسية بين الدول، وعادة مايشار الى هذا التدفق القابل للقياس كماً بمفهوم التدفق عابر القوميات.

ان أي تعريف لمفهوم التبعية عليه ان يتجاوز الفهم المبسط والشائع للتبعية على انها مجرد اعتماد واتباع خارجي ، واي تعريف شامل للمفهوم ينبغي ان يعتمد كليا على التمييز بين مصطلح (تابع Dependence) ومصطلح (تبعية Dependency) حيث ان هناك اختلافا جوهريا بينهما، فالمفهوم الاول (تابع) سائد في ادبيات العلاقات الدولية ويعني حالة متقدمة من الاعتماد الخارجي... اما المفهوم الثاني فيعني اكثر من مجرد الاتكال الخارجي، ويبحث في الاساس ظاهرتي التخلف والنمو ووصف وتحليل طبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن احتواء دولة ما في النظام السياسي العالمي، ويولد هذا الاحتواء بنى ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية محلية ذات قوانين واليات داخلية تعمل على ترسيخ الهيمنة والاستنزاف المتواصل لفائض القيمة [7].

ومع ان ظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة اضحت احدى خصائص عالم اليوم التي لافكاك لاي نظام سياسي من التعامل معها، بيد ان هذا لايعني انها استطاعت تحويل جوهر لعبة الامم على نحو اخر مختلف، فالاعتمادية المتبادلة لم تحل مثلا دون ديمومة التبعية والابتزاز الاقتصادي، كما انها لم تمنع الدول من اللجوء الى تلك الاجراءات والقيود الاقتصادية ضمانا لتطورها الاقتصادي الذاتي واستقلالها الاقتصادي

والسياسي، بمعنى آخر أن واقع التعاون التجاري والاقتصادي الدولي لاينفي التنافس والصراع التجاري والاقتصادي.

وان جوهر مانخلص اليه هنا هو ان الحاجة الاقتصادية تدفع في اغلب الاحيان الى التنازل السياسي ، والتبعية الاقتصادية تؤدي بالضرورة الى تبعية سياسية وبالاتجاه الذي يحول عادة دون قدرة النظام السياسي في الدولة التابعة على الحركة والاداء السياسيين والاقتصاديين المستقلين.

د. المديونية الخارجية :

تعد مشكلة المديونية الخارجية من اعقد المشكلات التي تواجه اقتصادات الدول، ولاسيما في ظل بروز اصطلاحات مثل (خدمات الدين، واعادة الجدولة، وشروط التسديد المفضلة) وغيرها من الاصطلاحات للتعبير عن الاليات المعقدة لسلاح المديونية[8]. وغالبا مايؤدي تفاقم حدة الديون الخارجية الى ضرورة اعادة جدولتها مع الحكومات والمنظمات المالية الدولية ، وهذه من جانبها تحاول استغلال الموقف بما يحقق اهدافها ومصالحها باعتماد الوسائل التالية:

(اولا). تضييق امكانات الاقراض بفرض شروط مجحفة على القروض التي تقدمها ورفع اسعار الفوائد المحصلة عنها.

(ثانيا). التدخل في الشؤون الاقتصادية للدول المدينة من خلال محاولة فرض مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية على نظمها السياسية، كتعويم العملة الوطنية، والغاء الرقابة على الصرف الاجنبي، وتسهيل اتفاقيات الدفع والتجارة، وتهيئة المناخ للاستثمارات الاجنبية مع توفير الامتيازات والضمانات لها وحرية تحويل ارباحها للخارج، وبعبارة اخرى اضطرار الانظمة السياسية في الدول المدينة للخضوع للضغوط الخارجية الرامية الى اعادة تكييف اقتصادها مع اوضاع السوق العالمي او مايسمى (تحرير اقتصادها) باستبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها النظم للسيطرة على الاسواق وتوجيه الاقتصاد الوطني، وتصفية القطاع العام، وتأكيد سيطرة القطاع الخاص وحريته.

ان مـا يمكـن ان نخلـص الـيه هنا هو ان المديونية الخارجية تؤدي دورا جوهـريا فـي اسـتمرار تفاقم وضع التبعية الاقتصادية مع استمرار الحاق اقتصاديات الـدول المدينة بديناميكية الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث تدمج القطاعات التصديرية فـي الاقتصـاد الرأسمالي ، وتضعف الروابط والعلاقات بين القطاعات (التصديرية) ، والقطاعـات الاخـرى، مما يؤدي الى تهميشها، ويؤدي وقوع العجز الكبير في موازين مدفوعـات الـدول المديـنة فـي المدى البعيد... الى تآكل ظروف الاستقرار السياسي للانظمـة الحاكمـة، ولايقـوم الاقـتراض الخارجـي في هذه الحالة الا بدور العلاج الموضعي للمواقف المتأزمة.

3. المتغير العسكري :

يرتـبط هـذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة ، ومدى امكانية نظامها السياسي مـن توظـيف القـوات المسلحة المتاحة كماً ونوعاً لضمان الامن القومي وصيانته من التهديدات القائمة والمحتملة ، ولتحقيق الاهداف والمصالح الوطنية.

وتـتفاوت نوعـية تأثير النظام السياسي من دولة الى اخرى، فالدول الضعيفة عسكريا هي تلك الدول التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها،الامر الذي قـد يدفـع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حـرية قـرارها السياسـي، وعلى العكس من الدول القوية عسكرياً التي يكون لتأثيرها السياسـي اقليميا وعالميا، دافع لجعلها قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية [9].

ومع ان متطلبات ضمان الامن القومي تدعو الى بناء ترسانة عسكرية ضخمة، بـيد ان قيمـتها الفعلية لاتكمن في كميتها حسب، وانما كذلك في نوعيتها عموما ومدى القـدرة الذاتية على استخدامها خصوصا، فالعبرة ليست في تكديس سلاح نوعي متطور لايمكـن اسـتخدامه بكفاءة عالية. وبمعنى مشابه يمكن القول ان قدرة القوات المسلحة علـى انجـاز وظيفتها تتأثر سلبيا او ايجابيا بمجموعة من المتغيرات النوعية، ومن بين هذه المتغيرات الامكانيات الاقتصادية والبشرية للدولة، ودور قيادتها العسكرية تخطيطا

وادارة، وطبيعة الروح المعنوية السائدة في بيئة نظامها السياسي، فضلا عن مدى اعتمادها على غيرها عسكريا لتأمين الدعم اللوجستي وتوفير فرص المناورة العسكرية الهادفة ، وتنويع مصادر التجهيز والتسليح.

فكلما كانت الدولة اكثر اعتمادا على غيرها عسكريا كانت اكثر خضوعا بالضرورة. ويميز " الدكتور مازن الرمضاني" بين نوعين مختلفين من الاعمادية العسكرية: اولهما الاعتمادية على السلاح المستورد. وثانيهما الاعتمادية اما على الموارد الاولية المستوردة، واما على الدعم الاداري (اللوجستي) الخارجي.

لذا فالدول تعتمد على قدراتها العسكرية، كاحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدرة النظام السياسي في اوقات السلم والحرب، ففي اوقات السلم يتجسد تأثيرها في سلوك صانع القرار كونه باعثا على الاستقرار النسبي داخليا وعاملا للترهيب والتهديد باستخدامه بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الاخرى. وانطلاقا من ذلك يتجسد تأثير المتغير العسكري من خلال كونه يمثل وسيلة وغاية في آن واحد، ففي الوقت الذي يعتبر احد الوسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار احد البدائل السلوكية في اوقات السلم والحرب، فانه غاية تتجسد في النظر الى القدرات العسكرية للدولة على انها المظهر الاساسي لقوتها، واحد ابرز الاسس التي يستند اليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات [10]،ويتوقف بناء القدرة العسكرية ايضا على بناء مؤسسة عسكرية ، تستوعب احدث التطورات التقنية واسباب العلم العسكري في قيادة الجيوش والتدريب والتسليح واساليب القتال، اذ لايكفي امتلاك الجيش للسلاح فقط، وانما ايضا كيفية استخدامه، وهو مايتطلب اعداد خطط عسكرية لاغراض الدفاع والردع في حالة تعرض الدولة الى مايهدد مصالحها وامنها القومي وقدرة نظامها السياسي على اتخاذ القرار المستقل بما يخدم مصالحها الوطنية والقومية.

4. المتغير العلمي والتقني [11]:

من بين السمات الرئيسية التي يتميز بها الواقع الدولي الراهن، سمة الثورة العلمية والتكنولوجية وهي محصلة متصاعدة لذلك التطور المتسارع في ميادين العلم

والمعــرفة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها المتزايدة في القطاعات المختلفة وعلى وجه الخصــوص الصــناعية والعسكرية منها. فكلما توسعت المعرفة الانسانية بشأن القوى المحركة للطبيعة كلما توفرت سبل جديدة وانفتحت افاقاً رحبة لتحويل القدرات الطبيعية الى فوائد ومكاسب تعم البشرية، وبما ان النظام الدولي لازال يحفل بقوى ونظم سياسية تنشــد الصــراع مــن اجــل احتلال مواقع في سلم القوة فقد ظل التقدم العلمي والتقني يســجلان تصاعداً سريعاً ومستمراً وأفضى ذلك الى تأثيرات كبيرة في طبيعة وديناميةالعلاقات الدولية وكذلك في دور وتوجه صانعي قراراتها : [12]

أ. التأثــيرات التــي ترتــبط بالــتحديات الامنية والقيمية : بمعنى ان التكنولوجيا العســكرية المتطورة قد جعلت كافة الدول غير معفية من الاختراق، واقل امنا فالصــواريخ بعــيدة المدى والطائرات الحربية المتطورة والاقمار الصناعية، ادت الــى ان تفقــد العوائــق الطبيعة دورها في صيانة أمن الدولة. واما عن التحديات القيمية فمؤداها ان الدولة نتيجة لتطور وسائل الاتصال والمواصلات وثــورة المعلومات، لم تعد تستطيع مواجهة مايسمى بالتحدي الثقافي والحيلولة دون تســرب مضــامين الدعاية المضادة الموجهة الى اقليمها فسيادة الدولة اية دولة اصبحت موضع نظر .

ب. التأثــيرات التــي ترتــبط بتغيير الهرمية الدولية: فبينما كان النظام الدولي اثر الحرب العالمية الثانية يتسم بقطبية ثنائية ، ويتمتع فيه طرفان بتأثير دولي مهم لاســباب عســكرية فــوق تقلــيدية واخرى اقتصادية، قد حصل في منتصف الثمانيــنات تطــور لصــالح احد القطبين على حساب الاخر، في تآكل بعض المقومــات وبروز مقومات اخرى، وصاحب ذلك بزوغ عدة قوى طامحة الى الــتربع فــي دائرة عرش النظام الدولي بفعل تطورات تقنية متسارعة حصلت عليها وحازت من خلالها قدرات تؤهلها الى ذلك.

ج. اشــراك التكــنوقراط فــي عملية صنع القرار : فالتعقيد الذي تتميز به مسائل السياســة الدولــية قــد افضــى الى حاجة متزايدة الى المعرفة الفنية والعلمية المتخصصــة لضــمان اتخاذ قرارات راجحة، الامر الذي جعل الحاجة ملحة

للتكـــنوقراط ، وهـــو ما ادى الى ان القرارات في الشؤون الدولية قد اضحت تـــتخذ في ضوء البدائل التي ينصح بها هؤلاء وهو ماعزز دور العامل التقني في العلاقات الدولية.

د. وامـــا عـــن التأثير الداخلي فهو يختلف باختلاف التقدم العلمي والتقني للدول : فالدول المتقدمة علميا وتقنيا تستطيع استثمار مواردها المادية والبشرية المتاحة بكفـــاءة عالـــية. وعلى العكس يكون للتخلف العلمي والتقني اثاره المؤدية الى محدوديـــة الاداء اقتصـــاديا وامنـــيا بسبب تأثيرات الاعتمادية وتدني القرارات الدفاعية وعدم ادراك عوامل الرقي الحضاري.

وهكـــذا فان التقنية تؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم. وليس من الممكـــن التنـــبؤ بالافاق التي يسير فيها تطور التقنية. غير ان الملامح العامة تدل على زيـــادة تمكـــن الفرد من السيطرة على بيئة الطبيعة، وتقارب مختلف اجزاء العالم رغم المســـافات، وتداخل المشاكل الدولية، وتحسس شعوب العالم بالفوارق المادية والسياسية والاجتماعـــية. كل هذا ربما يقود الى التوتر مالم تسرع الشعوب الى ابتكار صيغ تعاون عالمـــي تتيح للتقنية ظروف الاسهام في حسم او تخفيف حدة التأزم في هذه المجالات ، لاعتبار مفاده ان الانظمة السياسية يمكن ان تتقارب فيما بينها عبر جسور التقدم العلمي والتقني (13).

ثانيا: المتغيرات المجتمعية :

ان اهمـــية المتغـــيرات المجتمعية ودرجة تأثيرها في العلاقات الدولية تنبع من طبـــيعة الـــربط وعدم امكانية الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وبالاتجاه الـــذي جعل الاخيرة امتداد وانعكاس للاولى ، ونظرا لان العوامل المجتمعية تمثل حجر الـــزاوية في السياسة الداخلية وجلها ذات ابعاد سياسية خارجية، لذا فانها تمثل جانبا من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية بالنتيجة . والسؤال المهم هـــنا ، ماهـــي المتغيرات المجتمعية المؤثرة في العلاقات الدولية؟ وهل يمكن تصنيفها؟ ويجيـــب علـــى ذلك " كيسنجر" بقوله (انها تقتصر على الهياكل الحكومية) (14)، بينما

يـــرى " روســــناو " بانها (تشمل كافة تلك المتغيرات غير الحكومية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي)[15]، وهناك من يربطها بمتغيرات موضوعية واجتماعية في آن معا[16]. وبوجــه اعم فهي تشمل تلك الجوانب من حركة المجتمع التي تتعلق بتأثير تجاربه التاريخـــية وقـــيمه الثقافـــية ، وطبيعة وحدته الداخلية، بالاضافة الى هياكله الاجتماعية السياسية، وطبيعة نظامه الحكومي، على سياسته الخارجية [17].

1. المتغير التاريخي :

يمثل مجموع التجارب التاريخية لاحد المجتمعات وماتتركه من تأثيرات نوعية فـــي ســـلوك اعضائه وعلاقاتهم المتبادلة من ناحية، وكيفية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضـــر ونظرتهم للمستقبل من ناحية اخرى ، وان هذه التجارب لكل دولة انما تختلف بالضـــرورة عـــن تجارب غيرها، وان لهذه تأثيرا خاصا على انماط حركتها السياسية الخارجـــية [18]، وعلى الرغم من صعوبة تحديد الاثار التي يرتبها المتغير التاريخي في العلاقـــات الخارجـــية لدولة من الدول لطبيعتها غير المادية، ولكن ذلك لاينفي البتة بأن للمتغـــير التاريخي تأثير مهم له انعكاساته على صانعي القرارات وبالنتيجة في السلوك السياسي الخارجي، بمعنى ان اهميته تتجسد في مدى انعكاساته على كيفية ادراك صانع القـــرار لدلالات تجارب دولته مع احدى الدول او مجموعة منها واثر ذلك على حركته السياســـية الخارجـــية فـــي الحاضـــر والمستقبل [19]. وتجدر الاشارة الى ان تأثير هذا المتغـــير يصـــبح علـــى قدر عال من الفاعلية عندما يتسق ويتفاعل مع المتغير الثقافي، وذلـــك لدلالـــة كلا المتغيرين في تعزيز الوحدة الوطنية ورفد صانع القرار بعوامل قوة اضافية تساعده على تحقيق اهدافه السياسية الخارجية.

2. المتغير الثقافي :

ادرك علمـــاء السياسة في وقت مبكر من هذا التاريخ ان الأطر التحليلية البنائية او الهيكلـــية لاتمكـــن وحدها من تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية، فدعو الى ضرورة اخـــذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة السياسة والحكم في أي مجتمع متأثرين في

ذلـــك بمفاهيم وتصورات ورؤى علم النفس الاجتماعي، ويذكر " غابريل الموند" في هذا الصــــدد ان أي نظـــام سياســـي يعـــيش في ظل ثقافة سياسية معينة أي نسق من القيم والاتجاهـــات والمعـــتقدات السياسية [20]. واذا كان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة فـــأن جـــذوره البعـــيدة تمتد الى فلاسفة الاغريق اللذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنـــية بمعـــنى التمســـك بالقيم، ويعود الفضل في ظهور المفهوم بالدرجة الاولى الى المدرســـة السلوكية التي بذلت جهداً كبيراً لصياغته وتطويره بهدف تفسير جوانب كثيرة مـــن الـــنظم السياسية. وقد حاول " الموند " استجزاء (الثقافة السياسية) باعتبارها تتعلق بالظواهـــر السياســـية فقط وعدها مستقلة أي ثقافة خالصة بوسعها ان تعزل التوجهات السياســـية للافـــراد ، اما "لوسيان باي" فقد بنى مفهوم الثقافة السياسية على انه التاريخ الجمعـــي للـــنظام السياسي ولتاريخ حياة الافراد الذين يكونوه فهو مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية. وافراد " سيدني فيربا" مكانـــا متميزا للمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدد التصـــرف السياســـي في اطاره والتي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين، والتي يكـــون لهـــا بنية ودور عند اجراء عملية التحديث السياسي. اما " موريس ديفرجية" فقد رأى ان الـــثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وانها بمجموع عناصرها تكوّن تركيبا منظما وينطوي على طبيعة سياسية [21].

وفي ضوء مجمل ماتقدم فان التطور المفهومي حول الثقافة السياسية يشير الى ان بـــؤرة الدراســـات حولها لاتتغلق بالبنية السياسية الشكلية منها وغير الشكلية، وكذلك الحكومـــات والاحـــزاب وجماعات الضغط وغيرها، او بالنمط الراهن للسلوك السياسي فـــي مجـــتمع معيـــن، بقدر تعلقها بما يعتقده الشعب ازاء تلك البنى والمؤسسات. وهذه المعتقدات ذات طبيعة مختلفة، فقد تكون تأملية حول حالة الحياة السياسية او قيماً متعلقة بـــاهداف مـــرجوة بالحـــياة السياسية ، او مواقف ازاء حالة محسومة للنظام [22]. كما ويلاحـــظ ان الـــثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم، والمعتقدات، والعواطف السياســـية المســـيطرة في امة وفي وقت معين، حيث ان التصورات تنبعث منها، وانها تـــتحكم فـــي الاتجاهات وتنظيم صيغ التزام الافراد ، فهي اذن عنصر كبير في العمل

السياســـي اذ تــنظم التبادل السياسي وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامـــة، كما تعني ايضا واجبات الاشخاص الذين يمثلون الدولة. لذا لاشك ان لكل نظام سياســي ثقافـــة سياسية معينة تلازمه وتغذيه وتعبر عن فلسفته وتحافظ عليه وتسهم في التأثير عبر ذلك بتحديد توجهات وخيارات صانع القرار السياسية الخارجية.

وفضـــلا عـــن ماتقدم ، يعتمد الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي جزئيا علـــى الــثقافة السياســـية، فالــتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير يعـــززان مـــن الاســـتقرار ويدعمانه، اما التباين الثقافي والاختلاف بين عقلية الصفوة وعقلية الجماهير يعكس بدرجة او اخرى مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي .

ان الــثقافة السياســية بهــذا المعنى تؤثر بلا ريب في الحياة السياسية بصورة عامـــة وعلـــى الــنظام السياســي القائم بصورة خاصة، وفي علاقات الدولة الخارجية بالنتيجة.

وتأثـــير المتغـــير الثقافي لايقتصر بداهة على ماتقدم، وانما يمتد ليشمل اهداف الدولـــة ووســـائلها، فهذا المتغير يصبح في احيان كثيرة، بمثابة احد الاسس التي تتحدد بموجـــبها هـــذه الاهـــداف وتلك الوسائل وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى ان تأثير هذا المتغـــير فـــي العلاقات الدولية يعبر عن ذاته عبر صيغ متعددة ومتنوعة ومثالها تأثير الـــرأي العام ، والنخب المؤثرة في عملية صنع القرار ، ودور القيم الاجتماعية السائدة في عملية التنشئة السابقة لصناع القرار واثرها على حركته السياسية الخارجية [23].

3. الأستقرار السياسي والأنسجام الاجتماعي :

يشـــير الاســـتقرار السياسي الى قدرة النظام السياسي على ان يحفظ ذاته عبر الزمـــن أي ان يظـــل فـــي حالة تكامل وهو مالايتأتى الا اذا اضطلعت ابنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه [24] . ويقصد به عموما ، مدى التجانس، والتآزر الذي يتسم به الواقـــع الاجتماعـــي لهذه الدولة او تلك . والدول من حيث تركيبها الاجتماعي قد تكون علـــى قـــدر مختلف من التماسك والانسجام او التفكك، وان تباين الدول من حيث مدى تجانســـها وتآزرهـــا الداخلـــي (او وحدتهـــا الوطنية) ، يرتب تأثيرا في نوعية حركتها

السياســـية الخارجية. فالدول التي تتمتع نظمها السياسية وصناع قراراتها ببيئة اجتماعية مـــتفاعلة توفـــر الدعم والتأييد الاجتماعي الداخلي القائم على الايمان والقناعة وتواصل الادراك بـــأنهم مؤهليـــن لتحقـــيق المصـــالح الوطنية، وصيانة عناصر الامن القومي، ويمـــتلكون القـــدرة علـــى تقديم افضل اداء سياسي خارجي ناجح. لاشك ان هذه الدول تتمـــيز بـــالقدرة المدعمـــة على المبادرة السياسية الخارجية، أي بمعنى لديها الامكانية والكفـــاءة لصـــنع سياســـة خارجية فاعلة وقابلة للتنفيذ، ومرد ذلك يعود الى ان ديناميةالبيـــئة الاجتماعـــية والسياســـية الداخلـــية وتفاعلهـــا مع صانع القرار بما يؤمن الدعم الاجتماعـــي – السياســـي له ، انما تحرر حركته وتضفي المرونة على اداءه السياسي الخارجـــي، وتعفيه من اثر تلك القيود والضغوط السياسية التي يمكن ان يتعرض لها في حالـــة غـــياب مـــثل هـــذا الدعم او ضآلته، وعليه فان الدعم الداخلي الذي توفره البيئة الاجتماعية المستقرة سياسيا لصانع القرار يعتبر احد المتغيرات الاساسية التي تنبع منها فاعلية السياسة الخارجية [25].

فـــي مقـــابل مـــاتقدم وبالعكس منه ، فان لغياب او محدودية الدعم الاجتماعي الداخلـــي – نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وعدم الانسجام الاجتماعي في البيئة الداخلية لصـــانع القـــرار – تأثيره السلبي في الحركة السياسية الخارجية للدولة ، اذ انه بلا شك يحـــد مـــن حرية حركة صانع القرار ويعيق اداءه لدوره بفاعلية وكفاءة ، بل يمكن ان تكـــون له نـــتائج ســـلبية لاسيما اذا ماوفرت بيئته الداخلية نتيجة لمظاهر عدم الانسجام الاجتماعـــي وعدم الاستقرار السياسي الفرصة لقوى خارجية لاستغلال الموقف والعبث بالنســـيج الاجتماعي وخارطة القوى السياسية الداخلية سواء لمصالح خاصة او للضغط على صانع القرار لكي يتصرف بعيدا عن ارادته وبما لايخدم مصالح دولته الوطنية.

وتـــتوزع الاراء والمواقف التي تحلل اثر عدم الانسجام الاجتماعي او الصراع والتشـــتت احـــيانا، علـــى سياســـة الدولة الخارجية وعلاقاتها مع الدول الاخرى على اتجاهين: [26]

أ. **الاتجـــاه الاول** : يرى ان الدولة عندما تعاني من مشكلات حادة في بيئتها الداخلية، فانهـــا تندفع نحو افتعال الازمات والحروب الخارجية، من اجل احتواء ازمتها

الداخليـة او ابعـاد الانظـار عن مشكلاتها الداخلية، وربما بهدف البحث عن انجـازات خارجـية لاحتواء ومعالجة تقلص الشعبية الداخلية لصانع القرار ، وانطلاقـا مـن فرضـية – لـيس بالضرورة صحيحة – مفادها ان الصراع الخارجي انما يسهم في خلق التماسك الداخلي.

ب. **الاتجـاه الثاني** : لايرجح وجود علاقة قوية بين عدم الاستقرار الداخلي والصراع الخارجي.

وبغض النظر عن مدى صدقية روايات ومشاهد كلا الاتجاهين ، فيبقى من الاهمية بمكـان الاشـارة الـى انـه لايمكن بسهولة تجاوز الاثر الناجم عن مشكلة عدم الدعم الداخلـي للسياسـة الخارجـية وانعكاسـاته السلبية على مدى فاعليتها [27]، بمعنى ان المجـتمعات الممزقة داخليا: اثنياً او طائفياً او فيها احزاب او حركات متنافرة، لاتحول دون تجمـيع القـوى الداخلية وراء الحركة السياسية الخارجية لصناع القرار وبالنتيجة اضـعاف حركة الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا حسب، وانما تسهل كذلك على قوة (او قوى) خارجية استثمار الحالة الناجمة عن التمزق الداخلي والاستقطاب ضمن البيئة الداخلـية، او العبـث بالنسيج الاجتماعي عبر تقديم الدعم لجماعة (او جماعات) داخلية معارضة للنظام السياسي لاغراض متعددة خاصة بها، كما هو الحال مثلا مع استنزاف القـوة الذاتية لاحدى الدول ، باتجاه اسقاط نظامها السياسي او الحد من فاعلية سياستها الخارجية.

4. الاحزاب السياسية :

ان أي نظـام سياسـي ، مـاهو الا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه، بعبارة اخرى، تلخص الاحزاب السياسية اكثر من أي شيء اخر مقومات الحياة السياسية كافة، فمـن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجـتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والايديولوجيات السائدة في المجتمع واساليب العمـل السياسـي والحزبـي وكيفـية اداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي . فالنظم السياسية الحديثة تظل غالبا نظما حزبية، سواء كانت ليبرالية ، ام سلطوية، ام شمولية،

تعدديــة ام احادية [28]. وبالاضافة الى وظائفها الداخلية، تنجز الاحزاب السياسية وظيفة سياسية خارجية، هي صنع السياسة الخارجية مباشرة، او المساهمة في عملية اعدادها، او التصدي لها، بمعنى معارضتها. وتتوقف طبيعة كل هذه الممارسات على مدى تحمل الاحزاب السياسية مسؤولية صنع القرار السياسي الخارجي.

وتجــدر الاشــارة الــى ان نوعية ودرجة تأثير الاحزاب السياسية في حركة صــناع القــرار السياســي الخارجي، تتباين من دولة الى اخرى وتبعا لطبيعة نظامها السياسي. فكما ان هذا التأثير يتراوح في الدول الشمولية بين الشدة والضعف، كذلك هو الحــال بالنســبة للــدول الديمقراطية، وسواء تحملت الاحزاب السياسية مسؤولية صنع السياســة الخارجــية ام ساهمت في اعدادها، ام ذهبت الى معارضتها، ترتبط الاحزاب السياســية وفي اغلب الاحوال والسياسة الخارجية، كموضوع بعلاقة وطيدة، ومرد ذلك يعــود لاهميتها وبالتالي لنوعية موقعها في سلم اولويات هذه الاحزاب. ان هذه الحقيقة تؤكدها العديد من المؤشرات وكما يلي : [29]

أ. السياســة الخارجية تشكل احد الركائز الاساسية التي تنطلق منها الاحزاب في تعاملها داخليا وخارجيا .

ب. السياســة الخارجــية تعــد بمــثابة احد الاسباب الدافعة الى التكاتف او التنافر الحزبــي الداخلــي، وذلك تبعا اما لاتفاق الرأي او اختلافه حول كيفية صنعها وادارتها.

ج. السياســة الخارجــية تمثل احد الادوات المهمة التي تستخدم من قبل الاحزاب السياسية، في الدول البرلمانية للكسب السياسي في اثناء الانتخابات العامة.

هــذه المؤشــرات تعكــس بالنتيجة تأثير الاحزاب في صناعة القرار السياسي الخارجي وفي العلاقات الدولية بالمحصلة.

5. جماعات المصالح :

ان المجتمع المدني المتطور لايقتصر العمل العام فيه على الاحزاب السياسية ، وانمــا يشــاركها في ذلك ومن منطلقات غير حزبية تنظيمات المجتمع المدني كافة بما

فـيها الـنقابات والاتحـادات ومـنظمات حقوق الانسان، وتجمعات اساتذة الجامعة، او مـايطلق علـيه بوجـه اعم جماعات المصالح وهذه الجماعات تسعى الى التأثير على السياســة العامة بطريقتها وتلعب دورا هاما ومؤثرا في الحياة السياسية ، ذلك ان الفرد المهـتم سياسيا يميل الى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصلحة بهـدف التأثـير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية ، من ناحية وصياغة المطالـب والتعبـير عـن الاتجاهـات السياسية، فجماعة المصالح قد تضغط من اجل الحصـول على مكاسب مادية لاعضائها وقد تعبر عن رأي قطاع من الرأي العام حيال القضايا العامة، وقد تقوم بعمل دعاية لسياسات معينة [30].

وتجـدر الاشــارة الـى انه لاتتكون جماعات المصلحة لمجرد اعلام او اخبار صـانعي القـرار بمطالبها وانما ايضا لتحقيق هذه المطالب ، لذا فهي تبحث عن قنوات خاصــة لـنقل المطالـب وعن اساليب خاصة لاقناع صانعي القرار بان هذه المطالب تسـتحق الاهـتمام والاستجابة ، ويتوقف تأثير جماعة المصلحة داخل النظام السياسي علـى عـدة عوامـل اهمها الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسـك الجماعة وحجم مواردها وفاعلية اعضائها، ومدى تجانس توجهات الجماعة مع الـثقافة السياسـية السائدة في المجتمع ، ودرجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الاخرى وما اذا كان لها ارتباط باحد الاحزاب ذات الوزن السياسي مما يعزز مـن وزنهـا ودورهـا وتأثيرها على النظام السياسي ويوفر لها فرص النفاذ الى عملية صـنع السياســة العامـة، او فرصة عرض مطالبها ووجهات نظرها على من يتخذون القـرارات او يـنفذونها. لذا فان جماعات المصالح او الضغط ، هي ظاهرة لها علاقة وطـيدة بالواقع الاجتماعي – السياسي الذي تعيشه اغلب المجتمعات المعاصرة، ولذلك لاتقتصر على نمط معين من الدول وانما تكاد تشمل اغلبها.

ويمكـن تصـنيف جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولـية الـى نوعيـن ، جماعـات ضـغط دائمة واخرى مؤقتة ، ويشار بالاولى الى الجماعات الاتية :

أ. جماعـــات الضـــغط الدســتورية : أي المؤسسات التي تسعى على الرغم من وظائفها الرسمية الى دفع حركة صانع القرار السياسية الخارجية بالاتجاه الذي يتماشى مع افضلياتها وارتباطاتها الداخلية.

ب. الجماعـــات الاقتصـــادية ، ويشار بها الى تلك الجماعات التي تربط مصالحها الاقتصـــادية بالنــتائج التي تترتب على احد انماط السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار . لذلك فهي تضغط داخليا وخارجيا باتجا تحقيق افضل المكاسب وتعمل على التأثير في العلاقات الدولية بما يحقق مصـالحها.

ج. جماعـــات الضـــغط السياسي: وهي تلك الجماعات التي تسعى الى دفع صناع القــرار نحــو انمـــاط ســلوكية محددة تعود محصلتها بالفائدة على تلك الدول والجماعـــات خـــارج حـــدود الدولة ، التي ترتبط معها بعلاقة معنوية سياسية وطيدة.

اما النوع الثاني من جماعات الضغط ، فهي تلك الجماعات الضاغطة المؤقتة. التـــي ترتـــبط خصوصـــا بتلك التنظيمات التي تسعى ، في احيان فقط ، الى التاثير في الحـــركة السياسية الخارجية لصانع القرار سلبا او ايجابا، وذلك في ضوء مدى اقتراب حـــركة صناع القرار من اولوياتها السياسية أو ابتعادها عنها، ومثالها الجماعات الدينية والعرقـــية واللغويـــة والمـــنظمات الطلابية والنسوية، ومعاهدة ومراكز الدراسات [31]. وتخـــتلف الـــتقويمات حول نوعية تأثير جماعات الضغط او المصالح في صناع القرار السياسي الخارجي، فبينما تؤكد جانب من الاراء ان لجميع جماعات الضغط والمصالح تأثـــيرا مستمر، تشير اخرى الى ان تأثير هذه الجماعات يقتصر ، وبشكل مستمر على بعضـــها دون البعض الاخر، وتجدر الاشارة هنا الى ان تأثير هذه الجماعات يتحدد في ضـــوء مـــدى استجابة صناع القرار لمطالبها، فتبعا لنوعية ادراك هؤلاء لمدى انسجام هـــذه المطالـــب مـــع استراتيجية الدولة وتكتيكها، او لمدى تناقض السياسات التي تدعو الـــيها مـــع طبـــيعة المـــناخ السياســـي الداخلي، او مصالح جماعات ضاغطة او فئات اجتماعـــية اخرى، يتحدد التأثير الذي تتمتع به جماعات الضغط في السياسة الخارجية،

لـذا لايسـتوي تأثيرها جميعا، او يقتصر بشكل دائم ومستمر على بعضها دون البعض الاخر وانما يختلف من جماعة الى اخرى، ومن وقت الى اخر [32].

6. الرأي العام :

يعـرف " مينار " الرأي العام بأنه (مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطـاع كبـير من الناس في مسألة هامة وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية) . ويعرفه " كـي " بأنـه (الاراء التـي يعتـنقها بعض الاشخاص وتجد الحكومة ان من الحكمة اتـباعها). ويعـرفه " جيمس برايس" بأنه (اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموعة من الاراء التـي يديـن بها الناس ازاء المسائل التي تؤثر في مصالحها العامة والخاصة) . ويعـرفه " جـيمس يـانغ" بأنه (الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته... وذلـك بالنسـبة لمسـألة عامـة لهـا اهميتها... على ان يتم الوصول الى هذا الحكم الاجتماعـي عـن طريق مناقشة عامة اساسها العقلانية والمنطق، وان يكون لهذا الحكم مـن الشدة والعمق مايكفل تأثيره على السياسة العامة) [33]. ومن التعاريف المهمة التي تعـالج الـرأي العام من وجهات نظر متعددة تعريف " فلويد اولبورت" الذي يرى بانه يعنـي (تعبير جمع كبير من الافراد عن ارائهم في موقف معين ، اما من تلقاء انفسهم أو بـناء على دعوة توجه اليهم، تعبيرا مؤيدا او معارضا لمسألة معينة او شخص معين او اقـتراح ذي اهمـية واسعة... بحيث تكون نسبة المؤيدين (او المعارضين) في العدد ودرجـة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ اجراء معين – بطريق مباشر او غير مباشر – تجاه الموضوع الذي هم بصدده) [34].

ولعـل مـن المفـيد الاشارة الى ان تأثير الرأي العام عموما يختلف باختلاف طبـيعة الـنظم السياسية، ففي الوقت الذي يتميز بغيابه او في الاقل بضالته، في الدول الشمولية، يتميز الرأي العام في الدول الاوربية المتقدمة صناعيا بانه على قدر عال من التأثير [35].

ولايقتصـر تأثـير الـرأي العـام على المسائل المركزية وفي الاوقات غير الاعتـيادية، وانمـا يمـتد ليشمل مايسمى بمزاج السياسة الخارجية، أي تلك الاتجاهات

والميول السياسية العامة التي تتبناها تلقائيا اغلب قطاعات الرأي العام خلال فترة من الزمن والتي تحد ، لتأثيرها، من نطاق البدائل المتاحة امام صناع القرار السياسي الخارجي، وعلى الرغم من ان الضرورة والحكمة تقتضيان، في احيان ، ولاسيما في اوقات التوتر والازمات، ان يصار الى عزل عملية صنع القرار عن مطالب الرأي العام، بيد ان هذا لاينفي ان للرأي العام ، كقوة سياسية داخلية، تأثيرا كامناً وشبه مستمر في السياسة الخارجية، وفي العلاقات الدولية بالنتيجة . ومع الاهمية المعطاة ، ضمنا او صراحة للرأي العام من قبل صناع القرار تتباين الاراء حول مدى ضرورة اخذه بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرار، فهناك اتجاه يدعو الى عدم اخذ الرأي العام السائد على محمل الجد لعدم قدرته على الحكم الموضوعي للاحداث والمشاكل الدولية، اما الاتجاه الاخر فيذهب الى العكس، اذ يدعو الى توعية الفرد المواطن وتزويده بالمعلومات الكافية لمساعدته على التقويم السليم بهدف تحقيق مشاركته في عملية صنع القرار [36].

7. نظام الحكم :

يمكن القول ببساطة ان التعريفات بشأن النظم السياسية قد حددت معنيين ، احدهما ضيق وهو التعريف التقليدي، والاخر واسع وهو التعريف الحديث . المعنى الضيق او التقليدي يراد به انظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعا لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدول فتستهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها ، كما تبين حقوق وواجبات الافراد في الدولة، وعلى هذا الاساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد تبعا للمعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم فيه، وهو الذي يتناول تبيانه والالمام به علم القانون الدستوري، وعلى هذا النحو هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة او نظام الحكم فيها والقانون الدستوري للدولة [37].

اما المعنى الواسع والمعاصر لتعبير النظم السياسية فيراد به معنى اعم واشمل من معناه الضيق السابق ايضاحه، فيعني هذا التعبير دراسة مختلف انظمة الحكم التي تعم الدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، وانما ايضا من خلال مايسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

وقد ذهب " ديفيد ايستون" الى تعريف النظام السياسي بانه مجموعة من التفاعلات والادوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم، وعلى هذا فان عملية تخصص القيم تعتبر الخاصية الاساسية للنظام السياسي [38]. اما " غابريل الموند" فقد عرف النظام السياسي بانه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين التكامل والتكيف داخليا (أي في اطار المجتمع ذاته) وخارجيا (أي بين المجتمع والمجتمعات الاخرى) عن طريق اما استخدام او التهديد باستخدام الارغام المادي المشروع [39].

ويرى " روي مكريدس" بان النظام السياسي هو الاداة الابرز في تحديد وابراز المشكلات واعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة [40]، بينما يعتقد "روبرت دال" بان النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الانسانية يتضمن الى حد كبير القوة والحكم والسلطة [41]. ويعرفه " هارولد لاسويل " بانه النفوذ واصحاب النفوذ على اساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع . اما " الدكتور كمال المنوفي " فيخلص الى ان النظام السياسي هو مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الانسانية تتضمن عناصر القوة او السلطة او الحكم [42].

ان القاسم المشترك بين هذه التعاريف هو النظرة الى النظام السياسي باعتباره جزءا من نظام كلي هو النظام الاجتماعي او النظام الدولي، ولكنهم يختلفون في تحيزهم للنظام السياسي بخاصية رئيسة، فنجد "ايستون" يغلب ظاهرة القوة في توزيعها في مؤسسات النظام السياسي والسلوك الذي تسلكه جماعات هذه المؤسسات في سبيل صنع القرار السياسي، اما " لاسويل " فقد ركز على مفهوم النفوذ، و " الموند " يركز على مفهوم الوظيفة ومايصاحبها من قوة تتضمن عنصر الجزاء، وركز " مكريدس"

علـــى تحديد المشكلات واعداد وتنفيذ القرارات، و " دال " على السلطة ، و " المنوفي " على التفاعلات والعلاقات الانسانية.

وعلـــى كـــل فأنـــه يمكـــن تعريف النظام السياسي بأنه عملية تنظيم واحتواء النشـــاطات السياسية للافراد والجماعات ، بمعنى الانماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم اهداف وخلافات ومنازعات المجـــتمع الـــناتجة مـــن خلال الهيكل التنظيمي الذي اضفى صفة الشرعية على القوة السياسية، وهو اطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية اسهاما في العمل السياسي.

وتـــتأثر كيفـــية اســـتثمار الدولـــة لامكاناتهـــا المتاحة خدمة لاهداف سياستها الخارجـــية، بمـــدى كفاءة انجازها الحكومي وبضمنه الاداري، وحول نوعية تأثير نظام الحكـــم فـــي السياسة الخارجية تتوزع الاراء على اتجاهين ، الاول يرى ان الحكومات الديمقراطـــية اكـــثر كفـــاءة علـــى الـــتعامل مع المتغيرات الدولية، اما الثاني فيؤكد ان الحكومـــات الشـــمولية اقـــل فاعلـــية فـــي السياسة الدولية من غيرها، ذلك ان طبيعة الحكومات الديمقراطية تسمح بتبادل المعلومات والخبرات على نطاق واسع، الامر الذي يســـهل فـــي احـــيان، ادراك دلالات الاحداث الدولية على نحو عقلاني والتعامل معها بفاعلية، وتتميز سياسات معظم هذه النظم بالمبادرة والقدرة على التأقلم مع المتغيرات . بيـــنما تعانـــي الـــدول الشـــمولية مـــن معاضل عديدة، منها يرتبط باحجام المساعدين والمستشـــارين او فـــي الاقـــل تـــرددهم عـــن رفد صناع القرار بما يختلف او يتقاطع وتصـــوراتهم لدلالـــة الحـــدث الدولي وكيفية التعامل معه. ومنها له علاقة بغياب حالة الاســـتمرارية والتواصـــل الذي يعني الاستمرار في السياسة الخارجية خصوصا عندما يتغـــير صـــانع القرار ، فالجديد يعمد ، نتيجة غياب التأثير المؤسساتي او ضألته ، الى احـــداث تغيـــير جوهـــري في السياسة الخارجية وعلى نحو يتقاطع جذريا مع توجهات سلفه. مما يفقد السياسة لجانب كبير من التراكم والموروث المنهجي والتقني.

ثالثا: شخصية صانع القرار

ان صـــنع السياسة الخارجية لاية دولة لايتحدد في ضوء تأثير العوامل المادية الموضوعية والعوامل المجتمعية فحسب – على الرغم من اهميتها – وانما لتفاعل دور وتأثـير هــذه العوامــل مع متغيرات من نوع اخر ومختلف، هي المتغيرات المرتبطة بشخصـــية صـــانع القــرار، ومع ان تأثير هذه المتغيرات يبدو اكثر وضوحا وبروزا، لاسيما في تلك الدول التي لم تتمأسس او التي ليس لمؤسساتها السياسية أي دور ، اولها دور ضـــئيل ، في عملية صنع السياسة الخارجية، لكن العديد من الدراسات المعنية في هذا الميدان ولاسيما الدراسات التجريبية [43] اكدت بان لصانع القرار في الدول المتقدمة اقتصـــاديا، ســـواء كانـــت هـــذه ديمقراطية ام تسلطية، تأثيرا في عملية صنع السياسة الخارجـــية لـــبلاده سواء في مرحلة انضاج البدائل او اختيار البديل السلوكي او القرار السياســـي، او فـــي حالة الرد على البدائل او المواقف التي تنقل له من البيئة الخارجية ســـواء مـــن النظام الدولي او النظم الفرعية المناظرة " وتؤكد بعض شواهد التاريخ ان ارتقـــاء مكانة بعض الدول، او ديمومة محافظة بعضها الاخر على مركزها الدولي، قد جـــاء نتيجة للدور التاريخي لصناع قراراتها، باعتبار ان هؤلاء يتخذون القرارات نيابة عـــن دولهم ويصنعون من خلالها المتغيرات والاحداث البارزة ، ومن هنا يمكن تفسير ظاهـــرة اخـــتلاف انمـــاط تصرف الدول المتشابهة في خصائصها عن بعض، او تباين قرارات ومواقف عدد من صانعي القرارات عند تفاعلهم مع موقف من نمط محدد.

1. خصائص وسمات صانع القرار :

يعـــود الاهتمام بالخصائص والسمات الشخصية لصناع القرار ودورها واثرها فـــي اتجاهات قراراتهم، الى نمو الادراك لاثر تلك المجموعة من المحددات اللاشعورية فـــي ســـلوك الفـــرد عموما وفلسفته وسياساته عندما يتولى وظيفة قيادية خصوصا، لذا يمكـــن القـــول ان استشفاف اثر شخصية صانع القرار، والمتغيرات المؤثرة في تكوينها يشـــكلان المفاتـــيح الاساسية لفهم استراتيجية حركته حيال غيره وادوات ترجمة اهدافها الى واقع فعلي [44].

ونظرا لان الخصائص والسمات الشخصية لصانع القرار تمثل انعكاس لتكوينه النفسي وبالاتجاه الذي يدفعه الى اعتماد سياسات وانماط سلوكية محددة تتماشى وطبيعتها ، تختلف شخصيات صناع القرار عن بعض بالضرورة ... وهو ما دفع عدد من المختصين الى تصنيفهم على وفق عدة نماذج ، فيرى " اوتوكلاين بيرك " امكانية توزيعهم الى فئات ثلاث، هي : المستبد والديمقراطي والمتساهل . اما " رينوفان ودروزيل " فيصنفونهم الى خمسة نماذج ، يجمع كل واحد منها بين شخصيتين متناقضتين احياناً ، وهي: اولا . العقائدي – الانتهازي، وثانيا . المناضل – المصلح، وثالثا . المثالي – المصلحي ، ورابعا. الصلب – الخيالي ، واخيراً المقامر – الفطين . وهناك من يصنفهم ثلاثيا ، الى : الرجل المتسلط ، وصاحب العقل المنفتح ، والحريص على تأكيد الذات . وهناك تصنيف اخر يرى ان شخصيات صناع القرار تتوزع على ستة مجاميع مختلفة في خصائصها الفردية ، مصنفة ثلاثيا الى : اولا. الشخصيات النظامية – او الفردية، وفي الوقت الذي تتجه الشخصية النظامية الى ايلاء تأثير النظام الدولي في سلوك صانع القرار اهمية عالية، تحاول الشخصية الفردية تأكيد دورها وتأثيرها في حركة النظام الدولي، ثانيا. شخصيات الصقور – او الحمائم، فبينما لاتتوانى الاولى عن استخدام القوة باشكالها المختلفة لحل المشاكل التي تواجهها ، تعمد الثانية الى تفضيل اللجوء الى الادوات السلمية للغرض ذاته ، ثالثا. الشخصيات المرنة – او المنغلقة ، فبينما تتميز الاولى عن الثانية بانفتاحها على المعلومات والافكار واستعدادها الى تغيير انماط سلوكها بما يتماشى مع المواقف المستجدة ، تكون الثانية عاجزة عن فعل ذلك[45].

2. معتقدات صانع القرار :

تعد العقائد الفلسفية لصانع القرار بمثابة احد ادوات الادراك الاساسية له، وحلقة الوصل بينه وبين بيئته الخارجية ، والمحدد الدافع به نحو صياغة اهداف واستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى، وفي ضوءها فضلا عن عوامل اخرى يقوم بتقييم مواقف وسياسات اصدقاءه وخصومه. وبالاضافة الى هذا النمط من العقائد، هناك

عقــائد ادائــية، تمثل مجموعة العقائد التي ينطلق منها صانع القرار في عملية اختياره لــبدائل حركته اللاحقة، وفي تحديد اسلوب تعامله السياسي مع غيره، أي الادوات التي يولـــي مســألة اســتخدامها اولوية خاصة عند تفاعله مع غيره كالدبلوماسية العلنية او الســرية، او الاداة الدعائية او العسكرية. ولخصّائص اسلوب العمل السياسي الخارجي لصــانع القرار تأثيرا مركبا على العاملين معه فهي تدفع بهم الى التأقلم او التكيف معها لابقــاء قــنوات اتصـــالهم مفتوحة به من ناحية، وتدفع بصانع القرار الى اختبار اولئك العامليــن بمعيـــته مــن بيــن الذين يتميزون بخصائص اساليب عمل مماثلة او مكملة لاساليبه من ناحية اخرى[46].

3. درجة اهتمام صانع القرار بالشأن الدولي :

تتبايــن درجـــة اهتمام صانعي القرار بالسياسة الدولية، وتتراوح بين الانغماس والاهــتمام البسيط ، وتبعا لذلك يتباين مدى ودرجة مشاركة صانعي القرار في تخطيط وتنفــيذ السياســة الخارجــية لدولهــم. فبينما يذهب صناع القرار احيانا وخاصة ذوي الاهــتمام البســيط الـــى تفويض غيرهم بصنع السياسة الخارجية وادارتها نيابة عنهم، يذهــب ذوي الانغمـــاس المكــثف الى المشاركة الفاعلة فيها، وقد تفضي هذه المشاركة الفاعلة الى نتيجتين:

النتــيجة الاولى : تحول السياسة الخارجية الى اداة لتحقيق انجازات سياسية شخصية كدعــم الهيبة الداخلية بعناصر اضافية ، او احتواء الفشل الداخلي عبر انجاز خارجي.

النتــيجة الثانية: لجوء صناع القرار الى التعامل السريع مع الاحداث السياسية الدولية، مــع ورود احــتمال ان يــنطوي ذلــك علـــى احتمالية فقدان الرؤية الصائبة والادراك السليم والتقويم الوافي لطبيعة الحدث الدولي وكيفية التعامل معه.

وتـــرجع دوافـــع الاهتمام المكثف لصناع القرار في السياسة الدولية الى جملة عوامل نفسية واخرى مساعدة لعل ابرزها يتمثل فيما يلي : [47]

أ. كيفية وصول صانعي القرار الى قمة الهرم السياسي في دولته، اذ تدفع السبل غير التقليدية الى ان يكون اهتمامهم مكثفاً ومشاركتهم في عملية صنع القرار وتنفيذها عالياً.

ب. تمتع صانع القرار بسمة الكاريزما.

ج. درجة معرفة صانع القرار بالسياسة الدولية، ورغبته في اتقان اليات الحركة – الفعل والاستجابة – واستثمار عامل الزمن والعوامل المساعدة لادارة سياسة خارجية فاعلة وهادفة باقل الكلف.

لعل ماتقدم يدعو الى التأكيد على مسلمتين اساسيتين :

المسلمة الاول : ضرورة دراسة الافكار والرؤى النظرية والخصائص والسمات الشخصية لصانعي القرار ، قبل التعامل معهم، وذلك لاحتمال انعكاسها على حركته السياسية الخارجية اللاحقة.

المسلمة الثانية: كلما قلت او زادت معرفة صانع القرار بالواقع السياسي الدولي، زاد او قل ، تبعا لذلك اثر الخصائص والسمات الشخصية لصانع القرار على استراتيجية حركته في الشأن الدولي.

4. خبرات صانع القرار وتجاربه السابقة :

هي المواقف والادوار والتجارب في الشأن الدولي التي عاشها صانع القرار وتفاعل معها، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة. وبطبيعة الحال يختلف صانع القرار الذي لديه خبرة وممارسة ودور في التأثير في صياغة الاحداث الدولية والتعامل معها قبل ادائه لوظيفته القيادية او في اثنائها عن غيره ممن يفتقد لهذه المزايا. ومن دون شك فان الاول نتيجة لما يتمتع به من مزايا الخبرة والتجربة والادوار السابقة يعتبر اكثر قدرة على فهم ابعاد لعبة الامم وصياغة سياسة خارجية فاعلة.

ومن بين المختصين في الشأن الدولي من يذهب القول ان السياسة الخارجية هي موضوع لايستطيع سوى اصحاب الدراية والخبرة ادارته وتقدير مضامينه ونتائجه حق تقدير ، ويقولون ايضا لا اخطر على مصالح الدولة من ان يكون صناع قراراتها

مــن الهــواة او المغامريــن ، فسوء التقدير في السياسة الخارجية هو اخطر من سوء الــتقدير علــى صعيد السياسة الداخلية ، فالاول يهدد الامن القومي للدولة تهديدا حقيقيا وجديــا[48]. وتجدر الاشارة الى ان اهمية الخبرة والتجربة لدى صانع القرار تبدو اكثر وضــوح في معالجة المواقف التي تنطوي على قدر من الغموض والتي تتسم بالتعقيد ، كمواقف الازمات الدولية، وتتجلى الخبرة والتجربة هنا في القدرة الديناميةعلى توظيف المدركــات خدمــة لعملــية الموائمة بين المعلومات المتوفرة – على الرغم من ضآلتها احــيانا – والــبدائل المتاحة، وبما يقود الى حل الازمة بنجاح ، وهو مايسهم في ارساء دروس جديــدة فــي اطــار خــبراته وتجاربه التي تخدم حركته اللاحقة حيال المواقف المســتجدة . ويمكن ان يكون لذلك اهمية اكثر عمقا واتساعا في حالة تفاعله مع مايمكن تســميته بقــاعدة التبادل السلوكي بين الدول . لذا ينبغي التأكيد هنا بأن الدور السياسي الخارجــي الذي تنجزه الدولة في علاقاتها مع نظيراتها يتماثل لمفهوم صانع القرار لهذا الــدور مــن ناحــية ، وان لنوعية المواقف السياسية الخارجية التي يتعامل معها صانع القــرار تأثــير فــي كيفــية ادراكه لدور بلاده من ناحية ثانية. ولانها ادركت ان هذه المواقــف تتوزع رباعيا على مواقف الصراع والتدخل والمساعدة والتعاون ، فقد اكدت ان الســلوك السياســي الخارجــي للدولــة هــو عبارة عن محصلة لمدركات (خبرات وتجارب) صانع القرار متفاعلة مع سجل علاقات الصداقة والعداء بين دولته ودولة (او دول) اخــرى ، يضــاف الى ذلك نوعية حاجتها لغيرها، وقدرتها النسبية بالمقارنة مع قدرات غيرها [49].

هوامش الفصل الرابع

(1) د. مـــازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية – دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص 149.

(2) المصدر نفسه ، ص 151-156.

(3) المصدر نفسه ، ص 164.

(4) Norman D.Palmer.Howard C.Perkins, Internationl Relation, 3rd , ed, Boston : Houlition Mifflen Company,1969, P.15.

(5) John Spanier , Games Nations Play, 6th edition, (Washington, D.C, Congressional, Quarterly, Ine., 1987), P.455.

(6) د.مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 324-325.

(7) د. عــبدالخالق عــبدالله، التبعــية والتبعــية الثقافية، مناقشة نظرية، المستقبل العربي، العدد 83 (بيروت ، م.د.و.ع، 1988) ، ص19.

(8) جمال قنان ، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة، المستقبل العربي، العدد 180، (بيروت، م.د.و.ع، 1994) ، ص 83.

(9) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 188.

(10) د. هاني الياس الحديثي ، مصدر سبق ذكره ، ص 18-19.

(11) W.F.Ogburn , ed. Technology and International Relations, Chicago, 1949.

(12) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 199-202.

(13) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 143.

(14) Henry Kissinger, Domestic Structure and Foreign Policy , in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy , Op cit, P.261.

(15) James Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, Op cit ,p.129.

(16) Michael P.Sullivan, International Relation : Theories and Evidence (Englewood Cliffs, N.J.: Prentic-Hall, 1976). P.105.

(17) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 206.

(18) المصدر نفسه ، ص ص 207–208.

(19) انظر : Karl W.Deutsch, Op cit, P.83 .

وكذلك : F.H.Hartmann, Op cit, . P.60

(20) Gabriel Almond and Sydney Verba , Civic Culture, (Princeton University , Press 1, 1963).

(21) Maurice Duverger, Sociologie de la Politique, P.121.

(22) د. صـــادق الاســـود ، علـــم الاجتماع السياسي ، اسسه وابعاده، بغداد ، (دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991) ، ص 327.

(23) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 210.

(24) د. ثامـــر كـــامل محمـــد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصـــرة فـــي اســـتراتيجية ادارة الســـلطة ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004) ، ص 126.

(25) James N.Rosenau, Op cit, P.21.

(26) Michael P.Sullivan, Op cit , P.P. 379-380.

(27) Ibid, P.131.

(28) د. اســـامة الغزالـــي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، 117 (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1987)، ص5.

(29) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 217-218.

(30) د. ثامر كامل محمد ، المصدر السابق ، ص 114.

(31) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 221-222.

(32) المصدر نفسه، ص 224.

(33) الدكتور احمد بدر ، الرأي العام ، طبيعته وتكوينه وقياسه، (القاهرة ، مكتبة غريب ، 1977)، ص ص 48-49.

(34) Floyd Allport , Towards ascience of Public Opinion, (Public Opinion Quarterly Vol.1, No. 1, P.23 Junuary , 1937).

(35) P.M.H.Bell , War, Foreign Ploicy and Public Opinion, (The Journal of Strategic Studies, vol. 5. No.3, Sept. 1982).

(36) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 231-232.

(37) د. ثامر كامل محمد ، المصدر السابق، ص ص21-22.

(38) David Easton , Aframe Work for Political Analysis, (N.J: Prentice – Hall Inc., 1965) , P.57.

(39) Gabriel Almond, Afunction al Approach to Comparative, Politics , in Gabriel Almond and James Coleman , eds Politics of the Developing Areas (N.J: Princeton University Press, 1960), P.6.

(40) Roy Macridis, The Search For Focus , in Roy Macridis and Bernerd Brown, eds. Comperative Politics, Notes and Reading (Illinois the Dorsey Press, 1972).

(41) Robert Dahl , Modern Political Analysis, (Englwood Cliffs, New Jersey , 1970), P.P. 6-9.

(42) د. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، ط1، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987) ، ص 40.

(43) Michael P.Sullivan, Op cit, P.P.30-38.

(44) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 295.

(45) المصدر نفسه، ص ص 296–297.

(46) المصدر نفسه، ص ص 299.

(47) المصدر نفسه ، ص ص 301–302.

(48) المصدر نفسه ، ص 304.

(49) المصدر نفسه ، ص 308.

الفصل الخامس

الاهداف والمصالح الوطنية في العلاقات الدولية

المقدمة :

غالــباً ، ترتبط الاهداف بالنوايا والدوافع التي تحاول الدولة التستر عليها وعدم الافصــاح عــنها، وهــو مــايجعل تتبعها وتحديدها امرا ينطوي على صعوبة احيانا، ويخضع للاجتهاد اكثر مما ينبني على الحقائق المؤكدة والثابتة، في احيان اخرى، ولعل مــرد ذلك يعود الى طبيعة الفارق بين ماتعلنه الدول من اهداف وبين ماتعتنقه منها في الواقــع، او بيــن مايقال وماتهدف تصرفات الدولة الى انجازه فعلا، وفي سياق محاولة فهم الاسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها ينبغي ادراك امرين مهمين: [1]

الاول: الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها والمصالح التي تعمل على حمايتها.

الثاني: الامكانــيات والقــدرات التي في متناولها والتي تعد ضرورية لبلوغها اهدافها، وبمعــنى اخر مدى التناسب بين عاملي الاهداف والامكانيات، ذلك انه بمقدار هــذا التناسب تتحدد مقدرة الدولة على تحقيق الاهداف الخارجية التي تقررها لنفسها.

ان مــا وددنا التركيز عليه هنا هو ان الدول عندما تسعى الى تحديد احد انماط حركــتها فــي العلاقــات الدولــية، فانهــا تحّرص بالدرجة الاساس على تحديد هدفها بوضــوح، لادراك صــانعي القــرارات بان لكل خطة هدف ولايوجد عمل دون وجود باعــث عليه. فما هو معنى الاهداف والمصالح الاساسية؟ وكيف يتم تصنيفها ؟ وماهي المعايير التي تحدد اختيارها ؟ وكيف تتم صياغتها؟

اولا: في معنى الاهداف والمصالح الاساسية

1. في معنى الاهداف الاساسية :

تناولت عدد من طروحات واراء الاكاديميين والمختصين معنى الاهداف الاساسية، وهي وان تباينت في سياقها للتفاصيل لم تختلف من حيث الجوهر. والاهداف لاتنشأ من فراغ وهي ليست عملية مجردة، وانما تتحدد بمقتضى مؤثرات وظروف توضح الاطار العام للهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه.

وفي هذا المعنى يعرف " الدكتور اسماعيل صبري مقلد " الهدف السياسي على انه (وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت الى مرحلة الوجود او التحقق المادي) [2]. ويذهب "هولستي" الى تحديد معنى الاهداف بدلالة الظروف المستقبلية التي تتطلع الحكومات عبر صناع القرار الى ايجادها من خلال ايقاع تأثيرات خارجية تضمن تغيير سلوك الدول الاخرى او الابقاء عليه [3]. وهناك من يرى ان الاهداف تمثل محصلة التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الدولية [4].

وفي ضوء بعده المستقبلي يفهم الهدف السياسي الخارجي على انه الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار، مدعوما بالقدرات التأثيرية لدولته، الى ترتيبها خارج حدودها السياسية، خدمة لمصلحتها الوطنية، وهو بهذا المعنى يسهم في اضفاء البعد المقصود للحركة السياسية الخارجية بمعنى لايمكن تصور سياسة خارجية تخلو من اهداف تسعى الى انجازها [5].

ويرى " اوركانسكي " (ان الاهداف يمكن ان تكون محددة وتتسم ببساطة تفسيرها، ويمكن ان تكون عامة وتتسم بالغموض وربما التضليل، ومن وجهة نظرة ان للهدف العام اهمية تفوق الهدف المحدد، لانه قابل للتفسير على عموميته وبالشكل الذي

يرضـــي الجميع اولا، ويمكن ان يربك الاعداء ثانيا، ويخدم اغراض النفاق الاجتماعي على مستوى الدول) [6].

وتجدر الاشارة الى ان الاهداف السياسية الوطنية المعلنة ليست بالضرورة هي الاهـــداف الحقيقـــية، اذ ان الـــدول غالـــبا ولغايات سيادية خاصة، تتستر على اهدافها الحقيقـــية. وهو مايضاعف من اهمية الكشف عن تلك الاهداف سواء كانت عائدة لدول صـــديقة او معادية، لتسهيل مهمة التعامل معها في الزمان والمكان دون الكلف التي قد تنجم عن احتمالات المناورة او المباغتة.

وفـــي حالة تعذر امكانية كشف الاهداف الحقيقية لانماط حركة الدول في الشأن الدولـــي ولاســـيما الخصوم منهم، فيمكن اللجوء الى استقراء الاهداف المعلنة لصانعي السياسة الخارجية وتحليل دوافع طروحاتهم المعلنة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، وذلك بهـــدف الاقـــتراب مـــن معرفة الاهداف التي تمت تعبئة الامكانيات والموارد السياسية لتحقيقها باعتبارها تمثل الاهداف الحقيقية. لذا يمكن القول ان الاهداف الوطنية التي من الاهمية بمكان تحليلها تنطوي على ابعاد رئيسية ثلاثة:

أ. ان يكـــون الهـــدف الوطنـــي محل اهتمام ومشاركة غالبية مقبولة من مواطني الدولة.

ب. الحكومـــة الوطنـــية تكـــون مســـؤولة عن تبني الهدف الوطني، وتأمين الدعم والامكانيات اللازمة لتحقيقه.

ج. يكون الهدف موجها الى الدول الخارجية بقصد احداث اثر سياسي محدد.

2. في معنى المصالح الاساسية:

لقد تباين – تاريخيا ، جوهر مفهوم المصلحة الوطنية بين انصار مدرستين هما المدرسة الواقعية والمدرسة السلوكية : [7]

أ. **المدرسة والواقعية:**

يستخدم انصار هذه المدرسة مفهوم المصلحة الوطنية للدلالة على نوعين عامين منها، هما المصالح الخاصة بدولة معينة، والمصالح المشتركة بين دولتين او اكثر، ويصنفون المصالح الخاصة الى المصالح الاساسية والثانوية، والمصالح الدائمة والمتغيرة، والمصالح العامة او الخاصة. وكذلك يصنفون المصالح المشتركة الى المصالح المتشابهة ، والمصالح غير المتعارضة ، والمصالح المتعارضة [8].

وقد رأى انصار هذه المدرسة ان واقع الدولة السائد خلال فترة زمنية محددة يعكس نوعية امكانياتها الموضوعية والذاتية ، وان محصلة التفاعل بين مفردات هذه الامكانات هي التي تحدد المصلحة الوطنية للدولة وتتحكم في نوعية سياستها الخارجية، وبدلالة هذا المفهوم التحليلي يذهب انصار هذه المدرسة الى اعتبار كل سلوك سياسي خارجي يرمي الى تحقيق هدف معين ينبع من مصلحة الدولة واداته الاساسية هي القوة، ولذلك ربطوا بين القوة والمصلحة، وفي ذات السياق اكدوا بان كل مايؤدي الى تحقيق المصلحة يؤدي الى تنمية قوة الدولة، وان كل مايؤدي الى تنمية قوة الدولة يؤدي الى تحقيق مصلحتها [9].

ب.

ت. **المدرسة السلوكية:**

تفهم المصلحة الوطنية على وفق رؤية ذاتية، وبدلالة ماتقرره الامة من خلال صناع قراراتها [10]. فقد اكد انصار هذه المدرسة ان انماط السلوك السياسي الخارجي وماتعكسه من افعال في اطار البيئة الدولية، تعتبر افضليات ذاتية تتغير تبعا لتغير قيم مجتمع هذه الدولة وحاجاته وتطلعاته.

لقد كانت المصلحة الوطنية ومازالت تمثل حجر الزاوية في حركة صناع القرار والادوات التنفيذية في الدولة ، والعامل الاساس في تحديدهم لنوعية علاقات دولهم مع نظرائها في البيئة الدولية اقترابا وابتعاداً . وتنبع قيمة المصلحة الوطنية بالنسبة لكافة الدول انطلاقا من كونها تمثل الاطار الموضوعي الذي تستند اليه انماط

السلوك الخارجي للدول بعضها حيال البعض الاخر من ناحية ، فضلا عن انها يمكن ان تستخدم من قبل صناع القرار لاضفاء الشرعية على افعالهم، وكذلك التنبؤ بالافعال السياسية الخارجية للدول الاخرى ، من ناحية ثانية.

ويمكن تقييم مضمون المصلحة الوطنية انطلاقا من معيارين :

الاول : قيمي ، ويؤكد مجموعة الغايات التي تهدف الدولة الى تحقيقها وانجازها من خلال علاقاتها الدولية.

الثاني: تاريخي ، ويتضمن العودة الى التاريخ لاستشفاف السياسات التي انطلقت منها الدولة سابقا في تفاعلاتها مع غيرها.

في ضوء مجمل ماتقدم يمكن فهم المصلحة الوطنية على انها مجموعة القيم الاجتماعية التي تعمل الدولة من خلال صناع قراراتها لجعلها متحققة وما مونه ومحمية خلال عملية تفاعلها مع غيرها من الدول [11].

وتتميز المصلحة تبعا لهذا التحليل بالدينامية النسبية أي ان مضامينها على استعداد للتغير تبعا لما قد يحصل من تغيير في البيئة الداخلية والخارجية لصانع القرار، كما ويتبع هذا التغيير الذي قد يطرأ على مضامين المصالح الوطنية تغير بالنتيجة في علاقات الدولة مع غيرها. وذلك لان الدول تبني علاقاتها مع غيرها على وفق منطق التعاون او الصراع تبعا لحركة مصالحها. وبما ان العلاقات بين الدول لاتنطلق فقط من ضرورات التعاون فقط او الصراع فقط ، فهي اذن تجمع في آن واحد بنسب ودرجات مختلفة، بين التعاون والصراع، او بين الصراع والتعاون وذلك تبعا لمدى اقتراب مصالحها وافتراقها عن بعض في الزمان والمكان [12]. والدولة عندما تسعى الى تحقيق مصالحها الوطنية او حمايتها، فانها تعمد الى ضمان عناصرها بما يتطلب اضفاء بعض التعديلات على مضامينها الواسعة والمجردة بمعنى اعادة صياغة وتبويب اهدافها السياسية الخارجية.

ثانيا: تصنيف الاهداف والمصالح الوطنية [13]

بسـبب مـن تباين تطلعات الدول واهتماماتها، وتباين نظمها السياسية، تتباين اهدافها ومصالحها وافضلياتها في سلم اسبقيات الدول، ويعزز من ذلك التباين، اختلاف زاويـة الرؤيا لدى رواد المدارس الفكرية عند نظرتهم او تصنيفهم للاهداف والمصالح الوطنـية. فبيـنما اكد " موركنثاو " على ان الهدف الاول والاخير للدول كافة يكمن في الحصـول علـى القوة [14]. يرى " كندرمان" بان للدول اهداف اساسية ترتبط بتطلعاتها نحـو ضـمان امـنها، واهـداف ثانوية تمثل الادوات وحلقة الوصل لانجاز الاهداف الاساسـية . ويصنف "هولستي" الاهداف الوطنية الى اهداف القيم والمصالح الاساسية، واهداف متوسطة المدى واهداف بعيدة المدى [15]. وهناك من يصنفها الى اربعة انواع: دفاعـية، واقتصادية، واهداف ذات علاقة بالنظام الدولي، او الايديولوجية السائدة . وقد قسم " روبرت اوسجود" الاهداف الوطنية الى فئتين : [16]

1. فـئة الاهـداف التـي تخـدم المصـالح القومية او الذاتية للدول : (Golas of National Self –Interest) ، ويدخـل ضمنها : الامن ، والحفاظ على الوجود الوطنـي، ودعـم وتنمـية كل مايدخل في اطار المصالح الحيوية للدولة ، وخلق الاوضـاع التي تمكن الدولة من ان تمارس سياسة خارجية مستقلة، وبسط النفوذ والتوسع في مختلف مظاهره (سواء بزيادة القوة او الثراء) .
2. فـئة الاهداف الوطنية ذات النزعة المثالثة : (Goals of National Idealism) كالراغبة في دعم السلام العالمي، ودعم حكم القانون والعدالة الدولية، والعمل من اجل الحرية والرفاهية الانسانية.

وهناك تصنيف اخر للاهداف الوطنية يقدمه "أرنولد ولفرز"على الشكل التالي:[17]

1. الاهداف التي تخص الدولة بصفة اساسية (Possession Goals) ، والاهداف التي تـتعدى الدولة لتحدث تأثيرات في دائرة اوسع نسبيا، والاولى: تنطلق من القيم التي تؤمـن بهـا الدولـة وماتعكسـه هذه القيم على سلوكها فيما يتعلق بحقوقها وقوتها

وسـيادتها واقليمها، اما الثانية فهي تتبلور في اطار البيئة الدولية السائدة، كالدعوة لحفظ السلام ، ونزع السلاح ، ومنع الانتشار النووي، واحترام القانوني الدولي.

2. الاهـداف الوطنـية المباشرة (Direct National Goals) ، والاهداف الوطنية غـير المباشـرة (Indirect National Goals) الاولـى توفر استفادة مباشرة واساسية مثل الاستقلال السياسي والسيادة ، اما الاهداف غير المباشرة فهي يمكن ان تتضمن تحقيق مستوى من الرفاهية .

3. الاهـداف التي تقوم على التوسع (Goals of National Self-Extension) ، وتحـاول تغيـير الوضع القائم بالتركيز على عامل القوة كأداة لتحقيقه، والاهداف التـي تسـعى للمحافظـة علـى كـيان الدولـة (Goals of National Self-Preservation) ، وتحاول الابقاء على الوضع القائم دون تغيير وتركز بدرجات مـتفاوتة مـن الاهمـية على القوة كاداة لتحقيقه. والاهداف التي تقوم على انكار الـذات (Goals of National Self-Abnegation) ، وتتضمن اهداف مثالية مثل العدالة ونشر القيم الحضارية، ولاتعول على القوة كاداة لتحقيقها.

ونظـرا لان الـدول تسعى الى تحقيق اهداف سياسية متنوعة، ولما شهدناه من تعـدد التصـنيفات بشانها وكذلك تعدد المعايير، ونتيجة للرغبة في ايجاد معايير اوسع مضـمونا واكثر تحديداً، فقد ذهب بعض المختصين الى التمييز بين هذه الاهداف ، اما تـبعا لمعيار واحد : كالاهمية، او البعد الزمني، او الطبيعة، واما انطلاقا من مجموعة هـذه المعايـير متفاعلة. وهو ماوفر امكانية تحديد مجموعتين من الاهداف وكما يلي: اهداف استراتيجية عليا، واهداف استراتيجية متوسطة، وتعد الاهداف الاستراتيجية هي الاعلـى مـن حيـث القيمة والاعلى في سلم اهتمامات صانع القرار، وبسبب من ذلك لاتتردد الدول عن التضحية، مؤقتا، بغيرها من الاهداف من اجل ضمان ديمومتها [18].

1.الاهداف الاستراتيجية العليا:

ويقصـــد بها تلك الاهداف التي تحظى بالاجماع او شبه الاجماع على ضرورة العمـــل على انجازها، وذلك لعلاقة هذه الاهداف بمتطلبات حماية الدولة وعناصر امنها الوطني ، وتبعا لاهميتها تلك فهي غير قابلة للمساومة عليها او التخلي عنها من ناحية، ولاتمـــانع الـــدول مـــن الدخول في حروب من اجل حمايتها او الدفاع عنها من ناحية اخرى[19].

2.الاهداف الاستراتيجية المتوسطة :

وتتمـــثل فـــي زيادة القدرة التأثيرية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ونشـــر الاهـــداف القيمـــية، وتكريس الهيبة والسمعة الدوليين. وهي لذلك تقع في سلم الاولويـــات والافضـــليات بعـــد الاهداف الاستراتيجية العليا، وتتسم بثبات اقل من تلك الاهـــداف التـــي تعلوهـــا ، وهي وان تسعى الدول بمثابرة من اجل تحقيقها، فقد لاتجد نفسها مضطرة الى الدخول في حروب مع غيرها لاجل ذلك.

استنادا لجملة ماتقدم وعلى الرغم من اهمية التصنيفات السابقة الذكر للاهداف والمصـــالح الوطنية، ولمعالجة الاشكال الناجم عن التداخل بين هذه التصنيفات ، سوف نعـــرض التصـــنيف الـــذي قدمه " الدكتور اسماعيل صبري مقلد" بشأن اهم الاهداف الوطنية على النحو التالي : [20]

1. حمايـــة الســـيادة الاقليمـــية ودعـــم الامن القومي باقصى ماتسمح به القدرات والطاقـــات المتاحة لديها سواء ماتعلق منها بقوتها الذاتية او بهذه القوة مضافا اليها جانب من قوة الدول الاخرى.

   ويدخـــل في صميم هذا الهدف المحافظة على الكيان الاقليمي للدولة وعدم التفريط فـــيه للـــدول الاخرى مهما بلغت الضغوط التي تتعرض لها، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى السعي الى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم او المصالح التي تعتبر حيوية لامن الدولة او لكيانها القومي، وكذلك المحافظة على النظام السياسي، اذا ماكان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب هذه الدولة [21].

2. تنمــية قــوة الدولــة الوطنية: وتنبع اهمية هذا الهدف من سعي الدول على ان تكــون لهــا الســلطة المطلقة على كل مايتعلق بحقها في تقرير مصيرها بعيدا عن الضــغط والــتحكم الخارجي، وهو مايتطلب سعيها لتنمية مقدراتها وامكانياتها من القــوة التــي تمكنها من الحفاظ على نظامها السياسي وكيانها الوطني ضد الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج .

ونظــرا لان الــدول غالــبا، تحتل مواقع مختلفة ومتباينة في الهرمية الدولية وفي الهــيكل العالمي لعلاقات القوى ، فان هذا التوزيع النسبي لامكانيات الدول من القوة يحــدد بشــكل هام سلوكها في البيئة الدولية ، وذلك لان ادراك الدول لحقائق قوتها النســبية هو الذي يجعلها تحدد اهدافها الوطنية على هذا النحو او ذاك، وترتيبها في ســلم اهــتمامات واســبقيات صناع القرار ، وبما يتفق قدر الامكان مع ماتسمح به مواردها من عناصر القوة الوطنية [22].

3. تنمــية مصادر الثروة الوطنية: يمثل هذا الهدف قيمة جوهرية تسعى الدول من خــلال صــانعي قــراراتها الــى بلوغها لكي تكفل لابناء شعبها مستوى لائق من المعيشــة ، وغالــبا ينظر الى الثراء المادي على انه مؤشر لنفوذ الدولة في البيئة العالمــية وان ارتفــاع مســتوى دخل الافراد يمكن ان يكون نتيجة لتنمية مصادر الثروة الوطنية لدولهم.

وتجــدر الاشارة الى ان القوة والثروة الوطنية يمكن ان يكمل احدهما الاخرى والى حــد كبــير، فثروة الدول ممثلة في زيادة دخلها وانتاجها القومي يمكن تحويلها الى قــوة فاعلة من الناحية العسكرية، ذلك ان الدولة التي تتمكن من خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها ان تحول هذه القاعدة وقت الضرورة الى الانتاج الحربي، لذا يصعب احــيانا القرار حول ما اذا كان الهدف من سلوك دولة ما هو زيادة ثروتها او قوتها او الحصــول على الاثنين معا، بمعنى ان الثراء يمكن ان يفضي الى ركيزة للقوة، والقوة يمكن ان تدعم من مقدرة الدولة على زيادة ثرائها [23].

4. الدفاع عن قيم وايديولوجية الدولة : وهو احد الاهداف التي تنطوي عليها سياسات الكثير من الدول ، انطلاقا من دلالات هذه القيم والمعتقدات الايديولوجية في البيئة الداخلية لصانع القرار وماتعكسه من توجهات على حركته الخارجية، بمعنى ان الامر قد لايقف عند حد تدعيم ايديولوجية الدولة وحمايتها من محاولات الاستهداف والتقويض الموجهة ضدها من الخارج، وانما قد يتعداها الى محاولة ترويج هذه الايديولوجية ونشرها بكل الوسائل في البيئة الدولية. ويبدو في حالات معينة شدة الارتباط بين قدرة الدولة على تدعيم امنها القومي وبين قدرتها على ترويج ايديولوجيتها وفلسفتها وقيمها لدى الدول الاجنبية وخاصة اذا ماكانت لتلك الدول بالذات تأثيرات استراتيجية معينة على ظروفها واحتياجاتها الامنية (24).

5. الاهداف الثقافية والحضارية: بمعنى سعي الدول من خلال صانعي قراراتها ووسائلها المختلفة الى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه، وذلك لانه يمثل احد المقومات الهامة التي تستند اليها في اثبات وجودها ودورها الثقافي والحضاري في البيئة الدولية.

وتجدر الاشارة الى ان لهذا النمط من الاهداف دور وتأثير في علاقات الدول الخارجية، انطلاقا من محاولتها وعبر وسائلها المتاحة لصيانة تراثها الثقافي والحضاري والمحافظة عليه من احتمالات الغزو الثقافي الخارجي ومحاولات الاستهداف من ناحية، وكذلك محاولة الدول تصدير واشاعة ثقافتها عبر حدودها تمهيداً لفرضها او التأثير من خلالها بما يخدم مصلحة الدولة الوطنية وتطلعاتها في البيئة الدولية.

ثالثا: المعايير التي تحدد اختيار الاهداف الوطنية

قد يصعب بدقة تحديد المعايير التي على وفقها يتم اختيارالدول عموما لاهدافها الوطنية، وذلك لتباين امكانيات هذه الدول من حيث القوة والثروة والمكانة والموقع

ضـــمن الهيكلية الدولية لموازين القوى، لذا فقد ذهب خبراء العلاقات الدولية الى تحديد احكـــام اجتهادية في هذا الشأن افضت الى التوصل الى ثمة معايير عمومية يعتقد بانها يمكن ان تتحكم في تقرير الاهداف الوطنية ومن اهم هذه المعايير الاتي:

1. سمات الشخصية الوطنية للدولة :

هـــناك اراء تذهـــب الى ان هذه السمات تمثل اقوى المعايير التي تحدد اهداف الدولة الوطنية وتوجهاتها ضمن البيئة الدولية ، وتنطلق هذه الاراء من ثلاثة افتراضات رئيسية هي : (25)

أ. ان مواطنـــي أي دولـــة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة تجعل لهم تكوينا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الاخرى.

ب. ان ســـمات الشخصية الوطنية لاتتغير بسرعة وانما تؤدي خصائصها الاصيلة الى التأثير في سلوك صانعي القرار في الدولة لفترات زمنية طويلة.

ج. هناك صلة مباشرة بين سمات الشخصية الوطنية للامة والاهداف الوطنية.

بـــتقديرنا ان هـــذه الفرضيات، وما افضت اليه من مقاربة معيارية، قد جاءت مفـــرطة فـــي العمومـــية الامر الذي قد يضعفُ من امكانيتها على الصمود امام مناقشة دقيقة ومتعمقة، فضلا عن الاعتراضات التي ترد بشأنها:

أ. اذا صـــح ماورد بشأن سمات الشخصية الوطنية كمعيار لتحديد الاهداف الوطنية، بالنســـبة للافـــراد، فانه قد يَصعب بالنسبة للملايين من افراد الدولة الواحدة، ذلك لان هـــناك فـــئات فـــي المجـــتمع يمكن ان تكون واقعة تحت تأثير تيارات ثقافية خارجية، مما قد لايؤيد وجود تجانس نفسي تام بالشكل الذي تفترضه هذه الاراء، وفضـــلا عن ذلك فان الية الربط بين سمات الشخصية الوطنية للدولة وسلوكها في البيـــئة الدولـــية، هي الية اقرب للمثالية منها الى الواقع من ناحية ، وتفتقر للدليل العلمـــي من ناحية ثانية، وقد تنطبق على عدد من الدول بيد أنها لاتصلح كمعيار لتحديد الاهداف الوطنية بالنسبة لعموم الدول.

ب. ان ماذهبت اليه هذه الفرضيات بشأن حدوث التغيير في سمات الشخصية الوطنية ببطـــئ ، لهـــو امر موضع جدل واختلاف، لانه يجافي حقائق كثيرة في العلاقات الدولـــية، والا كـــيف يمكـــن تفســـير تحول دول من النزعة العدوانية الى الدعوة للسلام، او من اعتماد سياسة العزلة الى الانغماس في الشؤون الدولية.

ج. تواجـــه الفرضـــية الداعية الى وجود علاقة مباشرة بين السمات الشخصية للامة واهدافها الوطنية، تحفظات كثيرة ، وذلك ان رغبات المواطنين في الدولة قبل ان تـــتحول الـــى فعل او سلوك جماعي فانها تمر عبر سلسلة من المراحل الوسيطة التـــي يشـــارك فيها العديد من الهيئات والمؤسسات ومراكز اتخاذ القرارات، وهو ماقد يغير من تلك الرغبات بشكل كبير وعلى وفق ماترى الاجهزة المسؤولة عن رســـم تلك السياسات، اذ ان هذه الاجهزة يمكن ان تزن الامور وتقيمها من زاوية تختلف كثيرا عن تلك الزاوية العامة.

2. متطلبات الامن الوطني:

غالـــبا تـــتحدد الاهداف الوطنية نتيجة التزام صناع القرار بالعمل على ضمان متطلـــبات الامـــن الوطنـــي الخاصة بدولهم، وهذه المتطلبات يمكن ان تبرزها وتحددها بعض الاعتبارات الجغرافية او الديموغرافية، او الاقتصادية التي تنصرف الى ظروف دولـــتهم الخاصة، والاستجابة الى هذه المتطلبات يمكن ان تحدث عن طريق الدخول في علاقات معينة مع بعض الدول في البيئة الدولية.

ويـــرى " هولســـتي " بان حجم الدولة وتعدادها السكاني وكيفية توزيع مواردها الطبيعـــية ، ومـــناخها ، وطبيعة تضاريسها، لها كلها تأثيرات هامة على درجة تطورها الاقتصـــادي والاجتماعـــي وفـــي تحديد متطلبات امنها الوطني واحتياجاتها من الدول الاخـــرى، ومـــن ثم في صياغة نظرتها لمناطق العالم المختلفة، كما ان لهذه المتغيرات نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية [26].

يفـيد ماتقدم بان الخصائص الجغرافية والطبيعية لبعض الدول قد تخلق مصالح واهـداف دائمة في سياساتها في البيئة الدولية، وذلك بغض النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة، وبغض النظر عمن يشغلون مراكز السلطة والتأثير في الماكنة السياسية وفـي مركـز ادارة العلاقـات الدولـية، وان كان من الممكن اختلاف الاساليب وتعدد الوسائل لدعم تلك الاهداف وتحقيقها بفاعلية اكبر [27].

3. المزاج السياسي :

يطلـق اصطلاح (المزاج السياسي) للدلالة على الاتجاهات والميول العامة التي تـبديها الفـئات الواسـعة مـن الـرأي العام في دولة من الدول تجاه السلوك السياسي الخارجـي لصـانع القرار في وقت من الاوقات [28]. وهو في هذا المعنى (أي المزاج السياسـي) يمثل احد المعايير التي تسهم في تحديد الاهداف الوطنية، وذلك بالقدر الذي تسهم من خلاله في تعيين حدود البدائل التي يفاضل بينها ويختار منها صانعي قرارات السياسة الخارجية.

وتجـدر الاشارة الى ان (المزاج السياسي) او الرأي العام المحلي المبني على الـبغض والكراهـية او عدم الثقة في دولة معينة، – السائد فيها لفترة من الزمن – قد لايمكـن انـتزاعه وتغيـيره بسهولة لمجرد ان الظروف الدولية ، في موقف معين قد تغـيرت علـى النحو الذي يبرر اجراء تقارب مع الدول التي يسيطر ناجيتها مثل هذا الشـعور. بمعنى ان (المزاج السيَاسي) ومايفضي اليه من ضغوط يمارسها الرأي العام علـى الماكـنة السياسـية وفي بعض مواقف السياسة الدولية قد تضطر الحكومات الى الاستجابة لها بشكل او اخر.

4. القدرات والامكانيات الوطنية :

لاشـك في ان القدرات والامكانيات وعوامل القوة الوطنية المتاحة للدولة تمثل نمـط متمـيز مـن الفواعـل الهامة في تقرير اهدافها الوطنية، اذ ان ضعف الدولة او محدوديـة قدراتها وقوتها نسبيا قد تكون حافزا لخصومها ونظرائها الاقوياء للعمل على

توســـيع نطـــاق اهدافهم على حسابها لاسيما اذا ادركوا بان ذلك لن يلقى مقاومة تحول دون تحقـــيقها. وفـــي احـــيان اخـــرى يمكن ان تكون القوة المحدودة رادعا لتصرفات وخـــيارات الـــدول التـــي لاتملك قدرا مماثلا من امكانيات القوة، وفي ضوء ذلك يمكن القـــول ان التسلســـل النسبي لعلاقات القوى الدولية يمثل معيارا لتحديد الممكن من غير الممكن عند تقرير اهداف الدولة الوطنية ولاسيما الخارجية منها.

وغالبا ، يساعد الوقوف على طبيعة الاهداف الخارجية للدولة في تقرير ما اذا كانـــت قوة هذه الدولة في حالة نمو او تدهور ، وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة ان اقوى الـــدول في العالم هي التي تكون شغوفة ومتطلعة الى مد نفوذها خارج حدودها الاقليمية والى نقل اسلوبها في الحياة (Stille of Life) الى غيرها من الدول. وعلى العكس من ذلـــك فعـــندما تـــتقلص اهداف الدولة وتتراجع عن ذي قبل، فان ذلك يعد مؤشرا على تدهـــور قدراتهـــا واضمحلال قوتها عن ذي قبل، ومدعاة لاتباع سياسات خارجية اكثر تحفظا بالقياس لما اعتادت عليه في الماضي.

واستنادا لما تقدم ، وبوجه عام فان مكانة الدولة في سلم القوى العالمي، وحجم ونوع قدراتها مقارنا بقوة نظرائها من الدول التي ترتبط بعلاقات معهم ، هو الذي يحدد بدرجة او اخرى ما اذا كان هدف الدولة هو الابقاء على الوضع القائم (Status Quo) في البيئة الدولية او تغيره.

5. الثقافة السياسية والايديولوجية المهيمنة :

لاجدال ان النظام السياسي الذي يتبنى ايديولوجية معينة يتوجه الى الشعب من خـــلال مفاهـــيمه وافكـــاره وقـــيمه الايديولوجية، واول الوسائل التي يستخدمها في هذا الشـــأن هـــو الترويج لمبادئه وجعل اكبر عدد ممكن من الافراد يتبنونها، الامر الذي قد يدفـــع بهم في المقابل الى التفاعل ايجابيا مع النظام السياسي واسناده . ومن ثم فان ذلك يســـهل عمـــل النظام ويساعد على استمراره ، غير ان الايديولوجية في التحليل الاخير هـــي احـــدى ادوات سيطرة النظام السياسي، والثقافة السياسية التي تنبعث عنها حاملة

طبيعتها وسماتها التي تواجه ثقافات سياسية مضادة قد تنبعث عن قوى اخرى خارج السلطة ، او عن هيئات اجتماعية مختلفة تتمسك بثقافات فرعية. ويمكن تصور احتماليـن لاحكام سيطرة النظام السياسي عبر الثقافة السياسية او من خلالها، اولهما ان تستخدم القوى السياسية المحركة للنظام جهاز الدولة، بفرضها ثقافة وطنية بصورة رسمية تحت شعار بناء المواطن، اما الاحتمال الثاني فهو اللجوء الى استخدام وسائل اخرى غير الدولة، وذلك يشتمل على مجموع الهيئات الخاصة التي تتوافق مع وظيفة الهيمنة التي تمارسها الجماعة الاجتماعية المسيطرة على كل مجتمع، او بعبارة اخرى الهيئات التي تسعى الى ترويج قيم ومبادئ وافكار القوة السياسية التي تحرك السلطة، ونشرها في الاوساط المختلفة، بواسطة وسائل الاعلام المختلفة والنوادي والهيئات والمنظمات الشعبية وغيرها، واذا كان عنصر الاجبار مرجحا في الاحتمال الاول، فان عنصر الاقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني ، ولاشك في ان العمل على المستويين مترابط بصورة وثيقة [29].

استنادا لما تقدم فان الثقافة السياسية والايديولوجية المهيمنة تلعب دورا هاما في تقرير الاهداف الوطنية، ذلك ان الآيديولوجية هي التي تهيء المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في اطاره صانعي القرار ويقومون بتحديد الاهداف الوطنية في البيئة الخارجية. وفضلا عن ذلك فان الايديولوجية المهيمنة في دولة ما يمكن ان تكون من عوامل التنسيق والتعاون بين الدول التي تدين بايديولوجيات مماثلة او لهما رؤى مقاربة منها، كما قد تكون من عوامل التصارع فيما اذا تباعدت تلك الايديولوجيات في مضمونها واهدافها ، لذا فان مايمكن استنتاجه في هذا الشأن هو ان الايديولوجيات يمكن ان تقوم بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الاحوال في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول وتقرير مايرتبط بذلك من اهداف [30].

6. الظروف السياسية والامنية السائدة في البيئة الدولية :

لاشــك ان نمــط النظام الدولي السائد في فترة زمنية معينة، وما اذا كان يقوم علــى القطبية الثنائية او سيادة تعددية قطبية، او تحكم قوة قاهرة منفردة بموازين القوى العالمــية ، له تأثير على تكييف الاهداف الوطنية في اطار السياسات القومية للدول ... فــاذا كانــت طبــيعة الــنظام الدولي السائد تقوم على وجود تكتلات ومحاور سياسية وعســكرية، فــان ذلك قد يدفع صناع القرار في الدول الصغرى محدودة القدرات، الى الدخــول في تحالفات لحماية الامن القومي لدولهم، وبما قد يتفق مع تفضيلاتهم السياسية الخاصــة، او مــع اتجاهات الرأي العام، وبغض النظر عن ماقد يمثله هذا السلوك من خــروج علــى بعــض السياسات التقليدية التي اعتادت أي من تلك الدول ان تتبعها في علاقاتهــا الخارجــية.. وان النتيجة المنطقية لهذا الوضع هي رواج سياسات الاحلاف الاقليمــية وترتيــبات الامن الجماعي وهو ماشاع بين الدول في اعقاب الحرب العالمية الثانــية ودفع الكثير من الدول الى الانظمام الى احلاف بدافع الرغبة في المحافظة على امنها في تلك الظروف الدولية السياسية والامنية المتفاقمة.

وفــي اطار نفس السياق تذهب اراء الى الاجتهاد بان النظام الدولي اذا لم يكن قائمــا على اساس المحاور والتكتلات الدولية المتصارعة ، واذا ماكانت هناك دول غير مــنحازة كثــيرة فــي هذا النظام فان ذلك يمكن ان يكون حافزا على تشجيع النزعات الحــيادية لدى الكثير من الدول، وذلك ان اختفاء التكتلات يحد من مظاهر التهديد للامن الوطنــي لتلك الدول، ومدعاة الى جعلها اكثر تحررا في تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها في البيــئة الدولية بدرجة اكثر مرونة منه في ظل ظروف المحاور والتكتل والصراع. ومن ناحــية اخــرى يذهــب " الدكتور اسماعيل صبري مقلد " الى ان الاهداف الخارجية قد تــتحدد كــرد فعــل لبعض التطورات والاحداث التي تقع في الخارج مثل بروز احدى محالفــات القوى الجديدة، او نشوب حرب اهلية في دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القومــية للدولــة صاحبة تلك الاهداف ، او حدوث انقلاب عسكري في دولة اخرى او اندلاع حرب اقليمية او دولية لها مساس مباشر بوضعها او امنها [31].

رابعا:صياغة الاهداف والمصالح الوطنية

تعـــد عملية صياغة الاهداف الوطنية من الفعاليات الدقيقة والمعقدة التي تتطلب خـــبرات غير تقليدية واتقان لعملية الموازنة بين القدرات والمقومات والوسائل من ناحية والاهـــداف مـــن ناحية ثانية بما في ذلك مراعاة القيود والروادع التي قد تفرضها البيئة الدولـــية أي (النظام السياسي الدولي او احد نظمه الفرعية) من ناحية اخرى، وذلك لان الكيفية التي يصاغ بها الهدف ذات تأثير مهم في امكانية تحقيقه.

ويذهـــب بعـــض خبراء العلاقات الدولية الى الاجتهاد بان الكيفية التي يسلكها صـــناع القـــرار في صياغة قراراتهم تأخذ اما صيغة اهداف محددة واهداف عامة، او اهـــداف معلـــنة واهـــداف حقيقـــية ويمكـــن ايضـــاح مضـــمون اجـــتهادهم علـــى الوجه التالي: (32)

1. الاهداف المحددة والاهداف العامة :

الاهـــداف المحـــددة هي التي تكون واضحة من حيث الكيفية التي تصاغ بها ، وان وضوحها لايمثل مثلبة عليها ولايعيق تنفيذها لذا فهي بغير حاجة للتعويم، ولاتترك مجـــالا للاجـــتهاد او التخميـــن . وعلى العكس من ذلك ، تنطوي الاهداف العامة على جانـــب مـــن الغموض والضبابية وذلك بهدف التمويه والتضليل وان هذا الغموض يمثل جـــزء مـــن خطة اعدادها واحد العناصر الجوهرية في صياغتها، بهدف تأمين المباغتة اللازمـــة لتحقيقها بعيداً عن محاولات الخصوم لتعويقها بل جعلهم في حالة من الارباك والتكهـــن وعرضـــة للتفســـيرات المتضاربة للنوايا المقصودة من وراء هذه الاهداف . يضـــاف الى ذلك ان الاهداف العامة يمكن ان تقلص الاختلافات والتباينات داخل الدولة بدرجـــة اكـــبر مما تفعل الاهداف المحددة، كما ان الاهداف المحددة هي اهداف وطنية ضـــيقة قد تنطوي على استفزاز الدول الاخرى ولذا فان صياغتها بهذه الطريقة المحددة قـــد تثـــير معارضـــة وربما مقاومة من جانب تلك الدول، وعليه فان الاهداف التي تتم صـــياغتها بطريقة تنطوي على قدر من العمومية يمكن ان تخدم بطريقة افضل في كثير

مـن مواقف العلاقات الدولية، ومع ذلك يبقى هناك تحفظ على الاهداف العمومية ينبغي اخـذه علـى محمل الجد ولاسيما بشأن الافراط في التعميم، لان ذلك الافراط قد يجعل الدولـة عمومـا او صانعي قراراتها على وجه الخصوص يبتعدون نسبيا عن الاهداف المحـددة لسياساتهم واكثر الوسائل فعالية لتحقيقها، كما ان الدول عموما لايمكن ان تقيم علاقاتهـا مـع نظرائها دون ان يكون لها اهداف محددة من وراء هذه العلاقات ، والا اتـى سلوكها بعكس النتائج التي ترجوها منها [33]. والخلاصة المنطقية لما تقدم يقدمها "اوركانسـكي" اذ يقـول ان الاهـداف العامة تكون امرا مقبولا ومرغوبا فيه اذا ماكان هـناك انقسام واضح في صفوف الرأي العام وفي البيئة الاجتماعية لصانع القرار داخل الدولـة، امـا اذا لم يكن هناك انقسام ، فان التركيز على فكرة الاهداف المحددة يصبح الامر المنطقي والواقعي في نفس الوقت [34].

2. الاهداف المعلنة والاهداف الحقيقية :

غالـبا ، ان الاهـداف المعلنة ليست هي الاهداف التي تسعى الدول من خلال صـانعي قـراراتها واجهـزتها التنفيذية بلوغها، ذلك ان كثير من تصريحات صانعي القـرارات وقـادة الدول قد تكون تمت صياغتها بطريقة تنطوي على التضليل والتمويه عن النوايا الحقيقية التي تكمن وراء الاهداف الوطنية في سياسات دولهم الخارجية. وان هـذا الامـر يفرض بالضرورة الاستعانة بقدرات اجهزة متخصصة ووفق اليات دقيقة لمعرفة النوايا الحقيقية للدول والتي حاولت التستر عليها.

وفـي سـياق ضـمان توفير امكانية فرز النوايا والاهداف الحقيقية عن النوايا والاهـداف المعـدة اساسا للتضليل والارباك، ثمة جملة مسلمات ينبغي الوقوف عندها واخذها بنظر الاعتبار ويمكن ايجازها على الوجه التالي: [35]

أ. تحـتوي البيـئة الدولية على بعض الدول التي تحترف التضليل فيما يتعلق باهدافها المعلـنة واهدافهـا الحقيقية، فعلى وفق تحليل المنهج السلوكي في العلاقات الدولية، فـان السـلوك الفعلـي لهذه الدول يجب ان يكون مؤشرا لغيرها في ضرورة عدم

الاعـــتماد على ماتقوله، بل يجب ان تبنى توقعاتها وحساباتها على عكس هذه النوايا الظاهرة.

ب.يلاحـــظ ان الكثـــير مما تعلن عنه الدولة من اهداف عبر صانعي قراراتها، القصد مـــنها التعبـــئة الداخلية وربما تضليل الرأي العام الداخلي، بينما يظل ماتعلنه للرأي العـــام الخارجي في اطار النظام السياسي الدولي يمثل شئ اخر مختلف. ولاجل ادراك حقـــيقة دوافعهـــا ونواياها ينبغي المقارنة بين ماتقوله الدولة لمواطنيها وبين مايعكسه سلوكها الخارجي وذلك لاجل وضع خطة دقيقة للتعامل معها .

ج. ان الـــتمويه والتســـتر على الاهداف الحقيقية لدرجة لجوء صناع القرار في الدولة للتضـــليل علـــيها بالكشف عن اهداف وهمية، قد يحقق مزايا أنية وذلك لانه يحّول انظـــار الدول الاخرى عن تلك الاهداف الحقيقية التي يراد التستر عليها، كما انه قد يخـــدم في عدم اشاعة الاهداف التي لاتحظى بقبول وتأييد شعبي واسع او لاتتساوق مـــع الـــثقافة السياســـية في البنية المجتمعية، بيد ان هذه المزايا قد تتحول الى عبئ علـــى صناع القرار، ويقابلها ضرر مماثل، اذا ما انكشف التضليل واميط اللثام عن الاهـــداف والنوايا الحقيقية لسلوك الدولة فقد يكون ذلك مدعاة للتشهير بها في البيئة الدولـــية والاساءة اليها والى مصالحها، وربما تاليب وتحريض الرأي العام الداخلي على صناع القرار فيها.

هوامش الفصل الخامس

(1) د.اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص127.

(2) المصدر نفسه ، ص 128.

(3) K.J.Holsti, Op cit , P.139.

(4) د. ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية ، دراسة نظرية وتحليلية ، السياسة الدولية، العدد 69 ، القاهرة 1982 ، ص70.

(5) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 324.

(6) A.F.K.Organski, World Politics, (Alfred A.Knopf, New York, 1958), P.72.

(7) Joseph Frankel, Op cit , P.P.16-17.

(8) Tomas W.Robinson, National Interest, in James N.Rosenau, International Politics and Foreign Policy, Op cit , P.P.150-180.

(9) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص ص 318-319.

(10) انظر:

John Burton , World Society , (Cambridage : Cambridge University Press, 1973), P.P.104-105.

(11) انظر: Norman J.Padelford, George A.Lincoln , Op cit, P.208

وكذلك : Joseph Frankel , Op cit, P.18

(12) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 322.

(13) المصدر نفسه، ص ص 326-339.

(14) Hans J.Morgenthau , Op cit, P.71.

(15) K.J.Holsti, Op cit, P.200.

(16) Robert Osgood, Ideals and self-Interest, in America's Foreign Relations, (The University of Chicago, Press,Chicago ,1953), p.p 5-8.

(17) Arnold Wolfers , The Pole of Power and the Pole of Indifference, in James Rosenau, Op cit, p.p. 175-181.

(18) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 325 ومابعدها.

(19) K.J.Holsti , Op cit , 154.

(20) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 130-139.

(21) Vernon Van Dyke, Op cit , P.176.

(22) Ibid, p.p. 186,189.

(23) A.F.K.Organski, Op cit, P.58.

(24) Charles Schleicher , International Relation, Cooperation and Conflict, (Pretice Hall of Indis, Delhi, 1963) , p.p. 87-90.

(25) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 143-144.

(26) K.J.Holsti, Op cit, P.P.173-175.

(27) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 147.

(28) K.J.Holsti ,Op cit , P.P. 178-179.

(29) د. صادق الاسود ، ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 337-338.

(30) K.J.Holsti, Op. Cit, P.169.

(31) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 154.

(32) انظر : المصدر نفسه ، ص ص 154 –157.

وكذلك : A.F.K. Organski, Op cit , P.P. 72-73

(33) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 55.

(34) A.F.K.Organski , Op cit , P.73.

(35) انظر : Ibid , P.P.73-76

وكذلك : د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 156-157.

الفصل السادس

مراحل تطور النظام السياسي الدولي

اولا: المرحلة الاوربية

قبل ظهور الدولة الحديثة ذات السيادة كانت الروابط السياسية والاجتماعية دولية اكثر منها قومية . كانت الكنيسة الكاثوليكية ، الرأس الروحي للعالم الغربي، تطالب الاباطرة ورجال الدين والامراء والمدن عبر الحدود والقوميات الولاء لها والخضوع لسلطانها.

فرسان اوربا الاقطاعية قد شكلوا مجموعة دولية من اخوة السلاح، مرتبطين بالامبراطور، وبواسطته ، بمختلف اللوردات (الاسياد) الاقطاعين الكبار بولاء مبني على حيازة الارض، مع الولاء الروحي لرأس العالم المسيحي. بيد ان انحلال الامبراطورية الرومانية وما اصاب الكنيسة من ضعف وما قابل ذلك من ظهور الدولة القومية قد دمر تدريجيا قواعد الولاء القديم ، وباطراد جعل الحكام الجدد مراجع الولاء السياسي والواجبات القانونية، ولم تسهم الثورة البروتستانتية في القرن السادس عشر في تقسيم اوربا المسيحية فحسب بل قوت الحكام السياسيين الصاعدين، واصبحت الكنائس غير الكاثوليكية تقدم السلطة الروحية للحكام المحليين وتحصل على الموافقة والامن منهم. ولكن الامراء الكاثوليك ، بقيادتهم لاصلاح مضاد، اصبحوا اكثر اتصالا بالكنيسة التي عملوا على اعادة سلطتها بحيث احتفظت منذ ذلك الوقت بسلطة سياسية واجتماعية فريدة وبامتيازات في البلاد التي تدين بالكاثوليكية الرسمية مثل اسبانيا والبرتغال والعديد من جمهوريات امريكا اللاتينية . وقد صادقت معاهدة ويستفاليا 1648 على (تأميم) الدين بارغام الرعية على اتباع دين حكامها، والقرون التي تلت قد اثرت ولكنها لم تغير تماما هذا المبدأ بصورة اساسية [1] .

ومنذ نهاية القرن الخامس عشر ، أي منذ ظهور الدول الكبرى المعاصرة لاتزال الحياة الدولية تتسم بخصائص اساسية ، ثابتة اجمالا ، حتى وأن خضع مظهرها

الخارجي لتغيرات سياسية ، واقتصادية، وعلمية ، وتقنية وبالمقارنة، مع المجتمع السياسي الداخلي جدد المجتمع الدولي من بنيته. فبينما يتكون الاول من افراد، فان المجتمع الدولي يتألف من دول سيدة. وهذه الدول تختلف تماما عن بعضها البعض ، وهي غير متساوية في حجمها، وثقلها السكاني، ومواردها الطبيعية، وقوتها العسكرية، كما تختلف بالعقيدة والنظام السياسي او الاقتصادي ، وقوتها العسكرية ، وبالرغم من هذا التنافر، فانها جميعا ، بصغارها وكبارها، فقرائها واغنيائها، تلعب ادوارا على المسرح الدولي [2].

اما السمة الثانية لهذا المجتمع الدولي فهي، عدم اكتماله، وفوضاه، ونقص تلاحمه، فالمجتمعات السياسية الوطنية تتصف بخصائص مختلفة كليا. اذ انها منظمة وتضم من الناحية السياسية ، وبشكل عام ، حكومة وبرلمانا، ومحاكم وجيشا ، وشرطة، والسلطة فيها محددة من الناحية القانونية، وقواعد القانون متسلسلة هرميا : دستور، قوانين، مراسيم، قرارات، بينما لانجد شيئا من هذا القبيل في المجتمع الدولي. لان الدول باعتبارها سيدة لاتقبل أي قانون ، او قاعدة ، او سلطة تعلو على قوانينها وسلطاتها ، الا اذا وافقت على ذلك مسبقا. ولهذا نرى ان السلطة في المجتمع الدولي، غير محددة، وغير مقيدة، لابل انها عنيفة غالبا، اذ لاتتوانى اية دولة، في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية، عن تحقيق العدالة بنفسها، أي اللجوء الى القوة ، اذا ما اقتضت الحاجة ذلك . ولعل غياب جهة مسؤولة دوليا يعبر بصدق عن هذه الدرجة من اللاتنظيم، وفي هذه الاوضاع ، لابد للنظام القانوني – الضروري بالحد الادني لكل تجمع اجتماعي – من ان يستند الى موافقة الدول الصريحة. لان اللجوء الى الحكم الدولي، وتنفيذ القرارات وتطبيق العقوبات يخضع لارادة الاطراف ، وينجم عن هذا الغياب للسلطات المؤسسية ، وقواعد السلوك العام ، وضع شبه فوضوي ، الامر الذي يمثل الركيزة للتفسير الواقعي للعلاقات الدولية، الذي قدمه المفكرون التقليديون الذين رأوا في العلاقات بين وحدات سيدة (حالة فطرية) ، وليس (حالة أجتماعية) ناتجة عن توقيع العقد الاجتماعي الشهير (لان امراء ورؤساء الحكومات المستقلة الموجودة في الكون هم في حالة الفطرة) . وهذه العبارة تضمنها مؤلف " جون لوك " المعروف

(بحث حول الحكومة المدنية) ، وكأنه كان يريد بذلك التدليل على ان حالة الفطرة ترتكز على علاقات القوة، وانها لايمكن ان تتضمن أي قانون اخر سوى شريعة الغاب. الا ان الدول – شاءت ام ابت – مجبرة على التعايش في الزمان والمكان ، وعلى اقامة علاقات فيما بينها، وهذه العلاقات هي احيانا سلمية، واخرى عدوانية، وتختلف كثافتها باختلاف الظروف والبيئة. ولذلك ففي ظل غياب التضامن القانوني، فان ضرورات العيش المشترك تؤدي الى تضامن واقعي، ومن هنا تتجسد سمة اخرى من سمات المجتمع الدولي. واذا كانت بنية هذا المجتمع لاتزال اساسا على حالها، فان السياق التاريخي الذي يقوم فيه تغير كثيرا .. واذا كان يصعب القول بان هذا السياق قد تطور جدا خلال ثلاثة قرون – أي بالاجمال منذ مطلع القرن الخامس عشر وحتى الثورة الفرنسية 1789-1799 ، فأن كل شيء بدأ يتحرك منذ القرن التاسع عشر، اذ تضاعفت الاختراعات العلمية، وانتشر استخدام الالة، ونسجت المواصلات بين القارات والمحيطات علاقات وثيقة اكثر فاكثر بين الشعوب، كما عرفت الدول الاوربية القديمة ثورة صناعية، واقامت امبراطوريات استعمارية في افريقيا واسيا ، وازدهر التعاون الدولي والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع ولادة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الاولى التي اصبحت شريكا قانونيا جديدا وبالتالي طرفا في اللعبة [3].

لقد سار النظام الدولي الكلاسيكي سيرا سلسا مابين نهاية مؤتمر فينا عام 1815 وقيام الامبراطورية الالمانية عام 1872 ، وكدليل واضح للسياسة الدولية في عقود هذه الفترة هو ان كل دولة كانت جزءا من نظام دولي يلزم جميع الدول المكونة له العمل سوية على دوامه، وكان قانون المدينة والسلوك المتحضر – الذي كان يسميه البعض الشعور المعقول – يحكم العلاقات العدائية، وان كل حكومة كانت تلعب دورها بوحي من قناعتها بضرورة دوام هذا النظام الدولي مهما ساءت احواله [4].

لعل مايمكن استنتاجه مما تقدم هو ان النظام السياسي الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم، قد انبثق من النظام السياسي الاوربي الذي ظهر في اعقاب انهيار الاقطاع في اوربا، وقد ساعد على ظهور نظام الدولة القومية، بكل احتياجاتها واطماعها وتطلعاتها، المناخ السياسي العام الذي هيأ له عصر النهضة وما اعقبه من محاولات

للاصـــلاح الدينـــي وهي الاحداث التي هزت الفكر السياسي الاوربي من جذوره وادت الـــى فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة بعد ان كانت قد سيطرت الاخيرة في السابق سيطرة سياسية تكاد تكون بلا حدود (5).

يضـــاف الـــى ذلـــك ، فقد اسهمت التطورات التي حدثت في طرق الاتصال والمواصـــلات ، وكذلـــك الـــثورة الـــتجارية التـــي عرفـــت مرحلة تطورها بالمرحلة الماركنتيلـــية ، في تدمير القواعد التي ارتكزت عليها سيطرة نظام الاقطاع في العصور الوســطى، كما ادت الى بلورة المفهوم السياسي للدولة القومية بشكل لم يكن معروفا من قـــبل ، واصـــبحت الدولـــة القومية تعبر عن قيم وافكار جديدة من اهمها اطلاق فكرة القومـــية التـــي اصـــبحت نواة الاستقطاب بالنسبة لولاءات الافراد وانتماءاتهم السياسية والعاطفية واحدى القوى الاساسية المحركة للسلوك الدولي في مختلف مظاهره واشكاله وسواء كانت وجهته التعاون او الصراع ، او ينتهي الى الحرب او السلام (6).

ومـــن القـــرن السادس عشر الى اوائل القرن العشرين اصبحت الدول القومية التـــي تشـــكلت مـــن وحـــدات صغيرة وكبيرة من اقاليم كان يملكها الدوقات والامراء وجمهوريـــات المدن ، اصبحت بشكل متزايد المصدر الوحيد للسلطة الشرعية والمرجع المخـــتص الوحيد للولاء السياسي . وقد شاعت الفلسفات السياسية التي عبرت عن ادانة واضـــحة لاي اســـتقلال ذاتي تتمتع به جماعة ضمن الدولة، لذا فقد انكر على الكنائس والـــنقابات التجارية أي حق بالمطالبة بالكيان القانوني او الولاء الا ما كان باذن صريح مـــن الدولـــة وخاضـــعا لشروط ذلك الاذن . وقد سيطرت هذه الفلسفات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين على المجموعات القانونية في الدول ولازالت (7).

لذا يمكن القول بان بروز الدولة القومية قد هيأ الاساس نحو قيام النظام الدولي الاوربـــي ، وهـــو النظام الذي تبلورت معالمه وتحدد اطاره العام في معاهدة ويستفاليا والتـــي انهـــت الحـــروب الدينية في اوربا مبتدئة بذلك حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولـــية ، وحـــتى مطلـــع القرن العشرين او بالتحديد الى مابعد الحرب العالمية الاولى مباشـــرة كانـــت السياســـة الدولـــية ليست الا مرادفا للسياسة الاوربية ولاجدال ان هذه

المرحلة قد شهدت المراحل الاولى لتطور النظام السياسي الدولي ، وتمخضت عن عدة اتجاهات وخصائص: (8)

أ. كانـــت الدول القومية تمثل وحدها وحدات التعامل الدولي الاساسية، وعلاقات هذه الدول ببعضها كانت تتم على المستوى الرسمي أي على مستوى الحكومات وليس على أي مستوى اخر.

ب. غلبـــت علـــى الدولة القومية مسلمات اساسية تمثلت، بمبدأ السيادة القومية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ومبدأ الولاء القومي.

ج. كانـــت امكانيات التأثير بين الدول محدودة، ومقصورة على اطراف بعينها، واتخذ هذا التأثير في الغالب مظهر الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي والعسكري.

د. كانـــت الصـــراعات والـــتوترات الداخلية محصورة في نطاق الدولة ، ولم يشهد النظام الدولي في هذه المرحلة عمليات تدويل لهذه النزاعات الداخلية، وفضلا عن ذلـــك فان مصالح الدول لم تكن قد اتسعت وتشابكت الى الحد الذي يكون فيه لهذه الصراعات والتوترات أي مساس مباشر او غير مباشر بها ، كما ان بطء وسائل الاتصـــال الدولـــي كـــان يفضي الى ضعف الحساسية لهذه الظواهر والتطورات الداخلـــية، يضـــاف الى ذلك سيادة مظاهر الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول السالف الذكر .

هــ. لـــم تكـــن الصراعات التي كانت تتم بين الدول ذات طبيعة ايديولوجية ، وانما في معظمها كانت ترجع الى الصراع بين العائلات المالكة.

و. لقـــد اســـهم اسلوب التفاوض في تسوية صراعات المصالح التي كانت تثور بين الـــدول، وفي الاحوال التي كان يتعذر فيها تسوية مثل هذه الخلافات بطريقة ودية فانه كان ينظر الى الحرب على انها الحل الطبيعي لها.

ز. نتيجة لمحدودية الانتشار الثقافي بسبب محدودية وسائل ترويجها، لم تكن الادوات الثقافية في التأثير السياسي الخارجي قد تبلورت بعد.

ح. كانــت العلاقـــات بين الدول اما علاقات حرب واما علاقات سلام ، والتفرقة بين الحالتيـــن واضـــحة لالبس فيها، اذ لم يكن هناك مايمكن تسميته بنصف سلام او حرب باردة كما تطور الحال فيما بعد.

ط. هناك ثمة خصائص تتعلق بالحرب او بالصراع المسلح كانت الدول مضطرة الى مراعاتها كقواعد ينبغي عليها عدم تجاهلها ومن بين هذه الخصائص: (9)

(اولا). ان القدرة على الهجوم المفاجئ محدودة.

(ثانيا). الضـــربة الاولـــى التـــي توجه للعدو ليس بالضرورة ان تفضي الى تدميره او نسف مقدرته على الرد والمقاومة ، وكان الصراع المسلح يستمر الى نهايته.

(ثالثا). المـــزايا الناتجة عن الهجوم المسلح ينظر اليها على انها مؤقتة وان في مقدور الدولـــة المدافعة تعبئة قواها الاقتصادية والعسكرية وان تدير دفة المعركة الى صالحها.

(رابعا). هناك تناسب طردي بين قوة الدولة العسكرية واحساسها بالامن .

(خامســـا). رغـــم اليقيـــن بفظـــائع الحرب واهوالها، فان اثارها التدميرية لم تصل الى الدرجة التي تجعل الدول تستبعد الحرب كأداة لتحقيق الاهداف الوطنية.

ثانيا: مرحلة الصراعات الكونية والحرب الباردة

يمكـــن القـــول بـــأن القـــرن التاســـع عشـــر هو قرن الرأسمالية المنتصرة، والاســـتعمار، والمؤتمـــرات . لان اوربا فرضت قانونها – او بالاحرى قوانينها – على العـــالم الخارجـــي، واثبتت تفوقا لاريب فيه : سياسيا ، واقتصاديا ، وتقنيا ، وعسكريا، وثقافيا.

لقـــد كانت الحرب العالمية الاولى اخر حرب اوربية اسهمت فيها قوى اوربية ذات ثقـــل دولي، ونتج عنها قيام توازن قوى هش في اوربا سرعان ما ادى الى الحرب العالمـــية الثانـــية ، وكانـــت المسألة الالمانية في صلب الصراع الجديد، وان لم تشكل العنصـــر الوحيد الذي ادى اليه، فقد باتت الكيانات الجديدة في اوربا ومعظمها ضعيف

تزخر بالصراعات الثنائية التي افرزتها نتائج الحرب العالمية الاولى واججتها موجات الحماس القومي.

وبتصاعد الطموح الالماني نحو السيطرة بدأ كل شيء يتغير ، فلقد بدأت النزاعات بين الدول تتحول الى صراعات بين الشعوب، كما اصبح هدف العمل القومي ليس تحقيق حصيلة انتصارات صغيرة باسم (المصلحة الوطنية) وانما بدلا من ذلك لاثبات وجود تمثيل قومي شامل مع تقويض اركان اية دولة تجرأ على الرفض، وهذا الابتعاد في وسائل العمل الدولي عن تقاليده واهدافه التاريخية الضابطة، والدور الجدي الذي اخذت تلعبه القوة كانا شاهدين ناطقين للايذان بتحطيم الرصيد السلمي للعلاقات السياسية الدولية . ففي النظام الكلاسيكي كانت القوة المسلحة ينظر اليها كاخر حل تقدم اليه الدول لاقناع عدوها بالعدول عن نواياه ، وكان اللجوء الى العنف يتم بنسب واساليب تتناسب واهمية الوضع ومستوى المقاومة من الطرف المقابل، الا ان النظرية الجديدة في الخلافات بين الدول قد عملت على اعتبار مثل هذا التمييز غير ضروري، لسبب ان الهدف من الخلاف هو التدمير الشامل للعدو ، اضف الى ذلك ان التكنولوجيا الجديدة في الحروب قد جعلت من استخدام القوة الكلية امرا ضروريا من الناحيتين المبدئية والفعلية.

وبتسارع التاريخ بشكل ملحوظ مع بدايات القرن العشرين، راحت التغيرات تمس ابعاد المسرح الدولي ، ونقاط ثقله ، وبمعنى ، الاجزاء التي تكونه . واصبح العالم واحدا . ومنذ 1919 ، واثناء تكوين عصبة الامم ومنظمة العمل الدولية، لوحظ بأن (زمن العالم الزائل قد بدأ) . ووصفت حروب 1914-1918 و 1939-1945 ، عمدا (بالعالمية) من جانب المؤرخين.

وخلال هاتين الحربين ومابينهما ساد النظام السياسي القائم على استخدام القوة، وقد تحول الى نظام تكون فيه القوة اداة لتدمير الاقطار والشعوب والثقافات، ولكن دون تحقيق اية اهداف سياسية ذات قيمة ، ومع ان الحرب العالمية الثانية قد صدت الطموح النازي نحو السيطرة الا انه من الصعب القول ان تلك الحرب كانت تنطوي على اهداف مبدئية من جانب الحلفاء، ومهما توافر من منطق لدعم تعريف النصر الذي

حققــه الحلفــاء، فانه نصر قام على اساس منطق ساحة المعركة وليس على اساس من المفاوضـــات والحلـــول الســـلمية، وما بين 1939 و1945 كانت الحرب الى حد كبير منفصلة عن السياسة .

لقـــد حـــل محل النظام القديم انواع مختلفة من التكتيكات الجديدة مبتدئة باتفاق للتنظـــيم الدولي الذي احتضنته الامم المتحدة، الى قمة التكتيكات العملية ، التي مارسها الاتحـــاد السوفيتي في سياق ثورة دائمة، ولم يكن لا لامريكا ولا للاتحاد السوفيتي عام 1945 تجـــارب غنية او اية ثقة كبيرة بالمبادئ والممارسات السياسية الدولية التقليدية، اذ اندفـــع كـــل مـــنهما ذاتيا وعقائديا نحو اقامة مبادئ واستراتيجيات جديدة، اما الدول الاقـــدم التـــي كانت قد استخدمت ذكاءها للعيش في عالم قد اختفى ، فانها وجدت نفسها لاحول ولاقوة تجاه مايجب عليها القيام به في جو ما بعد الحرب [10].

وســـرعان مابدأ الحقل الدبلوماسي يتحد ويتطابق مع حدود الكوكب الارضي، واصـــبحا يشـــكلان كلا واحدا، أي نظاما عاما مؤلفا من انظمة اقليمية صغرى متداخلة بكل عناصرها ببعضها البعض، وقد أدت تطورات التكنولوجيا الكبرى، والاستراتيجية، والمـــبادلات، لجعل الدول والافراد اكثر تضامنا فيما بينهم في كل الميادين، حيث اتخذ الـــتعاون، اشـــكالا جديـــدة وامـــتد الى عدة قطاعات لم تكن معروفة في حقل العلاقات الدولـــية، زراعة ، صحة ، عمل ، ذرة ، نقد ، تلوث ، ... الخ واصبح تناول المشاكل السياســـية المعاصرة (عالميا) وقد صاحب مجمل عملية التطور تغيرات استراتيجية في توزيـــع محـــاور القوى والسيطرة انعكست عموما على هيكل توزيع القوى العالمي، اذ بعـــد افول اوربا على اثر (معاهدة فرساي) برز الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، اللذيـــن بعـــد تحالفهمـــا خلال الحرب العالمية الثانية اصطدما مباشرة ، فيما بعد ، في (الحرب الباردة) ، أي ان الامبراطوريات الاستعمارية القديمة انهارت ، وادى انهيارها الـــى ولادة دول جديـــدة، وشـــهدت مـــرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ولادة (كتل) اجتماعـــية – ثقافـــية – تضـــم فـــي الشرق، الدول الاشتراكية ، وفي الغرب ، الدول الرأســـمالية تحـــت قـــيادة موسكو وواشنطن، كما وقد حفل المسرح الدولي بزيادة عدد

المـنظمات الدولـية بشكل ملحوظ ، وظهور القوى عبر الوطنية: جمعيات ، نقابات ، احزاب ، شركات ذات رساميل متعددة الجنسيات [11].

لقـد بدأت الحرب الباردة بالخطاب الذي القاه " ونستون تشرشل" عام 1947 ، تركـز خطابـه على ازالة الستار الحديدي عن الاتحاد السوفيتي ومن ثم احاطة الصين بسـتار مـن الخـيزران [12]. وليس ثمة تعريف مقبول للحرب الباردة ولكنها بصريح العبارة مختصر للعلاقة العدائية التي تطورت بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة ، والاتحـاد السـوفيتي والمـنظومة الاشتراكية الحليفة معه من جهة اخرى. وقد اعطى "هـنري كيسـنجر" افضل الاوصاف للحرب الباردة اذ قال (ان القوتين العظميين غالبا ماتتصرفان كما لو انهما شخصان اعميان مسلحان باسلحة ثقيلة يتلمسان طريقهما حول غـرفة ويعـتقد كل منهما بانه في خطر قاتل صادر من الشخص الاخر الذي يفترض (الاول) بانـه يتمـتع ببصـيرة كاملة، ويتصرف كل منهما لان ينسب للاخر ثباتا وبعد نظـر وتماسـكا تكذبه تجربته الخاصة (او يتناقض معها) وبالطبع يستطيع حتى مثل هذيـن الاعميين، وبمرور الوقت ان يؤذي احدهما الاخر ايذاءا شديدا ناهيك عما يحدث للغرفة)[13].

ومـاهو جديـر بالذكر هو ان الحرب الباردة قد قلصت بصورة فعلية المسافة الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن في كل من الناحيتين التكنولوجية والمبدئية. ذلك ان موضـوع العلاقـات الامريكية – السوفيتية لم تكن بذات اهمية لاي من الطرفين قبيل ارتباطهم الفجائي بالحرب العالمية الثانية، وقد كان بسبب هذه الحرب ان وجدا نفسيهما مضـطرين الى العمل سوية اثناءها واثناء فترة الاعداد للسلام . وفي الوقت الذي كانت فـيه الحرب الباردة قد بدأت، كان مصير كل منهما مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاخر، اذ لم يعرف أي منهما انذاك ماسيعمل الاخر.

وعلى المستوى العقائدي يبدو ان التصادم لامد غير محدود كان جوهريا بحيث ادى ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كمركزين عالميين للقوة بعد عام 1945 ان كـلا من الشيوعيين والرأسماليين قد الزموا انفسهم في ان يعملوا من اجل مايعتقده

هــو الصحيح فكانت الحرب الباردة المنفذ الوحيد الذي وجدوا انفسهم وقد رموا اليه في مجابهة صميمية في كل مكان من انحاء المعمورة.

لقــد جعلــت كــل من الايديولوجية والتقديرات الاستراتيجية الخارجية الحرب الــباردة امــرا لامفــر منه. وقد اضيف الى ذلك عامل اخر : الا وهو توسيع مصالح القوتيــن الكبيرتيــن، ذلــك انه لم يكن لاي منها حتى عام 1939 أفاق كونية كتلك التي كانــت لبريطانــيا وفرنســا وحتى المانيا. وما ان دخل عام 1945 الا ووجدت هاتان القوتــان امامهمــا مســؤولية تحمل تركة طويلة عريضة من القضايا في كل زاوية من زوايــا العــالم. فلقــد نالا مركزيهما كقوتين عالميتين فجأة تقريبا بحيث وجدا نفسيهما ملزميــن بتطبيق سياسات فعالة في مناطق كثيرة لم تكن بالنسبة لهما ذات شأن سابقا ، ناهــيك عــن قلــة خــبرتهما فيها لقد بان امام كل فريق ان أي اتجاه يتجه اليه ، فانه ســيجابه بكــل تأكــيد باتجاه مقابل من قبل الطرف الاخر، وهذا ماكشفت عنه السنون الاولــى مــن الخلاف التي ظهر فيها الطرفان وهما يقفزان على الخارطة من نقطة الى اخرى.

ان المصالح العالمية، خاصة حين تتواجد في جو مشوب بالخلاف تصبح مهمة صــعبة لمن يتخذ القرار بشأنها، ذلك لان أي مشكلة لايمكن عزلها عن الافق العقائدي الكلــي في النزاع، لقد وجد كل من الخصمين نفسه مضطرا الى بناء نظريات للخلاف تكاد تبتعد كل البعد عن الجو الخاص بذاته.

لقد كان المصدر المغذيَ لتصادم الرؤوس مع بعضها بعد الحرب مباشرة يعود فــي حقيقــته الى التخريب الجغرافي السياسي الذي تركته الحرب. فالدعوة الى السلام كانــت امــرا مستحيلا لاسباب كثيرة، الا ان التفسير الرئيسي الذي يكمن في الاعماق حول لماذا تحولت الحرب العالمية الثانية الى حرب باردة هو عدم امكان توفر أي وقت لايجــاد قواعــد تحــل محل النظام العالمي التقليدي السائد ووسائله الميكانيكية الخاصة بالقــيود والمراقــبة. لقــد بدأ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمثلان النظام العالمي عام 1945، منذ ان أخذ كل منهما يعمل بطريقته الخاصة كقوة ثورية، من دون ان يكون هناك امامهما نظام ينسق العلاقات بينهما من الناحتين النظرية والعملية[14].

وبينما كان " بسمارك " يمثل المصدر غير المجاهر به لاستراتيجية الفكر السوفيتي، فأن " وودرو ولسن " هو الاب لسياسة الحرب الباردة الامريكية، ان دور القوة الكبرى الذي اتخذته الولايات المتخدة لنفسها للتصدي لخلافها مع الاتحاد السوفيتي يتطابق مع الصورة التي تخيلها " ولسن " للسياسة الدولية. لقد كان " ولسن " نفسه يعتقد ان التاريخ قد دعى الولايات المتحدة لتخلق ثورة كبرى في النظام الدولي ولتكون حامية للدول الاقل امكانية امام نظام القوة الطائش وان مثل هذا الدور سيعطي للافكار الامريكية تأثيرا كونيا ومتخطيا للولايات المتحدة كوحدة سياسية. ولقد كان هذا التفكير هو التفكير الكلي السائد لدى الولسونيين منذ العقد الثاني من القرن العشرين ولايزال هذا التفكير يشكل العنصر الرئيس في استراتيجية الفكر الامريكي.

ويمكن القول ان نموذج الولايات المتحدة الاستراتيجي قد اكد على احراز النصر في المعارك، بينما ركز النموذج السوفيتي على احراز النصر في الحروب، ان النصر القائم على تجميع القوة التدريجي هو على مايظهر الطريق الذي حددت فيه الولايات المتحدة مشكلتها، بينما النصر بالنسبة الى السوفيت ينظر اليه على اساس وحدة العمل وتماسكه. لقد اختارت الولايات المتحدة استراتيجية استغلال الفرصة، بينما اختار السوفيت العمل النهائي.

ان بالامكان النظر الى الحرب الباردة بانها نموذج من الاستراتيجية المتداخلة. وهذا يعني ان كل فريق يعتمد على بعض المبادئ الاساسية التطبيقية في تقرير المشكلات وفي اتخاذ التدابير المستجيبة لها ، فكل مشارك يقرر سلوكه وفق مخطط استراتيجي يعمل من خلاله في الوقت المعين . ومن خلال الاحتكاكات التي تنشأ نتيجة تطبيق كل فريق لاستراتيجيته يظهر مضمون الحرب الباردة.

وفي ضوء ماتقدم فقد سار كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة وحتى وقت قريب من نهايتها، نحو اهداف متعاكسة تماما. فلقد فضحت السياسة السوفيتية اثناء فترة الحرب الباردة جميع علاقات الاستراتيجية التوسعية: كالدعوة للانخراط في صفوفها والتمرد في تثبيت العلاقات، والتوسع المستمر

فــي الاهــداف اكثر من متطلبات الحد الادنى، وتعريفها المحافظ لتحمل المجازفة، وانه في ظل هذه المفاهيم قد سارت المجابهة الرئيسية في الحرب الباردة[15].

وقــد اتســمت هــذه المرحلة من تطور النظام السياسي الدولي بعدة خصائص سوف يتم اجمال ابرزها بايجاز على النحو التالي : [16]

أ. زيــادة عــدد الــدول الاطراف في النظام نتيجة لتحرير الكثير منها من السيطرة الاسـتعمارية وحصــولها علــى الاستقلال السياسي، واصبح لهذه الدول تأثيرات متزايدة ازاء مايتخذ في داخل النظام الدولي من قرارات.

ب. امــتدت الحــدود الجغرافية للنظام الدولي لتشمل العالم كله، واصبح مايقع في أي منطقة من العالم يولد سلسلة من ردود الفعل في الاجزاء والمناطق الاخرى.

ج. حصــول تغــير جذري في هيكل توزيع القوة على الصعيد العالمي، ومن ضمن القــوى الجديــدة التــي انبثقــت خارج اوربا الغربية، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين.

د. لقــد ظهــرت العديــد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تؤثر في اوضاع المجتمع الدولي بصورة لم تكن تعرفها المرحلة السابقة من تطور النظام السياسي الدولي.

هـ. تطــور سلطة وكيان ومسؤوليات التنظيم الدولي، وهو التنظيم الذي بدأ بعد انتهاء الحــرب العالمــية الثانية ممثلا في الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة المنبثقة عنها.

و. لــم تعد الدولة القومية كما كانت في المرحلة السابقة تمثل المصدر الوحيد للسلطة فــي النظام الدولي، فالمنظمات الدولية والاقليمية تعتبر مصادر جديدة للسلطة في هــذا الــنظام ، لذا فان الدول لاتتمتع اليوم بالسيادة المطلقة كما كان مفترضا في السابق.

ز. لقــد فقدت والى حد كبير المبادئ الرئيسية التي تحكمت في عمل النظام السياسي الدولــي الــذي ساد ابان المرحلة الاوربية، وهي مبدأ السيادة، ومبدأ عدم التدخل ومبدأ الولاء القومي، اهميتها وتأثيرها بصورة واضحة.

ح. تنوع ادوات التأثير الدولي المتبادل وبخاصة في مجال التأثير الداخلي حيث انحصرت ادوات التأثير - كما اتضح سابقا - في النطاقين الدبلوماسي والعسكري . واتخذت طابع الضغط الخارجي فقط، اما في ظل مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية فقد حدث نوع من التكامل المنسق بين ادوات التأثير الداخلي وادوات التأثير الخارجي، ومن هذه الادوات: المعونات الاقتصادية والفنية، والمساعدات العسكرية ووسائل الحرب الاقتصادية والنفسية والدعائية.

ط. لم يعد ينظر الى القوة والتأثير والنفوذ في المجتمع الدولي على انها مجرد التفوق في امكانات العنف المسلح كما كان الحال في المرحلة الاوربية من تطور النظام السياسي الدولي، وانما اصبحت هذه بمثابة المحصلة النهائية لعدد كبير من العوامل المتداخلة، منها ذات طابع مادي، مثل القوة الاقتصادية او التطور الصناعي في حين ان البعض منها ليس له هذه الطبيعة المادية، مثل كفاءة الاجهزة الدبلوماسية وكفاءة التنظيم السياسي ، والدعاية والحرب النفسية.

ي. تزايد تأثير الرأي العام على حركة السياسة الخارجية.

ك. بروز اهمية الايديولوجيات والمعتقدات السياسية كعوامل لها قدرة على التأثير في السياسة الدولية بشكل لم يعرفه المجتمع الدولي في المرحلة السابقة.

ل. الصراعات والنزاعات الداخلية اصبح لها دلالات دولية، أي ان نطاق التأثير والاهتمام بها اصبح يتعدى الحدود القومية للدولة الى الدول الخارجية، وتصاعد اتجاه الدول الى محاولة التدخل في هذه النزاعات المحلية واستغلالها في خدمة سياساتها ومصالحها.

م. لقد تغيرت خصائص الصراع المسلح عما كانت عليه في المرحلة السابقة من تطور النظام ، وشمل هذا التغير عدد من الجوانب الاساسية: [17]

(اولا). اصبحت القدرة على الهجوم المفاجئ ذات اهمية كبيرة في حسم نتائج الصراع، ويكاد الوقت الذي يستغرقه التحذير لايتعدى ثوان او دقائق.

(ثانيا). الدولة التي تتعرض لهجوم ساحق قد لاتجد وقتا لتعبئة قواها العسكرية والسياسية.

(ثالثا). معدل التطور والتغير في الاسلحة سريع جداً وجذري.

(رابعــا). لم يعد ممكنا – على الاطلاق – الادعاء بان الزيادة في القوة العسكرية للدولة لابـــد وان يتــبعها بالضــرورة زيادة في الشعور بالامن القومي خلافا لما كان عليه الحال في السابق.

(خامســا). ســاهمت القــوة التدمــيرية للاســلحة التي تمتلكها الدول الكبرى في جعل المواجهة العسكرية بينما امرا غير مرغوب فيه .

وخلاصـــة لمـــا تقـــدم يمكـــن القول ان سني الحرب العالمية الثانية قد شهدت اضـــمحلال الـــدور الاوربي على المسرح الدولي لحساب القوتين الكبيرتين اللتين كانتا مؤهلتيـــن ذاتيا وموضوعيا للعب الادوار القيادية – امريكا والاتحاد السوفيتي . ويمكن القـــول ايضا ان الولايات المتحدة الامريكية خلال المرحلة التي سميت بالحرب الباردة قـــد اســـتطاعت وعلـــى رأس معســـكر حلفائها في الغرب، استنزاف المعسكر الاخر اقتصـــاديا وفلسفيا وصولا الى انهياره التام كاعلان عن انتهاء مرحلة كاملة من مراحل الصـــراع الكونـــي مـــن اجل القوة والسيطرة ، والبدء بمرحلة جديدة من مراحل تطور النظام السياسي الدولي.

اما اهم وابرز حادث شهدته تلك الفترة فقد كان سقوط جدار برلين ذلك الهيكل الممـــيز الذي كان رمزا لانفصال العالم الى كتلتين مختلفتين ، وثمة حادث مهم اخر الا وهـــو قمـــة مالطـــا التـــي انعقدت بين الرئيسين الروسي " غورباتشوف " والامريكي " جورج بوش " عام 1990 ... وربما ان اللحظة الحاسمة التي حددت نهايتها قد تمثلت فـــي اجـــتماع بـــاريس الـــذي ضـــم رؤساء حكومات مؤتمر الامن والتعاون في اوربا (CSCE) فـــي التاســـع عشـــر من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1990 وتمخض ذلك الاجـــتماع عـــن التوقـــيع على اتفاقية الاسلحة التقليدية في اوربا (CFE) التي وضعت اطـــار العمـــل لتدمـــير القدرات العسكرية التي شكلت خطرا كبيرا على السلام الدولي لاربعة قرون خلت.

ثالثا: مرحلة مابعد الحرب الباردة

لـم تنته الحرب الباردة في صورة نشوب حريق عسكري هائل كما انتهت فيه معظم النزاعات التي سبقتها ... فلم تشهد تلك المرحلة التوقيع على اتفاقية للسلام ، كما ان مؤتمـر لفينا اولفرساي اويالطا ، لم يضع نهاية لذلك العصر اذ ان نهايتها قد جاءت علـى نحو مفاجئ وربما (سري) ايضا ورغم ان احد الطرفين قد ادعى تحقيق النصر، الا ان واقـع الحال يشير الى ان كلا الطرفين عانا كثيرا من هذا النزاع الطويل، بيد ان واحدا منهما كان قادرا على تحمل الخسائر ، اما الاخر فقد انسحب من مسرح الاحداث بارادته دون حتى ان يكون قادرا على وضع خطة لمعركة .

فعـندما بـدأت مرحلة الانهيار تلوح في الافق السوفيتي [18] ، بدأ الحديث عن امكانـية قـيام نظـام عالمـي يدخـل الانسـانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطـية. وقـد اعلن الجانب المنتصر بثقة عن ظهور نظام دولي جديد خال من خطر الارهاب قادر على مزاولة تحقيق العدالة والسلام، عصر تستطيع من خلاله دول العـالم العـيش بازدهار وتآلف [19]، وبينما انتشر استخدام النظام العالمي (الجديد) وتم تداولـه مـن قـبل الكثير من الباحثين والكتاب (عرضا وتحليلا – نقدا او تأييدا) [20]، ذهـب فـريق اخر منهم الى ان هذا الاصطلاح ماهو الا تزييف للواقع وخداع للذات، حيـث يـرى هذا الفريق انه لم تحدث تغيرات جوهرية في النظام الدولي، وان النظام المـزعوم مـن وجهـة نظرهم مازال يعتمد على معيار توازنات القوى والمصالح بين القـوى المهيمنة في النظام الدولي الذي هو في المرحلة الحالية نظام امريكي في المقام الاول ، غربـي فـي المقام الثاني ، وتستخدم في سياقه الشرعية الدولية كغطاء لعملية اعادة صياغة المبادئ القديمة في ثوب وشكل جديدين [21].

وبين وجهتي النظر هاتين تأتي رؤية فريق ثالث – نتفق معها – ترى ان هناك مجموعـة مـن التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن سيكون من شـأنها بلورة نظام عالمي (جديد) الا ان هذا النظام لم يتبلور بصورة نهائية بعد ، فهي مـرحلة انتقالـية يتداعى خلالها النظام الدولي القديم ويتشكل نظام جديد في ظل عوامل ومتغيرات مختلفة تدفع في هذا الاتجاه [22].

وقـــد اورد " هـــنري كيسنجر " في صدد مشابه مايشير الى ان كل من " بوش الاب وكلينتون" لم يصيبا عندما تحدثا عن النظام العالمي الجديد كما لو انه طوع البنان، بيـــنما يشـــير الواقع ، والقول " لكيسنجر " ، الى انه لايزال في طور التكوين ولن يتاح رؤيـــة معالمـــه النهائية الا بعد ولوج القرن المقبل (ويقصد القرن الحادي والعشرين) ولفترة غير قصيرة [23].

واذا كـــان من المسلم به ان التغيير الحادث في النظام الدولي في مرحلة مابعد الحـــرب الـــباردة ســـوف يؤدي بالضرورة الى اعادة ترتيب الاولويات التقليدية ويدخل موضـــوعات جديـــدة في بؤرة الاهتمام الدولي، فاننا نجد ضرورة التفرقة بين مفهومين مختلفين للنظام الدولي: [24]

المفهـــوم الاول يعـــبر عـــنه مصطلح (International System) وهو يعني وجـــود نســـق معين من التفاعلات بين الفاعلين الدوليين على مستوى العالم ككل ويقوم تحليل النظام الدولي بهذا المعنى انطلاقا من تحليل شبكة التفاعلات الناجمة عن احتكاك هؤلاء الفاعلين.

امـــا المفهوم الثاني فيعبر عنه مصطلح (International Order) وهو يعني وجـــود نمـــط معين من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، ويقـــوم تحلـــيل الـــنظام الدولي بهذا المعنى انطلاقا من تحليل قيم وقواعد السلوك التي تنتهجها اطراف النظام بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائدة.

ويـــبدو ان الـــتحولات الجارية في النظام الدولي حاليا لاتعكس فقط تحولا في هـــيكل النظام الدولي وشبكة تفاعلاته ، وانما تعكس ايضا وعلى وجه الخصوص تحولا فـــي نمـــط القيم وقواعد السلوك، ومعنى هذا اننا قد لانكون ازاء عملية تحول او تغير موازيـــن القوى الفعلية بين وحدات النظام بقدر مانحن بصدد تحول او تغير في موازين قـــيم وســـلوك هـــذه الوحدات او بعضها، ولهذا الوضع بالطبع انعكاساته المختلفة على قضـــية الاولويات في النظام الدولي لان اعادة ترتيب الاولويات قد تنجم في هذه الحالة عـــن تغـــير فـــي مـــنهج واسلوب معالجة القضايا الدولية وليس نتيجة لتغير في درجة الاهتمام الدولي بهذه القضايا.

وبينما وصف النظام العالمي (الجديد) بكونه افضل من سابقه الذي وجد عقب الحرب العالمية الثانية، وانه يبشر بعدة مزايا كالخلاص من الرعب النووي والسلام والرفاهية والحرية والعدالة وحكم القانون والقدرة على انجاز اهداف عالمية تتعلق بالقانون الدولي والسلام العالمي .. فان هناك من يرى ان هذا النظام لن يكن الا شعارا سياسيا تم وضعه للحصول على التأييد لسياسات الولايات المتحدة ولاضفاء الشرعية على توجهاتها الكونية بعد الانتصار الذي حققته على الاتحاد السوفيتي . ومهما كانت شعارات الدولة المهيمنة، فلن يعنى المهيمنون الا بمكانتهم في النظام العالمي وبمصالحهم وهم يتبعون قواعد لعبة (Zero Sum Game اللعبة الصفرية) ، ويدعمون قدراتهم تحسبا لمنافسة قوى اخرى تحاول الحلول محلهم على المدى المتوسط او البعيد [25].

وما الفوضى السائدة في عالم اليوم الا عنصرا اساسيا في بنية مايوصف بكونه نظاما عالميا (جديدا) وانعكاسا له حيث ان ابقاء العالم في حالة الازمة، وتفجير ازمات متتالية يمثل هدفا استراتيجيا للولايات المتحدة وشرطا للمحافظة على مكانتها المهيمنة على شؤون العالم .

لذلك فاليقينيات التي اقترنت بانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة سرعان ماتبددت ، ولم يعد من السهل على البعض اليوم كما كان في عامي 1989-1990 ان يزعم ان التاريخ قد انتهى بانتصار حاسم ونهائي للديمقراطية الليبرالية على سائر الايديولوجيات . وبينما ذهب " فرنسيس فوكوياما" الى الحديث عما اسماه نهاية التاريخ قاصدا بذلك انتصار الليبرالية ومعبرا عن سيادة النموذج الامريكي بشقيه السياسي والاقتصادي، ففي مقابل ذلك يتعرض الفيلسوف الفرنسي " بودريلارد " في كتابه (وهم النهاية) الى فكرة نهاية التاريخ مؤكدا انها خيال ينسجه الايمان بان التاريخ البشري يتحرك في خط مستقيم ، فالتاريخ المعاصر لايتقدم في خط مستقيم بل يعود الى الوراء قاضيا بحركته هذه على بعض الملامح التي سادت المجتمع البشري في القرن العشرين [26].

كمـــا ويكاد يكون مستحيلا ان يجادل المرء اليوم بان البشرية تحيا او توشك ان تحـــيا فـــي ظل نظام عالمي (جديد) يوفر السلام والازدهار ويقوم على احترام الشرعية الدولـــية، وكفالة حقوق الانسان للجميع . وبدلا عن ذلك نجد انفسنا ازاء عالم تتفاقم كل يوم ازمته الاقتصادية ومآسيه الاجتماعية وفوضاه السياسية، ويسود فيه عنف بالغ يبدو فـــي كثـــير من الاحيان بحسب " برتراند بادي " مستعصيا على الفهم [27]. وفضلا عن ذلـــك فقد بدأ يتطور في العالم اتجاه لعولمة القيم الغربية في السياسة والاقتصاد وتسخير كل الوسائل المتاحة لتكريسها كمبادئ وقيم للنظام الدولي الجديد.

هوامش الفصل السادس

(1) ولفغـــانغ فريدمان ، تطور القانون الدولي ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين، (بيروت، دار الافاق الجديدة، 1964) ، ص ص 27-28.

(2) دانيال كولار ، مصدر سبق ذكره ، ص 5.

(3) المصدر نفسه، ص 6.

(4) تشـــارلس او.ليرتش ، الحرب الباردة ومابعدها ، ترجمة د. فاضل زكي محمد، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1975) ، ص 18.

(5) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص45

(6) Charles Schliecher ,Op cit, P.P.19-29.

(7) ولفغانغ فريدمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 28.

(8) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 47-52.

(9) المصدر نفسه ، ص ص 51-52.

(10) تشارلس اوليرتش ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.

(11) دانيال كولار ، مصدر سبق ذكره ، ص 7.

(12) D.Banerjee, A New World Order , Trends For the Future, (Strategic Analysis , VolX Vll. No.2 , May , 1994) , P.143.

(13) K.P.Fabian , Some Aspects of the Cold War and of the Post – Cold War World , Asouthern Point of View (Strategic Analysis, VolX Vll, No.4, July , 1994), P.P. 390-391.

(14) تشارلس او. ليرش ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 23-28.

(15) المصدر نفسه، ص 46.

(16) د.اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 52-58.

(17) المصدر نفسه، ص 58.

(18) لمزيد من التفصيل ، انظر : ارنست ماندل ، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف، ترجمة بولا الخوري، (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1991).

(19) US.Department of State, Current Policy Document, No,. 1298.

(20) لمزيد من التفصيل حول فهم اشكالية النظام العالمي الجديد ، انظر: د. سعد حقي توفيق، اشكالية فهم النظام الدولي الجديد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 13 ، بغداد ، 1995.

وكذلك ، د. حسنين توفيق ابراهيم ، الفكر العربي واشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة شؤون عربية، العدد 69 ، القاهرة ، 1992 ، ص ص 49-69.

وكذلك د. عبدالمنعم سعيد ، مابعد الحرب الباردة ، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، (مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1994) ، ص 29 ومابعدها.

(21) انظر: د. جمال قنان، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة، مصدر سبق ذكره . وكذلك د. ميلود المهذبي ، قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة، النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية، المستقبل العربي، العدد 61، (بيروت، م.د.و.ع ، 1992).

(22) انظر: د. باسل البستاني (محررا) النظام الدولي الجديد ، اراء ومواقف، مجموعة مؤلفين ، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1992).

(23) هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل البديري، (عمان ، الدار الاهلية للتوزيع والنشر، 1995) ، ص 527.

(24) د. حسن نافعه، الاولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، كتاب الوطن العربي والمتغيرات الدولية، مجموعة باحثين ، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991) ، ص ص 94-95.

(25) الصـــغير الرحمانـــي ، الـــنظام العالمي الجديد ، رؤية نقدية ، المجلة العربية للدراســات الدولية، (المعهد العربي للدراسات الدولية، ربيع صيف 1992)، ص ص 6-7.

(26) انظـــر : فرنســيس فوكوياما ، نهاية التاريخ والرجل الاخير، ترجمة وتعليق حسين الشيخ، ط1، (بيروت ، مكتبة دار العلوم العربية، 1993).
وكذلك :

Jean Baudillard , The Illusion of the End , Cambidge Ploity Press, 1994.

(27) برتـــراند بـــادي، نهايـــة الاقاليم – دراسة حول اللانظام الدولي وحول المنفعة الاجتماعية للاحترام ، نقلا عن عمر الشافعي ، المستقبل العربي، العدد 222، (بيروت ، م.د.و.ع ، 1996)، ص 166.

الفصل السابع

الاصول النظرية والخصائص المعاصرة

اولا: مفهوم النظام السياسي الدولي

ثمة اتفاقا في الرأي بين خبراء العلاقات الدولية على ان النظام السياسي الدولي لايخرج عن كونه نتاجا لانماط في التفاعلات الحاصلة بين العديد من الوحدات السياسية التي يتشكل منها ، فهو يعكس تلك الانماط السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين تلك الوحدات، وبمعنى اخر فان بنية النظام هي محصلة لسلوك الوحدات الذي غالبا مايكون محكوما بالكيفية التي يتم بها توزيع مصادر القوة والنفوذ ومايمكن ان يترتب عليها من تأثير في صياغة انماط السلوك الدولي [1]. والنظام السياسي بحسب " ديفيد ايستون " هو عبارة عن هيكل مفتوح لاستقبال مدخلات (Inputs) من المحيط الخارجي او البيئة الخارجية، وتميل المدخلات عادة الى ايجاد حالة من التوازن بينها وبين العناصر البنائية داخل النظام. وعملية التفاعل بين المدخلات والعناصر البنائية داخل النظام ينتج عنها متغيرات تعرف بالمخرجات (Outputs) ، وهذه تفضي الى ترتيب نتائج محددة على الوحدات التي يتشكل منها النظام من ناحية وعلى الاطار الذي تنتظم فيه من ناحية اخرى [2]. وفضلا عن ذلك فقد اورد خبراء العلاقات الدولية والقانون الدولي الكثير من الدراسات التي اهتمت بتوصيف وتحليل النظام السياسي الدولي. وقد ركزت هذه الدراسات على جوهر النظام ومضمونه والعناصر الفاعلة فيه التي تمنحه الهوية والاستمرارية بوصفه نظاما دوليا، وتضمنت هذه الدراسات محاولات لتعريف النظام السياسي الدولي وتحديد مفهومه، فقد عرفه " هولستي " بانه تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل ، مدنا ، دولا ، امما ، او امبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة [3]. اما " موريس ايست " فقد عرفه على انه يمثل انماطا من التفاعلات والعلاقات القائمة بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الارضية (الدول) خلال وقت محدد [4].

وعــرف " مورتــون كــابلان " الــنظام الدولــي بأنه مجموعة من الوحدات المــترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها ، وتستند هذه الوحدات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة فيما بينها ، وتعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية [5].

وقــد ركــز البعض في تعريفهم للنظام الدولي على الابعاد السلوكية المتفاعلة التــي تسمى امما او دولا والتي يضاف اليها احيانا بعض المنظمات فوق القومية كالامم المــتحدة ، ويمكــن ان توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بانها مجموعة من الفواعل او المتغيرات التي يفترض وجود علاقات فيما بينها [6].

والــنظام الدولــي بهذا المعنى يمثل هيكلا بنيويا تشكله وحدات متعددة (دول، مــنظمات، شــركات مــتعددة الجنسية) تتفاعل على وفق انماط سلوكية منتظمة وترتب جملــة نتائج، بعضها على البعض الاخر من ناحية ، وعلى الاطار الذي تنتظم فيه من ناحية اخرى ، وعلى ضوء هذا التوصيف فان مفهوم النظام يعني امرين : [7]

الامــر الاول : نمط او انماط من التفاعلات السائدة بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه

الامــر الثاني: ان هذه التفاعلات تعكس علاقة تأثير وتأثر كل وحدة من وحدات النظام بعضها بالبعض الاخر من ناحية، وبالنظام ذاته من ناحية اخرى.

وغالبا فان هذه التفاعلات بين وحدات النظام الدولي تجري على وفق مجموعة مــن القواعد تتحكم في صياغتها وتحديد مضمونها، وهذه القواعد يمكن ان تكون محددة وواضــحة، كمــا يمكــن ان تكون ضمنية تتبلور في مدركات صناع القرار من خلال ماجرت عليه الاعراف وتقاليد التعامل الدولي.

ثانيا: اتجاه النظام السياسي الدولي في مرحلة مابعد الحرب الباردة

1. **وجهــة الــنظر الاولى** : تطرق لها " فرنسيس فوكوياما " وتنطلق من فرضية مفادهــا ان العــالم قــد شهد نهاية الجدل الايديولوجي الكبير بين الديمقراطية والدكتاتورية وذلك بالهزيمة الكبيرة التي لحقت بالاخيرة، وقد اسفر ذلك بدوره عــن نهايــة النزاع الذي نشب في الدول المتطورة، بيد ان الدول النامية التي ماتزال تراقب نهاية هذا الجدل سوف تستمر في التعرض الى الحروب.

2. **وجهـــة النظر الثانية:** تطرق لها " صموئيل هنتنغتون" ، ومؤدى فرضيته هو ان المصـــدر الاساســي للنزاع في العالم الجديد لن يكون اقتصاديا بالاساس، فالانقســامات الكبــيرة بيــن بني البشر والمصدر الغالب للنزاع سوف تكون حضــارية، وســتبقى الــدول ذات القومية الواحدة بمثابة اللاعبين الاقوى في شــؤون العـــالم، غــير ان الخلافــات في السياسة الكونية ستحدث بين الامم ومجموعات من حضارات مختلفة، وسيهيمن تصادم الحضارات على السياسة العالمــية وســتغدو خطوط التداخل بين الحضارات خطوط قتال في المستقبل وســيتحدد شــكل العــالم الــى حد كبير بحكم التفاعلات بين (سبع او ثمان حضارات رئيسة) وتتضمن هذه الحضارات ((الغربية، الكونفشيوسية، اليابانية، الاســلامية، الهندوســية، الارثدوكســية السـلافية، والامريكية اللاتينية ومن المحــتمل الافريقــية))، وان اهم نزاعات المستقبل ستقع على خطوط التداخل الثقافي التي تفصل الحضارات بعضها عن البعض الاخر [(8)].

3. **وجهــة النظر الثالثة:** تطرق لها الاستاذ الامريكي " ماكس سنكر" الذي شارك في تألــيف كــتاب (نظـــام العالم الحقيقي مناطق السلام – مناطق الاضطراب) ، ويمكـــن ايجـــاز اطروحته على الوجه الاتي : ان العالم مقسم الى منطقتين ، واحـــدة تتســـم بالسلام والديمقراطية والاخرى بالاضطراب واشكالات التنمية، وتنتمــي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECO) الى المنطقة الاولى ، فــيما ينبغي على البلدان في المنطقة الثانية ان تفكر بشأن بقائها، وفي حين انه يمكـــن اســتبعاد الحـــروب بيـــن البلدان في المنطقة الاولى، لايمكن ان يؤثر مـــايحدث فـــي المنطقة الثانية بشكل خطير على استقرار وازدهار البلدان في المـــنطقة الاولى ، وسوف تزداد الثروة في المنطقة الاولى ولكن بلدان المنطقة الثانـــية تحـــتاج الـــى نصـــف قرن من الزمن حتى تجاري المستوى الحالي للـــيونان او الـــبرتغال ويحـــتمل او لايحـــتمل ان تنتشـــر الديمقراطـــية لتصل المنطقة الثانية ...

ويتألف جدول اعمال السياسة الخارجية الخاص بالمنطقة الاولى بصورة نسبية مـن مسائل لاتتعلق بالبقاء، بينما تحتل الانانية العرقية حيزا واسعا في فرضية "سنكر" بالنسبة لشعوب الجنوب (شعوب المنطقة الثانية) ولايقدم أية وعود بامكانية الانتقال الى منطقة المنعمين بالسعادة (9).

وتكمـن حدود الخلاف بين "فوكوياما" و "هنتنغتون" بحسب فرضية الاخير فـيما يمكن تسميته بمغالطة (النظام البديل) ، اذ ان البديل عن الدكتاتورية او الشيوعية هـو لـيس الديمقراطـية الليبرالية، وليس من الضروري ان تتمخض نهاية الاول عن ظهـور الثانـي، وبـدلا من ذلك ، وكما تجلى بوضوح كبير ظهرت العديد من اشكال الدكـتاتوريات القومـية ، كمـا ان هـناك العديد من البدائل الدينية التي اتخذت محل الايديولوجيات ولم تسر على نهج الطريق العلماني (10).

فـي حقيقة الامر نحن لسنا على وشك مشاهدة نهاية الامم وبداية ظهور (عالم واحـد) او تجمعـات قومـية تمتاز بشكل كلي بسيادة دولة، فليس بالامكان ادراك هذه القومـيات بصـيغ حضـارية وفـي الكثـير من الحالات تنعدم الحدود الواضحة بين الحضـارات ... وفي عدة اجزاء من اسيا اندمجت الحضارات بشكل مطلق مع بعضها البعض ... ولم تظهر (الكونفشيوسية) ماعدا في جوانب اقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصـر تعتـبر الـيابان دولة وحضارة ايضا، والهندوسية ليست دينا بطابعها المتشدد وعلـيه فـان تأثيرها الحضاري لاسيما في مجال الخلافات لايمكن دعمه بسهولة (11). وتأسيسـا علـى ذلك فان المفهوم الشامل للنزاع الحضاري الذي يلفت الانتباه لايطرح بشـكل كـامل العديـد مـن التناقضات السائدة في العالم هذه الايام كالمفاهيم المختلفة للديمقراطـية وحقـوق الانسان، وتناقض الثقافات ، والتناقضات بين النماذج المتضاربة لانظمة السوق، والتناقضات حول قضايا البيئة.

وثمـة سـمة اخـرى يتسـم بها عالم اليوم تتمثل في ظهور العرقية، فالسكان العرقيين كـانوا يستقرون دائما في الحدود الدولية سواء كان ذلك في اوربا او اسيا ، فـالحدود الاقليمـية لدولـة مـا ، كانت تتماهى مع التركيبة العرقية لمواطنيها. كما ان الحـرب الـباردة لم تكشف الى حد ما عن النزاعات الانفصالية العرقية .. وعلى نحو

مفاجئ تظهر العرقية الى الوجود كمصدر فاعل للنزاع الانفصالي مع احتمالات نشوب اعمال عنف كثيرة بسببها [12].

كمـا ظهـرت في نفس الوقت مبادئ جديدة للتدخلية، وتم تبرير حالتين للتدخل اولهمـا ما اطلق عليه مصطلح ((حروب المصلحة)) والهدف من هذه الحروب يكمن فـي احكـام السـيطرة على الموارد الحيوية التي تحتاجها الدول المتقدمة ، على نحو عـاجل، فـاذا احكمـت الانظمـة او الدول في عالم الجنوب ، سيطرتها على مثل هذه المناطق الاستراتيجية او الموارد، فان ذلك سوف يستدعي القيام برد فعل سريع.

امـا الحالـة الثانـية فتكمن فيما يسمى ((بحروب الوعي)) حيث ان انخفاض المسـتويات المعيشية او الصعوبات الطبيعية او حصول انتهاكات متعمدة ربما تستدعي تدخـل عسـكري مباشر لاسباب انسانية ومع ذلك لم يظهر اجماع حول هذا النوع من الـتدخل والسـبب في ذلك يعود بشكل رئيسي الى انها لاتحظى باهمية ستراتيجية على العمـوم ، وعندما يكون مستوى العنف كبيرا والقوات المتنازعة مسلحة بشكل جيد فان الـتدخل قـد يثـير مصاعب جمة بيد انه في الدول النامية والتي غالبا ماتسود مشاكل عرقـية فـي مجـتمعاتها، فكلف التدخل اقل وان كانت لاتبلغ جوهر اهدافها المقصودة احيانا [13].

ان مـبدأ التدخلـية يمتد الى مبدأ حق التدخل، واتسعت تبريراته لتشمل حماية الاقلـيات والحيلولة دون تقليص المشاركة في عملية صنع القرار داخل الدولة، الحيلولة دون حصول انتهاكات شديدة لحقوق الانسان، الحيلولة دون الحصول على اسلحة كثيرة او نفقات عسكرية او محاولة الحصول على او تطوير اسحلة دمار شامل.

ثالثا: النظام الدولي الجديد – تحديات الاصطلاح والمضمون

ان تحلـيل مصـطلحات مفاهيم النظام الدولي الجديد يساعد على فهم العلاقات الجدلية بين ماينبغي من حيادية المصطلح المفترضة واستراتيجية السياسة الدولية.

1. مفهوم ((النظام)) :

ان المفهـــوم الاصـــطلاحي لكلمـــة النظام يفيد مجموعة من القواعد التي تحكم ظاهـــرة او مجموعة من الظواهر الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية ، او الثقافية ، وهـــو وفقـــا لمفهوم القانون الدولي المعاصر ونظرية العلاقات الدولية يشترط توفر عدد من الاركان :.[14]

أ. اشـــخاص معترف لهم بالشخصية القانونية ، في محيط المجتمع الدولي، بمعنى الـــتعدد فـــي مصدر صناعة القرار والالتزام به ، وجماعية الية التفاعل فيه ، بمعـــنى اخـــر فـــأن الـــنظام العالمـــي لايمكن ان يقوم الا على مجموعة من الارادات.

ب. نصوص وقواعد واحكام قانونية في شكل معاهدات او اعراف دولية، او احكام محاكم دولية وقرارات لمنظمات دولية تنفيذية، وهذه جميعا لايتصور قيامها الا في ظل تفاعل جماعي تتشابك فيه الارادات وتتبلور.

ج. اجهزة مؤسساتية تتمتع بصفة الديمومة تسهم في التوفيق بين تفاعلات اشخاص المجـــتمع الدولـــي مـــن جهـــة وبيـــن الاحكام والنصوص الموضوعة لحكم التفاعلات الدولية.

بـــيد ان واقـــع المتغـــيرات منذ عشر سنوات يؤكد بان النظام المراد ترسيخه مصـــطلحا وواقعـــا، هو ذلك الذي يرتكز اساسا على احادية القرار المهيمن، أي تجسيد ارادة القطـــب الرئيس في ان لاتحدث التفاعلات الدولية الا وفقا لارادته، وبعبارة اخرى فـــان معـــنى الـــنظام قد اصبح يفضي الى احداث تغيير في مجموعة من الثوابت تبعا لارادة مركـــز القـــرار الجديد وتجسيدا لاهدافه في اضعاف وتفكيك وانهاء جميع انماط المشـــاركة في صناعة الحدث او القرار والحد من امكانيات التفاعل ضمن دائرة النظام المراد تثبيته.

ومصـــطلح (الـــنظام) الذي كان يفترض ان يقوم على الشرعية والمشروعية، وهـــي بطبيعتها مفاهيم ديمقراطية ترسخ لدى بعض المحللين لتعني شرعية ومشروعية (المسيطر) الجديد ، حتى وان كان ذلك يتم بشكل غير ديمقراطي .. كالسعي الى فرض

مسألة التعددية على مستوى الحياة السياسية الداخلية في حين ان الحياة السياسية الدولية تئن تحت وطأة احادية الارادة.

2. مفهوم ((الدولي)) :

تطلق صفة الدولي في علم القانون على فرع من فروع علم القانون يحكم العلاقات في المجتمع الدولي ، ويستند مصطلح الدولي على فكرتين جوهريتين:

الاولى : نسبة الى الدولة وهي الشخص الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية.

الثانية: نسبة الى طبيعة التنظيم الدولي الذي يستند في اساسه الى الدولة ، فمنظمة الامم المتحدة وفروعها لاتضم الا دولا ، ومحكمة العدل الدولية لايمثل فيها الا قضاة مرشحون عن دول ، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجالات متعددة مصدر انشاءها وتدويلها هي الدول (حقوق الانسان، الطيران الدولي، التجارة الدولية) . وهناك من يرى ان من الاجدى لقبول هذا المصطلح اطلاق صفة ((العالمي)) على هذا النظام ليكون اكثر دلالة على الواقع واكثر توجها نحو ديمقراطية القواعد والمؤسسات .. وهو على الاقل سيكون توجها نحو عالمية صناعة القرار والحدث على مستوى العلاقات الدولية [15].

ولعل الهدف من تأكيد صفة الدولي هو ابراز دور ((الدولة)) الاكثر قوة وهيمنة في العالم في مواجهة الدول الحليفة والدول الصديقة ومحاولة للحد من تنامي دور الفرد في المجتمع الدولي، وقد يفضي ذلك الى تأكيد وتكريس قيم قانونية وسياسية تؤدي في النهاية الى احداث خلخلة في انماط التفكير السياسي في علم العلاقات الدولية وبصورة مدارس منهجية تقر باحادية التفكير ، ونظرية المركز والاطراف ، وظهور قانون دولي اقل ديمقراطية واقل انسانية واقل عدالة، ويبقى من الاهمية بمكان الاشارة الى تفسير ((الدولي)) على انه تأكيد دور الدولة، ينطوي على مفارقات عدة من بينها الاتي:

أ. ان هذا الامر اقل انطباقا على دول العالم الثالث منه في دول العالم الاول، لان مفهوم السيادة في ظل عالم مابعد الحرب الباردة يبدو عرضة للتحدي ، حيث

اصبح للتدخل في شؤون هذه الدول الداخلية (مشروعيات) و (اليات) متعددة ومختلفة.

ب. ان قيم مايسمى بالنظام الدولي الجديد تحمل في جنباتها مايسهم في تهميش دور الدولة في ادارة الفعاليات الاقتصادية ، وتدعوها للتخلي عن مركزيتها وتوزيع جانب كبير من صلاحياتها حتى ظهر من بين الساسة والاقتصاديين من يرى بان الدولة اصبحت عند مفترق طرق.

3. مفهوم ((الجديد)) :

ان غزو الفضاء واكتشاف اعماق البحار والتطور المذهل في عالم المواصلات والاتصالات وانتقال المجتمع الدولي من (عالم المدن) الى عالم (مدينة العالم) ، قد اسهم في حدوث تغير جذري في طبيعة العلاقات الدولية، فعندما اشتدت الازمة الاقتصادية العالمية سارعت الامم المتحدة عام 1973 الى الدعوة لتبني النظام الاقتصادي العالمي الجديد استجابة لمطلب دول العالم الثالث وشعوبه، وعند اشتداد اوار الحرب الاعلامية الغربية وبروز الهيمنة على وسائل الاتصالات العالمية دعت الامم المتحدة بضغط من دول العالم الثالث عام 1975 الى مناقشة تصور بناء نظام اعلامي جديد، ولما افاق المجتمع الدولي على التنبؤات والدراسات العلمية التي تبشر بالامكانات الهائلة في اعماق البحار ، اتفقت دول العالم عام 1982 على وضع نظام دولي جديد في شكل اتفاقيات قانون البحار يكفل توزيعا جديدا عادلا للمخزون الهائل الذي صار يطلق عليه ثروة البشرية جمعاء. كما ان الخطر الهائل الدائم الذي صار يهدد البيئة، دفع المجتمع الدولي عام 1990 الى صياغة اتفاقية جديدة لحماية طبقة الاوزون . بيد ان مصطلح الجديد الموصوف بالقانون الحالي لايقصد به حل المعضلات المستجدة للمشاكل الطارئة وفقا للقواعد الموضوعة سلفا ضمن دائرة ميثاق الامم المتحدة بل يراد له ان يكون تعبيرا عن تصور الارادة المنفردة لمركز القطب الاحادي وتجسيدا للبناء الجديد المراد تشييده، والجديد ليس جديدا في اطار العدالة والمساواة بين الشعوب، وحقوق الانسان وحق تقرير المصير، وانما في اطار الهيمنة

وفـــرض الارادة واضـــعاف ارادة المقاومة في العالم الثالث، فهو اعلان بالانفرادية في صـــناعة القرار ومؤشر بالصيرورة الى عدم قبول المشاركة في بناء مستقبل البشرية، وقـــد يعنـــي بـــه ابراز التقابلية والثأرية بين زمن العالم القديم والعالم الجديد المحصن بجبروت القوة العسكرية والتسلح النووي[16]. ويشير البروفسور الايطالي "دمنيكو كالو" (ان امـــريكا تـــريد اقامة نظام دولي بزعامتها لايسمح ببروز منافس حتى بين الحلفاء، والـــنظام الدولـــي الجديد هو مجموعة افكار لم تطبق بعد ، وهو لايلغي مصالح العالم الثالـــث فحسب ، بل هو يخضع اوربا واليابان، وان ماهو قائم منذ 1989 هي اوضاع دولية جديدة وليس نظاما دوليا جديداً، وان مشروع النظام الدولي الجديد غير قادر على ضـــمانة مايسمى (بالنظام) ، والنظام الاحتكاري والامبريالي، لايمكنه ان يرسم مستقبلا واضـــحا [17]. وفضـــلا عن ذلك فان النظام القائم ليس بالنظام العملي لان ثلاثة ارباع العـــالم لم يشملها هذا النظام ولم تستطع ان تجد فيه من يستطيع الاحتكام له، فالمجتمع البشـــري لايعـــيش مـــرحلة تحكمها قواعد منظمة وانما فترة انتقالية يكتنفها العديد من المتغيرات والمستجدات التي قد تقود الى قيام نظام عالمي جديد بالمفهوم المراد تسويقه او قد يشهد مرحلة الدخول في حالة من انعدام الوزن التي هي جوهر اللانظام.

رابعا:وحدات النظام السياسي الدولي

وتمـــثل تلـــك العناصر الفاعلة القادرة على ترتيب دورا على المسرح الدولي، وبيـــنما كانـــت الدول هي الوحدات التي تدور بينها العلاقات الدولية، فقد اصبحت هذه الوحـــدات في وقتنا الحاضر متنوعة بقدر ماهي متعددة، وسوف نحاول فيما يلي تحديد هذه الوحدات وتحليل ادوارها في اطار العلاقات والتفاعلات الحاصلة في البيئة الدولية.

1. الدولة :

يجمـــع عـــدد مـــن خبراء العلاقات الدولية على ان الدولة تمثل وحدة التحليل الاساســـية لرصـــد وتفســـير عمليات التفاعل في النظام الدولي، وهي نتيجة لاحتكارها وســـيطرتها علـــى مصـــادر القوة والنفوذ تعد الفاعل الرئيس القادر على احداث الفعل السياســـي المؤثر خارجيا وماعداها من كيانات مادية او معنوية وان اتخذت صفة دولية

(كالمنظمات الحكومية الدولية، الشركات متعددة الجنسية، القانون الدولي، الرأي العام) ، ماهي الا ادوات بيد الدولة لانجاز الاهداف المناطة بها [18].

ان هذا التوصيف يستمد مقوماته من معيارين : [19]

أ. **المعيار الموضوعي :**

وينطلق في رؤيته للواقع الدولي من حقيقة كونه يضم وحدات سياسية (دولاً قومية) تعد دون غيرها مصدر الفعل السياسي المؤثر وهدفا له في آن واحد ، بمعنى ان مدرك النظام السياسي الدولي يقتصر حصرا على مفهوم الدولة القومية التي تمثل كيانات سياسية متكاملة وذات تأثير فعال على حركته وانتظام ادائه.

ب. **معيار السيادة القانونية :**

ويذهب الى تأصيل فكرة وجود الدولة من الناحيتين السيادية والقانونية ، فالدولة هي الوحدة الاساسية التي تتمتع بسلطة عليا امرة وقاهرة تستطيع من خلالها فرض ارادتها على الاخرين، وهي ميزة تنفرد بها وحدها وتميزها عن باقي اعضاء الهيئة الاجتماعية الموجودين ضمن حدودها والخاضعين لاختصاصها السيادي .

اما من الناحية القانونية ، فالدولة تمثل اعلى الاشخاص القانونيين وانها بهذا الوصف تعد وحدها صاحبة الوجود الحقيقي في مجال القانون الوضعي، وهي صاحب الحق في السيادة. ونظرا لان الدولة من وجهة النظر القانونية كائنا قانونيا قائما بذاته ، فينبغي التسليم لها والحالة هذه بقدرات قانونية تمكنها ليس فقط من اداء اعمال مادية ، بل وممارسة الاعمال القانونية المختلفة.

وتجدر الاشارة الى ان المنطق الذي اعتمدة منهج التحليل التقليدي بشقيه الموضوعي والسيادي القانوني سرعان ما اخذ بالتراجع ليحل محله منهج حديث في التحليل يرى ان النظام الدولي لم يعد مقتصرا على الدول القومية بمحدوديتها ووحدانيتها، وذلك لاتساع عدد الدول في النظام الدولي مما ادى الى زيادة وتنوع وربما تعقد انماط التفاعلات الدولية بمضامينها الاقتصادية والسياسية والثقافية من ناحية ، فضلا عن ظهور كيانات جديدة الى جانب الدول في النظام الدولي.

واستنادا لذلك فان حصر النظام الدولي بالدول وجعله مقتصرا عليها لايتفق مع الحقـائق الموضوعية للوضع الدولي المعاصر، وبناء عليه فان النظرة التحليلية الحديثة اخـذت تخفـف كثيرا من حدة الميل نحو تبني التفسير السيادي ولاتهتم كثيرا بالمعيار القانونـي، واخـذ التركيز يتمحور حول الصيغة السلوكية او المعيار السلوكي المتمثل بـالقدرة علـى صـياغة وتطبـيق برامج عمل قادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية[20].

2. المنظمات الحكومية الدولية :

تمـثل هـذه المنظمات ظاهرة التنظيم المؤسسي في المجتمع الدولي المعاصر، وتسـتمد اصـولها مـن نظام المؤتمرات الدبلوماسية كصيغة عمل سادت بشكل واضح القـرن التاسـع عشر ، ومنذ تلك الحقبة ادخل على اسلوب عملها العديد من التعديلات الفنـية حيـث قادت بشكل تدريجي الى ان تصبح لهذه المؤتمرات صفة الديمومة التي تشـكل السـمة الرئيسـة والممـيزة للمـنظمات الدولية بالمقارنة مع نظام المؤتمرات الدبلوماسية بصيغة عمله التقليدية .

وتجدر الاشارة الى ان هذه المنظمات لاتمثل ظاهرة مؤسسية فحسب او مجرد منـتدى للدول الاعضاء، بل تعد احد وحدات النظام الدولي، ولعل ذلك يعود الى المكانة التـي تمارسـها والاهداف التي تتوخى تحقيقها . فهي تمارس اختصاصا وظيفيا متعدد المضـامين وذا ابعـاد دولـية، لـذا تعد احدى ادوات الضبط والتكييف لحالات التوتر والاضـطراب التـي تعتري النظام الدولي والتي قد تقود بعض وحداته الى اتباع انماط سـلوكية تصـارعية ، كمـا انهـا تسـهم من ناحية اخرى بتعزيز وترسيخ السياسات والانشطة التعاونية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بمعنى ان القضايا التي تهتم بها المنظمات الدولية هي قضايا المجتمع الدولي بكل وحداته السياسية[21].

وتتوزع هذه المنظمات من حيث بعدها الجغرافي ، على منظمات عالمية، مثل عصـبة الامـم سابقا، ومنظمة الامم المتحدة حاليا، وان سمة العالمية لاتعني انها تتمتع بـارادة تعلـو ارادات الـدول الاعضاء، وانما تعني ذلك التجمع العالمي المفتوح لكافة

الـــدول ولاســـيما تلك التي تتوفر فيها شروط العضوية المحددة في ميثاقها. ومن حيث بعدهـــا الوظيفي قد تكون عامة عندما يراد بها تحقيق اهداف سياسية وغير سياسية في آن واحـــد كـــالامم المتحدة ، او قد تكون خاصة عندما تسعى الى انجاز اهداف وظيفية (غـــير سياســـية) كالمـــنظمات العالمية المتخصصة التابعة للامم المتحدة . وفضلا عن المـــنظمات العالمية يشهد النظام السياسي الدولي ظاهرة انتشار المنظمات الاقليمية وبها يشـــار عادة الى ذلك التجمع المحدود في تلك الدول التي تنتمي عادة الى اقليم جغرافي معيـــن وترتبط في اغلب الاحيان ، مع بعض بروابط خاصة وتسعى الى تطوير تعاونها الاقليمي في مجالات متعددة. ونظرا لطبيعة ونوعية وظائفها تتوزع المنظمات الاقليمية على نوعين:

امـــا منظمات ذات وظائف سياسية وغير سياسية في آن واحد ، كجامعة الدول العربـــية ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، او منظمات ذات وظائف غير سياسية محـــددة كمـــا هو الحال مثلا مع المنظمات الاقليمية العسكرية كحلف الاطلسي ووارسو مثلا ، او الاقتصادية، كمنظمة الاوبك. وعلى الرغم من انها تشكل من حيث الكم اغلب المنظمات الدولية بيد انها لاتستوي من حيث الفاعلية[22].

وحـــول طبيعة دور هذه المنظمات الدولية بنوعيها، تختلف الاراء عموما، فقد جـــرت العادة على رؤيتها بمثابة ذلك الاطار التعاوني الطوعي بين مجموعة دول ذات سيادة، التي يتميز سلوك اولئك الذين يمثلونها بالحرص الشديد على التعبير عن مصالح دولهم وسياساتها لاغير، ومن هنا اكدت بعض الاراء على ان المنظمات الدولية لاتعدو ان تكـــون احد الادوات التي تستخدمها الدول الاعضاء لتنفيذ سياساتها الخارجية، وتبعا لذلك فان تاثيرها ضئيل في سياسات هذه الدول.

ومـــع ذلـــك فان رغبة الدول كافة النابعة عن حاجتها للتعاون من اجل حل تلك المشـــاكل الدولـــية الاقتصـــادية مـــثلا التي تتجاوز قدرتها منفردة ، ادت الى ان تكون المـــنظمات الدولية كوحدات سياسية دولية موضوعية قادرة على ايقاع قدر من التأثير، على الاقل ، في السياسات الخارجية للدول الاعضاء [23].

وينبغي الاشارة هنا الى ان هذا التأثير ينبع من مدى فاعليتها ومن الفوائد التي تحققها للدول الاعضاء ، وهذه الفوائد غالبا هيَ التي تدفع بهذه الدول الى توظيفها كأداة للتأثير الدولي لصالحها، وعلى النحو التالي:

أ. ذهاب الدول الى استثمار المنظمات الدولية التي تنتمي اليها من اجل تأمين مجموعة فوائد مباشرة او غير مباشرة لها.

ب. تستطلع الدول في اغلب الاحيان الى استثمار المنظمات الدولية كأداة للتأثير الجماعي والمساومة من اجل دفعها الى تبني سياسات داعمة لمصالح هذه الدول.

ج. ان المنظمات الدولية تتيح للدول الاعضاء امكانية استخدامها كأداة للتخلص من تحمل عبء مسؤوليات والتزامات محددة لاترغب بها.

د. تستطلع الدول الى امكانية استخدام المنظمات الدولية لاغراض كسب الرأي العام.

وينبغي الاشارة هنا الى ان المنظمات الدولية وان كانت تتمتع بشخصية قانونية فان هذا لايعطيها سلطة عليا امرة وقاهرة ولايجعل منها ارادة تعلو على ارادات الدول المنشئة لها وبالشكل الذي يعزز من استقلالية الدور الذي تضطلع بانجازه. وفضلا عن ذلك فان المنظمات الدولية وان كانت تمثل وحدات دولية، الا انها في الكثير من الاحيان تبدو غير مستقلة بسبب من خضوعها لقوى البيئة الخارجية التي تشكل بالنسبة لها ضغوطا كبرى تؤثر على قراراتها على نحو حاسم، وبمعنى اخر ان استمرار اعتمادها على الدول الاعضاء التي اسهمت في تأسيسها يؤثر عمليا على استقلالية الفعل ، تلك الاستقلالية التي تحتاج اليها لكي تقوم باداء وظائفها على الوجه الاكمل وعلى نحو حيادي، في الكثير من الاحيان. ومع ذلك فان الاختصاص الوظيفي الذي تضطلع به هذه المنظمات يتيح للدول اطارا دائما لاجراء الحوار والقيام بنشاطات واتصالات دبلوماسية رسمية وغير رسمية للتقريب بين وجهات النظر ، كما انها تعين على تهيئة السبل وايجاد قنوات تعزز من التعاون بين وحدات النظام الدولي وفي مجالات وميادين عدة[24].

3. القوى غير القومية :

ويقصــد بهــا تلــك القوى التي يترتب على وجودها نوع من النشاطات غير الرســمية، التــي تخرج عن نطاق سيطرة او رقابة الاجهزة الحكومية وتتعدى الحدود الوطنــية ، وينطــبق هــذا الوصــف في النظام السياسي الدولي على المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية.

أ. المنظمات غير الحكومية:

ويقصد بها تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لاتتحدد بالهوية القومية ، ويتمــيز دورها في العصر الراهن بالحيوية والاتساع نتيجة للتطور الكبير الذي ظهر فــي مــيدان الــتجارة الدولــية وثــورة المعلومــات وعالمية الاتصالات وتكنولوجيا المواصــلات، ممــا ساعد على تسارع انتقال الافراد ورؤوس الاموال والافكار والثقافة على نطاق واسع وفي ميادين شتى.

وغالبا ، يتصف النشاط المؤسسي غير الحكومي بسمتين رئيستين :

الســمة الاولــى : هــي ان النشاط يتصف كقاعدة عامة بالتلقائية، فهو ارادي واختــياري لايــتلقى اية توجيهات او اوامر من السلطات الحكومية المحلية او الدولية. ولكــن ذلك لايلغي احتمالات بروز انماط من التعاون بين هذه الاطراف وخاصة عندما تجــد فــي ذلــك النشاط مايعين على تحقيق مصالح مشتركة، او عندما تجد الاطراف الحكومية انها غير قادرة وحدها على اشباع كافة احتياجات وتطلعات رعاياها.

الســمة الثانــية : وتتمثل في التضامن الدولي الذي يعبر عن تلك الرابطة التي تجمــع بين اشخاص ينتمون الى هويات وطنية مختلفة ومتعددة تمارس نشاطات تتوخى من ورائها تحقيق اهداف ذات صبغة دولية.

ان مايمكــن اســتنتاجه ممــا تقدم هو ان شبكة العلاقات عبر القومية يمكن ان تــؤدي الــى خلــق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون والتقارب ، ويسمح احيانا باحــتواء الصــدمات التي قد تحدث بسبب الاحتكاك بين الحكومات ، ويمكن ان يؤدي دورا مــا فــي حالة انقطاع العلاقات باعادة الصلة بين الاطراف المتنازعة. ومع ذلك ينبغــي الاشــارة هــنا الــى ان هذه المنظمات لاتتمتع بوضع قانوني دولي يتناسب مع

طبيعـــتها ومـــع الوظـــائف التي ترغب في انجازها، فضلا عن غياب أي اتفاق دولي يعـــترف بحـــق هـــذه المـــنظمات في الوجود ويخولها حرية العمل، الامر الذي يجعلها عرضـــة للدخـــول فـــي مشاكل مع الدول التي تتعامل معها . ذلك ان الوضع القانوني الوطنـــي او التشريعات المحلية للدول لاتخاطب في الواقع سوى الجماعات الوطنية او المحلـــية ، وهـــو مايعـــيق من حيث المبدأ تعاملها مع الاحتياجات الخاصة بالروابط او الجماعات التي يمتد نشاطها خارج الحدود.

ومـــع ذلـــك ونظـــرا لما تتمتع به هذه المنظمات من هامش واسع للحركة من خـــلال النشـــاطات المتعددة والمتنوعة التي تضطلع بها ، فهي تمتلك قدرة التأثير على انماط التفاعلات الدولية من خلال الضغط على صناع القرار او بدفع بعضهم نحو نمط من الحركة يتماشى مع اهدافها.

ب. **الشركات متعددة الجنسيات :**

تـــتكون مـــن عدد من الشركات الاجنبية التابعة لها، والتي تستطيع ان توصل انـــتاج الشـــركة الام وتسويقه خارج حدود اية دولة، وهذه الشركات ليست فقط شركات ضـــخمة باســـتطاعتها تسويق انتاجها في الخارج ، ولكنها شركات تقوم بتصدير رأس المـــال والتكنولوجيا والقدرات الادارية والمهارات التسويقية من اجل القيام بالانتاج في دولـــة اجنبـــية وباســـتطاعتها الســـيطرة على الاسواق بسبب ضخامة مواردها المالية وسيطرتها على التكنولوجيا المتطورة وامتلاكها لانماط متميزة من الانتاج [25].

وقـــد اطلـــق كـــل مـــن " بارنت وموللر " على الشركة متعددة الجنسيات اسم (المشـــروع الكونـــي) ، وعـــرفاها ، بانهـــا (اول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم) [26].

وغنـــي عـــن البيان، ان هذه الشركات وفروعها تتخذ اشكالا واحجاما مختلفة، وتمارس انشطة ووظائف متباينة، وتتصرف باساليب متغيرة، لذلك فان لكل منها تأثيره الخـــاص علـــى المـــناخ العـــام الـــذي تمارس فيه نشاطها. وهناك ميزة تنظيمية لهذه الشـــركات، وهـــي توحيد الانتاج والتسويق على المستوى الدولي بحيث من الممكن ان

يمـــر الانتاج لسلعة معينة في عدة دول لحين اكتمال الانتاج، وقد يتم تسويق هذه السلعة في دول اخرى.

وبالـــرغم مـــن ان هـــذه الشركات قد اتبعت سياسة لامركزية القرارات على المســـتوى المحلـــي، فان اتخاذ القرارات الرئيسة التي تتعلق بالنشاطات الخارجية مثل توزيـــع الانـــتاج وتوزيع الاسواق وتنويع الدراسات والابحاث والتخطيط طويل الاجل، وخاصـــة مايـــتعلق منها بالاستثمارات الراسمالية، يبقى في ايدي الشركة الام [27]. واذا كانـــت العولمـــة تـــتخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله، فان الشـــركات مـــتعددة الجنســـيات هـــي التي تتولى في العادة تدويل الانتاج ورأس المال ليتناسب مع تدويل التبادل [28].

ونظـــرا لاعتبار الشركات متعددة الجنسيات احد الديناميات المركزية للاقتصاد الدولـــي في السابق، وفي عالم مابعد الحرب الباردة ، فهي لم تعد قوة اقتصادية فحسب بـــل اصـــبحت قـــوة سياســـية تستطيع التدخل والتأثير في مواقف الدول المضيفة وفي سياســـاتها الاقتصـــادية والاجتماعـــية وتوجهاتها السياسية وبيئتها الامنية. ويعد التدويل الـــذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات اداة فعالة لادخال العادات والافكار والترويج لـــنماذج وانماط سياسية او اقتصادية معينة، مما يكون له عميق الاثر في النظم السياسية والاتجاهـــات الثقافـــية والقيم الاجتماعية السائدة في الدول المضيفة، وبالاضافة الى ذلك هـــناك عـــدة اثـــار سياســـية وامنية يمكن ان تترشح عن ادوار هذه الشركات في البيئة الدولية ومن ذلك مايلي:

أ. تمـــارس الشـــركات مـــتعددة الجنســـيات ادوارا مختلفة للتأثير على السياسات الوطنـــية للـــدول المضيفة ولاسيما من خلال التأثير على التركيب الاجتماعي والعمـــل علـــى خلق قطاعات او نخب سياسية واقتصادية واجتماعية ، والامر بمجملـــه يؤدي الى تكوين تركيبة جديدة من الاداريين والتكنوقراط تتخطى في رؤيـــتها الذاتية حدود بلدانها وتدعو لقيام نظم سياسية واقتصادية معولمة، مما قـــد يتسبب في تنمية تباينات اجتماعية وفكرية وعقائدية قد تقود الى مزيد من التوترات السياسية والاجتماعية.

ب. ان هـــذه الشركات تمثل جزءا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها، فهـــي تقـــدم المعلومـــات والـــتقديرات والمقترحات وتوفر الاغطية للكثير من النشـــاطات ، وفي بعض الحالات تساعد في تنفيذ السياسات . وكذلك في دفع دولها الام الى اعتماد سياسات معينة خدمة لمصالحها.

ج. واتساقا مع نزعة التدخل لدى حكومات الشركات متعددة الجنسيات في سياسات الـــدول المضـــيفة، فـــان هذه الشركات يمكن ان تعمل على استهداف الانظمة السياســـية المناهضة لسياسات حكوماتها، او تسعى الى المحافظة على انظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة، وقد تتدخل في الانتخابات المحلية من خلال التأثير في الحملات الانتخابية وتسعى للتأثير في القرارات التشريعية بما يخدم اهدافها ومصالحها.

خامسا: الاطار الهيكلي للنظام السياسي الدولي

ويقصد بالاطار الهيكلي تحديدا الشكل الذي يتخذه ذلك النظام من خلال تراتبية الوحـــدات التـــي تتألف منها. ويمكن تحليل الهيكل بدلالة الانماط العامة للقوة وطرائق توزيعهـــا وادارتهـــا ، ودرجات الهيمنة والنفوذ بين الوحدات داخل الاطار الذي تنتظم فيه، واستنادا عليه، فان الهيكلية الدولية تمثل الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القـــوة والـــنفوذ بين الوحدات التي يتشكل منها النظام السياسي الدولي وعلى نحو يجعل مـــن بعضـــها قـــوى مـــتفوقة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع بقية الوحدات الدولية الاخرى[29].

وبمـــا ان وحـــدات الـــنظام السياسي الدولي متفاوتة في مصادر القوة الوطنية وحجـــم ونوعية الامكانيات المتاحة لديها، فان تفاوت قدراتها على احداث الفعل المؤثر عالميا يصبح امرا طبيعيا، فالوحدات التي تملك من عناصر القوة والنفوذ ولديها القدرة علـــى توظـــيفها ضمن البيئة الدولية تكون اكثر تأهيلا لاداء ادوار عالمية مؤثرة. وفي مقـــابل ذلـــك هناك الكثير من الوحدات التي تفتقر الى مثل هذه العناصر والقدرات مما يجعلهـــا موضـــعا للتأثر والاستجابة. بمعنى ان الادوار التي تؤديها الوحدات السياسية

(الــدول) علــى المســـرح الدولي تتباين اهميتها تبعا لتباين قدراتها التأثيرية، ومن هذه الــدول ما اصبح يحمل وصف القوة الكبرى او القوة العظمى او القوة القطبية التي بها يــتقرر انــتظام الرابطة التي تجمع القوى الدولية، لذا فان الاطار الهيكلي للنظام الدولي ومــن خــلال الكيفــية التي يتم بموجبها توزيع مصادر القوة والنفوذ، يعين على تحديد اقطابــه الفاعلة والمؤثرة ، أي ان مدرك اقطاب القوة في النظام الدولي قد ساعد بعض خــبراء العلاقــات الدولــية على اشتقاق بعض النماذج التي تتخذها بنيته الهيكلية ووفر امكانــية التميــيز بين ثلاث انماط من الهرمية الدولية وهي: الاحادي القطبية، والمتعدد الاقطاب ونظام القطبية الثنائية [30].

1. القطبية الاحادية :

تعكــس الشــكل البنــيوي لنظام دولي قائم على اساس القطبية الاحادية ، ذلك الــنظام الــذي تتقرر اليته على وفق ارادة قوة قطبية منفردة تتمركز لديها عناصر القوة والــنفوذ على نحو يجعلها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الاخــرى التــي يتألف منها النظام الدولي. وفي ظل هذا النموذج فان النظام الذي يجمع القوى الدولية يتخذ شكلا هرميا تتربع على قمته قوة دولية واحدة تستطيع نتيجة لمكانتها وامكاناتها المطلقة، ممارسة تأثيرها او فرض ارادتها على الاخرين.

يكشــف هذا النموذج عن طبيعة تسلطية وان اختلفت درجاتها باختلاف الظرف التاريخــي الذي يحكمها. ذلك ان غياب القيود والروادع الخارجية غالبا مايجعل مظاهر الســلوك القطبــي تفضي الى حركة غير مقيدة، وتعبر الافعال الصادرة عن هذه القوة القطبــية عــن ارادة منفردة ومطلقة تسعى الى تكييف الانماط السلوكية المؤسسية على وفــق اهدافهــا وتطلعاتها العامة ، الامر الذي يعكس حالة متقدمة من الاحتكار والتفرد بمقــدرات الــنظام الدولــي قوامها من الناحية الثانية غياب او عدم وجود اية قوة دولية يمكــن ان تلعب دور القوة المعادلة او الموازنة التي يمكن ان تحد من تطلعات تلك القوة القطبية.

وتمـــثل الولايات المتحدة في عصرنا الراهن المثال الابرز على نموذج القطب الاحـــادي، حيـــث تـــنفرد دون غيرها نتيجة لتمتعها بمقومات قدرة فائقة في المجالات العســـكرية والاقتصادية والتكنولوجية ، بالتربع على قمة الهرم الدولي بعد تفكك وانهيار الاتحـــاد الســـوفيتي كقوة عظمى وقطب معادل في التوازن الاستراتيجي الشامل ، ومع ذلـــك فهـــناك اراء عديدة تنطلق من دلائل ومؤشرات موضوعية تؤكد بان حالة التفرد والـــزعامة الامريكـــية ماهي الا حالة استثنائية، وان النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية، ربما تطول ، ولكنها سوف تفضي الى تعددية قطبية معلنة نهاية الاحادية القطبية.

2. التعددية القطبية :

يحفل النظام الدولي متعدد الاقطاب بوجود عدة دول تحاول بسبب ماتمتلكه من مصـــادر القوة الوطنية ، الاقتراب من قمة الهرم الدولي، والتأسيس لمد رقعته لاستيعاب عـــدة دول او قوى دولية [31]. وغالبا تكون هذه الدول متميزة عن غيرها ومتكافئة نسبيا او مـــتعادلة تقريـــبا مع بعضها ، ولدى أي منها مصادر قوة ونفوذ تؤهلها لهذه المكانة، ولـــيس لـــتجاوزها. ثم تأتي في المرتبة الثانية دول اخرى اقل قوة منها ولكن لها وزنها فـــي ديناميكـــية علاقات القوى دون ان تكون قادرة على فرض مواقف قيادية في البيئة الدولـــية. ثم اخيرا دول اعضاء في النظام تتحدد علاقاتها مع القوى الاخرى على ضوء ماتقرره القوى القطبية . وتتحدد معالم النظام الدولي في ظل هذا النموذج بتعددية القوى القطبـــية وغـــياب حالـــة الـــتفاوت الحـــاد للابعـــاد التأثيرية الناجمة عن مصادر القوة والامكانـــيات التـــي بحوزتها،فهـــي تلتقي عند حدود متقاربة الى حد ما لعناصر قوتها ومصادر تأثيرها [32].

وينبغـــي الاشـــارة هـــنا الـــى ان النظام الدولي متعدد الاقطاب وان كان يحفل باتســـاع حجـــم مشـــاركة وحداته في التفاعلات السياسية الدولية، بيد ان تلك المشاركة وحسب ماتقدمه الوقائع من شواهد تاريخية وموضوعية، كانت غالباً محدودة وفي نطاق بيـــئة جغرافـــية معينة ومستوى عددي محدد ، ذلك ان عدد القوى القطبية كان محدودا بخمـــس او ســـت قوى وهي الدول الاوربية الكبرى، الامر الذي يدفع للقول ان النظام

الدولـــي وبشـــكله القطبـــي المتعدد كان نظاما اوربيا يجسد ارادة تلك الاقطاب ويصف انماط التفاعلات بينها ومايتقرر على ضوئها من افعال وردود افعال سلوكية [33].

3. القطبية الثنائية:

هذا النموذج ساد النظام الدولي في اعقاب الحرب العالمية الثانية وقد عرف في مـــراحله الاولـــى بـــنظام القطبية الثنائية المحكمة ثم تطور فيما بعد الى مايعرف بنظام القطبـــية الثنائـــية المفككة ، وقد ساعد على بروز هذا النموذج من القطبية ثلاثة عوامل رئيســـة هـــي بالـــتحديد : التقســـيم الثنائي لامكانات القوة الدولية ، وتفاقم الصارعات الايديولوجـــية، وحـــيازة القوتين العظميين لنسبة ساحقة من قدرات الحرب النووية في المجـــتمع الدولـــي، وعلـــيه فقـــد عرفت القطبية الثنائية بانها النظام الذي توزعت فيه امكانـــات العـــالم الفعالـــة من القوة بين كتلتين متنافستين ، وقد اتخذ هذا التوزيع اطارا هيكلـــيا تمثل في شكل حلفين رسميين هما حلف شمال الاطلسي ، وحلف وارسو اللذين تسلطت عليهما بصورة تكاد تكون مطلقة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي [34].

وفـــي ظل هذا الواقع الدولي تتخذ علاقات القوة اشكالا مختلفة لعل من ابرزها عملـــية الاستقطاب (Polarization) ، أي تجمع القوى الكبرى والمؤثرة حول مركزين قياديين، وقيام علاقات تنافسية – صراعية بينهما ... وتتضمن عملية الاستقطاب الدولي فـــي هـــذا النموذج ، ثلاث عمليات جوهرية وهي بالتحديد : تكّون مركزين للقوة يقوم بيـــنهما نـــوع مـــن الـــتوازن النسبي مع وجود تناقض نشط بينهما يبرز تنافسهما على الســـيطرة العالمـــية، كذلـــك وجـــود علاقـــات واضحة للاستقطاب عادة ماتتخذ شكلا ايديولوجيا سياسيا [35].

ان التغير الذي ترتب على طريقة توزيع القوى على المستوى العالمي في ظل هذا النموذج من القطبية قد افضى الى جملة نتائج سوف نجملها على الوجه التالي:

أ. دخـــول الدول الاوربية في اطار التحكم والسيطرة والتوجه الذي تمارسه قوتان تقعـــان خارج نطاق اطارها الجغرافي هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ولاول مرة في تاريخ النظام السياسي الدولي.

ب. برزت ضرورة اللجوء الى سياسة التحالف الذي يتخذ ظاهرة الكتلة (block).

ج. الـــية الاحــلاف في ظل التعددية السابقة للثنائية القطبية ، كانت لاتعمل الا في اوقات الحرب دون اوقات السلم، اما ظاهرة الكتلة في ظل القطبية الثنائية فانها دائمـــة التشـــكل وتتصف بالاستمرارية بسبب من دوام التصارع الايديولوجي وتبعا لظاهرة استمرار العداء بين القوتين العظمتين.

د. ان الحلف في الكتلة يعمل بزعامة دولة قطبية واحدة تواجه كتلة الدولة الثانية، فـــي حين لم تكن الدول الاطراف في الاحلاف القديمة تأتمر بأمر دولة تتزعم الحلف.

هـ. ان فاعلـــية اســلوب الردع في ظل نظام دولي تحكمه قوتان عظمتان لديهما امكانات هائلة من اسلحة الدمار الشامل ، اكتسب مضامين واليات جديدة، ذلك ان الـــتوازن الاستراتيجي قد اصبح قائما على اساس قدرات عسكرية نووية غـــير تقليدية، وعليه فان مفهوم الردع النووي المتبادل المتمثل بقدرة كل من القوتين العظمتين على تدمير الاخر تدميرا كاملا ونهائيا في حالة وقوع حرب نووية بينهما وتحت أي ظرف من ظروف المبادأة [36].

4. هيكل القوة المحتمل :

لقـــد اختفى عالم ثنائي القطبية ولم تحل محله قوة عظمى مفردة. اذ ان تراجع احـــد القطبيـــن الدولييـــن اللذيـــن ســـادا خلال مدة الحرب الباردة عن دائرة التنافس الاستراتيجي لايعني تربع قطب واحد في الهرم الدولي، وان مفهوم عالم احادي القطب مـــاهو الا مفهوما بسيطا وغير واقعي[37]. أي ان حسابات الواقع تنبئ بدحظ اطروحة "فوكويامـــا" حـــول نهايـــة التاريخ المغرقة بالمثالية والمسيسة لصالح الولايات المتحدة والغـــرب الليبرالـــي. فالولايات المتحدة تعد قوة عالمية لكنها لم تعد تتمتع بذات القدرة علـــى فرض نفوذها بمفردها على العالم، وتم اتخاذ العديد من القرارات العالمية المهمة خـــارج واشـــنطن وموسكو، وافضت التطورات مجددا الى بروز اليابان والمانيا قوى اقتصـــادية مهمة، وقد بدأت قوى اقليمية اخرى باظهار نفسها في مناطق مختلفة ، ومع

انـــه مـــن المبكر استبعاد الولايات المتحدة كقوة مهمة ومؤثرة لعقود قادمة، لكن ذلك لم يكـــن بمعـــزل عـــن بـــروز مراكز اخرى للقوى سوف تتحدى هيمنتها على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ومـــن هنا اصبحت تتزايد المحاولات الرامية الى تصنيف هيكل القوى العالمية الـــى هـــيكل عسكري ، واخر سياسي، وثالث اقتصادي، باعتبارها ثلاث اقطاب مهمة للقـــوة وضمن هذا السياق تعد بعض الدول بمثابة قوى سياسية بارزة بينما تتصدر دول اخـــرى مـــيدان الاقتصـــاد واخرى ميدان القوة العسكرية، وانطلاقا من ذلك فان النظام العالمـــي الـــبديل ســـوف يشـــهد تعددية نووية بفارق نووي لصالح الولايات المتحدة ، وتعدديـــة سياســـية بفواعل سياسية ، وتعددية اقتصادية بفارق اقتصادي لصالح اليابان، وانســـجاما مع هذا الانتشار الواسع للقوى العالمية فان محيط مراكز القوى المنفصلة بدأ بـــالظهور بشكل واضح، ونزولا عند طبيعة النزاعات والاتجاهات الحالية ، فأن مراكز القـــوى تتجاذب مع التجمعات الاقتصادية الرسمية ولاسيما التي ظهرت مؤخرا ومنها : اتفاقـــية الـــتجارة الحرة و (النافتا) بزعامة الولايات المتحدة ، والاتحاد الاوربي بزعامة المانيا ، ومنطقة اسيا بزعامة اليابان ، مع قبول دور محوري للصين. وتبعا لذلك يمكن القول ان من يتوافر على القوة الاقتصادية يستطيع امتلاك غيرها وبالتالي ممارسة دور سياســـي دولـــي فـــاعل، ومع ان هذا القول ينسحب لفترة قادمة على الولايات المتحدة باعتـــبارها القوة العسكرية العظمى الوحيدة حاليا التي لها القدرة على التواجد العسكري المكـــثف فـــي أي منطقة من العالم، بيد انه يمكن ان ينسحب كذلك على اليابان والمانيا والصـــين باعتـــبارها قوى اقتصادية صاعدة، فنوعية امكانياتها الاقتصادية قد تدفع بها مستقبلا الى بناء قوة عسكرية وتوظيفها من اجل دورسياسي فاعل [38].

وتوجد مخططات نظرية مختلفة ومحتملة لهذا التفاعل ، ومن المرجح ان تكون هذه المخططات ضمن التصنيفات الاتية :

أ. مخطط للتنافس والتعاون بين التجمعات الثلاثة.

ب. احـــتمال تغيير التحالفات بتعاون مجموعة من اخرى ضد ثالثة بطريقة مواجهة متزايدة.

ج.   ترتيب شراكة بين جميع التجمعات مع منح الافضلية للولايات المتحدة واعتبارها شريكا بارزا.

د.   شراكة متكافئة بين جميع التجمعات الثلاثة.

هـ.   اوربا ازاء مخطط المحيط الهادي مع وجود حالة من التنافس شرطا رئيسا.

و.   منطقة الشرق حيال مخطط الغرب مع وجود حالة من التنافس عنصرا رئيسا.

وبغض النظر عن المجموعات الاقتصادية الواسعة الثلاثة انفا توجد بدائل محتملة اخرى لعل ابرزها : هو هيكل قوة خماسي يشمل بالاضافة الى المجموعات الثلاثة على روسيا والصين، اذ لايمكن استبعاد احتمال بروز روسيا من جديد ، بيد ان مدة بروزها غير معلومة او واضحة، ومن غير المحتمل بروزها قبل (10-15) سنة اخرى ، لكن بروزها قد يكون مؤكدا .. اذ ان القوة العسكرية لموسكو امر لايمكن تجاهله ، وترسانتها النووية بعد اتفاقية (ستارت 2) سوف تظل قائمة وهائلة.

اما بالنسبة للنمو الاقتصادي للصين فان دخل الفرد الواحد سوف يزيد بحلول عام (2025) بنسبة ملفتة للنظر، اذ ان الناتج القومي الاجمالي سوف يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه ، يشهد العالم بروز قوى اقليمية لاسيما في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، اذ لاتوجد حواجز كبيرة مابين الاقاليم واحتمالات التكتل واردة ومسوغة ، ومع ان ماسوف تكون عليه القوى الاقليمية وتأثيراتها والوصف الذي سيطلق عليها غير واضحة بما فيه الكفاية حاليا ، الا ان حقيقة القوى المتنفذة التي تقع بمرتبة ادنى من قوى عالمية والنفوذ الستراتيجي الذي تمارسه في مناطق نفوذها لايمكن تجاهله، فهذه القوى سوف تكتسب قدرات اضافية وربما تمارس في مناطق اهتمامها نفوذا بارزا ، وما وراء هذه المناطق سوف تتفاعل مع الدول المجاورة لها بطريقة نافعة ومهمة الى حد كبير، ان هذا الامتداد على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي يمكن اعتباره تطورا مهما يحفل به النظام السياسي الدولي المعاصر وسوف يرتب تغيرات جوهرية في اطاره الهيكلي.

سادسا: خصائص وسمات النظام السياسي الدولي المعاصر

ينطوي النظام السياسي الدولي المعاصر بهيكليته الراهنة على العديد من الخصائص و السمات ، التي تميزه عن المراحل السابقة .

1. ابرز خصائص النظام الدولي المعاصر : [39]

أ. اشكالية الضبط والتنظيم :

ان المعضلة التي غدت تواجه النظام الدولي تتمثل بتنازع الاختصاص السيادي بين وحدات النظام الاساسية (أي الدول) ومؤسساته المختصة بالحفاظ على استقراريته... والتجربة التاريخية للمنظمات الدولية لاتشفع بتقديم دلائل وافية تؤكد استقلاليتها نتيجة لما تتمتع به من سيادة تعلو على الدول الاعضاء، وحتى ميثاق المنظمة وقواعد القانون الدولي غالبا ما تخضع للتكيف الاعتباري عندما تتعارض مع المصالح الوطنية او الحيوية للوحدات الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي. وعلى هذا فان المنظمة الدولية ماتزال تعاني، وبسبب من معضلة السيادة وهيمنة مصالح القوى العظمى والكبرى ، من جوانب القصور في ادائها الوظيفي ، واصبحت نتيجة ذلك قاصرة عن توفير قدر عال من الامكانيات الانضباطية والتنظيمية الامر الذي اصبح يدعو الى القول بان امن النظام مايزال معتمدا على قاعدة المصالح الوطنية، والتوازنات الدولية اكثر مما يعتمد على قيام سلطة فوق دولية تأخذ على عاتقها انجاز مهام الضبط والتنظيم والتكييف، لذا فان معضلة الاداء التي تتسم بها الية السلطة الدولية المؤسسية تعد احد الخصائص المميزة للنظام السياسي الدولي المعاصر.

ب. خاصية اللاتجانس :

الحقيقة الموضوعية التي تحكم النظام الدولي تتمثل بكونه نظاما غير متجانس، سواء كان ذلك على صعيد الوحدات التي يتشكل منها ، او على صعيد العلاقات وانواع التعاملات التي تجري بينها ، وهذه الخاصية تتخذ مظاهر عدة، اذ لايمكن ان نلاحظ انه على الرغم من تعددية الوحدات المساهمة في النظام الدولي فان الخاصية التي تحكم وجودها تتمثل بحالة من التباين الشديد فيما بينها من حيث الحجم والقوة، رغم تمتعها

نظــريا بالسيادة والمساواة امام القانون، ومما عزز من هذه الحالة غياب التضامن الذي يســمح باعــادة تصــحيح مــايحدث مــن خلــل وعــدم تــوازن لانماط التفاعلات القائمــة بينها.. فهناك فجوة دائمة ومتأصلة تفصل بين الدول في مجالي توزيع الثروة والقوة.

ج. الاعتمادية :

ان احــدى الخصــائص التي يتميز بها عالم اليوم هي كونه عالما تتشابك فيه المصــالح وتتنوع فيه الحاجات، وتتداخل الى درجة اوجدت نوعا من الاستحالة في ان تعــيش وحداتــه بمعــزل عــن الاعتماد على الاخرين، ونتيجة للتقدم العلمي والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات التي برزت على نحو مكثف وبشكل غير مسبوق، فقــد برز ميل قوي لدى وحدات النظام الدولي الى اشباع الحاجات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها في ميادين عدة دفعت بها الى الدخول في تفاعلات تعاون وظيفي وبالاتجاه الذي جعل اعتماد بعضها على البعض الاخر يأخذ شكلا تصاعديا.

2. ابرز سمات النظام الدولي المعاصر:

أ. تغيير شكل النزاعات :

ان صــيغة النزاعات المستقبلية قد تتجذر ، اذ لم يعد بالامكان تصور نزاعات كونــية علــى وفق الفرضيات التي كانت سائدة ابان مدة الحرب الباردة، فالصراعات ســوف تكــون اما بينية ، او ضمن الدولة وفي كلا الحالتين تدع مجالا واسعا للتدخل الخارجــي ، وتشــجع اطــرافا مــتعددة على الافادة من استمرار الظاهرة الصراعية واســتثمارها متنفســا لاقتصادياتها ودبلوماسيتها وعلى حساب مفهومات اخلاقية تتعلق بالامن والسلم والتنمية

ب. الاحلال التدريجي للجغرافية الاقتصادية محل الجغرافية الاستراتيجية :

تضــطلع الاقتصــاديات وعلى نحو متزايد باهمية كبيرة في العلاقات الدولية، فالتــنافس بيــن الدول يمكن قياسه الان بالناتج القومي الاجمالي سواء كان ذلك باسعار صــرف قابلــة للــتحويل او بــتعادل القــوة الشرائية، ففي عالم اليوم حلت الجغرافية

الاقتصـــادية علـــى نحو كبير محل الجغرافية الستراتيجية مقياسا لقوة البلاد وهناك على الاقل ثلاث جوانب واضحة للتباين بين الاثنين :

(اولا). فـــي الوقـــت الذي اعتبرت فيه الجغرافية الستراتيجية دائما مسألة الحدود على انهـــا غير منفذة للماء ، مقدسة الى حد بعيد ولايمكن تجاوزها ، فانها اصبحت مفـــتوحة فـــي الجغرافية الاقتصادية، فالبضائع والاشخاص يعبرون من خلالها بســـهولة كبيرة، أي انها اصبحت ذات شأن ضعيف ، فأوربا اندمجت في اطار الاتحـــاد الاوربي، وشكلت معاهدة (النافتا) مجموعة تجارية ضخمة ، ويسعى المؤتمـــر الاقتصـــادي لـــدول اســـيا والمحيط الهادي الى ادخال الاقتصاديات الاسيوية عبر المحيط الهادي.

(ثانيا). تـــنظر الجغرافـــية الاقتصادية الى الجيران على انهم اصدقاء، ويتزايد الحديث عـــن دوائـــر ومثلـــثات – النمو ورباعي اضلاع النمو ، التي تتجاوز الحدود الوطنـــية بدعـــوى ان هـــذه العلاقـــة الاقتصادية يمكن ان تذلل من العداءات التقليدية.

(ثالثا). فـــي الوقـــت الـــذي يكـــون فيه تفاعل الجغرافية الستراتيجية بشكل رئيس بين الحكومـــات ووكالاتها، فان الجغرافية الاقتصادية يمكن ايجادها على نحو كبير بين الافراد والمتعهدين والسياح والعلماء ورجال الاعمال.

ج. بروز منطقة اسيا والمحيط الهادي :

ان هـــذه المـــنطقة لديهـــا من الامكانيات الكامنة لتغيير ميزان الكرة الارضية برمـــته، انها تشهد في الوقت الحاضر تحولا كما هو الحال بالنسبة الى العديد من الدول الاخـــرى، وهناك من اخذ يتنبأ بأن القرن 21 لابد له ان يرتبط بهذه المنطقة [40]. وان كانـــت ثمـــة مشـــاكل رئيســـة تلوح في الافق ، وهي فضلا عن الخلافات حول جزر الكوريـــل، وجزر سبارتلي، والخلافات الحدودية ومشاكل الانفصال والاندماج في اقاليم مـــتعددة التطلعات المتباينة في الاسلوب لكل من الصين واليابان، فان جلها يتجسد فيما يلي:

(اولا). شعور الصين بخطر التهديدات الامريكية المتمثلة فيما يأتي:

- سعي الولايات المتحدة الى تحقيق تقدم سلمي في الصين كما حدث في الاتحـــاد السوفيتي بما ينطوي عليه ذلك من اختراقات غربية للمجتمع الصيني.
- محـــاولات الولايـــات المـــتحدة فـــي دعم الخصوم الاقليميين للصين والتلويح للاخيرة بالحظر التقني وفرض العقوبات التجارية.
- ســـعي الولايـــات المـــتحدة للاندفـــاع نحو الشرق بغطاء حلف شمال الاطلسي وعبر البوابة التركية.

(ثانيا). تـــزايد احـــتمالات تعـــرض التعاون الستراتيجي بين الولايات المتحدة واليابان للـــتوتر وذلـــك بسبب تآكل فرضية الخطر المشترك، لاسيما بعد تراجع الاتحاد الســـوفيتي عـــن موقعـــه التنافســـي في قمة الهرم الدولي، والفجوة الاقتصادية المـــتفاقمة بيـــن الـــيابان والولايات المتحدة ، اذ ان التقدم الاقتصادي لليابان في الســـنوات الاخيرة قد خلق منافسة قوية وحادة، وتسيسا متزايدا لعلاقات التجارة والاستثمار بين البلدين، واصبح الفائض التجاري والرأسمالي لليابان مصدر قلق وتوتـــر للولايات المتحدة، وقد اثار النزاع التجاري بين الطرفين مشاعر معادية لليابانيين بين الامريكيين، ومشاعر معادية للامريكيين بين اليابانيين [41].

وعلـــى أي حال فان تفاعلا اكثر تعقيدا في طور التكوين في المنطقة ولايشمل اليابان والصين فحسب بل يشمل دولا اخرى، فكوريا الموحدة على سبيل المثال (والتي يمكـــن ان تصـــبح نوويـــة) ، وتمتع الهند بالهيمنة الاقليمية في جنوب اسيا، فضلا عن مواصـــلة اليابانييـــن لخططهم بالحصول على قدرات نووية تطلق من الغواصات خلال القـــرن الحالي، ويبقى من الاهمية بمكان القول ان نزعة المنافسة والتطلع التي يشترك فـــيها كـــل مـــن اليابان والصين والولايات المتحدة ، واستمرار احتفاظ روسيا بقدرات عســـكرية هائلة ، واندفاع بقية الدول نحو زيادة وتحديث قدراتها العسكرية، سوف تزيد مـــن عوامـــل عدم الاستقرار في المنطقة ، وتستهلك بعض عائدات التنمية والازدهار، وقد تستبعد احتمالات تشكيل هيكل امني قابل للبقاء.

هوامش الفصل السابع

(1) د. عــبدالقادر محمــد فهمــي ، النظام السياسي الدولي، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1995)، ص5 .

(2) David Easton, System Analysis of Political Life, Op cit, p.57.

(3) K.J.Holsti , Op cit, P.9.

(4) Mauric A.East , The International System Perspective and Foreign Policy, eds, Why Actions Act, (Beverly Hills, Sago publications, 1978), P.145.

(5) John Wiley, International Politics, and Sons, New York, 1962, P.11.

(6) Kenneth G.Boulding, Conflict and Defense, Ageneral Theory , (New York, Harber Tourch Books, 1967), P.7.

(7) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 9-10.

(8) Sammel P. Hantington , The Clash of Civilization, (Foreign Affairs, Vol. 72 . No3 , Summer , 1993) , P.P.22-49.

(9) Max Singer , (International Herald Tribune, September , 2. 1993).

(10) Sammel P.Hantington, If No Civilization, What ?, (Foreign Affairs, November – December, 1993) , P.P. 191-192.

(11) Fouad Ajami , The Symmoning, On the Clash of Civilization , (Foreign Affairs, September – October, 1993) , P.4.

(12) D.Banerjee, Op cit, P.P. 146-147.

(13) The Economist , London , September , 5 , 1992.

(14) ميلود المهذبي ، قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة ، النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية، مصدر سبق ذكره ، ص ص 30-31.

(15) انظر : المصدر نفسه ، ص 33.

وكذلك :

Richard Stubbs and Geoffrey R.D.Under Hill (eds), Political Economy and the Changing Global Order , (London , Macmillan, 1994).

(16) المصدر نفسه ، ص 34.

(17) دومنيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الامريكية وتهميش الامم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، شؤون سياسية، العدد 2، مايس 1994، ص 61

(18) Arnold Wolffrs, The Actors in International Relation , in Theory and Practice of International Relation, Edited by , Fred A.Sonderma, (N.J. Prentice Hall Inc, 1979), P.20.

(19) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 23.

(20) المصدر نفسه ، ص 25.

(21) المصدر نفسه ، ص 26.

(22) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 264-266.

(23) المصدر نفسه ، ص 267.

(24) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 28.

(25) جون ادلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، (عمان ، الشركة المركزية المتحدة ، 1987)، ص 114.

(26) R.Parnet and R.Muller , Global Reach , The Power of Multinational Corporations, (New York, 1974) , P.14.

(27) جون ادلمان سبيرو ، مصدر سبق ذكره ، ص 115.

(28) د. ثامـــر كامل محمد ،التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 280.

(29) Robert O.Keohan and Joseph S. Nye , Power Interdependence , World Politics in Transmision , (Little Brown , 1977), P.14.

اورده ، د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.

(30) لمزيد من التفصيل انظر : المصدر السابق ، ص 27 ومابعدها.

(31) د. ثامـــر كامل محمد ، ادارة القوة في النظام العالمي البديل ، دراسات دولية، العدد 12، بغداد ، مركز الدراسات الدولية، نيسان ، ابريل 2001 ، ص 137

(32) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 39-40.

(33) المصدر نفسه ، ص 40.

(34) د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(35) انظر : د. عبدالقادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص ص 42-43.

وكذلك : د. محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية واثرها على الوطن العربي، (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991)، ص 59.

(36) المصدر نفسه ، ص 44.

(37) Ted Galen Carpennter , The New World Disorder , (Foreign Policy, Fall. 1991) , P.4.

(38) D.Banerjee, Op cit , P.149.

(39) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 139-140.

(40) ريتشـــارد نيكسون ، الفرصة السانحة ، ترجمة احمد صدقي مراد ، (القاهرة ، دار الهلال ، 1992)، ص 99.

(41) Sukhwant Singh Nannan, The Japanese American Relationship, (Strategic Analysis, Vol. 15, No.2, April – May , 1992).

الفصل الثامن

القوة وادارة القوة في النظام الدولي

المقدمة :

القـــوة هـــي احـــد المفهومات المفتاحية في التقليد الكبير للفكر الغربي الخاص بالظاهـــرات السياســـية ، وانها في ذات الوقت مفهوم يفتقر بالرغم من تاريخه الطويل، افـــتقارا واضـــحا، علـــى المستويات التحليلية، الى اتفاق في اراء المفكرين حول معناه المحـــدد، وحـــول مزايا متعددة للاطار العام للمفاهيم حيث ينبغي ان يوضع [1]، وذلك بســـبب مـــن ان عبارة سياسة القوة تنطوي على عدد غير قليل من الافكار [2]. غير ان هـــناك قلبا معقدا لمعناه أي علاقته بمقدرات الناس، افرادا وجماعات على القيام باعمال قـــياما فعـــالا ، وعلـــى الخصـــوص عـــندما تقف في سبيل تحقيقهم لاهدافهم وغاياتهم معارضـــة انسانية او مقاومة، وتقود مشكلة التغلب على المقاومة الى مسألة الدور الذي تقـــوم بـــه وســـائل الاكراه... وعلاقة الاكراه بمظاهر الطوعية، والاتفاقية في الانظمة القووية [3].

وتعتـــبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها اهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولـــية ، وذلك بالنظر الى ان هَذه القوة هي التي ترسم ابعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد اطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية[4].

اولا: مفهوم القوة

يمكـــن تعـــريف القـــوة الوطنية للدولة على انها المقدرة على التأثير في سلوك الـــدول الاخـــرى بالكيفية التي تخدم اغراض الدولة الممتلكة لها، وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة او غنية او عظيمة ولكنها ليست قوية [5].

ويــتفق مع هذا التعريف الاستاذ " Singer " الذي عرفها على انها القدرة على التأثــير [6]، وكذلــك الاستاذ الهندي " ماهندرا كومار " الذي يعطي للقوة مفهوما مرادفا للتأثير فيعرفها بانها القدرة او القابلية للسيطرة على الاخرين [7].

وتمــثل قوة الدولة حجر الزاوية في تحديد ابعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية ، والحكم على طبيعتها يختلف من موقف الى اخر حسب الايدي التــي تمســك بــزمام هــذه القوة والهدف الذي توجه اليه، فبعض الدول تستخدم قوتها الوطنــية كــاداة لاملاء اوضاع اقليمية معينة، او لفرض نمط سياسي او مذهب بالذات علــى الــدول الاخــرى، في حين هناك دول اخرى امكنها ترويض هذه القوة وتهذيبها والــتحكم فــيها والســيطرة علــيها فــي الحدود التي يقتضيها الدفاع عن امنها القومي ومصالحها الوطنية [8].

وممــا لاشك فيه ان هناك فجوة بين القوة الفاعلة في السياسة الدولية أي (القوة العملياتــية) وبين مفهوم القوة مفاهيميا، ويعود ذلك الى ان القوة ظاهرة كلية متكونه من جملــة متغــيرات متداخلة متفاعلة [9]. كما ان مفهوم القوة قد ارتبط بمحك اختباره وهو التعامل المباشر في الميدان.

ولاجــل اضــفاء مــزيدا من الضوء على مفهوم القوة بهدف تحديده وتأطيره نظــريا وعملياتيا سوف نحاول تاليا استعراض اراء ثلاثة من الكتاب يعبر كل منهم عن اتجــاه او مدرسة معينة في العلاقات الدولية وهم " Edward Hallett Carr " ممثلا عــن المدرســة التقلــيدية، و " Hans J Morgan thau " رائــد المدرسة الواقعية ، و " Robert A.Dahl " ممثلا عن المدرسة السلوكية:

1. مفهوم القوة لدى " ادوارد كار" (المدرسة التقليدية):

لقــد ضمن افكاره في كتابه الموسوم (The Twenty Years Crisis 1919-1939) وقســم القــوة السياسية في المحيط العالمي التي ثلاثة اقسام هي القوة العسكرية والقــوة الاقتصادية، وقوة التحكم بالرأي، ويرى بان هذه الاقسام متداخلة كليا مع بعضها ولكنها نظريا منفصلة.

وقـد ركـز على القدرات العسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة واعتبر ان الشـيء المهـم للادارة العسكرية يكمن في حقيقة ان الشوط الاخير للقوة في العلاقات الدولـية هـو الحرب ، واعتبر عمل الدولة في مجال القوة يؤدي مباشرة الى الحرب، ونظـر للقوة العسكرية على انها عنصر اساسي في حياة الدولة وهي ليست اداة فقط بل غايـة بحـد ذاتهـا ... وتوصـل الى ان الحروب التي تبدأ نتيجة لدوافع الامن تصبح بسرعة حروب عدوانية (10).

امـا القوة الاقتصادية فهي في نظره احد ادوات القوة السياسية وهي مرادفة او متحدة مـع الارادة العسـكرية، وكثـيرا ما استخدم السلاح الاقتصادي اداة للسياسة الوطنية، ولكسب القوة والتأثير الخارجي ويأتي ذلك حسب رأيه عن طريق مبدأين:

أ. تصدير رأس المال.

ب. السيطرة على الاسواق الخارجية.

وفـيما يـتعلق بقوة التحكم بالاراء (Power Over Opinion) فهو ينبه الى ضرورة ادراك ان التعامل يتم مع تصورات واعتقادات ومشاعر الانسان وهذه امور قد لاتخضـع لقياس دقيق ، بل ولايمكن التنبؤ بامرها ، ويؤكد على دور الدعاية والاعلام حيـث يلعـبان دورا بـارزاً فـي مجال السيطرة على الاراء ... وقد ربط بين وسائل الدعايـة والتطور التقني الاقتصادي والعسكري لكي يوضح العلاقة بين الاشكال الثلاثة للقوة السياسية، واعتبر الدعاية اداة من ادوات السياسة وتحقيق الاهداف الخارجية.

2. مفهوم القوة لدى "هانس جي موركنثاو" (المدرسة الواقعية):

حاولـت المدرسة الواقعية واكدت على فهم وتفسير السياسات الدولية كما هي علـيه لا كمـا يجب ان تكون عليه. انها تدرس المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في السياسـة الدولية، وبذلك اعتبرت التاريخ وشواهده مادة اساسية لتأكيد صحة تشخيصها وترسـيخ القناعة بان هناك جوهر للسياسات الدولية يتم الوصول اليه عن طريق واحد هو القوة (11).

أي انهـــا تســـتقي مادتهـــا الخام من التاريخ لتصل الى تعميمات حول السلوك الدولـــي وهـــي تتمـــيز عن المثالية في هذه الناحية ، أي الاستناد الواسع للتاريخ [12] . فالعالم في نظر " موركنثاو" ينطوي على مصالح متضاربة، ويسود الصراع فيما بينها، ولايمكن ادراك المبادئ الاخلاقية بصورة كاملة، وقد يحدث توازن مؤقت للمصالح لكن تسوية الصراعات على الدوام غير مستقرة [13].

وان مفهـــوم المصلحة يؤمن الصلة بين اسباب ومحاولات فهم السياسة الدولية والحقـــائق التـــي يجـــب ان تفهم ، وهو يعتبر السياسة مجال فعل مستقل، مثل المجال الاقتصادي، الدين ، الاخلاق.

ويعتقد الواقعيون ان المصلحة هي المعيار الدائم والتي تحكم بواسطتها الافعال السياســـية وتوجه، ولاتمنح الواقعية مفهومها الاساسي للمصلحة التي تعرف كقوة معنى ثابـــت دائما... ففكرة المصلحة في الواقع هي جوهر السياسة ولاتتأثر بظروف الزمان والمكـــان ، ومع ذلك فان نوع المصلحة الذي يقرر الافعال السياسية في فترة معينة من التاريخ يعتمد على القرينة السياسية والثقافية التي تصاغ ضمنها السياسة الخارجية.

ومـــن خـــلال الواقعـــية السياسية يفسر " موركنثاو " السياسة الدولية على انها صـــراع من اجل القوة، ويصف العلاقات الدولية من خلال ترتيب المصالح والنشاطات المختبـــئة وراء مفهـــوم القوة ... ولكن السياسة الدولية كجزء من كل تتحدد من خلال الاهمـــية المركـــزية للمصلحة لذا فهو يؤكد على انها تتمثل بالصراع من اجل القوة بين الدول القومية.

فكـــل قومية مشغولة بالصراع وكل قومية يجب ان تسوي او تنظم اعمالها نحو متطلبات القوة ، واستنادا على الموقف الذي له صلة بالقوة والتوزيع الاجمالي للقوة في النظام الدولي فان خيارات الدول الاساسية ضمن النظام تتحدد في مايلي:

أ. المحافظـــة علـــى الوضـــع القائم ، أي المحافظة على التوزيع القائم للقوى في لحظة تاريخية معينة.

ب. التوســع او الامبريالــية ، أي السعي الى قلب الوضع القائم بما يحقق ويعزز ضــمانات ومصــالح اضافية ، وباستخدام الوسائل العسكرية او الاقتصادية او الثقافية.

ج. تحقــيق الهيــبة ، بمعــنى اشعار الاخرين بتفوق القوة الفعلية التي تمتلكها عن طــريق الدبلوماســية بالمعــنى الواسع للمصطلح او عرض القوة العسكرية او كلاهما معا.

3. مفهوم القوة لدى " روبرت دال" (المدرسة السلوكية) :

يقــول "دال" ان فكرتي البديهية عن القوة اشبه بما يلي : ان للطرف (أ) سلطة على الطرف (ب) للحد الذي يدفع به للاتيان باشياء لايقوم بها من غير (القوة) ويحدد بعض الحالات اذا ماتوفرت فانه يكون هناك لاعب وتحدث علاقة قوة وهي : [14]

أ. المصدر ، الميدان ، القاعدة ، قوة اللاعب.

ب. الوسائل او الادوات التي تستخدم من قبل اللاعب.

ج. المقدار او حدود قوة اللاعب.

د. نطاق او مجال قوة اللاعب.

وهــو في تحديد القوة كعلاقة اجتماعية يحاول تعميم هذه الظاهرة الى السياسة الدولية من خلال تعميم تحليله الاجتماعي على مصير الافراد الى المجال الدولي وجعل الدولــة تحل محل الفرد ... فكل مايؤثر بالفرد يؤثر بالدولة وكل مايعتمد عليه الفرد من مــوارد وفرص واشياء تكون مصادر قوة للدولة، وكذلك الوسائل ونطاق القوة فهي عند " دال" علــى صــعيد الافراد والمجتمع ولكن يمكن استعارتها في المجال الدولي فتكون القوة علاقة بين دول معينة.

ان القــوة بحســب " دال " هــي علاقة بين طرفين او اكثر ، فهي القدرة على الــزام الاخرين ليسلكوا وفقا لاهداف من يمارس هذا الفعل ، والقوة توجد عندما تتواجد ثلاث عوامل هي :

أ. ان يكون هناك نزاع على اهداف معينة.

ب. ان يوافق احد الطرفين على مطالب الطرف الاخر ولو على كره منه.

ج. تفترض علاقة القوة ان احد الطرفين قادر على انزال عقوبات يعتبرها الطرف الاخــر كفــيلة بالحــاق اضرار بالغة ولابد ان يكون ثمن عدم اذعانه لمطالب الاخر اكبر مما سيفقده نتيجة اذعانه.

لقــد نظــرت هــذه المــدارس الى القوة من زوايا مختلفة، واشارت الى عدة تعــريفات بشأنها ، وهو ماقد يشكل فائدة لايمكن الاستغناء عنها في رسم الفواصل بين المفاهيم المتقاربة والمتداخلة بشأن ادراك معنى القوة، على الرغم من تضمن كل مفهوم بعضــا من عناصر المفاهيم الاخرى. وان مايمكن استخلاصه هو ان القوة تمثل علاقة تشمل الامور التالية : [15]

1. منافسة او نزاع بين مصالح وقيم طرفين او اكثر.
2. يهدد طرف طرفا اخر بتلقي العقاب اذا لم يمتثل لاراء الاول.
3. يــدرك الطرف المهدد (بفتح الدال) نتائج التهديد فان اطاع فانه سيتجنب خسائر جمــة يســببها عدم انصياعه. اما اذا رفض فان على الطرف الاول ان يوجد لنفســه علاقــة قوة جديدة. وتكون عادة باستخدام القوة بالفعل أي قوة الاجبار الفعلية.
4. وهــذا مايميزها عن القوة بالمعنى العام . اما التأثير فيختلف عن الاثنين وذلك لان (أ) يتمــتع بنفوذ عند (ب) فيتجاوب سلوك (ب) مع رغبات (أ) ليس بسبب توقــع الحرمان والعقاب من استخدام القوة الفعلية من جانب (أ) ، بل لان (ب) يتجاوب لانه يرى اغراض (أ) مغرية وذلك لان (أ) يعرض مكاسب تقنع (ب) فــتدفعه الى الامتثال . اما السلطة فهي الحالة التي يجد (ب) ان التركيب الكلي لافعــال وقيم (أ) مايدفعه الى الامتثال الى اوامره ، ليس خشية العقاب او طمعا بالنفع بل لاقتناعه بشرعيتها.

ويتضــح من ذلك بان القوة تشكل جانبا رئيسيا في أي علاقة، ولايمكن عزلها عــن كــل النواحي المتصلة بهذه العلاقة، فالقوة تتأثر بطبيعة العلاقة وكذلك بكل تغيير يطرأ على أي جانب من جوانبها.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين امكانات الدولة الوطنية وسلوكها الدولي

لاشك ان هناك علاقة جوهرية، وغالبا طردية بين قوة الدولة الوطنية وماتنطوي عليه من مصادر وموارد نوعية قابلة للتوظيف، وبين درجة حرية الحركة التي يتمتع بها صانعي قراراتها وطبيعة مواقفها وتوجهاتها السياسية في البيئة الدولية . ولدراسة هذه العلاقة واحتمالاتها تحاول بعض التحليلات تقسيم الدول الى فئات متميزة على وفق امكانياتها من القوة، وان تسوق نماذج مختلفة من السلوك الذي يعبر بشكل او اخر عن حقيقة هذه القوة ، ويصنف " الدكتور اسماعيل صبري مقلد " هذه الفئات على النحو التالي: (16)

1. فئة الدول القوية والقانعة :

تعتقد هذه الدول بوصولها الى درجة الرضا – بالمقاييس التي تضعها لنفسها – بين حجم امكانياتها من القوة من جانب وبين مستوى النفوذ ودرجة التأثير الذي وصلت اليه خارجيا في البيئة الدولية من جانب آخر ، أي ان مثل هذه الدول لاترى فجوة تفصل بين امكانيات القوة المتاحة لديها وبين الاهداف التي تسعى الى تحقيقها خارجيا. وهذا التماهي بين حجمي الامكانيات والقدرة على التأثير الدولي بفعالية ، الامر الذي يفضي الى تكريس قدر من الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الاوضاع القائمة دون تغيير، لان التغيير من وجهة نظرها يمكن ان يؤثر بشكل سلبي على علاقة التناسب المطلوب المحافظة عليها.

علـى مايبدو ان تقييم الدول لعلاقة التناسب هذه ، والاقتناع بها، وماتفضي اليه من نتائج ، تعزز الرغبة لديها في المحافظة على الوضع القائم وحمايته ضد محاولات التغيير، انما هي حالة تنطوي على قدر من المثالية، وهي عملية نسبية بحتة وتتوقف غالبا على جملة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

أ. طبيعة الاهداف الوطنية للدولة المعنية ومستوى ونطاق اتساعها.

ب. تقـيم الدولـة لامكانـياتها من القوة مقارنة بامكانيات غيرها من الدول ، وهذا التقيـيم والمقارنـة، هـي التـي تغذي الاحساس لديها بالقناعة او بالرغبة في التغيير.

ج. نظـرة الدولة واحساسها باحتمالية تعرضها للتهديد من عدمه من جانب طرف او اطـراف فـي الـنظام الدولي، لان احساسها بعدم تعرضها للتهديد يجعلها احرص على الدفاع عن الوضع القائم منها الى محاولة تغيره [17].

2. فئة الدول القوية وغير القانعة :

هـذه الـدول تستشعر وجود فجوة بين امكانياتها الذاتية من القوة الوطنية وبين مسـتوى التأثـير السياسي الفعلي الذي تمارسه في علاقاتها بغيرها من الدول، وبمعنى اخـر انهـا تشعر بفقدان التناسب بين مستوى امكانياتها، ومدى تأثيرها خارجيا ، الامر الـذي يحفـز الدوافع لديها الى تغيير الواقع الدولي في الاتجاه الذي يحقق هذا التناسب لكي تشعر بقدر من الرضا عن الوضع الجديد.

وتجـدر الاشـارة هـنا الـى ان الفجـوة التي استشعرتها الدولة بين مستوى امكانـياتها الوطنـية ودرجة تأثيرها خارجيا، قد تكون واضحة في مخيلة الدولة التي لم يكـن يرضـيها الوضع الذي كان قائما قبل تغييره، بينما قد لاتكون هذه الفجوة واضحة فـي مدركـات الدول الاخرى، ومرد ذلك يعود بطبيعة الحال الى التفاوت والتباين في نوعـية المعايـير المستخدمة في عمليات القياس والمقارنة ، وعموما يتوقف هذا الامر على جملة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

أ. احسـاس الدولـة بوجود دول تقل عنها من حيث مستوى الامكانيات ومع ذلك درجة تأثيرها السياسي الدولي وحجم مصالحها كبير نسبيا بالقياس الى ماتسمح به امكانياتها.

ب. شـعور الدولة بتطور امكانيات القوة لديها بشكل ملحوظ دون ان يصحب ذلك زيـادة فـي درجـة تأثيرها الخارجي او اتساع دائرة مصالحها الوطنية، وهذا

الشعور ولد لديها ادراك بان احد طرفي المعادلة قد تغير، ومع ذلك بقي الطرف الاخر من دون تغيير.

ج. حدوث تطور في مستوى ونوعية اهداف الدولة، وفي شعورها بان لديها من القدرات الوطنية مايساعدها على دعم هذا التطور ومواجهة احتمالات بروز مقاومة دولية.

د. النزوع نحو احداث التغيير استجابة لبعض التطلعات الوطنية الضاغطة في اتجاه رفض مضمون الوضع الراهن والعمل على تغيره.

3. فئة الدول الضعيفة والقانعة :

ينطوي تحت هذا الوصف دول كثيرة ذات امكانيات محدودة من مقومات القوة الوطنية، وتنطوي على احساس بان درجة ومستوى تأثيرها الحالي في العلاقات الدولية يتناسب مع محدودية امكانياتها، ولايمكنها الارتقاء بمستوى تأثيرها واهدافها ومصالحها، دون ان تعرض نفسها لمخاطر تعود عليها بالضرر اكثر مما تعود عليها بالنفع. لاشك ان ادراك الدولة بان مستوى امكانياتها سيظل على ماهو عليه دون الارتقاء الى مستوى افضل هو الذي يولد لديها الشعور بالقناعة والرغبة في استمرار الوضع القائم، حتى وان كانت تلك الدولة لاتملك المقدرة على الحيلولة دون انهيار ذلك الوضع او حدوث تغييرات فيه لغير صالحها [18].

4. فئة الدول الضعيفة وغير القانعة :

هذه الدول تدرك ضعف مستوى امكانياتها من القوة مقارنة بالامكانيات المتفوقة للدول الاخرى. ومع ذلك تكون في حالة من عدم القناعة او عدم الرضا ازاء الوضع الدولي القائم ، وربما تشعر هذه الدول بالظلم والحيف الشديد نتيجة استغلال الدول الاقوى منها لها، الامر الذي يجعلها متحفزة الى التغيير على الرغم من انها تفتقد كل مقدرة فعلية على اجراء هذا التغيير، لذا تستعيظ عن ذلك بانحيازها الى جانب دول كبرى غير راضية عن استمرار الوضع القائم ، على اساس انه اذا ماقدر لتلك الدولة

الكبرى ان تتحدى الوضع الدولي بنجاح ، لاعتقادها بان ذلك ربما ينعكس عليها بميزات جديدة كانت تفتقر اليها فيما سبق [19].

ثالثا: اشكاليات تقييم مستوى القوة الوطنية للدولة

1. اشكالية حصر المتغيرات المادية والمجتمعية :

غالبا ، يصعب حصر هذه العناصر ، واعطاء وزن نسبي لكل متغير على حدة. وان مرد هذه الصعوبة يعود الى كثرة تلك العناصر وتباينها واختلاف طبيعتها، كما ان تحديد وزن نسبي لكل متغير يعد عملية تقديرية محضة ، وخاصة بالنسبة للمتغيرات المجتمعية، وذلك لان طبيعتها اللامادية قد لاتتيح الفرصة لاجل الوصول الى نتائج دقيقة او تقريبية في هذا الشأن، فعوامل الثقافة السياسية او الايديولوجيا، او الروح المعنوية مثلا تعجز المقاييس المادية عن حسابها بدقة وموضوعية عند استخلاص الوزن النهائي لقوة الدولة في ظرف من الظروف، والاشكالية لاتتوقف عند هذا الحد او بمعنى أخر لاتشتمل فقط على صعوبة التقييم بالنسبة للمتغيرات اللامادية، وانما هناك بعض المتغيرات المادية الاخرى كدور المتغير الجغرافي ولاسيما مايتعلق بالموقع او المساحة، تعكس هي الاخرى احدى الاشكاليات التي تواجه عملية التقييم.

2. اشكالية السيطرة على التفاعلات الدينامية بين المتغيرات :

هذه الاشكالية تختلف عن سابقتها في ان الاولى ذات طابع كمي في الاساس، اما الثانية فيغلب عليها الطابع الكيفي بشكل ملحوظ، وبهذا فان مهمة القائم بالتقييم لاتتوقف عند التعرف على هذه المتغيرات، وانما يجب تجاوزها للوصول الى تصور دقيق حول الكيفية التي تمتزج بها وتتفاعل لتفضي في النتيجة الى حجما او كما من القوة الوطنية. وفضلا عن ذلك فان تحديد الطبيعة الكيفية لهذه التفاعلات الدينامية المعقدة والدائبة التغيير في نفس الوقت انما هي عملية لاموضوعية ، ومن الجائز ان تختلف بشأنها الاحكام والاراء اختلافا قاطعا، ومثل هذه الاشكالية تحول دون توفير صورة دقيقة ومحددة لحقيقة القوة الوطنية لدولة من الدول في وقت من الاوقات [20].

3. اشكالية اختيار ادوات القياس والتحليل:

هـــذه الاشـــكالية ناجمة عن صعوبة تحديد انسب الادوات وكذلك عن صعوبة تحديـــد المستويات المسؤولة عن تقرير طبيعة الادوات التي يمكن ان تستخدم في تحليل المتغـــيرات كل على حدة. فمثلا اذا كان المكلف بالتقييم بصدد تحليل اهمية ودور الثقافة السياســـية فما هي الادوات التي يستخدمها في قياس ذلك الدور وتلك الاهمية، ومن هو المســـؤول عـــن تحديـــد واختيار تلك الادوات، هل المستويات السياسية ام عناصر لها تجـــربة ميدانـــية او نظرة اكثر تخصصا وادق تصورا؟ واذا كان المتغير الذي يتناوله التحلـــيل هـــو الـــروح المعنوية، فالسؤال هنا ماهي الادوات التي تستخدم لقياس درجة ارتفـــاع الروح المعنوية والتحقق من النتائج التي يمكن الانتهاء اليها في هذا الشأن ، ثم مـــن الذي يقوم على تطبيق هذه الادوات والمقاييس ؟ ومثلما تبدو هذه الاشكالية واضحة بالنســـبة للدولة وهي تجري تقيما لقواها، فانها بلا شك اكبر نسبيا بالنسبة للدول الاخرى حين تقوم بعمل تقييم لقوة بعضها البعض (21).

4. فجوة المعلومات:

هـــذه الاشـــكالية ترتبط بمدى ونوع الامكانيات المتوفرة لدى الدولة من اجهزة جمـــع المعلومـــات، ومـــدى الكفاءة التي تعمل بها تلك الاجهزة، ذلك لان التقييم الدقيق للمتغـــيرات ودور كـــل متغير في اضفاء الفاعلية على قوة الدولة الوطنية وتوفير حرية حركة اضافية على اداء صانع القرار في البيئة الدولية، يجب ان يبنى على اساس قوي مـــن الحقائق والمعلومات الموثقة والمصنفة، والا اصبح التقييم بلا جدوى كافية ولايوفر الارضـــية للتعامل الموضوعي الهادف. ولما كانت عوامل القوة الوطنية للدولة في حالة مـــن الديناميـــة والتغـــير المستمر، لذا فانه مالم تتوفر لاجهزة جمع المعلومات المقدرة اللحظـــية علـــى تتبع هذا التغيير وتحديد مداه واهميته بالنسبة لكل عنصر، فان التحديد الكمـــي لـــوزن العناصـــر التي تسمح طبيعتها بذلك ، وكذلك التحديد الكيفي لتفاعلات العوامـــل والمتغـــيرات كلهـــا ، تصبح امرا يصعب ادراكه، او غير معبر عن الواقع،

وعلـيه فـان مسـتوى الكفاءة التي تعمل بها اجهزة جمع المعلومات له علاقة تأثيرية مباشرة بكل مايرتبط بعملية التقييم [22].

5. مدى موضوعية وحياد التقييم :

هـذه الاشـكالية ناجمة عن القلق من مدى حياد وموضوعية التقييم لان التحيز يجعل التقييم يفتقد للنزاهة والموضوعية.

وهـناك من يرى في اشتراط الموضوعية لتقييم متغيرات يفتقر الكثير منها الى الطبـيعة الموضـوعية لهـو امـر قد يبدو مجافيا للمنطق . لذا فان العملية عادة تتعلق بـالحدود التـي يمكـن ان يصل اليها التحيز في التقييم، فان تجاوز الحد المعقول الذي يسـمح بـه تفاوت الاحكام ، يؤدي ولاريب الى اخفاق التقييم وتفريغه من كل مضمون ذي قيمة [23].

6. الاخطاء الشائعة عند التقييم :

احـيانا يـنظر الـى قـوة الدولة على انها غير مقيدة ومطلقة، وليست نسبية بالمقارنـة مع قوة غيرها من الدول . هذه النظرة التقييمية المطلقة تضعف التقييم وتبعده عـن واقع علاقات القوى الموجودة في وقت من الاوقات. لذا يعد من الاخطاء الجسيمة الـنظر الى قوة دولة معينة على انها ثابتة، وذلك لان علاقات القوى في المجتمع الدولي تتميز بالدينامية والتغيير .

ومـن الاخطـاء المصـاحبة للتقيـيم احيانا، والتي يجب التنبه لها توخيا للدقة والموضـوعية، ذلك الخطأ الذي ينبع من الوهم بان بعض مكونات القوة الوطنية تتمتع بطبـيعة دائمـة، ومن ثم فانها تستمر في اداء نفس الدور تحت كل الظروف ، وبغض النظر عن التغيير الذي ينتاب علاقات القوى القائمة بين الدول الاخرى.

وهـناك خطـأ اخر ناجم عن الافراط في التركيز على متغير نوعي واحد من متغـيرات القـوة الوطنية، الامر الذي قد يؤدي الى غلبة متغير واحد على كافة جوانب

التقييم. وتجدر الاشارة الى ان التقييم السليم هو الذي يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي تؤثر في القوة الوطنية للدولة التي يجري هذا التقييم بشأنها. [24]

رابعا:ادارة القوة في النظام الدولي

غالبا ، يحفل أي موقف او ظرف دولي بوجود عدد كبير من الدول الاطراف ذات الاهداف والمصالح المختلفة، وكل طرف يحاول ان يؤثر في باقي الاطراف بالطريقة التي تخدم مصالحه واهدافه، ولعل ذلك يعني ان علاقات المجتمع الدولي ليست علاقات ثنائية محدودة الاهداف، وانما علاقات جماعية متشعبة ومتشابكة، وقد تلتقي فيها الاهداف وقد تتقاطع او تتصادم الامر الذي يضفي مزيدا من التعقيد على الكيفية التي تدير بها كل دولة قوتها الوطنية في البيئة الدولية، ولتتبع النمط السلوكي لدولتين بينهما نزاع حول موضوع معين سوف نجد ان دولة (أ) تحاول ان تتصرف في النزاع بطريقة معينة لتؤثر في سلوك الدولة (ب) ، وتحاول الدولة (ب) من جانبها تبني سلوكا يلغي من تأثير الطرق التي تستخدمها الدولة (أ) في مواجهتها. ودولة (أ) في هذه الحالة تجد نفسها امام اربعة انماط من السلوك في مواجهة الدولة (ب) وهي: [25]

1. عن طريق اقناع (ب) بالاهداف التي تتوخاها من سياستها في النزاع بينهما.
2. عن طريق تقديم اغراءات تجعل (ب) في حالة تقبل لهذه الاهداف.
3. عن طريق التهديد بتوقيع العقاب على (ب) فيما اذا اصرت على الرفض.
4. عن طريق اللجوء المباشر الى القوة المسلحة لارغام (ب) على التسليم بتلك المطالب.

ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان شكل النزاع في عالم اليوم قد يتجذر ، ولم يعد بالامكان تصور نزاعات كونية وفق الفرضيات التي كانت سائدة خلال مرحلة الحرب الباردة، فالصراعات اليوم اما (بينية) او ضمن الدولة وفي كلا الحالتين تدع المجال واسعا للتدخل الخارجي، وتشجع اطرافا متعددة على الاستفادة من استمرار الظاهرة الصراعية واستثمارها كمتنفساً لاقتصادياتها ودبلوماسيتها وعلى حساب مفهومات اخلاقية تتعلق بالامن والسلم والتنمية ... الخ .

وفـــي ضـــوء مجمـــل ماتقدم ، فهل نحن بحاجة الى قوة نديرها لترتيب عالم مســـتقر؟ ام امـــام عـــالم غير مستقر يحتاج الى قوة وادارة لجلب الاستقرار؟ وفي كلا الحالتيـــن (وان اتحـــدت الغايـــة) يتطلب الامر ادارة فاعلة للقوة تحقق الهدف باقل كلفة وجهد ووقت، وباقل ذاتية... فهل هي من خلال المحفل العالمي ؟ (أي عن طريق الامم المـــتحدة) ، ام مـــن خلال المحفل الفردي ؟ (أي تعتمد القدرات الكونية لدول بعينها) ام من خلال تحالفات اقليمية ؟ هذا ماسوف نحاول استعراضة وتحليلة تاليا:

1. المحفل العالمي :

لقد افسح المجال للتساؤل عن امكانية قيام امبراطورية عالمية واحدة او متعددة الـــرؤوس ام قـــيام نظام تعددي بديل بالكامل وطرحت التطورات الدولية تحديات جديدة حول الامم المتحدة، ودورها الجديد كحجر زاوية في نظام فعال للامن الجماعي.

ومـــن اهـــم الافكار التي اشاعها النظام الدولي الجديد ووعد بتحقيقها هي حمل المجـــتمع الدولـــي علـــى مقتضى الشرعية الدولية التي تمثلها الامم المتحدة، باعتبارها المـــنظمة القـــيمة علـــى حراســـة النظام الدولي والارتقاء بها وتعزيز دورها على نحو يمكـــنها مـــن الاسهام بفعالية في تنظيم العلاقات الدولية السلمية . لقد شهد مفهوم الامن والســـلام الدوليين تطورا فكريا كبيرا ففي الفترة الاخيرة امتدت حدوده وكثرت تفرعاته لتشـــمل ابعـــادا جديدة، لقد اوكلت (المادة 16 من الميثاق) لمجلس الامن تعريفا محددا ومكـــتويا لهـــذه العوامـــل فـــي الميثاق فان خطر النزاعات والصراعات والمواجهات المســـلحة بيـــن الـــدول كان دائما هو المعيار ولكن هذا التفسير البدائي استبدل مؤخرا بتعريف اخر اكثر تطورا وشمولا ، لقد وصف بيان لمجلس الامن في القمة المنعقدة في 31 كـــانون الثانـــي/ يـــناير 1992 التفكير في أمكانية توسيع مفهوم السلام (ان غياب الحـــروب والـــنزاعات العســـكرية بين الدول لايعني بالضرورة استتباب الامن والسلام العالمييـــن ، لقـــد اصـــبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار تشكل تهديدا فعليا للســـلام والامـــن الدولييـــن وتلك المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانســـانية والبيئة ، لقد بدأ مجلس الامن عملية اعادة تفسير العوامل التي تشكل تهديدا

للسلام والامن الدوليين كما اكد وجود مايهدد السلام والامن بالفعل رغم غياب النزاعات الحدودية والتي تعتبر العامل الرئيس لتلك التهديدات).

ان رد فعل الامم المتحدة اذا ماتعرض السلام الدولي لاي تهديد يتراوح بين المراوغة والادانة الشفهية ، والتحذير ، والوساطة وفرض العقوبات الاقتصادية، والاغاثة عن طريق المساعدات الانسانية والاجراءات العسكرية، او ببساطة الاهمال الحميد، وتتدخل عدة عوامل في تحديد رد الفعل والامر يعتمد على ظروف كل قضية[26].

وفي حزيران 1992 اقترح الامين العام السابق للامم المتحدة " د. بطرس غالي" في برنامجه للسلام تشكيل جيش للامم المتحدة وفي وقت لاحق سعى الى ايجاد قوات احتياطية للامم المتحدة لنشرها بصورة فورية في مناطق التفجير ، وقد عارضت الولايات المتحدة ودول اخرى كثيرة هذه الفكرة [27]، وفي مقالته الموسومة (نحو دور اقوى للامم المتحدة) التي نشرت في وقت واحد في مجلتي السياسة الدولية والشؤون الدولية " Foreign Affairs " عدد شتاء 1992، 1993 وفيما يتعلق بعملية الاستجابة السريعة للامم المتحدة اشار " د. بطرس غالي " الى ان (من الدروس المستفادة من التوسع الهائل الذي حدث مؤخرا في انشطة الامم المتحدة لحفظ السلام، الحاجة الى الاسراع بنشر العمليات الجديدة، ففي ظل الاجراءات الحالية يمكن ان تنقضي ثلاثة اشهر او اربعة بين صدور اذن مجلس الامن بالمهمة وتنفيذها الفعلي في الميدان، ويلزم العمل على ثلاث جبهات : التمويل والافراد والمعدات) [28]. والقضية الرئيسة ماتزال مطروحة وهي متى وتحت أي ظروف يمكن للامم المتحدة ان تتدخل ؟ بخصوص التوقيت فان ميل مجلس الامن نحو توسيع مفهوم مايشكل تهديدا للسلام يعطي للمجلس فرصة اكبر للتدخل.

لقد تقدم وكيل الامين العام السابق لعمليات حفظ السلام "سيربراين واركوهارت" مؤخرا باقتراح يدعو فيه الى انشاء جيش من المتطوعين للأمم المتحدة يمكنها ان تعبئه في أي وقت بصورة مباشرة .. وقد كتب مؤخرا (ان النزاعات الداخلية للدول التي تواجه الامم المتحدة والعزوف الطبيعي لبعض الحكومات عن توريط قوات بلادها في مواجهة اعمال عنف ونزاعات داخل دولة لاتربطها بها أي مصالح او امن مشترك

يؤكد الحاجة الشديدة لجيش دولي من المتطوعين المدربين احسن تدريب لمواجهة مظاهر العنف والصراعات في مراحلها الاولى... واضاف ان هذه القوة لن تكون بديلا للدبلوماسية الوقائية او لقوات حفظ السلام التقليدية او القرارات الالزامية واسعة النطاق التي تتخذها الامم المتحدة طبقا للفصل السابع من الميثاق) [29].

وقد شخص " د. بطرس غالي " التحديات التي تواجه الامم المتحدة وتعيقها في اداء بعض ادوارها ومهامها بما يلي : [30]

التحدي الرئيس الاول: يتمثل في القيادة والتنسيق والتي تتطلب قوة عسكرية فعالة ومؤثرة .

التحدي الثاني : يتمثل في امكانية تنفيذ عدة عمليات ميدانية ناجحة في آن واحد.

التحدي الثالث: يكمن في الطبيعة المتغيرة للنزاع ... فالنزاعات والمواجهات التي تحدث اليوم ضمن حدود دولة ما تعتبر اكثر شيوعا من الحروب التي تندلع مابين الدول، وليس بمستطاع الامم المتحدة ولايتعين عليها التدخل بالنيابة عن أي طرف من اطراف النزاع، اذ ان ميثاق الامم المتحدة يحظر عليها ضمنا التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لاسيما مايتعلق منها بالتشريع الرسمي للدولة .

ان هذه التحديات بالاضافة الى اشكاليات التمويل والافراد والمعدات ، وقيود الولايات المتحدة وبعض الدول التي تعارض تشكيل جيش للامم المتحدة وتسعى لمصادرة بعض الياتها احيانا ولاستخدامها كوسيلة لانصياع الدول التي تحاول الخروج (على الارادة الجديدة) ، ولاضفاء صفة الشرعية الدولية على سياساتها وممارساتها في احيان اخرى ، هي بلاشك لاتجعل من نظام الامن الجماعي الذي تحاول اشاعته ، بالقدر الكافي من الفعالية لتحقيق اداء منسجم ومتوازن يعفيها من (الاتهامات الحقيقية) المتمثلة بازدواجية المعايير، او استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لايتطلب حلها الالزام. هذا فضلا عما يوجه لفكرة الحكومة العالمية من نقد ينطلق من كونها تتجاهل ديناميات الصراع الدولي الذي تفرزه مختلف التناقضات الدولية وكذلك من صعوبة تصور الكيفية التي تستطيع بها ان تخلق قاعدة للاتفاق العام كاساس لقراراتها،

وافراط بعض مؤيدي فكرتها في المقارنة بين السلطة التي تمارسها الدول على رعاياها وسلطتها على الدول، والتباين بين اهدافها وامكانياتها [31].

ولايجـب ان نسـتخلص ممـا تقدم بان الامم المتحدة عديمة الجدوى والا لما اندفعـت الدول للانظمام اليها، الا ان امن النظام لايزال يعتمد في مجمله في الواقع على قـاعدة الـتوازن اكـثر مما يعتمد على قيام سلطة فوق الدولة بوظيفة رجل بوليس في العـالم. والـتوازن السائد هو غير التوازن الذي كان سائدا ابان الحرب الباردة، بل هو فـي الوقـت الحاضـر بين الاهداف المعلنة والمصالح الاستراتيجية ومديات الاستجابة المتحققة او المحتملة.

ونخلـص ممـا تقدم الى انه من المتعذر الارتكاز على المنظمة الدولية كجهة اساسـية لادارة القـوة والسـيطرة علـيها في الوضع الدولي الجديد بل هي في احسن الاحـوال سـوف تكون اداة مساعدة ، ففي التشريع والقرار سوف تكون موجهة ناهيك عن انها كذلك في التنفيذ ايضا .

2. المحفل الفردي :

وفـيه تعتمد الدولة بشكل عام على امكانياتها الذاتية من مقدرات القوة الوطنية لمجابهة ما تعتقد بانه تحديات لاهداف استراتيجيتها العالمية.

والان وبعـد ان تراجعـت قدرات الاتحاد السوفيتي السابق تحررت التوجهات الاسـتراتيجية للولايـات المـتحدة فهـي اضحت الدولة الوحيدة القادرة على الوصول بجيشـها الـى أي مكـان في العالم [32]، وترى ضرورة الاحتفاظ بقدر كبير من القوة التقلـيدية والنووية بما يتيح لها المحافظة على مكانتها الريادية في الوضع الدولي الجديد وردع جميع الخصوم المحتملين حول العالم.

وبالـرجوع قلـيلا الـى الوقائع التاريخية القريبة يمكن ملاحظة ان هذه المرة الثالـثة التي تقوم فيها القيادة الامريكية بجهود استثنائية لاقامة نظام عالمي جديد، كانت المـرة الاولى في زمن الرئيس " وودرو ولسن " وكانت محاولة فاشلة حيث هاجم العالم الاقتصـادي الـبارز " جون مانيار كينز" النتائج الاقتصادية التي تمخضت عنها معاهدة

فرساي، وقدم تحليله بشأن اسباب الكساد الاقتصادي الكبير ومعالجاته وقد كان له تأثيره فـي المفاوضات والاتفاقيات في (بريتون وودز) فيما يتعلق بالاقتصاد التجاري العالمي الرأسـمالي ، وكما فعل " ولسن" قام " روزفلت" بمحاولة لاقامة عالم يضم ديمقراطيات رأسـمالية ليبرالـية تعيش في ظل نظام شامل من القانون الدولي، وقد فشل هو الاخر وبسـرعة بسبب بدأ فترة جديدة من الحرب الباردة وفتح الباب امام مشروع " مارشال" ومـبدأ " تـرومان " كأسـاس لعلاقات استراتيجية واقتصادية وثيقة بين الدول الغربية والولايات المتحدة لخلق دعامة تحد من انتشار الشيوعية في اوربا الغربية.

ومـع نهايـة الحرب الباردة وتحلل الاتحاد السوفيتي السابق انطلقت الولايات المتحدة معلنة عن عزمها على صياغة نظام عالمي جديد.

وقـد قامت الادارة الامريكية قبل السابقة " ادارة بوش" بتوظيف حرب الخليج كدرس افتتاحي للنظام الدولي الجديد [33].

ويتسـاءل " بريجنسكي" في الجزء الثالث من كتابه (Out of Control) هل ان القيم التي تحملها الولايات المتحدة تنسجم ورسالة النظام العالمي الجديد؟ ويركز عند اجابـته وعلـى امـتداد عدة صفحات على قوتها وعناصر هيمنتها على النظام الدولي الجديد واسباب انفرادها به ومضامين دورها المحلي والعالمي (وامتلاكها ميزة الجاذبية فـي التأثـير على الاخرين تلك الميزة التي سعت الى ايصال نتائجها من خلال اعتماد العديد من الاساليب السياسية والاعلامية والاجتماعية المؤثرة للغاية والتي تلقى اعجاب وتقلـيد الاخريـن الا انه يستدرك واصفا دورها في الشؤون العالمية خلال العقد الاخير مـن القرن العشرين بالتناقض وعدم الانسجام ويقول في هذا الصدد انها في الوقت الذي تهيمـن فـيه على القمة دون منافس لقوتها فان هناك عدة عوامل تهدد دورها بالانهيار وهـذه هي عوامل التغير الاجتماعي الديناميكي المتصاعد والتي تنطوي على مضمون رسـالتها التـي تريد ايصالها الى العالم) ، مشخصا المشاكل التي تعانيها على الصعيد الداخلي[34].

ان اطـروحة " بريجنسـكي" وان كانـت تظهـر الدعوة الى تجاوز اشكاليات وتناقضـات المجـتمع الامريكـي ولكنها تنطوي على التشكيك بامكانية انفراد الولايات

المتحدة بقيادة العالم. وتؤكد حقيقة ان اية دولة مهما بلغ شأنها وامكانياتها ليس بوسعها السيطرة على كل دهاليز اللعبة الدولية او بالاحرى، قدرتها على فرض ارادتها ومصلحتها في جميع الظروف على الدول الاخرى [35].

كما ان القيادة الامريكية بالرغم من وفرة المزايا لديها لم تحقق نجاحات كاملة في ميادين اختبارها فهي تريد ان تكون القيادة للامريكان دائما سواء في العمليات العسكرية او في عمليات حفظ السلام ... وان اصرارها على القيادة لاشك يؤدي الى توسيع دورها اكثر مما ينبغي في شؤون العالم ولكنه في نفس الوقت سوف يكشف عن قصور في التزامها في حل الازمات وببساطة يمكن ان نخلص مما تقدم الى ان ادارة القوة عالميا في جميع الظروف والمواقع من خلال المحفل الفردي امرا متعذرا ، وأي تفكير بعكس ذلك ربما يضيف مغالطة جديدة للنظام الدولي الجديد.

وهذا هو احد وجوه الاخفاق وربما يتماثل الوجه الاخر مع ذلك المايسترو الذي يحاول توجيه فرقة غير متجانسة او عدة فرق في آن واحد ، والسؤال هنا الا يدرك الامريكان هذه الحقائق ؟ هل ثمة شرك ينصبوه لانفسهم؟ لادراكنا بان جميع ماورد يمثل مدركات ابتدائية لدى الامريكان فما علينا اذن الا انتظار المتغيرات والتي اطرها النظرية قد تأسست ... ويمكن تلمسها في اطروحة " هنتنغتون" ودراسة "بريجنسكي" (خارج دائرة التحكم) ، وربما في دراسة " شوفنمان" انا وحرب الخليج، وفي اطروحات الامين العام السابق للامم المتحدة " د.بطرس غالي" ، وان كان يميل الى تأكيد دور اكبر للامم المتحدة ... وغيرهم كثيرون بلا شك.

3. المحفل الاقليمي :

في غياب وجود منظم موضوعي على المستوى الكوني تعم ظاهرة الاضطرار التكتلي ، ومن مقومات التكتل هو الاقليم (ارض مشتركة، عادات وتقاليد مشتركة او متقاربة، قرب جغرافي ، مصالح متبادلة) والاقليمية تواكب وتنسجم مع البيئة الدولية الراهنة، والسؤال هنا لما لاتتعاون الدول المتقاربة ؟ طالما انها بين خيارين عصيبين هما (الخيار العالمي ، الخيار الفردي) وكلاهما سبق وان بينا مثالبهما، اذ ان البديل

المقبول هو الاقليمية تعفيها من الهيمنة العالمية وربما تحررها من مدرك العدائية. والاقليمية ابان الحرب الباردة قد احتمت خلف مبررات امنية – ايديولوجية (حلف وارسو وحلف الاطلسي) ، والسبب في ذلك كان وجود الضاغط الخارجي، والضغط الان اصبح من الداخل (الداخل العرقي ، الداخل الطبقي، الداخل الديني، الداخل الاثني) وهنا تأتي الاقليمية لتخفف من شدة الضاغط الداخلي على الوحدات وهذا التخفيف بان ينتمي الجزء الى كل اكبر يقطع التداخلية بدافع الرغبة في التكاملية ومن هنا فالاقليمية تنطوي على المزايا التالية:

أ. تحاول ان تخلق ميكانزمات متكافئة للمعالجة.

ب. ترتضيها جميع الاطراف في مواجهة المتاعب الداخلية.

ج. انها شرط للانماء .. والانماء معطل للاضطرابات .. لذلك فالاقليمية تساوي الاستقرار.

وفي نطاق الاقليم يقوم كل تحالف بتكتيل امكانيات القوة لاعضاءه وتركيزها في محور قوى جماعي يستطيع من خلاله ان يقاوم الضغوط التي تواجهه بها تحالفات القوى المنافسة [36].

ويتوقع " بريجنسكي" في الفصل الرابع من كتابه (Out of Control) ان تكون خارجة العالم في القرن الجديد على النحو التالي : [37]

أ. دول امريكا الشمالية :

وتقع تحت سيطرة الولايات المتحدة المباشرة عن طريق توقيع اتفاقيات تجارية (Nafta) وفق مبدأ السوق الحرة ، لتشكيل قوة اقتصادية عالمية.

ب. اوربا الموحدة :

من خلال الاتحاد الاوربي وهي تدرك اهمية نجاح اهداف الاتحاد لوقف تنامي الصراعات العرقية في اوربا الشرقية.

ج. دول شرق اسيا:

سـوف تخضع هذه المجموعة للسيطرة اليابانية الاقتصادية، ولانها لاتمتلك قوة عسـكرية ضاربة تمكنها من الدفاع عن اراضيها، فان احتمال نشوب صراعات جانبية بين دول المنطقة وارد جدا بعد بروز الصين كقوة سياسية واقتصادية .

د. دول جنوب اسيا:

وهـي مجموعة دول متجاورة غير معرضة للوقوع تحت سيطرة قوى سياسية خارجية بسبب وجود الهند بوزنها الدولي والحضاري والتي تمثل بيضة القبان.

هـ. دول الهلال الاسلامي:

تمتد من شمال افريقيا ، الشرق الاوسط – ماعدا اسرائيل – دول الخليج، العراق ، ايران ، دول اسيا الوسطى التي تمتد بحدودها الى تخوم الصين .. انها مسافات واسعة يجمعهـا الديـن الاسـلامي... واحتمالات ورود صراعات سياسية فيها امر وارد جدا... وهذه المنطقة هي التي يطلق عليها المستطيل الاسلامي او اقليم الوصل[38].

و. مجموعة الدول الاورو – اسيوية:

هـي مجموعـة حكومات ومجتمعات كانت منصهرة ومنسجمة ضمن الايقاع السـوفيتي ، الا انهـا دول مفككة عن بعضها البعض يقع البعض منها في قارة اوربا ، بيـنما يقع البعض الاخر في القارة الاسيوية ويجد الجزء الثالث من هذه التركيبة ضالته تحت راية الاسلام.

والسؤال هنا هل ستغدو خطوط التداخل بين هذه المجموعات خطوط قتالية كما عـبر عـنها " هنتنغـتون" فـي اطـروحة تصادم الحضارات، وهل تتوفر لجميع هذه المجاميع مستلزمات وعناصر الصراع؟ سواء بوجه عام ام على حد سواء.

مـثلما جاءت اطروحة "فوكوياما" (نهاية التاريخ) مغرقة في الانحياز والذاتية، جـاءت اطـروحة " هنتنغتون" مفرطة في التجريد وهي جزء من مشروع معهد جون أوليـن للدراسـات الاستراتيجية بخصوص (المحيط الامني المتغير والمصالح القومية الامريكية) .

ان مـــرحلة صيرورة النظام العالمي الجديد وكيفية ادارة القوة فيه تبدو مرهونة بجدلـــية تـــنافس في الغايات وتباين في الاستراتيجيات بين مراكز القوى الاساسية [39]. وبمـــا ان الصـــراعات المحـــتملة هي صراعات بينية وداخلية وغالبا ماتلعب التدخلات الخارجـــية ادوارا معجلـــة بتصـــعيدها وتازيمهـــا واطالة امدها ... فالا قليم هو اجدر بمعالجـــتها وتقلـــيص كلفها ، الامر الذي يحتم التنبه المبكر الى ضرورة الاسراع بعقد التراتيـــب الامنية الاقليمية ، ولعل المعالجات في هذا الصدد يمكن ان تكون على الوجه التالي:

أ. عقد اتفاقيات بناء الثقة الامنية الاقليمية.

ب. الـــتوازن علـــى مستوى واطيء من الانفاق العسكري والاستعدادات العسكرية بطريقتين ، اما بنزع تدريجي للسلاح او عدم سباق التسلح.

ج. انشاء مؤسسات اقليمية لفض الخلافات الاقليمية.

د. تقريـــب الاراء والمدركـــات الامنـــية بين الفئات والنخب وصناع القرار عن طـــريق المعاهد المتخصصة، الندوات والحوارات الهادفة، وتبادل الاراء ورفد صناع القرار بعدد اوفر من البدائل والخيارات.

وينبغـــي ايجـــاد الـــية للســـيطرة لضبط احتمالات تحول هذه التراتيب الامنية الاقليمية الى تلك الاداة التي غالبا ماتعمل مجموعة من الدول الى توظيفها بهدف تنسيق نشـــاطاتها العســـكرية والامنـــية تحقـــيقا لاهداف مشتركة ليس بوسع أي منها تحقيقها بامكانـــياتها المـــنفردة ... وتبعا لذلك يمكن ان تكون هذه التراتيب اطارا مناسبا لتنظيم المصالح الاقتصادية والثقافية المتبادلة، فضلا عن ضرورة تنسيق الرؤى السياسية تجاه القضايا السياسية الجوهرية وكذلك المواقف على الصعيدين الاقليمي والدولي.

هوامش الفصل الثامن

(1) د. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي – القوة – ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983م)، ص115.

(2) ادوارد م. بيرنيز ، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ط2، ترجمة د. عبدالكريم احمد ، (بيروت، دار الاداب ، 1988)، ص 382.

(3) د.ملحم قربان ، مصدر سبق ذكره ، ص115.

(4) د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 163.

(5) Charles O.Lerche, Concepts of International Politics, (Printice Hall , Inc, N.J., 1969) , P.P. 61-62.

(6) David Singer , International Influence, Aformal Model, the American Political (Science Review , Vol 51 , 1987), P.420.

(7) Mahendra Kumar, The Orentical Aspects of Intranational Politics, (Shivalal Agarwala and Company Sindeal , 1972), P.176.

(8) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 163.

(9) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 163.

(10) Edward H.Carr, The Twenty Years Crisis, (Macmillan and Co., limited, London , 1942), P.P. 132-144.

(11) Frederick H.Hartmann, World in Crisis,3rd.ed, (The Macmillan Company, 1967), P.19.

(12) جيمس دورتي، روبرت باستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تـرجمة د.وليد عبد الحي ، (الكويت ، كاظمة للنشر والتوزيع، ط1، 1985)، ص 59.

(13) هـانس جـي موركنثاو ، السياسة بين الامم، ترجمة خيري حماد ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر، 1964) ، ص ص 24-38.

(14) Robert Dahl , The Concept of Power Behaviour, (Science Reivew, vol, 2, 1957), P.P.200-202.

(15) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص167.

(16) المصدر نفسه ، ص ص 169-172.

(17) A.F.K.Organski, Op cit, P.P.326-327.

(18) د. اسماعيل صبري مقلد ،المصدر السابق، ص 172.

(19) المصدر نفسه ، ص 172.

(20) المصدر نفسه ، ص 194.

(21) المصدر نفسه ، ص 194.

(22) المصدر نفسه ، ص 195.

(23) المصدر نفسه ، ص 195.

(24) المصدر نفسه ، ص ص 195-197.

(25) المصدر نفسه ، ص 200.

(26) د.نبـيل العربي، الامم المتحدة والنظام العالمي الجديد، (السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994) ، ص ص 151-152.

(27) O.N.Mehrotra, Clinton's Foreign Policy in New World . Entropy,(Strategic Analysis, VolXVI, No.3, June,1994 , P.314.

(28) د.بطـــرس بطـــرس غالـــي، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، (السياسة الدولية، العدد111، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994) ، ص 8.

(29) د. نبيل العربي، مصدر سبق ذكره ، ص 153.

(30) Taward Warkable International System, (International Herald Tribune, November ,2, 1994).

(31) د.اســماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، 1987)، ص ص 393-395.

(32) بــول كيــندي ، الاســتعداد للقــرن الواحد والعشرين، ترجمة مجدي نصيف، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994).

(33) جــان بيــير شوفنمان ، انا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع العطية، (عمان، دار الكرمل، 1992)، ص93.

(34) لمزيد من التفصيل انظر :

Zbigniew Brezeziniski, Out of Control,(New York, 1993), P.P.100-170.

(35) مارسيل ميرل ، مصدر سبق ذكره ، ص 482.

(36) د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص 96.

(37) Zbigniew Brezeziniski, Op cit , P.P.170-200.

(38) د. كــاظم هاشم نعمة، مستقبل توزيع القوة في النظام العالمي الجديد، في باسل البستاني واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص104.

(39) المصدر نفسه ، ص ص 88-89.

الفصل التاسع

اشكاليات الصراع والحرب في العلاقات الدولية

اولا: تحليل ظاهرة الصراع الدولي

تعــد ظاهــرة الصراع في العلاقات الدولية من الظواهر المعقدة، وهي مرحلة مــتقدمة علـــى التـــنافس ولكنها دون الحرب، ومرد تعقيد هذه الظاهرة يعود الى اتساع نطـــاق ابعادهـــا وتداخـــل مســـبباتها ومصـــادرها ، وتعدد مدخلاتها وتشابك تفاعلاتها وتأثـــيراتها المباشرة وغير المباشرة. وتتفاوت درجات الصراع من حيث المدى وسعة او محدودية النطاق، او مستوى العنف، او نوع ومساحة التأثير .

وتعكس ظاهرة الصراع تلك التقابلية الحادة بين الارادات الوطنية، الناتجة عن تقاطع المصالح والاهداف الوطنية، وربما تباين واختلاف الدوافع والتطلعات والقدرات، وســـعي الوحـــدات القرارية الى اعتماد مواقف دولية، او رسم سياسات في اطار رؤية مختلفة وعلى نحو يعزز ارضية الصراع اكثر من تدعيم ارضية الاتفاق.

وقـــد ينطوي الصراع على مظهر واحد ويشمل ميدانا بعينه، كأن يكون سياسيا او اقتصـــاديا او ايديولوجيا او اعلاميا او حضاريا، وقد يشمل اكثر من ميدان ويمكن ان يكـــون كلـــيا ولكن دون مرحلة الحرب المسلحة . وبحسب شدة الصراع وتعدد ميادينه تـــتحدد ادواتـــه، وتـــتحدد كذلك درجة فاعليتها ، وهذه الادوات يمكن ان تأخذ اكثر من ســـبيل وتـــتراوح بيـــن الـــتفاوض والاغراء والمساومة والضغط والاحتواء والحصار والترهيب والعقاب والتخريب والتآمر وتعزيز تحالفات الاضداد.

ونظـــرا للاهمـــية التـــي حظيـــت بها ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فقد تعـــددت وتنوعت النظريات والاختصاصات التي بحثت فيها الامر الذي ادى الى تعدد التفســـيرات بشـــأنها، وســـوف نحـــاول تالـــيا التركيز على بعض من هذه التفسيرات وكما يلي:[1]

1. التفسير السياسي :

الفرضية التي يقوم عليها هذا التفسير هي (ان وجود التكتلات والمحالفات الدولية كفيل بالتمهيد او التسريع بوقوع الحرب) . وذلك لان أي خلل في طبيعة العلاقة المتوازنة نسبيا بين هذه المحالفات سوف تنجم عنه مظاهر قلق تتباين في حدتها وفي طريقة التعبير عن نفسها عاكسة تفاعلات تصعيدية ومؤشرات تقود الى الصراع [2].
ويعتمد هذا التفسير في تعزيز فرضيته على متغيرين يحسب ان لهما دورا في مظاعفة حدة التوتر والصراع الدولي وهما :

أ. المتغير الايديولوجي الذي ينتج عنه تقسيم الدول الى محاور وكتل متصارعة وهذه المحاور لاتعفي او تسهم في استقطاب معظم الدول الرئيسة لكي تكون اطرافا فيها.

ب. سياسات توازن القوى المعتمدة في ادارة الكتل والتحالفات. وهذه السياسة بقدر ماتنطوي عليه من مظاهر وعوامل كابحة للصراع (سوف نتطرق اليها لاحقا) فهي تسهم ايضا في زيادة حدة التوتر والصراع الدولي ، وذلك لان هذه السياسة غالبا لاتستطيع ان تعفي نفسها من الحاجة الى حشد الامكانيات العسكرية لكل كتلة او محور في مواجهة بعضها، او تبني سياسة تفضيلية للدول الداخلة في التحالف عند منح المعونات الاقتصادية او الفرص على حساب دول اخرى، فضلا عن القيود التي يمكن ان تفرضها الدول في الحلف على حرية التجارة والانتقال على دول في التحالف المضاد، وهذه العوامل كلها ، يضاف اليها سعي بعض الدول الى تحقيق اختراقات امنية او سياسية للانظمة السياسية في دول تقع في التحالف المضاد ، تسهم في اشاعة جو من التوتر في البيئة الدولية وتوفر الارضية لنشوء مظاهر الصراع الدولي.

2. التفسير الاقتصادي :

الفرضية التي يقوم عليها هذا التفسير ترجع في اساسها الى النظرية الماركسية والتفسير المادي للتاريخ، والتي ترجع عوامل التغيير بما فيها ظاهرة الصراع الدولي

الـــى دوافع اقتصادية، وترى بان هذا التفسير مثلما هو صالح في نطاق النظام السياسي واطـــروحة الصـــراع الطبقـــي بيـــن طبقتـــي البرجوازية والبروليتاريا الممهد السبيل لدكـــتاتورية البروليتاريا، فهو يصلح ايضا بين الدول وذلك لدوافعها الرأسمالية وتحت الضغط الشديد للمنافسة الممهدة للحروب المسلحة.

ومـــن ناحية اخرى، وفي اطار نفس التفسير الاقتصادي فان الدول في دوامة ســـعيها المتواصـــل لـــرفع مســـتوى امكانياتها بالحصول على موارد اضافية لمعالجة الاعـــباء الاقتصادية الداخلية قد تكون مدفوعة بدوافع العدوان على غيرها او الابتزار مما يسهم في تصعيد مظاهر الصراع في علاقاتها مع الدول الاخرى وبما يشيع مظاهر التوتر في البيئة الدولية.

3. التفسير الجيوبولتيكي :

يفـــترض هـــذا التفسير وجود علاقة بين الضغوط الناجمة عن البيئة الجغرافية وعملـــية الصـــراع مـــن اجـــل البقاء والنمو . بمعنى ان هذا التفسير يعتبر الدولة مثل الكائـــنات الحية وحدة عضوية، تتوقف مقدرتها على النمو بحسب طبيعة الحيز المكاني الذي تتحرك في نطاقه وتتفاعل .

ان التفسير الجيوبولتيكي يجد اساسه النظري في ماذهب اليه الالماني "راتزل" بشـــأن الدولة العضوية والحدود القابلة للحركة والتغيير ، الذي ركز على ان عدم ثبات الحـــدود يعد الضامن لحيوية الدولة، وانه في صالح الدولة الاكثر حيوية، واكد في هذا الصـــدد بـــأن الحـــدود كثيرا ماتؤدي الى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعي وهو ان الحـــدود اذا نظر اليها على انها نهائية ودائمة ، فانها بذلك تكون عائقا امام نمو الدولة، وقـــد ارتبطت بهذه النظرية فكرة المجال الحيوي التي تبنتها المانيا النازية وكانت احد اسباب الحرب العالمية الثانية [3].

هـــذا الفهـــم الذي كان يعكس جوهر النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية كان قد وجـــد له صـــدى مؤثـــر في مخططات صانع القرار الالماني ان لم تكن النظريات قد صـــممت على وفق اهوائه وتطلعاته، ولاضفاء الشرعية النظرية على سلوكه في البيئة

الدولـــية. وان الـــنظريات المعاصرة في هذا الصدد في الوقت الذي اكدت هي الاخرى اهمـــية المجال الحيوي كقوة اساسية دافعة للصراع الدولي ، بدلالة سعي القوى الكبرى الـــى توسيع مناطق نفوذها ودائرة مصالحها في العالم ، ولكن هذه النظريات قد ادركت ضـــرورة استعادة وسائل صراعية دون الحرب لان وسائل الحرب قد تطورت بدرجة لـــو اندلعـــت عـــندها ســـوف لاتبقي ولاتذر ، لذا اكدت على ضرورة تطويع العوامل المســـاحية فـــي اطـــار علاقـــات واســـتراتيجيات تنسيقية او تعاونية بين القوى الدولية المختلفة.

4. التفسير المتعلق بحماية وتنمية المصالح الوطنية:

الفرضية الاساسية التي يقوم عليها هذا التفسير تركز على ان حجر الزاوية في توجهات صناع القرار وعلاقاتهم مع بعض في البيئة الدولية، يتمثل في سعيهم المستمر نحو حماية وتنمية مصالحهم الوطنية. وقد ساد الاعتقاد لردح من الزمن ولايزال نسبيا، بـــان هذا السعي لايمكن ان يكلل بالنجاح دون تدعيم مصادر القوة الوطنية، ولذلك كانت المدرســـة الواقعية تقرن بين المصلحة والقوة وترى بانه لايمكن حماية وتنمية المصالح الوطنـــية للدولـــة دون بلوغها مرتبة متقدمة من القوة توهلها الى تحقيق اهدافها. وعليه فـــان الصـــراع من اجل القوة يمكن ان يكون ابرز دوافع سلوك الدولة الخارجي لحماية مصـــالحها الوطنـــية وهـــذه المعادلة بين ظاهرة الصراع الدولي من اجل القوة، وسعي الـــدول لحماية مصالحها ليست مطلقة بل نسبية، لان القوة ليست بالضرورة ان تقتصر علـــى الادوات العســـكرية بـــل يمكـــن ان تشمل انماط متعددة من القدرة على التأثير السياسي الدولي كالدبلوماسية والحرب النفسية والضغط الاقتصادي . لهذا يؤكد "ريمون ارون" ان الدول لاتسعى الى القوة كهدف مستقل بحد ذاته ، وانما كوسيلة للوصول الى بعـــض الاهـــداف الاخـــرى كالسمعة او الهيبة او فرض السلام او للتأثير في اتجاهات الـــنظام السياسي الدولي [4]. ومع ذلك هناك من خبراء العلاقات الدولية من يصر على ان الصراع وليس التعاون ، هو السمة المعبرة عن حقيقة العلاقات الدولية، وان مصالح الـــدول الوطنـــية تعكس رغبتها في البقاء التي تمثل هدف اساسي لسياستها الخارجية ،

وهذا الاتجاه يؤكد على ان حدود الدول هي التي تعكس علاقات القوة النسبية فيما بينها. وهناك من ينظر للموضوع من زاوية اخرى، ويرى ان الدول تعتمد في حماية مصالحها وتنميتها على وسيلتين الحرب والمفاوضات. وان السلوك الدولي غالبا، ونتيجة لتباين مصالح واهداف الدول واصرارها على تحقيقها، يبعث على الشك وعدم الثقة، وذلك يعود الى عدم اليقين الناجم عن عدم مقدرة الدولة السيطرة على تصرفات الاخرين او التنبؤ بها بدقة، لذا فهي غير متأكدة مما سوف يكون سلوكهم ازاءها، الامر الذي يدفعها الى توقع الاسوء، ولكي تحمي مصالحها واستقلالها لاتتردد عن الدخول في منافسات مع الاخرين، والعمل على مقاومة ومواجهة أي تهديد او استهداف يوجه لها من خصومها، وهذا المنطق هو الاخر يركز على ضرورة تأمين امكانات قوة كافية للدولة لكي تتمكن من تحقيق هذا الهدف باقل صعوبة.

5. التفسير المتعلق بسباق التسلح:

يفترض هذا التفسير بان سباق التسلح هو المصدر الاساسي للصراع بين الدول، ويقدم اصحاب هذا التفسير عدة استنتاجات في اثبات فرضيته وعلى الوجه التالي:

أ. لقد اسهمت التطورات في ميدان تقنية الاسلحة ونظم التسليح في احداث ثورة كمية وكيفية في المنتج من الاسلحة وجعلها اكثر فتكا وتدميرا، وان ارتفاع معدلات هذه التطورات قد تسبب في حدوث فجوة وتباين في مقتنيات الدول وشعرت بعضها بتراجع نظم الامن الخاصة بها بالمقارنة مع غيرها، وهذا الوضع كان مدعاة للتصعيد من ناحيتين، الناحية الاولى: من بعض الدول التي تقيم الموقف وتتوصل الى ضرورة المبادأة بشن حروب وقائية لتقليص الفجوة الناجمة عن اختلاف توزيعات القوة بين اطراف متفوقة واخرى ترى بانها باتت مهددة نتيجة تفوق الاخرين . والناحية الثانية، من الدول التي حققت تفوقا في تسليحها مما حفز لديها الرغبة في الصراع قبل فقدانها تفوقها في مواجهة غيرها من الاطراف.

ب. تلجأ بعض الدول احيانا نتيجة لشعورها بالتفوق العسكري، الى الاقدام على تنفيذ فعاليات استعراض للقوة والتلويح بها لدعم موقف تفاوضي او بدافع اظهار وتعزيز الهيبة والمكانة وهذا الامر بقدر او باخر يعكس نمط او انماط من التهديد الباعثة على تأزيم الموقف واشاعة اجواء الصراع .

ج. غالبا ، لايساعد سباق التسلح على تصفية المنازعات السياسية واحتوائها، بل على العكس يمكن ان يفاقهم من احتمالات الصراع، وذلك لان هذا السباق – كما اسلفنا – يبعث على الشك والخوف المتبادل ، ويولد شعورا من عدم اليقين ولاسيما في ظل التغير المستمر في علاقات القوة بين مختلف الاطراف.

د. تطور تقنيات التسلح كما ونوعا وعند مستويات متقدمة، عادة ، يصب في مصلحة الجماعات المرتبطة بميدان الصناعات العسكرية ، وفي الوقت الذي تتمتع فيه هذه الجماعات بنفوذ نتيجة لمستوى الثراء الذي تحققه صناعتها ، او لقربها ، او درجة تأثيرها في صناع القرار، تعمل على استغلال نفوذها وتأثيرها بالضغط المتواصل على الوحدات القرارية واجهزة صنع السياسة الخارجية لكي تبقي بعض الصراعات الدولية ساخنة ومفتوحة النهايات ، لان ذلك يضمن لها دوران عجلة انتاجها وتطوير صناعاتها وزيادة ثرائها [5].

6. التفسير المتعلق بطبيعة انظمة الحكم :

الفرضية التي يقوم عليها هذا التفسير تذهب الى ان انظمة الحكم، ونتيجة لعقيدتها ، وطبيعة الدوافع التي تحركها ، والاهداف التي تتوخى تحقيقها، ونوع الاساليب التي تعتمدها، تعد احد الاسباب التي تعمل على اشاعة عدم الاستقرار في البيئة الدولية، وتسهم في تفعيل ظاهرة الصراع في المجتمع الدولي [6] ، ويستنتج انصار هذا التفسير وجود علاقة سببية بين الدكتاتورية والصراع الدولي، ذلك ان الدكتاتورية ترفض أي قيد على تصرفاتها الا اذا اجبرت عليه سواء بالضغط او القوة ، وتدعي حرية التصرف المطلق لنفسها لاجل تحقيق اهدافها. وفي صدد مشابه فان الصراع الذي تخوضه الانظمة الشمولية في البيئة الدولية يقوم على دافع غريزي

ويهـدف الى اخضاع الاخرين في نظام دولي يؤمن لهذه الانظمة السيطرة المطلقة، لذا فـان نـزعة الهيمـنة والتسلط والرغبة في التوسع بما في ذلك العدوان تمثل اهم دوافع الانظمة الشمولية وهي بذات الوقت تمثل الارضية الصالحة لاشاعة الفوضى والصراع في البيئة الدولية.

ثانيا: مراحل تطور ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية

1. اتجاهات الصراع الدولي :

يذهـب " الدكـتور اسـماعيل صـبري مقلد " الى ان الصراعات الدولية عند تطورها سلبا او ايجابا تسير في احد الاتجاهات التالية : [7]

أ. التصعيد.

ب. التناقص.

ج. الاستقرار.

د. الانتهاء

والتصـعيد ببساطة يعني اتساع نطاق الصراع وارتفاع درجة التوتر فيه بينما تـناقص الصراع يعني انخفاض حدة التوتر والانكماش في نطاق او مدى الصراع، وان الحكـم علـى الصـراع والمرحلة التي هو عليها وما اذا كانت في أي من الاتجاهات سابقة الذكر يتوقف على دقة رصد وتحليل العوامل التالية : [8]

أ. الحدود الجغرافية للصراع.

ب. عدد الاطراف المشاركين فيه.

ج. حجم الموارد والامكانيات المخصصة له.

د. نوعية الاسلحة والادوات المستخدمة والتي يحتمل استخدامها في الصراع.

هـ. نوعية ومستوى الاهداف التي تنشدها الدولة من وراء الصراع.

من الواضح ان هذه العوامل تمثل معايير كمية للقياس لاتوفر اداة وافية لتحليل طبـيعة الصـراع ومصـادره، والتـي تتطلـب ادوات تحليل كيفي توفر رؤية وتقييم موضـوعي عـن دوافع ونوايا الاطراف الاخرى الداخلة في الصراع. والتحليل الكيفي

يركـــز على مدى التطرف في الاهداف او المرونة، ومستوى الثقة او عدم الثقة المتبادلة بيـــن اطـــراف الصـــراع، فـــاذا انتهى التحليل والتقييم الى ان نوايا واهداف الاطراف الاخـــرى دون الـــتطرف ولاتنطوي على مبالغات مقصودة، فعلى الطرف الذي اجرى عملـــية التحلـــيل والتقييم بعد ان يدقق ويمحص النتائج التي توصل اليها، ان يقدم على عمـــل تنازلات لتجنب تصاعد الصراع وتطوره الى مرحلة خطيرة، وعلى خلاف ذلك اذا جـــاءت نـــتائج التحلـــيل والتقييم مفضية ومؤكدة وجود تطرف ومبالغة في اهداف الطـــرف او الاطـــراف الاخرى، فان هذه النتيجة تكون بلاشك باعثة على التصعيد في الموقف وتأزيمه. وفيما يتعلق بمستوى الثقة وعدم الثقة المتبادلة بين اطراف الصراع ، فـــيرى " Scott " بان تصعيد حدة الصراع يمكن ان يكون نتيجة لعدم الثقة بين اطرافه، كمـــا ان تـــناقص الصـــراع يمـــثل نتيجة لوجود الثقة، بمعنى ان عدم الثقة تترسخ في التصـــورات ومن ثم تسهم في تغليب الطابع العدائي عليها، وهذه التصورات العدائية قد تكـــون نتيجة لانعدام الثقة، وقد تكون باعثا على المبالغة في تقدير نوايا واهداف الطرف الاخـــر، والامـــر بمجمله والرأي موصول لـــ " Scott " يمكن ان يشيع عدم المرونة ويدفـــع باتجـــاه التصعيد لتشديد الضغط واظهار المقدرة على مواجهة التحدي [9] ويمهد الارضية للصراع الدولي.

2. عوامل تصعيد الصراع :

أ. قيام احد طرفي الصراع بتصعيد الصراع وتطويره من – جانبه – الى مستوى اعلـــى مـــن الخطـــورة ، الامر الذي قد يدعو الطرف الاخرى الى الاستجابة بتصـــعيد الموقـــف لاشـــعار الطرف الاول بان أي اجراء تصعيدي نظري او عملياتي من جانبه سوف يواجه بمقاومة اشد واعنف.

ب. تنامـــي ادراك لدى احد طرفي الصراع، بان تصعيد حدة الصراع وتفاقمه في مـــرحلة لاحقـــة يمكـــن ان يلحق خسارة بمصالحه الامر الذي يجد لزاما عليه اللجوء للتصعيد اعتقادا منه بان ذلك سوف يقلل من احتمالات الخسارة الناجمة

عن تجميده لامكانياته في التصرف عند النقطة التي يسيطر فيها عليه ذلك الشعور بالخوف.

ج. شعور احد طرفي الصراع بان التنافس مع نظيره وما يترتب عليه من احتمالات تصعيد الصراع كفيل بتحقيق بعض المزايا له . لاسيما اذا ماتوفر قدر من الادراك بان الطرف الاخر سوف لن يخاطر بتصعيد الموقف ابعد من نقطة معينة.

د. الضغوط التي يمارسها الرأي العام المحلي في بيئة صانع القرار يمكن ان تدفع به الى تصعيد الموقف، بغض النظر عن ما اذا كان هذا الطرف يرغب في التصعيد من عدمه.

هـ. قيام احد طرفي الصراع بتصعيد الموقف ، استجابة للضغط الذي يمارسه عليه طرف ثالث خارج دائرة الصراع المباشر.

3. عوامل تهدئة وانقاص الصراع:

أ. ادراك احد طرفي الصراع للمخاطر التي يمكن ان تنتج عن التصعيد ، اذا ما استجاب وعمد الى تصعيد الصراع هو الاخر، وما عليه في هذه الحالة الا ممارسة ضبط انفعالاته وردود افعاله، على خلفية اعتقاد منه بان هذا التحفظ يمكن ان يدفع بالطرف الاخر الى التعقل وتغيير سياساته.

ب. تولد القناعة لدى احد طرفي الصراع بان تصاعد الطرف الاخرى بالتوتر في الصراع، لازال دون مستوى الاستفزاز والعدائية التي تقتضي الرد عليه بتصعيد مماثل.

وتبعا لما ورد اعلاه فان الصراعات الدولية يمكن ان تنتهي وتتلاشى بفعل واحد او اكثر من العوامل الاتية :

(اولا). تلاشي المبرر الذي كان قد تسبب في نشوء ظاهرة الصراع.

(ثانيا). تحقيق احد اطراف الصراع للهدف الذي من اجله دخل ذلك الصراع.

(ثالثا). ادراك احد طرفي الصراع بان استمرار الصراع لم يعد امرا مرغوبا فيه، وذلك نتيجة لقيامه باعادة تقييم وتحليل مصالحه على نحو مختلف عن تلك التي بدأ من عندها.

(رابعا). تراجع واستسلام احد طرفي الصراع واستجابته الكاملة لمطالب الطرف الاخر.

ثالثا: الحروب والمنازعات الدولية

1. تصنيف الحروف والمنازعات الدولية:

ان مايعنينا هنا هو مسألة النزاعات المسلحة الدولية، وليس النزاعات المسلحة غير الدولية، ذلك لان الاولى تحصل بين اشخاص القانون الدولي وحيث تكمن السيادة ومسوغات اتخاذ القرار عند الاطراف المتنازعة، في حين ان المنازعات في الحالة الثانية لاتنطوي على هذه الخصائص وتقتصر في العادة على طرفين احدهما على الاقل لايتمتع بالسيادة ويفتقر للشرعية او الاهلية (10).

ومن الامور التي ينبغي التنويه لها ، هي انه كثيرا مايقع الخلط بين مفهومي الصراع والحرب، وبالشكل الذي يحمل معه بعض الدارسين او المحللين الى اعتبارهما مترادفين ، وربما يعود ذلك احيانا الى تداخل الدوافع والاسباب والاهداف لدى صانعي القرار في حالتي الصراع والحرب، بيد انه لابد من الاقرار باختلاف الوسائل والنتائج والاثر الاستراتيجي على النظام الدولي في كلا الحالتين . ذلك ان الحرب لايمكن ان تتم الا على منطق التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الاساليب الاكثر لينا او الاقل تطرفا، لذا يمكن القول بان الحرب تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية، وهي متى وقعت لاتترك امام اطرافها الا الخيار بين الاستمرار او الاستسلام بين المقاومة او الاذعان، بين النصر او الهزيمة، وعلى العكس من مايحدث في ظروف الصراع ، ذلك انه في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب هناك ثمة مجال اوسع لادارة الصراع والتكيف مع

ضـــغوطه في اتجاه او اخر مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة امام كل طرف من الاطراف الداخلة فيه [11].

وتتباين زوايا الرؤيا الى الحرب ولاسيما من النواحي القانونية او الاستراتيجية او الاخلاقــية، فمن الزاوية القانونية يمكن النظر للحرب على انها الوضع القانوني الذي يجــيز لطرفين او اكثر من الجماعات المتعادية ممارسة الصراع بالقوة المسلحة [12] اما مـــن الزاوية الاستراتيجية فينظر الى الحرب على انها عمل من اعمال العنف يستهدف اكراه طرف دولي على تنفيذ ارادة الطرف الاخر [13].

ومـــن الـــزاوية الاخلاقية ينظر الى الحرب على انها ليست افة او داء عضال وانما هي اعراض ذلك الداء [14].

يتضـــح مـــن ذلـــك ان الكـــتاب يتباينون في اعتماد المفاهيم والمعايير عندما يصـــنفون الحرب، فمنهم من ينظر الى الحرب نظرة اخلاقية وفلسفية ويشجب الحرب كظاهـــرة ويرفض الاخذ بانها امر لابد منه، وعلى الرغم من هذا الفهم يتعاطف بعض مـــنهم مـــع صـــنف معيـــن من الحرب وذلك لان الغرض من ورائها هو عمل انساني اخلاقـــي وذلك في اطار اطلاق صيغة الحرب العادلة والحرب اللاعادلة. وكذلك يمكن تصـــنيف الحـــرب علـــى وفق الافق الجغرافي الذي تدور احداثها عليه، وبالتالي تكون الحرب اما محلية او اقليمية واما غير محدودة اقليميا.

ويمكـــن اعـــتماد تصنيف الحرب على وفق عدد الاطراف المسهمة فيها ، الى حـــرب شـــاملة وحـــرب محدودة . اما في حالة اعتماد معيار الوسائل القتالية ودرجة التدمـــير القائمـــة او المحـــتملة، فيمكن تصنيف الحروب الى تقليدية وهي التي تستخدم الاسلحة التقليدية، واخرى حروب نووية وهي التي تجند فيها القوة التدميرية النووية.

وهـــناك معيار يعد اكثر موضوعية في تصنيف الحروب في العلاقات الدولية حيـــث وصفها بانها حروب دفاعية او هجومية، ودفاعا عن النفس او عدوانية، ذلك ان الحرب الدفاعية هي الحرب التي تدافع فيها الشعوب عن مصالحها في وجه هجوم تشنه جـــبهات طامعـــة وتوســـعية تسعى لاستثمار ميزات القوة لديها، والحرب الدفاعية هي اقرب من حيث المعنى، الى حرب الدفاع عن النفس. ويمكن ان تكون حرب الدفاع عن

الـنفس هجومـية أي انهـا تأخذ المبادأة في الهجوم، عندما تتعرض دولة الى تهديدات وضـغوط غير مشروعة من جانب دولة او مجموعة دول، وتجدر الاشارة الى ان ثمة فـارق بين الحرب الهجومية وحرب المبادأة بالهجوم ، فالاولى يمكن ان تعبر عن حالة عدوانـية مشحونة سياسيا واخلاقيا وقانونيا، بينما تمثل المبادأة في الهجوم صيغة قتالية فنية، يرجع تقديرها الى اعتبارات ستراتيجية [15].

2. اسباب الحروب والمنازعات الدولية :

القـانون الدولـي لـم يحـرم جميع اشكال الحروب، وانما اجاز بعضها ولكن بصـورة مقيدة، وقد اخذ (عهد) او ميثاق عصبة الامم بحق الدول في اللجوء الى صيغ غـير سـلمية لوضع نهاية للمنازعات القائمة بينها، في ظروف معينة. اما ميثاق الامم المـتحدة فقـد ذهب الى تحريم التهديد باستعمال القوة او استخدامها بالفعل بالشكل الذي يـتعارض ومقاصد الامم المتحدة، واشار على سبيل المثال لا الحصر الى الحالات التي يعتـبر فيها استخدام القوة امرا مشروعا . وهي : اولا الدفاع عن النفس سواء كان ذلك عمـلا عسكريا فرديا او بصورة جماعية ، كما ورد في نص (المادة 51) من الميثاق. وثانـيا مسـألة مجابهة دول المحور لافساد نتائج الحرب العالمية الثانية، وثالثا قد تجد الامـم المتحدة نفسها ملزمة على اتخاذ اجراء يعتمد القوة ضد دولة او اكثر. وكما ورد فـي نـص الفقـرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الخامسة من المادة الثانية فان على الامـم المتحدة ان تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع كل مايهدد السلم ولازالته ، وكذلك يتوجب على الدول الاعضاء ابداء كل عون للامم المتحدة لتنفيذ تدابيرها [16].

وقـد شغل موضوع الحروب والمنازعات الدولية في النصف الاول من القرن العشرين، عدد كبير من الباحثين والكتاب، حتى ساقت احدى اللجان التي عنيت بدراسة اسـباب الحـرب ونتائجها اكثر من مائتي سبب للحرب عموما، واقرنت هذه الاسباب بعناوين سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية.

أ. الاسباب السياسية :

تنطوي تحت هذا العنوان مجموعة كبيرة من اسباب متباينة ومتداخلة، من بينها: الاضرابات الداخلية، طبيعة النظم الحاكمة وخاصة الشمولية منها ، والدكتاتورية، الاحلاف ، اختلال توازن القوى، خلافات الحدود ، سباق التسلح ، فالاحلاف يمكن ان تؤدي الى تعاظم في قوة مجموعة من الدول، مقابل تناقص في قوة مجموعة اخرى، وهو ماقد يشجع احد الاطراف الى المخاطرة بالحرب. ويعد سباق التسلح ايضا عنصر فاعل في تسبب الحرب، وهو فضلا عن كونه يرهق الاقتصاد ويعيق التنمية، يولد ضغوطا متفاقمة على صناع القرار، كما ان التوجس والخوف من تفوق الخصم يمكن ان يدفع الى المغامرة [17].

ب. الاسباب الاقتصادية :

كذلك ، يمكن ان تنطوي تحت هذا العنوان جملة عوامل. اذ يمكن ان تندلع الحروب نتيجة الضغوط الاقتصادية ، او نتيجة الركود الاقتصادي، او بسبب السعي والتنافس على الاسواق الجديدة لتصريف المنتجات، او السعي وراء الموارد الاولية، او السعي لايجاد فرص لتوظيف رأس المال المتراكم.

وتجدر الاشارة الى انه في احيان كثيرة لايكون التفسير الاقتصادي صالحا لجميع انواع الحروب، ذلك ان العجز الاقتصادي يمكن ان يكون سببا في تجنب الحرب، اذ ان اكلافها الباهضة فوق طاقة القدرات الاقتصادية والعسكرية لكثير من الدول . كما ان هناك دول تجد نفسها في وضع مالي متين ومع ذلك لن تتردد في الدخول الى حروب لاشباع رغبة دوافع اخرى لديها.

ج. الاسباب الاجتماعية والنفسية:

ينصب الاهتمام هنا على دراسة ومتابعة الجوانب الفردية والنفسية لشخصية صناع القرار ولاسيما المؤثرين منهم في اتخاذ قرار الحرب، والاستنتاج الرئيس هنا هو ان قسما كبيرا من الاراء والتصورات في اذهان صناع القرار مردها سوء فهم وتقدير وتعامل مع الحقائق، بمعنى ان البيئة النفسية لصناع القرار لم تتطابق مع البيئة الفعلية. وكان ذلك مدعاة لسوء تقدير الموقف وخوض غمار حروب وتحمل اعباء

مواقــف ذات عواقب وخيمة ... كما ان فكرة امتصاص التوتر الداخلي يمكن ان تكون مدعـــاة لشن الحروب، وعندما عقدت الجمعية الانثروبولوجية في الولايات المتحدة عام 1967 حـــواراً بشـــان الحـــرب ، فمـــن بين اعضائها من اكد ان الحرب توفر للدولة اوضاعا تعزز قدرتها الحفاظ على السلطة في حالة تعرضها للضغوط الداخلية [18].

3. السياسات البديلة للحروب والمنازعات الدولية :

أ. المعاملة بالمثل :

حيـــنما تكون العلاقات الثنائية بين دولتين غير ودية بما فيه الكفاية، لسبب ما، قـــد تقوم احدى هاتين الدولتين بالتعبير عن استياؤها من مواقف واعمال الدولة الاخرى بـــاللجوء الـــى القـــيام باجراء على نطاق محدود وله دالة معينة دون ان تظهر بمظهر المعـــتدي او العـــازم على خوض منازعات، وانما في نيتها الحاق ضرر مادي او ادبي بتلك الدولة والافادة من نتائج عملها غير الودي المترجم بطريقة لاتخضع لادانة القانون الدولـــي، بسبب من كونه لاينطبق عليه وصف تهديد الامن والسلم الدولي، وبمعنى اخر ان الدولـــة التـــي تختار اسلوب المقابلة بالمثل، انما تسعى للضغط على الطرف الاخر للكـــف عـــن عمل او موقف يجلب الضرر عليها او لاتراه عملا او موقفا وديا. ونظرا لكثرة عدد الدول في النظام الدولي وتداخل علاقاتها كما ونوعا ، فلم يعد بالامر الغريب ان يـــتردد فـــي الانباء بين الحين والحين حدوث فتور في العلاقات الثنائية بين دولتين، وان الدولـــة (أ) قد طلبت من الدولة (ب) تقليل عدد دبلوماسيها العاملين في مقر بعثتها العاملـــة في الدولة (أ) ، او ان الدولة (ب) قد اعتبرت احد دبلوماسيي الدولة (أ) شخص غـــير مرغوب فيه وعليه مغادرة اراضي الدولة (ب)، مستفيدة من مبدأ المعاملة بالمثل ومـــتذرعه بـــان اجـــرائها قـــد جـــاء رد فعل على اجراء الدولة (أ) لانها طردت احد دبلوماســـيي الدولـــة (ب) واعتبرته شخص غير مرغوب فيه. وتصل الحالة احيانا الى سحب السفراء او قطع العلاقات الدبلوماسية ... وان مبدأ المقابلة او المعاملة بالمثل هو اجـــراء قـــابل للتطبيق في المجال الاقتصادي وخاصة عندما تنهج احدى الدول سياسة الحواجـــز الـــتجارية، فقـــد تدرك او تجتهد احدى الدول بأن بضائعها تخضع لقيود او

تحجب عن التمتع بمزايا اسواق دولة اخرى بسبب الحواجز التجارية العالية، لذلك تلجأ هـــي الاخـــرى الـــى فـــرض حواجز مماثلة او اكثر على الدولة التي شرعت بفرض الحواجـــز ، وليس من الضروري ان تكون الاجراءات الاقتصادية لدولة من الدول ردا علـــى اجراء اقتصادي وانما يمكن ان تكون جزء من سلسلة عمليات متداخلة دبلوماسيا، سياسيا، واقتصاديا (19).

ب. سياسة الانتقام :

تعـــبر هذه السياسة عن عمل تتخذه دولة ، في مقابل عمل قامت به دولة اخرى ونجمـــت عـــنه مضـــار. ومع ان الاتهام يبدو متطابقا مع سياسة المقابلة بالمثل، الا ان هـــناك بعض الفوارق، ولاسيما ان سياسة الانتقام تمثل ردا على سياسة غير قانونية او لايمكـــن تبريرها، في حين ان المقابلة او المعاملة بالمثل هي رد على عمل غير ودي. ولذلك يحرص على ان لاتكون بمثابة اختراق للقانون الدولي. كما ان سياسة الانتقام في الواقع تعتبر من قبيل الاعمال غير القانونية.

يتضـــح بـــان سياسة الانتقام من السبل المرغمة، لذلك يتوجب على الدولة التي تلجـــأ الى استخدامها ان لاتعمد على توظيف وسائل من شأنها ان تلحق بالطرف المقابل اضـــرارا بالغـــة، وبصـــورة لاتتناســـب والقصد من الانتقام. وبعبارة اخرى ، اذا كان الغـــرض تطويـــق الخلافات او احتواء ازمة ، فإن الحرص على التقيد بالمستوى الذي يـــنفذ عـــنده الانـــتقام شرط رئيس . لان الانتقام غير المقيد يمكن ان يدفع الى تصاعد الخلافـــات وبالنتـــيجة قد يؤول الى الحرب، في حين ان الانتقام هو احد البدائل لتجنب خيار الحرب.

وعلـــى الـــرغم من ان سياسة الانتقام هي اجراء للرد على عمل غير قانوني ، فـــان مقتضيات التعامل الدولي وفقا للقانون الدولي ان تستنفذ الدولة التي تسعى الى نهج سياســـة الانـــتقام ، مالديهـــا مـــن الوسائل قبل اللجوء للانتقام ، كأن تطلب من الدولة المـــتجاوزة تصحيح الموقف بالصورة التي يمكن ان تقتنع بها الدولة المتضررة، او منح الدولـــة المـــتجاوزة مزيدا من الوقت وربما بعض الحوافز لدفعها الى التفكير بتصحيح موقفها لاحتواء رد الفعل الذي سوف يجسده الانتقام.

وبمـــا ان الانـــتقام لايســـتثني العمـلـــيات العسكرية ضد مصالح الدولة وحرمة اراضيها، فان احتمال توسيع سياسة الانتقام الى سياسة عدوانية حقيقة ماثلة في الانتقام.

ج. سياسة الحصار :

تخـــتلف سياســـة الحصــــار في النظرية عما هي عليه في التطبيق. فبينما تبدو لاول وهلــــة الدولــــة او الــــدول التي تفرض الحصار قادرة على الحاق افدح الاضرار بالدولة المحاصرة، لكن في حقيقة الامر ان تجارب الحصار الذي فرضته عصبة الامم علـــى ايطالـــيا اثر اعتداءها على الحبشة 1934 ، وحصار الحلفاء على دول المحور، كلهـــا تـــدل علـــى الاخفاقـــات والتعقيدات التي تلازم الحصار، من النواحي السياسية والقانونية ، والاقتصادية . فمن الناحية السياسية هناك مسألة تجاوب الدول الاخرى مع تعهـــدات تنفيذ الحصار ، وهناك عدد من الدول احيانا تقوم باختراق الحصار المفروض على احدى الدول ولدوافع متعددة ، رغم موافقة هذه الدول على قرار فرض الحصار.

والامـــور يمكـــن ان تغدو اكثر تقعيدا من الناحية القانونية، اذ يصنف الحصار عـــادة الـــى حصـــار فـــي ظل الحرب المعلنة، والحصار في ظل السلم. وبينما يعتبر الحصـــار اســـلوبا تلجـــأ اليه الدول كي لاتضطر الى خيار الحرب، يصبح اداة حرب اقتصـــادية صـــرفة. وتجدر الاشارة هنا الى ان الامم المتحدة قد اجازت لمجلس الامن بموجـــب (المادة 42) من الميثاق ، ان يختار الحصار وسيلة للحفاظ على الامن والسلم في العالم.

وهـــناك ثمة مسألة جديرة بالتوقف عندها في هذا الصدد الا وهي مسألة موقف الطـــرف المحـــايد ، فهـــل يجوز له ان يتعامل اقتصاديا مع الدولة المحاصرة وهل من صـــلاحية الدولـــة التي تفرض الحصار ان تمنع الطرف المحايد بالقوة على التعامل مع المحاصـــر؟ الرأي الراجح في الفقه الدولي بهذا الخصوص هو ان الدولة التي تفرض الحصـــار لاتستطيع الادعاء بان من حقها الافادة المركبة من منافع الحصار في حالتي الحرب والسلم في آن واحد ، بمعنى اخر ، ان في حالة غياب الحرب الفعلية ، لايجوز للدولة التي تفرض الحصار ان تفرض شروط الحصار على طرف ثالث محايد [20].

د. سياسة التدخل :

توضـــح حركة العلاقات الدولية في النظام الدولي خلال سنوات القرن العشرين بـــان اساليب التدخل من قبل دول في شؤون دول مستقلة اخرى ، كثيرة ومتنوعة ، لذا فقــد ورد فـــي نـــص (الفقرة 7 من المادة الثانية (المباديء) من ميثاق الامم المتحدة) مانصـــه (لـــيس في هذا الميثاق مايسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون مـــن صـــميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه مايقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هـــذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق على ان هذا المبدأ لايخل بتطبيق تدابير القمع الـــواردة فـــي الفصل السابع [21]. وحاولت الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1966 ان تضع معايير لتحديد التدخل، وقررت في هذا الصدد (لايجوز لاية دولة التدخل بصورة مباشـــرة او غـــير مباشـــرة، ولاية حجة مهما كانت ، في الشؤون الداخلية والخارجية لدولـــة اخـــرى، وبالتالي يشجب التدخل المسلح وكل اشكال التدخل او محاولات التهديد ضد شخصية الدولة او مقوماتها السياسية والاقتصادية والحضارية) [22]. وقد انقسمت الاراء الى عدة اتجاهات ، حول عبارة (ولاية حجة مهما كانت) ، اذ يرى اغلب الكتاب ان الـــتدخل يقصد به (التدخل القوي والحاسم) في شؤون دولة اخرى من اجل الابقاء او الاطاحـــة بالـــنظام القائم، وليس أي نمط من انماط التدخل، وهناك من يرى ان التدخل فعـــل لايقره القانون الدولي، بمعنى شجب التدخل بصورة مطلقة، وايضا هناك من يؤكد ان الافعـــال التدخلـــية يمكـــن ان تبرر بحجج يباح تطبيقها على حالات معينة، وبذات الوقت يحرم على غيرها [23].

وقـــد شـــهدت البيئة الدولية ولازالت انماط مختلفة من التدخل في شؤون الدول الاخرى، سنحاول تسليط الضوء على بعض هذه الانماط:

(اولا). تدخـــل الدولة (أ) في النزاعات الحاصلة بين فئات في الدولة (ب) ، اما لصالح الفئة الشرعية او المناهضة.

(ثانيا). تدخل الدولة (أ) لصالح الدولة (ب) ضد الدولة (ج) او مجموعة من الدول.

(ثالثا). تلجأ الدولة (أ) الى التدخل ضد الدولة (ب) في محاولة لتصحيح وضع كانت قد تضررت منه الدولة المتدخلة. وصيغة التدخل في هذه الحالة يمكن ان تأخذ النمط التأديبي وطابع الانتقام.

(رابعا). احيانا تتدخل الدولة (أ) تنفيذا لبنود اتفاقية معقودة مع الدولة (ب) تجيزللاولى حق التدخل.

(خامسا). اذا كانت الشؤون الخارجية للدولة (أ) تخص الشؤون الخارجية للدولة (ب) ففي حالة قيام الدولة (أ) التصرف من طرف واحد اختراقا للمصالح المتبادلة فان الطرف (ب) يجد ان من حقه التدخل.

(سادسا) . في حالة تعرض رعايا الدولة (أ) الى سوء معاملة والحقت بهم اضرار من قبل الدولة (ب) ، فان من حق الدولة المتضررة ان تلجأ الى مبدأ المعاملة بالمثل.

(سابعا). لقد اجاز ميثاق الامم المتحدة كما اسلفنا حق التدخل من قبل المنظمة الدولية نيابة عن الاسرة الدولية.

(ثامنا). في حالة توجيه حكومة الدولة (أ) الدعوة الى حكومة الدولة (ب) للتدخل لتصحيح وضع داخلي بما يحقق مصلحة حكومة الدولة صاحبة الدعوة.

وبالاضافة الى هذه الانماط من التدخل فقد شهدت العلاقات الدولية ممارسات تدخلية تتعارض مع قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ممثلة ببنود ميثاق الامم المتحدة . ومن ذلك على سبيل المثال، استغلال الدول الكبرى لقدراتها الاقتصادية والاعلامية والتقنية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى من خلال ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية، وكذلك استغلال مشكلات الاقليات العرقية او الدينية كمادة صالحة للتدخل لدفع هذه الاقليات الى تحدي الحكومات الشرعية. وكذلك تمرد معارضة ما على النظام السياسي الحاكم، وسعيها لطلب دعم قوى دولية ليست على وفاق مع ذلك النظام مما يحفزها على الاستجابة بالتدخل لصالح المعارضة ضد النظام الحاكم.

رابعا: الطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية المنازعات الدولية

النزاع الدولي ، هو الخلاف الذي ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني او حادث معين، او بسبب وجود تعارض في مصالحهما السياسية او الاقتصادية او العسكرية [24].

وقد درج الفقه والتعامل الدولي على التمييز بين نوعين من المنازعات الدولية، المنازعات القانونية، والمنازعات السياسية. النوع الاول يمكن ان يقع في اختصاص محكمة دولية، محكمة تحكيم، او محكمة عدل ، للنظر فيه طبقا لقواعد القانون الدولي، اما النوع الثاني فقد لايصلح لان ينظر في محكمة دولية، ولذا يمكن الرجوع بشأنه الى طرق التسوية الاخرى كالوساطة او التوفيق. وتبعا لذلك فان طريقة تسوية المنازعات تختلف بحسب كل منها. فالمنازعات القانونية تحل عادة بالتحكيم او القضاء الدوليين على اساس قواعد القانون الوضعي، في حين ان المنازعات السياسية لايمكن حلها الا بطرق دبلوماسية او سياسية يراعي فيها بالدرجة الاولى التوفيق بين مختلف المصالح المتضاربة [25].

وقد اكدت المواثيق الدولية على تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، اذ الزم ميثاق الامم المتحدة (الفقرة الثانية والفقرة الرابعة من المادة الثانية) الدول الاعضاء جميعها بفض منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر . وبالامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على أي وجه اخر لايتفق ومقاصد الامم المتحدة . وتناول الميثاق تعداد تلك الوسائل السلمية فقد ورد في نص (المادة 33) منه على انه (يجب على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر ان يلتمسو حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها).

1. الطرق الدبلوماسية :

أ. المفاوضات : [26]

المفاوضات هي عملية تتم بين جهات لها اراء ومطالب مختلف عليها يحاولون حلها من خلال المساومات والتنازلات المشتركة للوصول الى اتفاقية مقبولة لكليهما[27].

لـذا فهـي الحـوار المنظم الذي يتم بين طرفين او اكثر لهما شخصية قانونية محـددة كاسـلوب مـتفق عليه لحل الخلافات بينهما، او التوصل الى حلول او اتفاقات للمسـائل ذات الاهمـية المشتركة، وهي اسلوب للتفاعل العقلي بين طرفين يستخدمان مالديهمـا من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الاقناعي ايضا ليصلا الى تحقيق مكاسب مشتركة [28].

ويذهـب " مايك بدلر M.Pedler " الى ان اكثر تعاريف المفاوضات انتشارا هـو الـذي يشـير الـى ان الـتفاوض هـو التباحث مع طرف اخر بهدف التراضي (Compromise) او الاتفاق (Agreement) [29].

وتقـوم المفاوضـات على الاتصالات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين بغية تسوية النزاع القائم بينهما عن طريق اتفاق مباشر.

والمفاوضـات عـادة تجـري بيـن وزراء خارجية الدول المتنازعة وممثليها الدبلوماسـيين، او من يوكلون اليهم القيام بتلك المهمة وتنطوي المفاوضات الدبلوماسية غالـبا علـى المـرونة والكـتمان ولذلـك فهي عملا يمكن ان يسود في مختلف انواع المـنازعات واغلبها باستثناء المنازعات العسيرة، الا ان فعالية المفاوضات الدبلوماسية تعـتمد علـى توافـر حد ادنى من تكافؤ القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين والا وقعت الدولة الضعيفة تحت رحمة الدولة القوية في المفاوضات الجارية بينهما.

ب. المساعي الحميدة :

المسـاعي الحمـيدة هـي العمل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة حيال الدولتين المتنازعتين ، بقصد التخفيف من حدة الخلاف بينهما، وايجاد جو اكثر ملائمة لاستئناف المفاوضـات والوصول الى تفاهم فيما بينهما. تفاديا لنشوب نزاع مسلح، او حل النزاع

الدولـــي حـــلا سليما، بمعنى ان المساعي الحميدة تهدف الى وضع حد لحرب قائمة او محتملة.

ج. الوساطـــة :

الفـــرق بيـــن المســـاعي الحميدة والوساطة هو ان الدولة التي تقوم بالمساعي الحمـــيدة تكتفـــي بالتقريب بين الدولتين المتنازعتين وحثهما على استئناف المفاوضات لتســـوية الـــنزاع دون ان تشترك هي في ذلك ، بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة فـــي المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين، وتقوم ايضا باقتراح الحل الذي تراه مناســـبا للـــنزاع اذا رأت ان ذلـــك يســـاعد اطرافه على الوصول الى نهاية موفقة في اتصـــالاتهم. بمعنى ان الوساطة تمثل مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من اجل المساعدة في حل نزاع قائم بين دولتين.

وتتســـم الوساطة بانها اختيارية، أي ان الدولة التي تتوسط في حل النزاع تقوم بـــه متطوعة، وكذلك تكون الدول المتنازعة حرة في قبول الوساطة ، او رفضها ولاتعد بذلك مخالفة للقانون الدولي، وان كان الرفض يعد عملا غير ودي [30].

والوســـاطة كالمساعي الحميدة تستخدم اما لمنع نشوب حرب، واما لوضع حد لحرب قائمة بين دولتين.

ومـــن اجل تجنب الضغط السياسي الذي تمارسه الدولة الوسيطة على الطرفين المتنازعيـــن او تحـــيز الدولـــة الوسيطة، برزت ضرورة الالتجاء الى شخصية مستقلة مؤهلة للقيام بدور الوسيط.

د. التحقـــيـــق :

لعـــل في الحالات التي يكون اساس النزاع فيها خلافا على وقائع معينة ، يكون مـــن المفـــيد والمرغوب فيه ان تعين الدولتان المتنازعتان لجنة تحقيق دولية تعهد اليها بفحص وقائع النزاع والتحقيق فيها ، وقد اشارت الى ذلك (المادة 9) من اتفاقية لاهاي الاولـــى لســـنة 1907 . وعـــادة يكون تكوين لجنة التحقيق بناءا على اتفاق خاص بين الدولتيـــن المتنازعتيـــن ، يتضـــمن هذا الاتفاق الوقائع المطلوب التحقيق فيها والسلطة المخولـــة للجـــنة في ذلك ومكان اجتماعها ، والاجراءات التي تتبعها، وكيفية تشكيلها.

وعـند عـدم اتفـاق الدولتين على تشكيل خاص للجنة انتخبت كل دولة عضوين اثنين واخـتار الاربعة العضو الخامس . وتتولى لجنة التحقيق مهمتها من خلال جلسات غير علنـية وتتخذ قرارها بالاغلبية وتحرر به تقرير تسلم نسخة منه لكل من ممثلي الطرفين فـي جلسة علنية، ويتناول هذا التقرير سرد الوقائع المطلوب التحقيق فيها وبيان ماظهر للجـنة بشـأنها، مـن غير ان يتضمن التقرير أي حكم في المسؤولية بل يترك لطرفي الـنزاع كامل الحرية في ان يستخلصا من تقرير اللجنة الاثر الذي يريانه، وبعد ايضاح حقـيقة الوقـائع المختلف عليها على النحو المدرج في التقرير السابق الذكر يصبح من الايسر على الطرفين تسوية النزاع بالمفاوضات الدبلوماسية او التحكيم.

هـ. التوفيق :

تتميز طريقة التوفيق بثلاث خصائص : [31]

(اولا). تنظيم لجان التوفيق ، وهذه تخضع لمبدأين : مبدأ الجماعية ، ومبدأ الدوام، أي ان كـل لجـنة تتكون من ثلاثة اعضاء او خمسة ، وانها لاتتكون لحل خلاف معين، وانما تنشأ مقدما بموجب معاهدات تنص عليها.

(ثانيا). صـلاحية لجـان التوفـيق: اذ ان الغـرض مـن طـريقة التوفيق هو تسوية المـنازعات المتعلقة بالمصالح المتبادلة للدول، ولهذا فان مهمة اللجنة تنحصر فـي دراسـة الـنزاع وتقديـم تقريـر عنه الى الاطراف المتنازعة يتضمن الاقـترحات التي تراها مناسبة لتسوية النزاع، الا ان هذا التقرير ليس له صفة الزامية.

(ثالثا). الاجـراءات التـي تتـبعها لجان التوفيق: فهذه اللجان تجتمع بصورة سرية، وجميع قراراتها تتخذ بالاغلبية ، وهي ليست مجبرة على نشر تقرير لها .

2. التسوية السياسية :

بمقتضـى عهـد عصـبة الامـم عام 1919، انشأت هذه الطريقة في تسوية المـنازعات الدولية، وظلت مستمرة حتى عام 1939 ، واعيدت مع ميثاق الامم المتحدة عـام 1945 ، ثم بعد ذلك تطور هذا النمط في التسوية عندما أخذت المنظمات الاقليمية

تقــوم بــدور مهــم في هذا الجانب وسوف نستعرض تاليا نشأة هذه الطريقة وتطورها وكمايلي:

أ. تسوية المنازعات الدولية كما وردت في عهد عصبة الامم: [32]

لقــد عــالج (ميــثاق) عهد عصبة الامم هذا الموضوع في (المواد 12-15) ، وجــاء النص على ضرورة تسوية جميع المنازعات بالطرق السلمية. وفرضت (المادة 12) على الدول الاعضاء اختيار احدى الطريقتين التاليتين :

الطــريقة الاولى : عرض منازعاتهم على التحكيم او القضاء الدولي أي على محكمة العدل الدولية الدائمة.

الطــريقة الثانية: عرض منازعاتهم على مجلس العصبة، الذي يعمل عند ذلك كوســيط محــاولا حمــل الطرفيــن على التفاهم او الوصول الى تسوية، واعداد تقرير يعرض على التصويت فاذا نال الاجماع – باستثناء اصوات الدول المتنازعة – اكتسب صفة القانون واصبح ملزما للدول المتنازعة .

امــا اذا حصــل علــى الاغلبية فلا يكتسب اية صفة الزامية، وتصبح الحرب ممكنة من الناحية القانونية.

ب. تسوية المنازعات الدولية كما وردت في ميثاق الامم المتحدة [33]:

تبنــت (المــادة 33) مــن الميثاق، المبدأ القاضي بوجوب اللجوء الى احدى وســائل التســوية السلمية ، وترك الدول الاعضاء لكي تختار بحرية الوسيلة التي تعتقد بانهــا مناسبة (من مفاوضات ووساطة وتحقيق وتوفيق وتحكيم وتسوية قضائية) . اما (المــادة 34) فقد منحت لمجلس الامن الحق في التدخل المباشر في حالة وجود نزاع او موقف يهدد السلام العالمي وعلى النحو التالي:

(اولا). استنادا الى قرار يصدره مجلس الامن (المادة 34).

(ثانيا). استنادا الى طلب يتقدم به أي عضو من اعضاء الامم المتحدة (المادة 35).

(ثالثا). استنادا الى طلب السكرتير العام للامم المتحدة (المادة 99) .

وعــادة تخــتلف الســلطة التي يتمتع بها مجلس الامن في هذا الشأن باختلاف درجــة حساسية المشكلة المعروضة عليه ودرجة خطورتها. ففي حالة ما اذا كان الامر

يـــتعلق بمجـــرد تهديـــد للســـلم، فـــان مجلـــس الامـــن لايملـــك الا اصدار توصيات (Recommandations) يدعـــو فـــيها اطراف النزاع الى حل خلافاتهم بالطريقة التي يرانها مناسبة لهما ، او يقوم مجلس الامن نفسه بتحديد الطريقة الواجب عليهما اتباعها، او يقـــترح عليهما الحل المناسب، ويمثل ذلك جوهر ماتناولته (المواد من 33–38) من ميثاق الامم المتحدة.

وفـــي الحالات التي يكون فيها النزاع متصاعد للدرجة التي تمثل تهديدا مباشرا للســـلم، فـــان المجلس لايكتفي بالتوصية بل يصدر اوامره بفرض تدابير مؤقتة كايقاف القـــتال، او سحب القوات، وله ايضا ان يامر بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والعسكرية المنصوص عليهما في الفصل السابع من الميثاق.

وفـــي حالـــة عجـــز مجلـــس الامن عن القيام بالمسؤولية السابقة على الوجه المناســـب فـــأن الجمعية العامة للامم المتحدة هي ايضا تملك هذه الاختصاصات، وذلك بالاســـتناد الـــى القرار 377 الصادر في 3 تشرين الثاني / نوفمبر 1950 والمعروف باسم قرار (الاتحاد من اجل السلام) [34].

ج. تسوية المنازعات عن طريق المنظمات الاقليمية :

لـــم يغفـــل ميـــثاق الامم المتحدة هذه الناحية، فقد اشار باللجوء الى المنظمات الاقليمـــية لتسوية المنازعات الدولية، اذ ورد في (المادة 33) منه (يجب على اطراف أي نـــزاع مـــن شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسوا حلـــه بادئ ذي بدء بطريق المفاوَضة والتحقيق والوساطة . والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، وان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التـــي يقـــع عليها اختيارها). كما وشدد الميثاق على وجوب لجوء الدول الى التنظيمات الاقليمـــية قـــبل عرض أي نزاع نهائيا على مجلس الامن . وفي هذا المعنى جاء نص (الفقـــرة2 من المادة 52) (يبذل اعضاء الامم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات او الذيـــن تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عـــن طـــريق التنظيمات الاقليمية او بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها علـــى مجلس الامن) . وفضلا عن ذلك فقد اوجبت (الفقرة الثالثة من المادة 52) (على

مجلس الامن ان يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هـذه المـنظمات، سواء كان ذلك بناء على طلب الدولة المعنية، او عن طريق الاحالة اليها من مجلس الامن).

كمـا ان مواثـيق كل المنظمات الاقليمية تقريبا تحتوي على نصوص لتسوية المـنازعات التي تقوم بين الدول الاعضاء فيها بالطرق السلمية، وكمثال على ذلك جاء فـي نـص (المادة الخامسة) من ميثاق جامعة الدول العربية (لايجوز الالتجاء الى القوة لفـض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة. فاذا نشب بينهما خلاف لايتعلق باسـتقلال الدولة، او سيادتها، او سلامة اراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هـذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولتين من دول الجامعة وبين أي دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينها).

هوامش الفصل التاسع

(1) د. اسـماعيل صـبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 223-259.

(2) Bernard Brode , War and Politics , Macmillan , N.Y., 1973), P.336.

(3) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 235.

(4) Raymond Aron, Op cit.

(5) Frederick Hartmann The Relations , of Nations, Op cit, P.149.

(6) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 238.

(7) المصدر نفسه، ص 244.

(8) المصدر نفسه ، ص 245.

(9) Andrew Scott,Op cit , P.163.

(10) د. كاظم هاشم نعمه ، مصدر سبق ذكره ، ص 186.

(11) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 224.

(12) Q.Wright , , Changes in Conception of War, the Ajil, Vd.18, 1924, 760.

(13) فـون كلاوزفيـتز، الوجـيز في الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص 74.

(14) E. Reves, The Anatomy of Peace, Harper and Raw, New York , 1945.

(15) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 189-191.

(16) Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justic, United Nation, New York.

(17) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 187-188.

(18) المصدر نفسه ، ص 188.

(19) المصدر نفسه ، ص 193.

(20) المصدر نفسه ، ص 195.

(21) Charter of the United Nations, Op. cit.

(22) *U.N.Doruments , General Assembly, Res . 1131-1965*, and 2225-XX1-1966.

(23) Summer Welles, Intervention and Interventions, (Foreign Affairs, Vol, 26, 1947), P.P 118-131.

(24) د. عصام العطية ، القانون الدولي العام ، ط5، مصدر سبق ذكره، ص 423.

(25) المصدر نفسه، ص 424.

(26) لمزيد من التفصيل انظر: د. ثامر كامل محمد ، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المفاوضات، مصدر سبق ذكره ، ص 289 ومابعدها.

(27) السعيد السيد شلبي، خصائص واستراتيجيات التفاوض، (القاهرة، مركز ابروماك، 1980) ، ص 53.

(28) د. نادر احمد ابو شيخة، اصول التفاوض، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997) ، ص 13.

(29) M.Pedler , Negotiation Skills (Jornal of Europen Industrial Tranning , Vol, 1, P.t. No. 4 – No- 5 , 1977), P.18.

(30) د. عصام العطية ، المصدر السابق ، 430.

(31) المصدر نفسه ، ص 435-436.

(32) د. عبدالعزيز محمد سرحان ، (القانون الدولي العام ، القاهرة ، 1969) ، ص 434.

(33) المصدر نفسه ، ص 435.

(34) د. عصام العطية ، المصدر السابق ، ص 440.

الفصل العاشر

توازن القوى في العلاقات الدولية

اولا: ماهية توازن القوى في العلاقات الدولية

لاشــــك ان هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذه الاختلافات يعود الـــى تباين ماهو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التـــي تدخـــل في تركيب هذه القوة. وقد دفعت.هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع امكانـــات القـــوة بيـــن الـــدول ، بالكثيرين الى محاولة تفهم العلاقات الدولية من خلال مايســـمى بـــنظرية او نظام توازن القوى Balance of Power الذي يعتبرونه قانونا اساســـيا يحكـــم هذه العلاقات. وهناك من يضيف بقوله ان الالمام بالفرضيات النظرية التـــي يبـــنى علـــيها هذا النظام وادراك الحقائق الرئيسة التي تحيط بتطبيقه في الواقع، يســـاعد الـــى حد كبير في توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بدوافع السلوك الدولـــي [1]. لذلك ولتأثير واقع العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حظي ، موضوع توازن القوى باهتمام اكاديمي واضح [2].

1. مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية:

يحفـــل ادب العلاقات الدولية بمعاني متعددة لمفهوم توازن القوى، ويستخدم في اكثر من شكل ومعنى، بينما يراد به شيئا معيناً، ذلك لكونه يعكس ظاهرة لاتقتصر على العلاقات الدولية، بل هي موجودة في الطبيعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وتبعا لذلـــك عـــبرت عنه مجموعة مفاهيم ونظريات متنوعة ومتعددة ومتباينة مما يوضح بان دعاته وحسب " سوليفان Sullivan " لم يكونوا يفكرون بعقل واحد [3].

ويشـــير " ســـدني فاي Sidney Fay " بان توازن القوى يعني التوازن الحق بيـــن دول اعضاء العائلة الدولية والقادرة على منع اية منها من ان تصبح قوية بما فيه

الكفايــة لتفرض ارادتها على الاخرين [4]. بمعنى انه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولــية بالشكل الذي لايتيح لدولة واحدة لكي تكون بدرجة من القوة لتتمكن من السياسة المطلقة والهيمنة على الاخرين [5].

وقــد تــناول " ماثيــن Mathisen " توازن القوى بعدة معاني انطلاقا من شموليته عليها بمجملها فاعتبره [6] :

أ. تغير في نمط وتوزيع القوى.

ب. مجموعــة مــن الــدول المستقلة بعد صراعها لفترة طويلة تسعى الى تطوير انظمة احلاف وموازين قوى.

ج. هو مصلحة استراتيجية تهم الدول الكبرى وتدفعها للعمل من اجل توازن القوى لمصالحها.

د. هــو تمحور القوة عند قطبين يدلل على انه لايوجد في واقع الامر طرف ثالث لديه من القوة الكافية للحافظ على التوازن.

وقــد عقــب " ريــنولدز Renolds " على هذه المعاني بقوله (تعني العبارة الاولــى وضع توزيع القوة ، اما الثانية فتشير الى السياسات الموجهة نحو ايجاد تعادل، اما الثالثة فتعني الحساب في المصارف على ان يكون هناك رصيد ايجابي للمودع، اما الرابعة فمعناها ان التوازن يحتاج الى حامل للميزان [7].

ووجــد " ارنست هاس Ernst Hass " ، ايضا ، بأن توازن القوى قد استخدم بعــدة معانــي بعضها متباينة، وعدة استعمالات، فتوازن القوى بحسب رأيه يدلل على مايلي: توزيع القوة ، توازن القوات، عدم التوازن، التفوق، الاستقرار، عدم الاستقرار ، السلم ، الحرب ، سياسة القوة، سنة التاريخ، مرشد للسياسة الخارجية [8].

وتــبعا لتعدد استعمالاته ذهب " انس كلود Inis Claude " الى تصنيف توازن القــوى ثلاثيا اما كحالة او سياسة او نظام [9]. وتوازن القوى كسياسية اريد به على مر الزمــن ضــمان استقرارية الخصائص البنيوية للنظام السياسي الدولي، وذلك من خلال الحــيلولة دون تطلع احدى القوى المؤثرة الى زيادة قوتها بنسب اعلى من قوة غيرها، وبالاتجــاه الذي يتيح لها السيطرة على النظام السياسي الدولي القائم وتحويله، بعد ذلك،

الـــى نظـــام اخـــر. ومـــن اجل ديمومة هذه السياسة، فهي تفترض ان تتصرف القوى المؤثـــرة حـــيال بعـــض في هدى مجموعة قواعد محددة [10]. وان كانت هذه القواعد لاترتقـــي الـــى سمة القانون العام الذي يحدد انماط السلوك السياسي الدولي. ومع ذلك يمكـــن فهـــم الـــتوازن الدولي (بمعنى تلك الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن او شبه المـــتوازن للقـــوة والتأثير بين القوى الاساسية داخل النظام السياسي الدولي (او نظمه السياســـية الفرعـــية) فقط، واثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها ، وفـــي هـــذا الفهـــم ترتبط مسألة تنطوي على قدر من الاهمية، وهي ان توازن القوى لايســـتدعي ان تكون القوة موزعة بين الاطراف الاساسية توزيعا متوازنا مطلقا، وانما نســـبيا، ويعتمد هذا الرأي على بعض الوقائع التاريخية لتأكيده، وينطلق من ان مفردات القـــوة لـــم تكن يوما موزعة بين القوى الاساسية ، عالميا او اقليميا، بصيغة ترتقي الى الـــتعادل المطلق ، ففي بعض الفترات كان احد الاطراف متفوقا على غيره، ولكن من دون ان يـــؤدي ذلـــك الـــى الاخلال باستقرارية النظام الدولي. بيد ان الذي يؤدي الى الاخـــلال بالتوازن وتكافؤ العلاقة بين القوى الاساسية في النظام الدولي هو اما تناقص قـــوة احـــد طرفـــي معادلـــة التوازن او تزايدها بصيغة تهدد استمرارية هذه المعادلة وديمومتها [11].

2. آلية توازن القوى في العلاقات الدولية :

يتضح مما تقدم بان الفكرة الكامنة في جوهر توازن القوى في العلاقات الدولية هـــي ان الطـــابع الممـــيز لهـــذه العلاقات هو الصراع، وهذا الصراع لاتمليه عوامل الاخـــتلاف فـــي المصالح القومية للدول فحسب، وانما ينبع في الجانب الاكبر منه من محاولـــة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك انه اذا امكن لدولة واحدة ان تحصل على تفوق مطلق في قواها، فان هذا سيدفع بها الى تهديـــد حـــرية الدول الاخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القـــوة الى التحرك لمواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور او ائتلافات قوى مضادة. وبمعنى مماثل فان محاور القوى المضادة، المتعادلة او شبه المتعادلة ، لاتمكن

دولـــة او مجموعـــة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بانها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة [12].

وفي اطار ذات الفهم يزعم انصار سياسة القوة ان العلاقات الدولية هي صراع ومنافسة وتعاون بين الامم في النظام السياسي الدولي. ولما كانت الدول شديدة الحرص علـــى تـــبوء مراتـــب عليا في سلم القوة، فلا سبيل الى ذلك دون الصراع من اجل القوة وعن طريق القوة. اذ ينبغي النظر الى النظام السياسي الدولي من زاويتين للتأكد من ان كل مرحلة فيه هي ضرب من الاستقرار طالما ان ثمة ممارسة لسياسة القوة جارية بين الـــدول، وان الدولة الرئيسة لاتعتمد سياسة تفسد فاعلية النظام ... وبالوقت نفسه تكون هـــذه المـــرحلة فترة تهيئة النظام الى حالة من اللا استقرار... وذلك لان الاستقرار في الـــنظام لايخدم مصالح جميع الدول بالتساوي، الا اذا اجمعت على الابقاء على الوضع الراهـــن. ولكن هذا الامر يتناقض مع الغرض الاساس في نظرية سياسة القوة. بمعنى ان الـــنظام السياســـي الدولي يتضمن دولا تدعو الى الوضع الراهن واخرى تعمل على تغيـــيره، وعلـــيه فان انصار سياسة القوة يرون في نظام توازن القوى عملية انتقال من حالـــة اســـتقرار الى لا استقرار، وبالعكس [13]. أي عند استخدام مصطلح السلم ليكون مـــرادفا الـــى الاستقرارية، ومصطلح الحرب ليكون مرادفاً الى اللا استقرارية فان ذلك يفضـــي الـــى اســـتنتاج ان التوازن هو الوضع الذي تغيب عنه الحرب بين الاعضاء، وبالتالـــي فـــان الـــلا استقرارية هي وضع له وجهان متلازمان، الاول هو وجه التهيؤ للافادة من التوازن على حساب الطرف الاخر، بما فيها الاعداد للحرب، والوجه الثاني هـــو الحـــرب عيـــنها [14]. وتجدر الاشارة هنا الى ان الصراع من اجل القوة ليس من الضـــروري ان يقود الى الحرب، فثمة حالات للتوازن تأخذ صيغة سباق في التسلح او الحـــد منه، ونظرا لان الدول تتوازن في مجمل قدرتها، فليس من الميسور تحديد معيار القـــدرات المـــتوازنة سواء كانت في مجال التسليح او في مجال نزع السلاح، وبالتالي يـــنجم عـــن ذلك توازن يحمل معنى التساوي او التكافؤ او التعادل في القوة، كما يحمل معـــنى عدم التساوي وعدم التكافؤ وعدم التعادل. والامر المهم في التوازن هنا هو ليس حالـــة تطـــابق القدرات، وانما تقدير الفارق بين قوة الدول المتوازنة، أي هل ان رصيد

القـــوة لصـــالح خصـــمك ام لصـــالحك. وحتى لو كان الرصيد لاحد الطرفين فان ذلك لايـــبطل الـــتوازن . لان الفـــارق لن يكون بصورة الاطلاق، وبالتالي فانه لايقود الى اخـــلال عملـــية التوازن . كما ان الرؤية الموضوعية لاتستطيع ان ترى النظام الدولي وكذلـــك نظمـــه الفرعـــية كانه لايقوم على أي نوع من انواع التوازن المستقر او غير المســـتقر، ذلـــك ان الواقع الدولي يؤكد ان الدول تحرص على تحقيق حالة من التوازن فـــي علاقاتهـــا، كلما اتضح لها ان هذه الحالة تتجه نحو تغيير طبيعتها وذلك تطلعا منها نحو التخلص من التوتر الناجم عن حالة عدم التوازن.

ويبقى من الاهمية بمكان معرفة متى تتحرك الدول حيال بعضها البعض باتجاه بناء حالة التوازن فيما بينها وفي ظل أي نوع من الظروف والسياسات يتم ذلك.

لتحقـــيق هـــذه الغاية تم اعتماد نموذج بنيوي مجرد للعلاقات بين الدول ينطلق اساســـاً مـــن مفهـــوم التوازن داخل الجماعات الصغيرة، وهو نموذج التوازن الهيكلي Structural Balance وجوهـــر مايـــنطوي علـــيه هذا النموذج يتمثل في الية الحركة التالية: [15]

ان نوعـــية العلاقـــة الســـائدة (سواء كانت علاقات تعاون ايجابية او علاقات صـــراع سلبية) بين طرفين او اكثر ، او نوعية علاقاتهما المتبادلة مع طرف ثالث هي التـــي تحدد حالة التوازن بينهما او تلغيها . فالتوازن في العلاقة الثنائية ، يتحقق عندما تكـــون ايجابـــية او سلبية في جميع القضايا ، وكذلك يتحقق التوازن في العلاقة الثلاثية، عـــندما تتمـــيز اما بطابعها الايجابي او عندما تكون ايجابية بين طرفين ، وسلبية بينهما وطرف ثالث.

وعلـــى العكس من شروط التوازن الهيكلي، تكون العلاقة غير متوازنة هيكليا في حالتين اساسيتين :

الحالة الاولى : وتتمثل في تبادل جميع الاطراف العلاقة السلبية مع بعض.

الحالـــة الثانـــية : وتتمثل في تبادل طرفين يرتبطان بعلاقة سلبية مع بعض، وبعلاقة ايجابية مع طرف ثالث.

ولكــن هــذه العلاقة غير المتوازنة تصبح متوازنة عندما تتغير الظروف التي ادت الــيها. ففي الحالة الاولى يتحقق التوازن عندما تتجه الاطراف جميعا الى التعايش مع بعض، او عندما يتجه طرفان منها الى التعايش مع بعض على حساب طرف ثالث. وامــا في الحالة الثانية فحالة عدم التوازن تتحول الى حالة التوازن عندما تتوتر علاقة الطرف الثالث باحد الطرفين المختلفين مع بعض .

وفي صدد مشابه ذهب " سوليفان " [16] الى ان مضمون التوازن الهيكلي يمكن التعبــير عنه بمدى البعد، او المسافة التي تفصل بين مواقف طرفين حيال طرف ثالث وانعكاســاتهما، سلبا او ايجاباً ، على نوعية علاقاتهما المتبادلة، ويحاول توضيح وجهة نظــره باســتخدام المثال النظري التالي: اذا كان (أ) يرى (ج) سلبا بنسبة 80% ، وان (ب) يــرى (ج) ســلبا بنسبة 30% ، فالمسافة بين الاثنين تكون 50% . وكلما زادت المســافة التــي تبعد (أ) و(ب) عن (ج) ، صارت العلاقة بينهما سلبية. والعكس كذلك صحيح . وبعبارة اخرى كلما تضاءلت المسافة بين الاثنين حيال طرف ثالث، ادى ذلك الى ان تكون العلاقة بينهما ايجابية (او متوازنة) .

3. تأثيرات وانماط ومتغيرات توازن القوى :

يــرى " اوركانســكي Organski " ان توازن القوى يرتب اثرين هامين في العلاقات الدولية، يتعلق اولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية الاستقلال للدول الاعضاء التي انضوت في اطار محاور وتكتلات [17].

لذا فان سياسة توازن القوى تعتمد على مقومين اساسيين: [18]

أ. الــدول الاطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد هو الابقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.

ب. فــي أي موقف دولي، فان التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى علــى تولــيد ضــغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.

ويصنف المختصين في حقل العلاقات الدولية توازنات القوى تقليديا الى نمطين:[19]

أ. توازنات القوى البسيطة Simple Balance وهي التي تتكون اما من دولتين متعادلتي القوى او من مجموعتين من القوى المضادة والتي هي في حالة من التعادل او التكافؤ النسبي.

ب. توازنات القوى المعقدة او المتعددة Multiple Balance وهي التي تتكون من مجموعات قوى كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض، وليست هناك حدود قصوى على تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى.

ثانيا: اوضاع توازن القوى التقليدي

هناك اتجاه بين المختصين يحاول دراسة اوضاع توازن القوى التقليدي على ضوء ثلاثة متغيرات هي : الوحدات المتفاعلة في النظام ، وطبيعة العلاقات المتفاعلة والمتداخلة فيه، واهداف الوحدات المتفاعلة [20].

1. الوحدات المتفاعلة في النظام :

غالباً ، يمكن تحديد عدد الوحدات المتفاعلة في النظام على المستوى النظري، بقوتين او كتلتين كحد ادنى تتطلبه فاعلية نظام توازن القوى. وهناك متغيرات كامنة وظاهرة لاتجعل من فاعلية التوازن بين قوتين فقط ، امرا ممكنا بالشكل المطلق في فترة ماقبل العصر النووي، وذلك لانه من غير الممكن اطلاقا ان تخضع جميع الاطراف الاخرى الى هيمنتها التامة، وعليه فان اقتصار عدد الدول الفاعلة على اثنين قد يبدو في الظاهر ممكن وليس في الواقع، وفضلاً عن ذلك فان الوحدات المتفاعلة في النظام ينبغي ان تكون دولا وطنية ذات سيادة ، ترتبط فيما بينها بوشائج سياسية او عسكرية او عقائدية، مع امكانية ترجيح رابطة دون اخرى وفقا لطبيعة التحالف وطبيعة الظروف مكانا وزمانا. ففي القرن التاسع عشر كان التحالف يتم على اسس

سياسية وعسكرية، اما بعد الحرب العالمية الثانية فان الاحلاف اصبحت تعقد على اسس عقائدية اضافة الى الاسس الاخرى.

وقد استخلص " مورتون كابلان Morton Kaplan " من خلال دراسته لنظام توازن القوى، بان فاعليته مناطة بعدد الوحدات (الدول) ، وفي ضوء قراءته لتجارب القرن التاسع عشر، ترشح لديه اعتقاد مفاده ان الحد الادنى لعدد الوحدات التي يتكون منها نظام توازن القوى هو خمسة دول قومية اساسية والى جانبها دول صغرى، وان المبدأ الذي اعتمده في تصنيفه للدول القومية الاساسية هو مبدأ اهمية انسحاب او انهيار احداها على عملية النظام، وذلك لان استمرار النظام واستقراره يتأثران بموقف الدولة الاساس على العكس من الدول الصغرى التي تأثيرها غالبا محدود على استمرار واستقرار النظام [21].

2. العلاقات المتفاعلة المتداخلة :

من هذه الزاوية ، يمكن تشخيص ثلاث حالات لنظام توازن القوى التقليدي نظريا :

الحالة الاولى: حالة الاستقرار المطلق .

يفترض ان تخلو هذه الحالة من الازمات، ولاترى الوحدات المساهمة بان مصلحتها تتقيد وتتضرر بالحفاظ على الوضع الراهن. بمعنى ان النظام باستطاعته توفير الفرص للدول للاستفادة مما متوفر من الاساليب السلمية لحسم خلافاتها. وهذا يعني ان هذه الحالة أي الاستقرار المطلق لاتفض المنازعات كليا بين الدول ، بل تجعل من حلها يتم دون تعرض النظام الى التصدع، ويكاد لايحفل النظام بدالة واقعية تعزز من فرضية ان نظام توازن القوى قد بلغ حالة الاستقرار.

الحالة الثانية: حالة الانهيار في النظام .

وقد تحدث حالة الانهيار في نظام توازن القوى التقليدي عندما تتغير طبيعة السياسة الدولية بفضل اعتبارات جديدة، ومع ذلك ليس من دليل واقعي على ان نظام

تــوازن القوى قد انهار كليا واستبدل بغيره . وبينما اتاحت الحرب العالمية الاولى امام الــدول المنتصرة فرصا لتجربة جديدة وهي تجربة نظام الامن الجماعي، وكذلك عندما بدأ الانهيار السوفيتي، بدأ الحديث عن امكانية قيام نظام عالمي جديد يدخل الانسانية في عهــد جديــد ســمته الــرخاء والتكافل والديمقراطية، ولكن الواقع يؤكد بان المقومات الموضــوعية واللاموضوعية الملزمة لفاعلية هذا النظام الجديد لم تكن قائمة انذاك [22] ومــا الفوضى السائدة في عالم اليوم الا عنصرا اساسيا في بنية مايوصف بكونه نظاما عالميا جديدا وانعكاسا له [23].

يتضــح ممــا تقدم مايؤكد بان نظام توازن القوى مقترن بدرجة وثيقة مع نظام الدولــة القومــية ذات السيادة، ومهما طرأ من تعطيل لفاعليته بسبب الحروب او ادخال بــوادر نظام جديد كعصبة الامم المتحدة ، فان النظام مايزال يفعل ولكن بصيغ متنوعة، الامــر الذي يعزز من مقولة ان القوة ماتزال هي العصب الاساس في العلاقات الدولية، وان الــتعاون لــم يكتســح بعد ساحة المنافسة والصراع بين الامم، وحتى عندما شاع الــتفاؤل بأن عصر القوة التدميرية النووية سيرغم الدول الاساس في النظام على التخلي عن سياسة القوة، فان نتائج وادلة وافرة حول هذا الامر لم تتحقق لحد الان، وهذا الامر يجعــل شــعوب العــالم مدعــوة الى تنسيق علاقاتها في اطار يعتمد التعاون بدلا عن الصراع من اجل القوة [24].

الحالة الثالثة: اللا استقرار .

هــذه الحالــة تفترض وضعية مستمرة من اللا استقرار، وهذا هو الحال الذي تســير عليه العلاقات الدولية منذ ان اقر مؤتمر فينا عام 1815 مبدأ نظام توازن القوى، ففــي الوقت الذي اسهمت فيه كل من بريطانيا والمانيا وفرنسا والنمسا وروسيا في نظام تــوازن القوى في منتصف القرن التاسع عشر وابان المرحلة الاوربية من تطور النظام الدولــي، وتمســكت هــذه الــدول بشروطه واستخدمت اساليبه في تصريف سياستها الخارجــية. فلــيس بوسع احد القول ان النظام كان مستقرا، وفضلا عن نشوب الحرب

العالمـــية الاولـــى عام 1914 في البيئة الاوربية اساسا مما يؤكد بان النظام يعاني من اللااستقرار، فان حالة اللا استقرار كانت واضحة على عدة مستويات وكما يلي:

المســتوى الاقليمـــي: فقد شهد النظام الحرب البروسية النمساوية عام 1864، والحرب الفرنسية البروسية عام 1870 والحرب الروسية اليابانية في 1904-1905.

المستوى الاستعماري: شهد النظام ذلك التوسع الفرنسي والالماني في افريقيا ومناهضة بريطانيا له.

مســتوى التسليح: شهد النظام مهاجمة المانيا بحريا . مما اربك توازن القوى العسكري ودفع الالمان الى تعزيز وتطوير اسطولهم البحري.

لعـــل ماتقدم يفيد التحليل بان مايبدو من استقرار وان كان مدعوما بجهود عدد مـــن الـــدول الاساســـية القومية، انما هو في الواقع حالة تسبق انهيار او تعطيل فاعلية الـــنظام ، وهـــذا التحليل يقود الى استنتاج مفاده ان هذه الحالة غير المستقرة قد تفضي الـــى الحـــرب وهـــذا الاستنتاج مدعوم بشواهد تاريخية تؤكد مصداقيته، كما حدث في الحربيـــن الكونيتيـــن 1914 و1939 . وقد ينتهي الامر باخماد حدة التوترات الاوربية وتصـــريفها بشـــكل حـــروب على المستعمرات او بشكل حروب بالانابة ، او حروب تشترك فيها دول اساسية تحت مسوغات مختلفة ومتنوعة.

3. اهداف الوحدات المتفاعلة :

غالـــبا، يـــتحدد سلوك الوحدات المتفاعلة في نظام توازن القوى بالاهداف التي تنشـــدها ، والقدرات المتاحة لها ، والوسائل المتاحة في النظام. والسؤال هنا ماهو مدى علاقـــة اهـــداف الدولة بنظام توازن القوى؟ ان نمط بسيط من الاجابة على هذا السؤال يمكـــن تحققـــه اذا مـــاتم تصنيف الدول الى دول ساعية للابقاء على التوازن أي الدول المحافظـــة، ودول تـــتطلع الى تغييره أي الدول الرافضة او الثورية. وان تحديد الدول لهـــذه الاهـــداف فـــي الاتجاهيـــن ، ودرجة الحماس لتحقيقها سواء باتجاه الابقاء على

التوازن او تغيره، يتوقف على قدراتها العسكرية، فضلا عن امكانياتها في عقد التحالفات او ممارسة التهديد، وكذلك قدرتها على ادارة المفاوضات.

وفي معرض تحليل ادوار الوحدات (الدول) في نظام توازن القوى ، اورد "كابلان" ستة ادوار على الدول ان تتبعها لتبقي على فاعلية النظام عند مستوى الاستقرار المقبول وهي : (25)

أ. عدم التلكؤ في زيادة القدرات، مع تفضيل سبيل التفاوض على سبيل الحرب لصد محاولة دولة تريد التغيير.

ب. لاتدع فرص زيادة القدرات تمر من غير الاستفادة منها حتى وان استدعى الامر تحمل مخاطر الحرب.

ج. ينبغي على الدولة المحافظة ان توقف الحرب اذا كانت النتيجة تهدد بالقضاء على قوة دولة رئيسة.

د. يتوجب على الدولة المحافظة ، التصدي لكل محاولة للهيمنة من قبل عضو اخر في النظام.

هـ. العمل على اعاقة أي محاولة لانشاء منطقة عالمية تنخرط فيها الدول الرئيسة.

و. العمل على ارجاع دولة رئيسة مدحورة الى ادوارها السابقة في النظام، وان يكون التعامل بين الدول بصيغة الشركاء.

وقد صنف " دويتش Deutsch " ادوار الدول في النظام على وفق ثلاث عناوين هي : العقلانية، وصيانة الممثلين في النظام ، وصيانة النظام (26).

يتضح من جملة ماتقدم بان الحكم على النظام حول طبيعة استقراره من عدمها، يقتضي التعرف على مسببات عدم الاستقرار ، وما اذا يمكن ان تفضي الى حالة من اللا استقرارية عند درجة اعلى من مستويات الحد الادنيى، وكما يلي:

أ- ان اول مسببات عدم الاستقرار ناجمة عن ان قدرات الدول المتفاعلة في النظام لاتتصف بالثبات، لان الدول غالبا تسعى الى زيادتها، الامر الذي قد يفضي الى حدوث فوارق في القدرات وجعل اطراف تتقدم واخرى تتأخر في سباق التسلح. بمعنى ان كل دولة في النظام تعيش تحت هاجس ضغط

مصحوب بالمخاوف ، مما قد يدفع الى اتباع سياسة لاتنسجم ومستلزمات الاستقرارية في النظام . وذلك لان الدول المتفوقة في القدرات سوف تعاني من قضية حسم تعدد الخيارات بين المحافظة على دورها كمشارك في النظام، وسعيها للهيمنة عليه، وغالبا ، ترجح الخيار الثاني لادراكها بان الدول المشاركة الاخرى سوف تعمل على تصحيح الفوارق في القدرات بطرق شتى في محاولة لتحقيق الهيمنة على النظام لصالحها.

ب- ثاني المسببات تتعلق بحاجة النظام لضمان استمرار فاعليته، الى مستوى متقدم من الاتصالات بين اطرافه، لتوضيح المواقف والمقاصد واحتواء احتمالات سوء الفهم والتقدير في حساب الاعتبارات ، وان هذا الامر غير مضمون تحققه بالدقة المطلوبة، ذلك ان اساليب الاتصال وقدرات جمع المعلومات ونماذج القناعات والتقديرات حول مواقف الاخرين عادة مفعمة بالشك اكثر منها لليقين.

ج- ثالث المسببات ، تتعلق بالادوار الستة التي اوردها " كابلان " حيث انها تتطلب ظروفا لايمكن حصرها بشكل دقيق، كما انها قد لاتتوافق من حيث المزامنة والمصلحة، ومن المحتمل ان ينجم تناقض بين بعضها، اذ ليس كل دولة مشاركة في النظام ترغب في ضم طرف خصم الى النظام ومنحه صفة مشارك.

ثالثا: وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية

تتبع الدول عادة عدد من الوسائل والسياسات تجاه غيرها او خصومها على وجه التحديد لضمان المحافظة على نظام توازن القوى التقليدي، ومن هذه الوسائل:

1. سياسة التفرقة بين الخصوم:

المقصود في هذه الوسيلة هو سعي الدولة الى بذل ماتستطيع من محاولات للابقاء على الدول المتنافسين معها في حالة من التفكك والانقسام لاضعاف قواهم

واقتــناص الفــرص لخلق الثغرات فيما بينهم للنفاذ من خلالها سواء بصورة مباشرة او غــير مباشرة ضمانا لعدم تقاربهم او حدوث تنسيق فعال بين قدراتهم مما يحدث اختلال قــوة في غير صالح هذه الدولة... وبعبارة اخرى بقاء الدولة متحفزة لزرع الشقاق بين صــفوف وتوجهات واهداف القوى المضادة لها كي لاتلتئهم وتشكل قوة لمجابهة طرفا اخر يتضرر من وحدة صفوف القوى ، الا وهي هذه الدولة .

2. سياسة التعويضات :

لايقصــد فــي هــذه السياســة التعويضــات المالــية بل التعويضات الاقليمية Territorial Compensation ، وقــد اعتبرت هذه السياسة وسيلة مقبولة ومشروعة للابقاء على توازن القوى دون تغيير.

وقــد اســتخدمت هذه السياسة في اقرار مبدأ التوازن في القرن الثامن عشر، وطــورت فــي مؤتمر فينا الذي انعقد عام 1815، اذ عين المؤتمر لجنة احصائية تقوم باجــراء حصــر اقليمــي بمقاييس الموقع والامكانيات وتعداد السكان ونوعياتهم، وذلك لتسهيل اسلوب التعويضات الاقليمية بين الدول على اساس من الدراسة الواقعية [27].

وشهدت العلاقات الدولية الاوربية مابين 1870-1914 سلسلة من المساومات الدبلوماســية بيــن الــدول الاوربية الكبرى حول تقسيم المصالح الاستعمارية في اسيا وافريقــيا، وتعتــبر هذه المحاولات جزء من السياسة الاستعمارية لتخفيف حدة التناقض بيــن الاطمــاع الاســتعمارية للــدول الاوربــية الكبرى [28]. ويمكن القول ان سياسة التعويضات والمساومات الاقليمية كانت في وقت من الاوقات من اكثر الوسائل المطبقة فــي حفــظ تــوازن القوى بين الدول، وهذه التعويضات كانت الشغل الشاغل والهدف الرئيس في المباحثات الدبلوماسية بين القوى الكبرى [29].

3. سياسة التسلح :

احد اهم المعايير لقياس القوة الوطنية هي القدرات ولاسيما القدرات العسكرية، ويــتأثر الــتوازن في نظام توازن القوى بين دولتين تأثرا مباشرا بالتسلح. فالدولة التي

تعـتقد انهـا قـد تخلفت من حيث القوة عن منافستها سوف تسعى الى تحسين منزلتها النسـبية في علاقة القوة بصورة عامة ، ويشكل التسلح الوسيلة المباشرة لسد الفجوة في القـوة بين الدول. وبعبارة اخرى فان التسلح من الاساليب الشائعة التي استخدمتها الدول اما في الابقاء على توازن القوى القائم او في اعادة تغييره على نحو مختلف.

وذهـب البعض الى ان اخفاق نظام توازن القوى يرجع الى عجز دولة اساس عـن اللحـاق بغيرها في هذا المضمار مما يدفع بالدولة او الكتلة المتفوقة الى الاستفادة مـن قدرتها العسكرية على حساب الدولة المتخلفة. لذا فان التسليح يمكن ان يكون سببا رئيسيا للاخلال المستمر في توازن القوى، اذ ادى الى سباق بين الدول التي كان يعنيها هذا التوازن. الامر الذي كان يسهم عادة في تعميق الشعور بعدم الامن وعدم الاستقرار وفقدان الثقة فيما بينها، وهكذا فان الدول وجدت نفسها تدور في حلقة من الوهم في ظل شعورها بان توازن القوى ليس اكثر من عملية نسبية مؤقتة [30].

كمـا ان التسـلح في ظل نظام توازن القوى ينطوي على اشكالية غير تقليدية وهـي انعدام السقف الذي يقف عنده التسابق، بمعنى انه يتطلب قدرات اقتصادية وتقنية قد لاتكون متيسرة في كل المراحل والظروف لدى بعض الدول وهو ماقد يقود بالنتيجة الى الاخلال بالنظام...

وتذهـب اراء الى ان التسابق في التسلح يخلق اجواء عدم الاستقرار في نظام تـوازن القـوى وبذلـك يظهر التناقض في دور التسلح، فمن جهة ان تسلح الدولة (أ) لمواجهـة تسـلح قـد قامت به دولة (ب) هو في الاصل رد فعل لفعل غرضه التفوق. ولكـن بسبب التسابق يتحول الغرض الاول الى طبيعة اخرى. فبدلا من ان يجلب تسلح الدولـة (أ) استقرارا جديدا للميزان يدفعه الى اللا استقرار . لذا فقد اتهم الكثيرون نظام تـوازن القوى لتشجيعه التسلح وبالتالي تأجيج الحرب العالمية الاولى، وهو ما ادى الى تعالي الدعوات لنزع السلاح ...

وعلـيه فيمكـن وصـف توازن القوى في ضوء التسابق في التسلح من اجل الـتعادل بانـه تعـادل فـي حركة دائمة ينتقل من وضع مستقر الى وضع غير مستقر وبالعكس [31].

4. سياسة الاحلاف :

لقد عرف " هولستي " الاحلاف بانها اتفاق رسمي بين دولتين او اكثر للتعاون فـــي قضـــايا تخـــص الامـــن القومي [32]. ونظرا لسعة ودقة مضمونها ووظيفتها في العلاقـــات الدولية فان الكثير من الكتاب يدرسون الاحلاف على انها مؤسسات، ويعدها بعضـــهم ضـــمن نطاق المنظمات الدولية، ويرى فيها اخرون من بين اساليب فن ادارة القـــوة والســـلطة، وهـــناك اراء تعتبر الاحلاف وسيلة لتحقيق التعادل في نظام توازن القوى [33].

وفي هذا السياق يذهب " لسكا Liska " للقول بان الدول تدخل في احلاف من اجـــل تقويـــم قدراتهـــا ... والاحلاف وسيلة لاضعاف تأثيرات دولة خصم ينظر اليها كمصـــدر للضـــغط يهدد استقلال الاخرين، وبعبارة اخرى انها وسيلة لمنع تحول غير مرغوب فيه يقود الى تفاقم دور الممثلين الاساس في تركيب النظام [34].

وتقـــوم التحالفات في النظام السياسي الدولي القائم على مبدأ تعدد وتعهد الدول بـــالدور الاساســـي والاكـــبر في الابقاء على علاقات توازن القوى ضمن الاطار الذي يحفظ هذا التوازن ويبقي عليه.

ولكـــي ينشأ أي تحالفا دولي ، ينبغي ان يجمع بين اطرافه منذ البداية حد معين مـــن المصـــالح المشـــتركة، وتشـــكل هذه المصالح غالبا الاساس الذي يقوم عليه بناء التحالف، ويوفر التحالف في هذه الحالة اطارا محددا لهذه المصالح المشتركة ، ويساهم في رسم السياسات واتخاذ التدابير التي من شأنها دعم تلك المصالح وتنميتها والمحافظة علـــيها ازاء تحديات الاخرين. لذا فأن الدول وقبل الدخول في تحالفات مع غيرها تقارن بيـــن الالتزامات التي ستقع عليها جراء انضمامها الى هذه التحالفات وما قد تجلبه عليها مـــن مخاطـــر ، وبيـــن المـــزايا التـــي سوف تحققها لتعزيز مستلزمات امنها الوطني، وبالتالـــي، فـــان الحافز على الدخول طرفا في هذه الترتيبات الدولية قد يضعف وربما يـــنعدم كلـــية اذا مـــا تـــأكد لها عن طريق حساباتها وتقديراتها، بأن كلفة المخاطر هي الـــراجحة عن كلفة المزايا، بمعنى ان حسابات الربح والخسارة هي التي توجه سياسات الـــدول فـــي هذا الصدد. لذا يقول " موركنثاو" ان الدول عندما تقرر الدخول اطرافا في

محالفـــات دولـــية من نوع او اخر فهي لاتفعل ذلك عن مبدأ وانما تحت ضغط المواقف والضرورات[35].

وافضل التحالفات الدولية هي التي تتوزع فيها المزايا بين اطرافها على اساس متبادل ومتوازن في نفس الوقت، وان كان ذلك لايمكن ان يتحقق من الناحية العملية الا فـــي الاحـــوال التـــي تتكافأ فيها قوة الدول الاطراف في التحالف ولاسيما عندما تكون مصـــالحها متجانســـة. وعلى العكس من ذلك فان اسوأ التحالفات هي التي تتوزع فيها المزايا على اساس من احتكار طرف واحد لها في حين تتحمل الاطراف الاخرى اعباء كبـــيرة دون فـــائدة موازية تجنيها بالمقابل، وهذا يحدث احيانا عندما يكون طرف واحد في مركز التفوق الساحق في مواجهة الاطراف الاخرى [36].

امـــا عـــن خصائص سياسة التحالف وما قد يميزها عن المنظمات الدولية، فان ابرزها يتمثل في الاتي:

أ. عضـــوية الحلـــف تقتصـــر علـــى عدد معين من الدول ، وبهذا فان الاحلاف لاتتطابق مع المنظمات الدولية.

ب. الاتفاق في الحلف محدد زمنيا، وتعتمد صيغ قانونية معينة لتمديد الاحلاف اما تلقائيا او بمراسيم معينة.

ج. الاتفـــاق فـــي الحلف يتم بشأن قضايا معينة، وكذلك تنطوي مواثيق المنظمات الدولية على اهداف ومقاصد محددة.

د. عند عقد تحالفات دولية يكون من السهل تحديد الاطراف الخارجين المستهدفين بهـــذا الـــتحالف. بـــيد ان مـــاقد يصعب تحديده والاتفاق بشأنه احيانا هو نوع السياســـات التـــي يمكن للتحالف ان ينفذها لاجل بلوغ اهدافه، الامر الذي يقود الى بلورة سياسات وسط يقبلها اطراف الحلف.

هـ. ان توزيـــع المزايا داخل التحالفات الدولية يعكس كقاعدة عامة، طبيعة علاقات القوة السائدة بين اطراف هذه التحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها.

و. فـــي كـــل الـــتحالفات الدولية هناك عادة مجموعة من المبادئ الاخلاقية العامة يعلن عنها المتحالفون وعن تقيدهم بها واستعدادهم للدفاع عنها.

يتضـــح مـــن جملـــة ماتقدم بان هناك علاقة وثيقة بين سياسة الاحلاف ونظام تـــوازن القـــوى في البيئة الدولية، والاحلاف تمثل احد الوسائل الجوهرية لوضع النظام الدولي في حالة الاستقرار او اللا استقرار.

5. المناطق والدول العازلة [37]:

ان جوهر فكرة المناطق او الدول العازلة ، كوسيلة للمساعدة في تحقيق سياسة تـــوازن القوى بين طرفين دوليين تتسم علاقتهما بالتنافس الاقليمي او الدولي، هو العمل علـــى وضـــع مـــنطقة او دولة محايدة كمنطقة فاصلة بينهما Buffer Zone ، بحيث لاتمـــثل خطـــرا على امن ومصالح أي من الطرفين المتنافسين . وتنحصر وظيفتها في تقلـــيل احتمالات الاحتكاك او التصادم بينهما من خلال وجودها كمنطقة فاصلة. ويعود فحـــوى قدرة الدولة العازلة على الاحتفاظ باستقلالها ، الى ادراك القوتين المتنافستين او المتصارعتين ان هيمنة احداهما على هذه الدولة سوف يضعف الاخرى ويخل بالتوازن القـــائم، الامر الذي لن تقبله الدولة الاخرى، وستقاومه للاحتفاظ بعلاقة القوى الموجودة على ماهي عليه.

لذلـــك فـــان مـــن مصلحة هاتين القوتين ان تتفقا على جعل هذه المنطقة على الـــرغم مـــن اهميـــتها لكليهما، بعيدة عن سيطرتهما وبذلك تؤمنان قيام علاقات سياسية بينهما الى جانب ماتنطوي عليه الخيارات الذاتية لاي منهما تجاه المنطقة العازلة.

اذن ان تقـــبل هذه الحقيقة من قبل الدولتين المتنافستين نابع بلا شك من ادراك المخاطـــر التـــي قـــد تترتب على محاولة تغييرها ... وهذه النتيجة يمكن ان تكون في صالح الدول او المناطق العازلة من الناحيتين السياسية والوطنية .

بمعـــنى اذا تعهدت الدولتان المتنافستان او المتنازعتان بحماية استقلال ووحدة اراضي الدولة العازلة فهذا سيعينها على تحاشي التورط في منازعات.

بـــيد ان الامر لايخلو من حالات اخرى يكون فيها الاستقلال السياسي للمناطق العازلـــة امرا متعذرا، وذلك عندما ترتبط فكرة المناطق العازلة بالنظرية الامنية للقوتين المتنازعتيـــن وتكـــون مبعـــث اطمـــاع لكلـــيهما، فالامر كفيل بظهور تعقيدات سياسية

واقتصـــادية وعســـكرية للمـــنطقة العازلة. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يتفاقم تعقيد الموقـــف ويكون استقلال الدولة او المنطقة العازلة مهددا اذا ما اتفقت القوتين الدوليتين علـــى اقتسام هذه الدولة وتوزيعها الى مناطق نفوذ بينهما، وهذا الامر بلا شك يقود الى انهـــيار الكيان الوطني والسياسي لهذه الدولة (العازلة) ، وذوبانه في البنية الكيانية للدول المتنافسة.

6. وسيلة التدخـــل :

ســـبق وان اشرنا الى ان تبعية التدخل في القانون الدولي قضية معقدة، والامر الـــذي يعنينا هنا هو كيف يستخدم التدخل كوسيلة في عملية التوازن داخل نظام توازن القوى.

وهـــذا الامـــر يـــبدو اكثر وضوحا عندما تبرز بعض الحالات التي لاتثق فيها بعـــض الـــدول فـــي ولاء ونوايا دول اخرى تدخل معها كاطراف في علاقات تحالف اعـــتقادا مـــنها ان هـــذه الدول قد تكون مدفوعة بتأثير مصالحها الذاتية الى البحث عن علاقات تحالف جديدة او محاولة استغلال بعض اوضاع وعلاقات القوى بين التحالفات المخـــتلفة لصـــالحها، الامـــر الـــذي يدفع بعض الدول الكبرى الى التدخل في الشؤون الداخلـــية للـــدول التي اصبح ولائها او سلوكها موضع شك وريبة، للتأثير بقصد ضمان وجـــود نظـــام سياســـي موالـــي لها في الحكم ولاشائبة على ارتباطه وولاءه الى هذا الـــتحالف. وذلك في محاولة لمنع مظاهر الضعف والانهيار التي قد تبدو على التحالف، وبما قد يقود الى اخلال بالتوزيع القائم لعلاقات القوة [38].

يتضح مما تقدم بان سياسة التدخل هنا يمكن ان تتم على احد الوجهين التاليين:

أ. امـــا بهدف الاحتفاظ بتوازن القوى كما هو ، ويطلق على هذه السياسة التدخل الدفاعـــي، وجوهر هذه السياسة يتمثل في اصرار دولة على عدم تغيير توازن القـــوى فـــي اتجـــاه لايلائـــم مصالحها اذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلـــي لدولـــة مـــن الدول، ولذلك سوف يكون هدف تدخلها هو احباط هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي الى ماكان عليه .

ب.	او بتغـيره فـي اتجـاه او اخر ، ويطلق على هذه السياسة التدخل الهجومي، وجوهـر هذه السياسة يتمثل في العمل على اسقاط حكم معين وتغييره كوسيلة لتـبديل توازن القوى القائم في اتجاه اكثر تلاؤما مع مصالح الدولة التي كانت وراء هذا التدخل .

رابعا: تقييم سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية[39]

1. الجوانب الايجابية :

أ.	اسـتطاع طوال فترة تطبيقه ان يحول دون انفراد دولة واحدة بالهيمنة العالمية وبفـرض نفـوذ مطلـق على عموم البيئة الدولية، وتبعا لذلك فان نظام توازن القـوى مـنح الدول فرص مرونة كافية لتكييف اوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بما يضمن لها حماية كيانها الوطني واستقلالها السياسي.

ب.	نتـيجة لسـيادة فكرة التفوق من اجل التكافؤ فكان الهاجس الاساس هو تحقيق التوازن المتكافيء لعلاقات القوى لادراك مفاده ان هذا التوازن يمكن ان يكون رادعـا قويـا ضـد نشوب الحروب بين الدول وخاصة الاساسية في النظام، ويتواصـل مـع هذا الادراك قناعة مفادها ان عدد الحروب التي كان يمكن ان تقع في المجتمع الدولي اضعاف مضاعفة لما وقع منها فعلا.

ان مايمكـن ان يؤخـذ على ماتقدم مما يحسب ايجابيات لسياسة توازن القوى، هـو ان هـذا النظام لايوفر أي ضمانات فعالة او حقيقية لصيانة السلم الدولي، وفضلا عن ذلك فان من المضامين التي تسبغ على توازن القوى هي السيادة او الهيمنة ، ولعل ثمـة تـناقض ظاهر لاول وهلة ، ولكن كشفا للتاريخ السياسي والعالمي يؤشر بوضوح ان الدبلوماسـيين ورجال الدولة يتطرقون الى توازن القوى وهم يريدون من وراء ذلك وضـعا يمكـن دولهـم مـن الهيمـنة علـى البيـئة الدولـية او الانفـراد بامتيازات معيـنة في العلاقات الدولية ، فالقوة في هذه الحالة لايمكن ان تعتبر ضمانا اكيد لتحقيق الامن.

2. الجوانب السلبية [40]:

أ. عنصـــر عدم التيقن في سياسات توازي القوى، وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى ان فكرة وجود عدد من الدول لاتستطيع احداها ان تبلغ مرتبة القوة التي تتمكن معها من احداث اختلال في اوضاع التوازن الموجود، هي عملية الية اكثر من أي شـــيء اخـــر، وقـــد اعـــتمدت على ان حسابات الدول وردود افعالها ازاء تصـــرفات بعضـــها البعض تتم بطريقة الية دقيقة وعلى نحو يتيح في كل مرة اعـــادة توزيـــع القـــوى او تجميعها بطريقة متكافئة لتستمر معها حالة التوازن الدولي بشكل او بآخر.

ونظـــرا لعدم وجود مقياس للحساب الكمي يمكن ان يعتمد دوليا في تقييم القوة النســـبية لكل دولة ولكل تحالف ومقارنتها على نحو يحقق التعادل الذي يفرضه هذا النظام، كما ان القوة القومية للدول تنطوي على عدة عوامل لايمكن قياسها كميا، لذا فان التخمين والتقدير كان هو الاساس في اجراء حسابات القوة والتي كـــان يبنى عليها التحرك نحو التكافؤ . ولهذا السبب ثمة اراء تذهب للقول بان الـــتكافؤ الـــذي ينسب الى تحالفات القوى، هو تكافؤ غير دقيق اكثر من كونه تكافؤ فعلي او حقيقي [41].

ب. ان المـــنطق الذي اقيمت عليه حتمية التوازن واليته في مجتمع متعدد الاطراف ومعقـــد المصالح والعلاقات ، وفي ظل ديناميكية التغيير الذي يمس الكثير من اوضـــاعه وجوانـــبه بصفة مستمرة، يجعل منه في اعتقاد البعض امرا نظريا، وهـــو اذا كان بالامكان قبوله حتى نظريا لتأطير العلاقات الدولية في المجتمع الدولـــي فيما مضى، فيصعب تقييم العلاقات الدولية في الواقع الدولي المعاصر على وفق ادوات التحليل التي كان يعتمدها.

ج. ان الاخـــذ بمبدأ التوازن في النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع وبعض العلوم التطبيقـــية وحتى على صعيد النظم السياسية يمكن ثبوت قيمته تطبيقيا، بيد ان ذلك لايعني ان له نفس القيمة في دائرة العلاقات الدولية .

د. ان الفرضـــية التي تقوم عليها نظرية توازن القوى والتي مؤداها ان الدول في حالـــة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة وانها لاترتبطها ببعضها علاقـــات دائمـــة، تواجه انتقادات بشأن درجة واقعيتها، وذلك لان عامل القوة لايمكـــن فصله باي حال عن غيره من الاعتبارات ولاسيما الاقتصادية كما ان تعقـــد العلاقات الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التحلل منها والانفراد باتخـــاذ قـــرار خاص بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها عملية صعبة وغير عملية.

كمـــا ان انـــتقال الـــدول من علاقة تحالف الى علاقة تحالف اخر هي الاخرى تتطلـــب جهود لاقناع الرأي العام في البيئة الداخلية بالدوافع والاسباب ، لذلك الانتقال ، فضلا عن ماينجم عنها من اهتزاز مصداقية صناع القرار في الدولة سواء على مستوى البيئة الداخلية او البيئة الدولية. ومع تزايد ارتباط الدول وتعقد وتداخل مصالحها سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فان عملية الانتقال تصبح مكلفة وبالغة الصعوبة.

هوامش الفصل العاشر

(1) انظر :

Inis Claude , Power and International Relations, (Random House, New York , 1962) , P.P.13.

(2) تـرجع الجـذور التاريخـية لسياسـة توازن القوى الى دول المدينة اليونانية. فالحرب بين اسبارطة واثينا نجمت عن تطلع الاولى نحو منع الثانية من زيادة قوتهـا، وكـان " ميكافيلـي" من بين الاوائل في تطويع مفهوم التوازن لدراسة النظام الاوربي في عصر النهضة.

F.H.Hinsley , Power and the Pursuit of Peace, Cambridge , 1963, P.167.

ثـم اولـى الحقوقـيون والمفكرون المفهوم اهتماما ملحوظا، ويكاد الرأي يتفق علـى ان الفـترة الممتدة بين معاهدة ويستفاليا 1648 والثورة الفرنسية 1789 تعـد بمـثابة الفـترة التقليدية لسياسة توازن القوى ونظامها. وتم التركيز على اهمـية ظاهـرة الـتوازن في العلاقات الاوربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وكان رجال السياسة الاوربيين وعلى وجه الخصوص البريطانيين منهم يهتدون بمفهوم التوازن في نهجهم السياسي.

انظر: د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص 258.

وكذلك : د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 204.

(3) Michael P.Sullivan, OP.cit, P.173.

(4) Sidney B.Fay, Balance of Power Encyclopedia of Social Macmillan, 1927, P.395.

(5) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 203.

(6) T.Mathisen , Methodology in the Study of International . Relations, Macmillan, 1959 , P.P.80, 98, 126, 144.
(7) P.A.Reynolds , An Introduction to International Relations, Longman , London, 1971, P.201.
(8) Ernst B.Hass, The Balance of Power : Prescription , Concept or Propaganda, in : William Oslan and Fred Sondermann, eds., The Theory and Practice of International Relations, (Cliffs. New York, Prentice Hall , Inc., 1966) , P.P. 89-99.
(9) Inis Claude , Op cit, P.P.11-18.
(10) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 258-259.
(11) المصدر نفسه ، ص 260.
(12) د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص265.
(13) د. كاظم هاشم نعمة ، در السابق ، ص ص 204-205.
(14) المصدر نفسه ، ص 205.
(15) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 262-263.
(16) Michael P.Sullivan , Op cit , P.P. 226-227.
(17) A.F.K. Organski , Op cit, P.P. 272-274.
(18) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 266.
(19) المصدر نفسه ، ص ص 266-267.
(20) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 12-18.
(21) Morton Kaplan , Some Problems of International Systems Research on the International Politics Systems ed. By Naomi Rosenbaum, Prentice – Hall, 1970.
(22) Inis Claude , Swords in to Plawsheres, (Random House, New York , 1958) , P.14.

(23) د. ثامــر كامل محمد ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، (عمان ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 2000)، ص 246.

(24) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 214.

(25) Morton A.Kaplan, Varianton Six Models of the Internationl System , in J.V.Rosenau, OP cit, P.292.

(26) Karl W.Deutsch , Op cit , P.P. 170-172.

(27) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 268.

(28) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 233.

(29) A.F.K.Organski , Op cit, P.275.

(30) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 269.

(31) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 235.

(32) Ole R.Holsti , P.T.Hopmann, and J.D.Sullivan, Unity and Disintegration in International Alliances : (Comporative Studies, New York , 1973), P.P. 4-6.

(33) Edwin H.Fedder, The Concept of Alliance , in D.S.Mclellan ed. The Theory and Practic, Macmillan , 1970, P.377.

(34) George Liska, Nations in Alliance, Baltimove, 1962, P.26.

(35) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 271.

(36) المصدر نفسه ، ص 273.

(37) انظر : المصدر نفسه ، ص 273 –275.
وكذلك : د . كاظم هاشم نعمة ، مصدر بسبق ذكره ، ص 247.

(38) المصدر نفسه، ص 276.

(39) Vernon Van Dyke, Op cit, P.P. 239-244.

(40) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 279–280.

(41) Frederick Hartmann, World in Crisis, Op cit, P.174.

الفصل الحادي عشر

التنظيم الدولي ونظام الامن الجماعي

المقـــدمة :

لاشـــك ان مـــن ابـــرز جوانـــب الاختلاف الرئيسة بين عصر التنظيم الدولي والعصـــر السابق عليه ، انما يتمثل في تباين النظرة والموقف من ظاهرة الحرب، ومن الشروط الواجب توافرها لاقامة السلام وتحقيق الامن.

لقـــد كانت الحرب في العصر السابق على انشاء المنظمات الدولية المتمثلة في عصبة الامم عام 1919 وفي الامم المتحدة عام 1945 ، ظاهرة تكاد تكون مشروعة ، ولـــم يـــال فقهـــاء القـــانون الدولي التقليدي جهدا في محاولة تنظيمها . ومع ذلك شهد النصـــف الثاني من القرن التاسع عشر نشاطا واسعا في مجال الدعوة الى السلام تكلل فـــي عقـــد مؤتمـــر بروكسل عام 1874 ، ومؤتمر لاهاي الاول للسلام عام 1899، ثم مؤتمـــر الســـلام الثاني بلاهاي ايضا عام 1907 ، بيد ان هذه الجهود الدولية انصرفت فقـــط الى وضع القواعد القانونية التي تحكم تنظيم سير القتال دون ان تتعرض بالبحث او الدراسة الى مشروعية ظاهرة الحرب ذاتها.

ولايعكـــس الـــتحول الى عصر التنظيم الدولي معنى انتهاء ظاهرة الحرب او الـــتهديد بـــاللجوء الـــيها كأداة فعالة لتحقيق الاهداف القومية للدول ، فقد انشئت عصبة الامـــم كجزء من التسوية الاوربية لما بعد الحرب العالمية الاولى، ثم حلت محلها الامم المـــتحدة فـــي اعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن لم تنته ظاهرة الحرب كاداة لتحقـــيق المصـــالح الوطنـــية للدولة. وثمة رأي راجح يؤكد بان الدلالة الحقيقية لعصر التنظـــيم الدولـــي انما تكمن في الانتقال من نظام الدولة الى النظام الدولي والذي تتوفر لديه مجموعة من القواعد التي تنظم انماط التفاعلات بين اطرافه من الدول وغيرها من الفاعليـــن الدولييـــن، كمـــا يقوم كذلك على وجود قواعد عمل تسمح لغير الدول من ان تعمل وتتفاعل بعضها مع البعض ومع الدول على حد سواء [1].

اولا: مفهوم الامن الجماعي

يقصـــد بـــنظام الامن الجماعي ، العمل الجماعي المشترك بين اعضاء التنظيم الدولــي مـــن اجـــل المحافظة على السلام الدولي [2]. ويهدف الى الحيلولة دون تغيير الواقـــع الدولـــي او الاخـــلال بعلاقاته او اوضاعه على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك ، ونظام الامـــن الجماعـــي لايلغـــي التناقضات القائمة في مصالح الدول او في سياساتها، وانما يستنكر العنف المسلح كاداة لحلها ويركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية [3].

والامـــن الجماعي كفمهوم يفترض ان يقوم على قدر عال من الحياد والنزاهة فـــي الـــتعامل الدولـــي [4]. وان يمـــثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والرامـــية الى ضمان الامن الخارجي لمجمل الدول المعاصرة، وهو مايجعل مهمة حفظ الســـلام الكونية مهمة جوهرية واساسية كانها قضية قومية [5]. وبهذا المعنى يتعين على امـــن الجزء ان يكون مرتبطا عضويا بامن الكل، ومن ثم فعندما يتعرض الجزء للتهديد او العـــدوان فـــان مسؤولية ردع هذا التهديد او دحر ذلك العدوان تقع على عاتق الكل وليس الجزء وحده.

لـــذا تتمثل الفكرة التي يبنى عليها نظام الامن الجماعي، في ان احباط العدوان او ردعـــه فـــي المجتمع الدولي، لايمكن ان يتحقق بالاحتكام الى المنطق او الاخلاقيات الدولية، وانما يكون بوضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه، فهذا التفوق هو الذي ينـــتج من الاثار الرادعة مايضمن الابقاء على الوضع الدولي القائم دون تغيير، هذا الى جانـــب ان نظـــام الامن الجماعي يقوم على ردع العدوان ايا كانت مصادره، وايا كانت القـــوى التي يتحرك في اطارها. وبذلك فانه لايستهدف مصادر محددة بالذات، او تقييد بعـــض الاطـــراف دون الـــبعض الاخـــر، وانمـــا يطـــبق هـــذه التدابـــير العقابـــية فـــي مواجهـــة أي دولـــة تلجـــأ الـــى الاســـتخدام غـــير المشـــروع للقـــوة فـــي علاقاتها الدولية[6].

وبذلـــك فالامـــن الجماعي يمثل التعاون الطوعي بين الدول المستقلة في اعمال تنفيذية مشتركة وتوسيع افق المصلحة الذاتية والقومية وانما التفاهم الدولي [7]. ويشتمل

مفهـوم الامن الجماعي على شقين الاول وقائي (سلبي) ويتمثل في الاجراءات الوقائية التــي تحـول دون وقــوع العدوان او التهديد للامن الدولي، والثاني علاجي (ايجابي) ويتمثل في الاجراءات اللاحقة على وقوع العدوان [8]. يتضح تقليدياً بان التطبيق الفعال لـنظام الامن الجماعي يلغي او يقلل من احتمالات استخدام العنف المسلح في العلاقات الدولـية، ذلـك ان مجـرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولي ضد أي دولة تفكر في اقـتراف العـدوان سـيجعلها تتردد عن الدخول في مخاطرات تعلم مقدما انها ستكون الخاسرة من ورائها [9].

فـي ضـوء ماتقدم فان الالية التي يعمل على وفقها نظام الامن الجماعي تقوم على جملة افتراضات يتمثل ابرزها بما يلي:

أ. بعد الاتفاق على تحديد مصدر العدوان يقوم المجتمع الدولي باتخاذ الاجراءات الكفـيلة بـردعه علـى نحو سريع وفعال بهدف احتواءه وتلافيا لاتساع نطاقه واثاره.

ب. ان هـدف مقاومة العدوان يعد واجبا اخلاقيا على الدول الاعضاء في المجتمع الدولي.

ج. ان مشـاركة الدول في التدابير الجماعية .التي من شأنها مواجهة المعتدي تكون تبعا لارادة هذه الدول وما تتمتع به من حرية ومرونة في هذا الشأن.

د. الضـغوط والاجراءات الجماعية الفعالية ومايصاحبها من تدابير، كفيلة بتأمين القدرة على رد العدوان وافشاله.

هـ. هـذا الموقف الدولي الجماعي الحاسم المزمع على مواجهة العدوان يهدف في جانب منه الى اشاعة الادراك لدى صناع القرار في الدولة العازمة على تنفيذ العـدوان بانهـا لـن تسـتطيع ان تقـاوم رد فعـل المجـتمع الدولـي وان مغامـرتها لـن تعود عليها بالنتائج التي ترجوها بل قد تلحق بها هزيمة محققة.

ثانيا: الاطار النظري للامن الجماعي في ظل التنظيم الدولي

مــــامدى اهــتمام التنظيم الدولي بمفهوم الامن الجماعي؟ وماهي الوسائل التي يرى ضرورتها لتحقيقه والحفاظ عليه؟

يلاحــظ فــي هذا الصدد ان عهد عصبة الامم على الرغم من اهتمامه وبدرجة ملحوظـــة بوسائل فض المنازعات بالطرق السلمية وبتنظيم عملية اللجوء الى الحرب لم يذكــر مفهوم الامن ضمن المواد المنظمة للعمل داخل العصبة. وقد نصت (المادة 11) مـــن عهد العصبة على ان : ((يعلن اعضاء العصبة بان أي حرب او تهديد بها، سواء كـــان ام لـــم يكن له تأثير في أي عضو من اعضاء العصبة ، يعتبر مسألة تهم العصبة جمـيعا، اذا وقــع مثل هذا الطارئ ، ويقوم الامين العام بناء على طلب أي عضو في العصــبة بدعــوة المجلــس للاجتماع فورا. كما يعلن اعضاء العصبة بان من حق كل عضــو فــي العصــبة ان ينبه الجمعية العامة او المجلس الى أي ظرف له تأثير على العلاقات الدولية على نحو يهدد بالمساس بالسلام الدولي او حسن التفاهم بين الامم الذي يعتبر اساسا للسلام)) .

بــيد ان الامـــم المتحدة كانت سباقة على الدول في استخدامها لمصطلح الامن الدولـــي، حيــنما نص الميثاق في (المادة الاولى الفقرة الاولى) على ان من بين مقاصد الامـــم المـــتحدة ((حفــظ السلم والامن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها، وتقمع اعمال العدوان وغيرها مـــن وجـــوه الاخـــلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولـــي. لحـــل المـــنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويقها)) .
والامـــم المـــتحدة تســتخدم مفهــوم الامن الدولي لتعني به في الواقع اجراءات الامن الجماعـــي[10]. وذلــك لان الامـــن الدولـــي يعنـــي حالة الامن التي يتمتع بها الفاعلون الدولـــيون وكذلـــك الـــنظم الفرعية، فهو يعني حاصل جمع مقدار مايتمتع به كل طرف دولـــي مـــن امن، كما يعني ايضا مدى الحد من معدل ومستوى العنف او الصراع بين تلـــك الاطـــراف. وهكذا فان الامن الجماعي يتمثل في الجوانب الاجرائية لمفهوم الامن الدولـــي والتي يمكن للامم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تضم الدول في عضويتها

ان تقـــوم بها حفاظا على السلم ودرءا لمخاطر تهديد الاستقرار والامن. ولذلك هناك من يعـــد الامـــن الجماعي الوظيفة الرئيسة للمنظمة الدولية والباعث الاساس على قيامها او المبرر لوجودها.

وقـــد وردت فـــي عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة عدة نصوص لمواد وفقـــرات تـــتعلق في جملتها بتحقيق الامن الجماعي لاعضاء التنظيم الدولي، وفي هذا الصـــدد وفـــي محاولـــة لتوفير البيئة الدولية الملائمة لتحقيق الامن والحفاظ عليه، اثير الكثـــير من النقاش حول تحديد العدوان Aggression الذي يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليـــن، ثم ادوات درء العدوان، ومسألة التسوية السلمية للمنازعات، وخفض التسلح واخيرا العقوبات التي يمكن توقع على الدولة التي تخل بالسلم والامن [11]:

1. العدوان وتهديد الامن الجماعي :

اعتـــبر عهـــد عصـــبة الامم الحرب مسألة تهم العصبة جميعا ، ولكن لم يحدد المقصـــود بـــالعدوان، وفي اعقاب الحرب العالمية الاولى جرى العمل على التمييز بين نوعيـــن مـــن الحرب حرب العدوان من جانب وحرب الدفاع من جانب اخر ، اذ نص مشـــروع المعونـــة المتـــبادلة الذي وضعته عصبة الامم عام 1923 على اعتبار حرب الاعـــتداء جـــريمة دولية، وعلى تعهد الدول الموقعة عليه بالامتناع عنها، ومع ذلك فان هـــذا المشـــروع لم يحدد المقصود بالعدوان، وقد وصف بروتوكول جنيف عام 1924 العـــدوان بانـــه جـــريمة دولية ووصف حرب العدوان بانها الحرب التي توجهها دولة طرف في البروتوكول ضد دولة اخرى طرف فيه اخلالا منها بما نص عليه من واجب حـــل مـــنازعاتها بالطرق السلمية. اما ميثاق باريس الذي صدر في 27 اب / اغسطس 1928 ووقعه مندوبو خمس عشرة دولة فقد نص في ديباجته على نبذ الحرب باعتبارها اداة سياسية قومية، كما نصت المادة الاولى منه على تأكيد استنكار الالتجاء الى الحرب لتســـوية الخلافات الدولية... ومع ذلك لم يتوصل هذا الميثاق الى تحديد معنى العدوان، ولذلك لم يتوصل الى اقامة نظام لرقابة تنفيذ نصوصه [12].

وقــد جــاء فــي المادة الاولى لميثاق الامم المتحدة ... ان حفظ السلم والامن الدولــي يتطلب – ضمن اشياء اخرى – قمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، ولكنها لم تحدد معنى العدوان ، حتى احالت الجمعية العامة الموضوع الى لجنة القانون الدولي التابعة لها والتي انشأت لجنة خاصة لهذا الامر عام 1951 ولجنة اخرى عام 1952 مكونة من خمسة عشر عضوا لدراسة الانواع المختلفة من العدوان ، وهذه اللجــنة اشــارت الى ثلاثة انواع من العدوان هي العدوان المسلح ضد الوحدة الاقليمية للدولــة، والعــدوان الاقتصادي الذي يستهدف ممارسة الضغط الاقتصادي ، والعدوان الايديولوجــي ومايرتــبط به من حروب الدعاية والحرب النفسية، واستمرت المناقشات بهــدف تحديــد تعريف للعدوان حتى الدورة 29 للجمعية العامة والتي اصدرت قرارها رقم 3314 بتاريخ 18 كانون الاول/ ديسمبر 1974 والذي عرف العدوان كمايلي:

أ. العــدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة اخرى او ســلامتها الاقليمية او استقلالها السياسي او باية صورة اخرى تتنافى مع ميثاق الامم المتحدة وفقا لهذا التعريف.

ب. المــبادأة باســتعمال القوة من قبل دولة ما خرقا للميثاق تشكل بنية كافية مبدئيا علــى ارتكابهــا عملا عدوانيا، لمجلس الامن طبقا للميثاق ان يخلص الى انه لــيس هــنالك مايــبرر الحكــم بــان عملا عدوانيا قد ارتكب وذلك في ضوء ملابســات اخرى وثيقة الصلة بالحالة،بما في ذلك كون التصرفات محل البحث او نــتائجها ليســت ذات خطورة كافية، اما فيما يتعلق باشكال العدوان فيمكن الاشارة الى الصور التالية:

(اولا). الغزو والاحتلال العسكري لدولة ما من جانب دولة اخرى.

(ثانيا). القصــف العســكري لاقليم دولة ما ، وحصار موانئ وسواحل دولة باستخدام القوة المسلحة لدولة اخرى.

(ثالثا). تــورط الــدول في اعمال التخريب وذلك باستخدام جماعات مسلحة او قوات وجنود غير نظاميين او مرتزقة.

وعلـــى الـــرغم من الجهود الدولية التي ساهمت في التوصل الى هذا التعريف للعـــدوان، لكنها ليست كافية ولاتشتمل على كل مظاهر التهديد للامن الدولي ، فظاهرة عـــدم العدالـــة في التبادل الدولي والكيل بمكيالين وازدواج المعايير قد تؤدي الى صور مـــن الـــتوتر لاتقـــل خطورة عن الغزو العسكري، كما ان قيام دولة ما بتشجيع وتأييد اقليات او جماعات داخلية ضد اخرى او ضد النظام السياسي المعترف بحكومته دوليا، وبمـــا يـــنطوي علـــى تهديد الامن ويدفع بالتالي الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار، وهناك مسألة اخرى على قدر عال من الاهمية وهي ان هذا التعريف يعاني من المسألة الاجرائـــية المـــتعلقة برؤية كل دولة على حدة لما يعتبر عدوانا وتبنيها موقفا قد لايتفق كليا او جزئيا مع مايذهب اليه التعريف.

2. تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية :

ســـبق وان تم التطرق الى هذا الموضوع عند الحديث عن الوسائل الدبلوماسية والسياسية في تسوية المنازعات والصراعات الدولية، وعموما فقد نصت (المادة الثانية الفقـــرة 3) مـــن ميـــثاق الامم المتحدة على ان (يفض اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوســـائل الســـلمية علـــى وجه لايجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر) .
ولكـــن حـــل المـــنازعات الدولـــية بالطرق السلمية وعدم الالتجاء للقوة كوسيلة لفض المنازعات بين الدول انما يتوقف في المجتمع الدولي على حسن النية من جانب اعضاء التنظـــيم الدولـــي، واذا ماتعارضت حسن النية مع المصلحة الوطنية للدولة، او اذا كان تحقـــيق اهداف الامم المتحدة يتعارض مع رؤية الدولة لامنها القومي ، وانه ليس هناك مايلـــزم الـــدول بحـــل منازعاتهم بالطرق السلمية ويمنعهم من التصعيد الى حد الصدام المســـلح، كمـــا ان حـــق الدفـــاع الشرعي الذي كفله الميثاق بموجب (المادة 51) ، قد اســـتخدم مـــرارا لتبرير العدوان، فالمعتدي كان ولازال دائما يبرر عدوانه بوجود تهديد لامـــنه وأمـــن سكانه واستقرارهم، والواقع انه في ظل النظام الدولي المعاصر يصعب التميـــيز بين النوعين من استخدام القوة، استخدامها كوسيلة للعدوان، واستخدامها بهدف الدفـــاع الشرعي، حيث ان سلطات التدقيق ومعرفة الحقيقة او البحث فيها لم تزل غائبة

عن العمل الدولي في هذا الشأن، كما ان الذي يحكم مثل هذه المواقف هو ادراك الدولة لمـا يشكل تهديدا لامنها، وليست النصوص كما وردت في الميثاق، ولايستطيع احد ان يـنكر الارتباط الايجابي بين عدم استخدام القوة في حل المشكلات الدولية واللجوء بدلا مـنها للطـرق السلمية وبين تحقيق الامن الدولي، ذلك ان الامن في جانب منه يقتضي القـدرة على مواجهة التهديدات واحتوائها دون ان تنفجر في شكل صراعات وحروب ، وبهـذا المعـنى فقـد ارادت الامم المتحدة – ومن قبلها عصبة الامم – ان توفر المناخ الدولي الموائم لتحقيق الامن [13].

ومـن هنا فان مقتضيات الامن القومي تستوجب بدرجة كبيرة اهمية وضرورة الامن الجماعي.

3. خفض التسلح :

بالاضـافة الـى مناشـدة الكثير من المفكرين حول ضرورة خفض ميزانيات التسـلح كوسـيلة للحـد من سباق التسلح الذي غالبا يسهم في زيادة حدة التوتر ويغري بـاللجوء الـى مغامـرات فـي البيئة الدولية ... فقد حاولت عصبة الامم وكذلك الامم المـتحدة من بعدها ان تضع نظاما لخفض التسلح في محاولة لتقليص احتمالات اللجوء الى السلاح وتهديد الامن الدولي.

وبهـذا الصدد يوضح عهد عصبة الامم بان مجلس العصبة بمثابة الجهاز الذي يقـوم بـاعداد المشروعات الخاصة بخفض التسلح حيث نصت (المادة 8 الفقرة 1) من العهد على اقرار اعضاء العصبة بان حفظ السلام يتطلب تخفيض الاسلحة الوطنية الى اقـل مسـتوى يتفق مع الامن الوطني وتنفيذ الالتزامات الدولية عن طريق القيام بعمل مشترك ، ونص العهد على ان يعاد النظر في هذا التخفيض كل عشر سنوات.

بيـنما ذهبـت الامم المتحدة في منحى اكثر تطورا إذ بادرت بعقد مفاوضات بشأن خفض التسلح ونزع السلاح خصوصا السلاح النووي منذ عام 1946 أي بعد عام واحـد على انشائها وبعد عام واحد على قيام الولايات المتحدة بالقاء قنبلة ذرية على كل من هيروشيما ونكازاكي، وقد برزت ثلاثة اتجاهات رئيسة في هذا الصدد :

أ. تحريم تجارب التفجير النووي، حيث تم التوصل الى معاهدة موسكو بشأن حظر اجراء تجارب التفجير الذري في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء، وهذه الاتفاقية تم التوقيع عليها من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام 1963.

ب. منع انتشار الاسلحة النووية ،وقد تم التوصل في عام 1968 الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وتم كذلك التصديق عليها.

ج. محاولة الابقاء على بعض المناطق خالية من الاسلحة النووية Nuclear Free Zones ومن اهم تلك المناطق، منطقة وسط اوربا وخصوصا المانيا، وبالاضافة الى ذلك فقد قررت الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1969 ان يكون العقد الممتد مابين 1970-1980 عقدا لنزع السلاح ، واوصت الجمعية العامة في قرارها الصادر بتاريخ 7 كانون الاول / ديسمبر 1973 باجراء تخفيض مقداره 10% من الميزانيات العسكرية للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، وتخصيص هذه المبالغ لمساعدة الدول النامية.

وتجدر الاشارة الى ان أي من تلك المقترحات لم توضع موضع التنفيذ، وذلك نظرا لان كل دولة تنظر الى حجم تسليحها كضرورة تمليها عليها اعتبارات داخلية وخارجية من بينها رؤيتها الذاتية لامنها القومي ولمصادر تهديده، ولكيفية حماية مصالحها الوطنية، دون النظر الى مصالح الاخرين. ويعزز من هذا التوجه ان الامم المتحدة قد فشلت في محاولاتها تكوين قوة مسلحة فعالة تابعة لها، وتحل محل القوات العسكرية الوطنية للدول الاعضاء فيها.

ثالثا: الامن الجماعي في عالم مابعد الحرب الباردة

كما اتضح لدينا، ان موضوع الامن الجماعي لايعد جديدا في النظام الدولي، فقد بدأ تطبيقه في العلاقات الدولية مع قيام عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى، وجسد ميثاق الامم المتحدة التعبير السياسي والقانوني له ، ولكن الجديد فيه يتمثل في

الوسائل المقترحة التي يفترض ان تعزز منه، وتسعى لفرض احترامها ومايمكن توظيفه منها لخدمة طروحات وشعارات الوضع الدولي الجديد – والتي وردت لها اشارات واضحة في البيان الختامي لمجلس الامن الدولي الصادر عن اجتماع رؤساء الدول والحكومات المنعقد في 31 كانون الثاني/ يناير 1992، ومن اهم هذه الوسائل (الدبلوماسية الوقائية، نزع السلاح، والسيادة المرنة المقيدة) ، فما هو مضمون هذه الاصطلاحات؟ وكيف وظفت سواء في اطار نظام الامن الجماعي ، او في اطار تحقيق اهداف ومصالح القوى الدولية المهيمنة على النظام الدولي في عالم مابعد الحرب الباردة.

1. الدبلوماسية الوقائية :

ويقصد بها بذل الجهود والمساعي الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات، وترجيح وجهات النظر التي تكفل تحقيق السلم والاستقرار ، ويقصد بها ايضا تعزيز قدرة الامم المتحدة من خلال مجلس الامن على معالجة قضايا السلم والامن الدوليين، وان يصرف مجلس الامن جهودا اكبر لا الى معالجة النزاعات المسلحة حيثما تقع (كما يجري في العادة) وانما الى انعاش قدرته على تفادي النزاع المسلح والحيلولة دون وقوعه، ومناقشة الحالات التي تهدد بالانفجار في وقت مبكر [14].

ويتكون اصطلاح الدبلوماسية الوقائية من شقين: اولهما . الدبلوماسية التي تشكل الوسيلة . وثانيهما. الوقاية التي تمثل الغاية او الهدف. ولو امكن تطبيق مبدأ الدبلوماسية الوقائية بنزاهة وعدالة لامكن تجنيب العالم شرور حروب وازمات عديدة فهذا المبدأ بصفته المجردة ينطوي على اهمية بالغة في حفظ الامن وتسوية المنازعات سلميا، ولكنه من المرجح في ظل الوضع الدولي الجديد ان يستقر التفسير على ان الهدف وهو الوقاية من نشوب الصراعات يبرر الوسيلة وبالتالي فليس بالضرورة ان تقتصر على السبل الدبلوماسية [15]، لاسيما وان الامم المتحدة قد ارتضت لنفسها في احيان كثيرة التحول من منظمة لحفظ السلام الى القيام باحلال (السلام) بالقوة العسكرية.

وبما ان مطالب الحرب اكثر من مطالب السلام فان أي من العمليات العسكرية التـــي شـــنت لهـــذا الغـــرض لم تتم تحت ادارة وسيطرة الامم المتحدة بل تبعا لارادة ومصـــلحة بعض اعضاء مجلس الامن الدولي وتحت سيطرتهم [16]. وقد اصبح مجلس الامـــن يعطـــي لنفسه صراحة سلطة التدخل في مايوصف بالمجالات الانسانية ومشاكل اللاجئيـــن باعتـــبار ان عـــدم الاســـتقرار فـــي هذه الميادين يشكل تهديدا للسلم والامن الدولييـــن، ويعـــد ميله نحو توسيع مايشكل تهديدا للسلام دافعا لخلق مزيدا من الفرص للـــتدخل فـــي الشؤون الداخلية للدول. وبينما انشئ في الواقع لكي يعطي اساسا قانونيا للقـــرارات التـــي تســـمح بالتدخل فقد وظف مايمكن وصفه بالسبل الوقائية للافلات من الـــرفض او الرد التقليدي (بان مايسمى بالتدخل الانساني يمكن ان يوفر الفرص للتنافس بيـــن الـــدول الكبرى) [17]. الامر الذي يعني ازالة المزيد من القيود (المفروضة) على حـــرية الدول المهيمنة على الوضع الدولي الجديد في التدخل (بشكل قانوني ظاهر) في ايـــة دولـــة وفـــي أي منطقة من العالم ليس فقط لرد العدوان او لحماية الديمقراطية او مكافحـــة الارهـــاب او لمنع تفجير النزاعات، وهي الذرائع القانونية المستحدثة للتدخل، وانما لتحقيق اهدافها ومصالحها وتبرير مواقفها ازاء انظمة سياسية بعينها.

الامـــر الذي يعني ان ميثاق الامم المتحدة قد اصبح معدلا تعديلا عرفيا بحيث يعطـــي لمجلس الامن السلطة الكاملة في ان يكون سيد قراره، يقرر مايشاء وقتما يشاء دون الالتزام باحكام واجراءات الميثاق.

2. نزع السلاح :

ان القلـــق علـــى الامـــن غالبا مايدفع الى التسلح، وبما ان التسلح يتطلب كلف ونفقات فان الامن بالنتيجة يستنزف من الموارد، ويقود استنزاف الموارد الى تعطيل او تعويق التنمية ، وتعطيل التنمية يؤدي الى عدم استقرار، وعدم الاستقرار يعني زعزعة الامـــن ... وتعاد الدورة من جديد ، وتبقى العلاقة عكسية بين الهاجس الامني والتسلح مـــن ناحـــية، والمـــوارد والاستثمارات والتنمية من ناحية اخرى، لذلك يعد منهج نزع الســـلاح اساسيا وعالميا في معالجة قضايا الحرب والسلم والامن والاستقرار والتنمية.

وعلـــى الـــرغم مـــن ان كل من عصبة الامم والامم المتحدة قد توجهنا بهذا الاتجاه منذ وقـــت مـــبكر الا انـــه لم يرد له ذكر بصورة مباشرة في ميثاق الامم المتحدة ولم تفلح الاخيرة في التوصل بصدده الى قاعدة قانونية ملزمة على المستوى الدولي.

ومع وجود معاهدة دولية تتعلق بحظر انتشار الاسلحة النووية وتحريم استخدام الاســـلحة البايولوجية والكيمياوية، ومع ماحققته الاتفاقات والعلاقات الثنائية من تقدم في هذا المجال تبقى سياسة نزع السلاح تنطوي على عدة مآخذ يتمثل اهمها بما يلي:

أ. هناك الكثير من الدول لم تنظم الى معاهدة حظر الانتشار النووي.

ب. ان سياســـة نزع السلاح لاتجري بالقدر نفسه في جميع الدول، ولاتنطوي على ضـــمانات كافية بالنسبة لبلدان العالم الثالث، أي انها تطبق بشكل انتقائي، حيث ان تحـــريما شـــاملا لانتاج وتخزين الاسلحة البايولوجية والكيمياوية مع اهمال مـــتعمد لموضوع تحريم واستخدام الاسلحة النووية الا على بعض الدول دون اخرى ، يشكل نقصا خطيرا في القواعد القانونية الدولية.

ج. ان الـــدول المهيمـــنة على النظام الدولي الحالي قد ربطت بين التقنية المتقدمة والتقنـــية لاغـــراض التســـليح، الامر الذي ادى الى حرمان الكثير من الدول ولاســـيما فـــي العالم الثالث من حق الحصول على التقنية المتقدمة للاغراض السـلمية لتدعيم برامجها الاقتصادية والتنموية بدعوى تقييد فرصها بالحصول على تقنية التسليح.

3. السيادة المرنة (المقيدة) :

ورد مـــبدأ الســـيادة فـــي (المادة الثانية الفقرة الاولى) من ميثاق الامم المتحدة واعلنـــت جمـــيع الـــدول تمسكها به وبضرورة احترامه... وهو احد الاعمدة التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي، كما يعد من دعائم القانون الدولي التقليدي.

وقـــد ظهـــرت في ظل التغيرات العالمية الجديدة العديد من الكتابات التي تمعن فـــي التأكـــيد علـــى ان مفهـــوم الســـيادة ولد منذ البداية عاريا في جوهره في المطلقية الظاهـــرية التي يتشح بها باعتبار ان المعاهدات الدولية قد رسمت مبكرا رتوش النسبية

علــى وجه السيادة الوطنية وكذلك فعلت غيرها من المعاهدات متعددة الاطراف الى ان قنن امر نسبية السيادة في اطار المنظمات الدولية [18].

وفــي مقالــته (نحو دور اقوى للامم المتحدة) اشار الامين العام السابق للامم المــتحدة " د. بطــرس غالــي" (... ان المــبدأ السائد منذ قرون، مبدأ السيادة المطلقة والخاصـــة) لم يعد قائما... ومن المقتضيات الفكرية الرئيسة لزماننا ان نعيد التفكير في مســألة السيادة لا من اجل اضعاف جوهرها ... وانما بقصد الاقرار بانه يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر من وظيفة [19].

وهكــذا تعرضــت مفاهــيم السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية الجديدة لعملــية اعــادة تقيــيم، ولــم تعد المفاهيم الاستقلالية من الثوابت بل تحولت الى قضية خلافــية تخضــع لوجهات النظر المختلفة، ولعل مجرد القاء نظرة على صرح السياسة الدولــية يكشف عن مظاهر تآكل مفاهيم السيادة.ويؤكد ان عمليات التدخل والاختراق قد اصــبحت من ابرز تقاليد الوضع الدولي الراهن [20] وضمن وسائل القوى المهيمنة عليه في التعامل مع الاخرين.

ونظــرا الى توافق اراء مختلف المفكرين على ان مبدأ السيادة الخارجية للدولة فــي مواجهة الدول الاخرى يعد بمثابة المرادف في مجمله لمفهوم الاستقلال الذي ينشئ حقــوق الدولــة والــتزاماتها تجــاه الــدول الاخرى في اطار مبدأ المساواة بين الدول والاحــترام المتــبادل لعناصــر كــل منها، فان أي تأثير يصيب سيادة الدول ينال من استقلالها ومن حريتها في اتخاذ قراراتها وفق ايديولوجيتها ومصالحها.

ان هــذا التهميش الواضح لفكرة السيادة (ودور الدولة) يصب في اطار التمهيد لمســوغات الــتدخل الخارجــي، وبمــا انه لايمس الدول المهيمنة على الوضع الدولي الجديد، فان المستهدف هو بلدان العالم الثالث تحت غطاء العولمة والاعتمادية [21].

ويبقى من الاهمية بمكان الاشارة الى الحقيقتين التاليتين :

الحقــيقة الاولــى : هي ، ان الاهم من التقنين والتنظيم الدولي في مجال تآكل الســيادة الوطنــية وتهميشــها هو ميزان القوى الدولي بمعانيه الاستراتيجية والسياسية والاقتصــادية لاســيما وان التســاوي في السيادة بين الدول سواء في عضوية الجمعية

العامــة للامــم المــتحدة او في بروتوكولات التعامل فيما بينها هو مسألة تتعلق بالشكل والمظهر اكثر مما تتعلق بجوهر العلاقات الدولية القائمة على موازين القوى [22].

اما الحقيقة الثانية: فهي تتمثل في ان ميلاد التنظيم الدولي قد عمد الى تأكيد وترسيخ سـيادة الدول الفردية في مواجهة الدول الفردية الاخرى من ناحية، بينما ادى من ناحية اخـرى الى تقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولي بهدف الحفاظ على السـلم والامــن الدوليــن والتعاون لتحقيق الرفاه، وقد اتاحت التغيرات الدولية الجديدة مظاهــر فعلية لانفراد الولايات المتحدة في زعامة شبه مطلقة وهيمنة على العالم.. ولو لفـترة وبالتبعـية علــى توجهــات المــنظمة الدولية وطبيعة قراراتها واولوياتها[23]. الامــر الذي يجعل من العولمة والاعتمادية مجرد وسيلتين لتبعية مايمكن وصفها بدول المحـيط (الاطـراف) لدول المركز، وتحديدا لقيادة المركز أي الولايات المتحدة، وهذه التبعـية والتي غدت تسري عند عدد غير قليل من الدول ... تسهم في زيادة شفافية هذه الـدول وانظمتها السياسية وانكشافها واضعاف قدرتها على المقاومة، والتجاوز الضمني للسيادة والاستقلال . ولعل مايمكن ان يستخلص من جملة ماتقدم يتمثل في الاتي:

أ. ان فعالــية تدخــل الامم المتحدة في الازمات الدولية ماتزال تتوقف على مدى ماتمــثله هــذه الازمــات من تأثير على مصالح الدول المهيمنة على مقدرات الوضع الدولي الجديد، وماتوفره من فرص تخدم اهداف وتطلعات هذه الدول.

ب. ان الامــم المــتحدة ونظــرا لعــدم امتلاكها قرارها – بالكامل – وخضوعها لضــغوط وتأثــيرات القوى المتنفذة فيها والمهيمنة عليها وعلى مجلس الامن ، سوف تستمر في استخدام اسلوب انتقائي عند مواجهة (التهديدات) التي توصف بانهــا تعكــر صــفو السلام العالمي وتبعا لاهداف ومصالح تلك القوى، وعلى حساب اهداف ومصالح الكثير من الدول.

ج. ان نهــج الاســلوب الانتقائــي سوف يقود الى ازدواجية المعايير، والى فقدان الامــل بعدالــة الاجراءات وتطبيقها بعيدا عن الانتقائية والتسيس الدولي، وهو مانشاهده اليوم في عدة مناطق من العالم ، واتجاه العديد من الدول.

د. ان صفات مثل الاستبداد والانتقائية والتسيس الناجمة عن علاقة الولايات المتحدة بالامم المتحدة وهيمنة الاولى على الثانية وتحكمها بخياراتها وتوجهاتها، سوف تمثل اسباب كافية لزعزعة الثقة بنظام الامن الجماعي، وبنزع الثقة عن العديد من ممارسات المنظمة الدولية بعامة والتنظيم الدولي بالنتيجة [24].

رابعا: مجلس الامن والشرعية الدولية

يوصف مجلس الامن بانه الجهاز التنفيذي الرئيس في الامم المتحدة، وقد اولاه ميثاق المنظمة اهمية فائقة تمثلت في كيفية تشكيله وطبيعة المهام الملقات على عاتقه، ونوع الاختصاصات المعهود بها اليه، والوسائل التنفيذية المتاحة له دون غيره من الاجهزة الاخرى. وهو لهذه ولاعتبارات اخرى اكثر عرضة للنقد من غيره من اجهزة المنظمة الاخرى سواء فيما يتعلق بتكوين وصناعة قراراته، والتصويت فيه، او طريقة معالجته لقضايا السلم والامن الدوليين لذلك فان كل دعوة لاصلاح الامم المتحدة تتجه اساسا نحو اصلاح مجلس الامن.

ان دعوات الاصلاح قد تكررت في السنوات الاخيرة وهي منصبة حول مسألتين اساسيتين ، الاولى تركز على نهج جديد يتعلق بوسائل المجلس والياته، والثانية تهتم بالعضوية وتكوين المجلس ومايتصل بهما من اعادة النظر في منظومة القوى صانعة القرار فيه. وماهو جديد ومهم يتمثل في خضوعه في قراراته لموازين القوى العالمية مما قد يجعل من شرعية قراراته موضع نظر وتساؤل.

1. اوجه الخلل في الهيكل التنظيمي القائم لمجلس الامن الدولي:

أ. ان واحدة من اهم النقاط الرئيسة التي توضح الخلل في الهيكل التنظيمي للمجلس تكمن في ان عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة عام 1945 عند التأسيس كانت 51 دولة، وكان عدد اعضاء مجلس الامن في حينه 11 عضوا أي بنسبة تمثيل تبلغ 20% ، اما اليوم وبعد اكثر من نصف قرن فان عدد

الـدول الاعضـاء فـي المـنظمة الدولية قد تجاوز 190 دولة بينما يبلغ عدد اعضاء مجلس الامن 15 عضوا أي بنسبة تمثيل تقل عن 8%.

ب. ان الهيكل التكويني للمجلس في شكله الحالي لايعكس مصالح الدول النامية مع تزايد حجم عضويتها في الامم المتحدة ، ويمكن ايضاح ذلك كما يلي:

(اولا). ان اسـيا التـي تضم 43 دولة لاتحظى الا بمقعدين غير دائمين ومقعد دائم واحد للصين.

(ثانـيا). افريقـيا التـي تبلغ دولها 52 دولة لاتحظى الا بثلاث مقاعد من مجموع المقاعد غير الدائمة وليس لها أي مقعد دائم.

(ثالـثـا). امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تضم 34 دولة ليس لها سوى مقعدين غير دائميين ولاتحظى هي الاخرى باي مقعد دائم.

(رابـعا). دول اوربا الشرقية لها مقعدين غير دائمين ومقعد دائم واحد لروسيا.

(خامسـا). دول اوربـا الغربـية وامـريكا الشمالية لها خمسة مقاعد ثلاثة منها دائمة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

يتضـح ممـا تقـدم بان نسبة الدول الممثلة بمقعد واحد غير دائم في المجلس حسـب المـناطق الجغرافية حاليا هي: 22 الى 1 في حالة اسيا، 17 الى 1 في حالة افريقيا، 17 الى 1 في حالة امريكا اللاتينية، 12 الى 1 في حالة اوربا الغربية وامريكا الشـمالية، 10 الـى 1 في حالة اوربا الشرقية. وفضلاً عن ذلك فان الدول الصناعية بصـفة عامة والدول الاوربية بصفة خاصة تصبح باندماج اوربا الشرقية والغربية معا ممـثلة تمثـيلا زائدا بشكل لافت للنظر، بالاضافة الى ان لها اربعة من المقاعد الدائمة الخمسة.

ج. ان الاخـتلال في الهيكل التنظيمي لمجلس الامن يغدو اكثر وضوحا حين اخذ عدد السكان في الاعتبار وكمايلي:

(اولا). ان دول اسـيا وافريقـيا وامريكا اللاتينية والكاريبي يبلغ عدد سكانها اكثر من اربعـة ملـيارات نسـمة بالمقارنة مع اكثر من مليار نسمة في اوربا وامريكا الشـمالية، أي ان نسبة تمثيل سكان الشمال في مجلس الامن الحالي تبلغ مقعد

واحـــد لكـــل 125 ملـــيون نسمة . بينما نسبة تمثيل سكان الجنوب في مجلس الامن تبلغ مقعد واحد لكل 600 مليون نسمة.

(ثانيا). ان دول الشمال لها اربعة مقاعد دائمة من بين مقاعدها الثمان أي بنسبة تمثيل ســكانية تبلغ مقعد واحد لكل 250 مليون نسمة، بينما سكان دول الجنوب لهم مقعد دائم واحد من بين المقاعد السبع، أي بنسبة تمثيل سكانية تبلغ مقعد واحد لكل اربعة مليارات نسمة.

(ثالثا). متوســط فترة الانتظار لمشاركة الدول في العضوية غير الدائمة لمجلس الامن تــبلغ 42 ســنة بالنســبة لدول اسيا ، 33 سنة بالنسبة لدول افريقيا، 32 سنة بالنســبة لــدول امــريكا اللاتينية 18 سنة بالنسبة لدول شرق اوربا، 22 سنة بالنسبة لدول غرب اوربا.

وعلــى اســاس بــيانات الارقــام الســابقة وتبايــنها يمكن تلمس الخلل في الهــيكل الحالي لمجلس الامن، والنتيجة الحتمية لذلك هي ان تصبح فرصة المشاركة فــي المجلس نادرة بشكل متزايد وهو ماينتقص من مبدأ اساسي من مبادئ الميثاق وهو مبدأ المساواة بين الدول في السيادة .

2. الدعوات الرامية الى توسيع نطاق العضوية :

مع حلول العقد الاخير من القرن العشرين والتطلع الى ملامح العالم في القرن الحــادي والعشــرين، بدأ سباق الكراسي في مجلس الامن يأخذ طابع الجدية والمنافسة والــتزاحم اكــثر من أي وقت مضى، وتتعدد الاراء حاليا حول توسيع عضوية مجلس الامن من حيث تركيبته والمعيار الذي ينطلق منه ذلك التوسيع.

لقــد شهدت السنوات الاخيرة ترشيحات مختلفة بخصوص الدول المهيئة اكثر مــن غــيرها لشغل المقاعد الدائمة المقترح زيادتها، وان غالبية الترشيحات تسير وفق الاتجاهات التالية:

أ. ترشيح المانيا واليابان لاعتبارات اقتصادية .

ب. فـــي مؤتمر طوكيو للدول الصناعية السبع في تموز / يوليو 1993 تم اقتراح ترشـــيح البرازيل والهند، فضلا عن المانيا، وذلك لما تتمتع به كل من البرازيل والهند من مزايا اقتصادية وسياسية وثقل سكاني في بيئتيهما الجغرافيتين.

ج. حظـــر الى طوكيو وزير خارجية نيجيريا مطالبا بترشيح بلده لشغل مقعد دائم عـــن افريقـــيا باعتبارها غير ممثلة في المجلس وبوصفها اكبر الدول الافريقية ومن اكثرها سكانا.

د. تـــتطلع مصر هي الاخرى لشغل مقعد دائم او شبه دائم (بدون حق الفيتو) في مجلـــس الامـــن الموسع انطلاقا من وزّنها وثقلها السكاني والجغرافي ودورها السياســـي افريقـــيا وعربـــيا وحتى دوليا، وقد رشحت شخصيات دولية عديدة مصـــر لشـــغل مقعد دائم ، فضلا عن ترشيح الجمعية الامريكية للامم المتحدة مصر ونيجيريا لشغل مقعد شبه دائم.

هـ. كـــان لاندونيسيا محاولات في الحصول على مقعد دائم باعتبارها من اكبر دول اسيا.

و. لقـــد برزت طروحات حول الغاء عضوية فرنسا وبريطانيا لصالح اعطاء مقعد دائم واحد لاوربا الموحدة.

ز. تســـعى الارجنتيـــن هي الاخرى بذات الاتجاه منافسة البرازيل في ذلك مسوقة قدراتها وامكانياتها الاقتصادية والعسكرية وثقلها السياسي في امريكا اللاتينية.

ح. فـــي اطـــار التجمعات الاقليمية فان الدول العربية تفكر في ترشيح احداها عن جامعة الدول العربية، وكذلك فعلت افريقيا وامريكا اللاتينية عندما طلبت زيادة مقاعدها غير الدئمة وتخصيص مقعد دائم يشغل بالتناوب من دولتين، او يترك امر تحديد الدولة التي تشغله الى المجموعة الاقليمية.

ويمكن الاشارة هنا الى ان تمثيل دولة بمقعد دائم عن منظمة دولية اقليمية امر غـــير مـــألوف، كمـــا ان شغل اكثر من دولة ذات مقعد دائم في المجلس بالتناوب يعد طـــريقة غير مسبوقة من قبل، كما ان أي تغيير في هذا الصدد يقتضي تعديل (المادتين

23، 27) مـــن ميـــثاق الامـــم المتحدة، وبمعنى اخر ان أي تغيير قد يفتح المجال امام اصلاحات اخرى في مجمل نظام الامم المتحدة.

3. تباين الاراء بشأن الابقاء على حق النقض(الفيتو) او تعديله.

يشـــير ميـــثاق الامم المتحدة في (المادة 27) منه الى ان اصدار مجلس الامن لقراراته في المسائل الموضوعية يكون باغلبية تسعة اعضاء مع توفر شرط اساسي هو اجمـــاع الدول الخمس الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن . بمعنى في حالة اســـتعمال أي مـــن هذه الدول لحقها في النقض لايستطيع مجلس الامن التصرف كاداة تنفـــيذية لحفـــظ الســـلم والامـــن الدوليين، وقد تم استخدام حق الفيتو من قبل السوفيت والامـــريكان 279 مـــرة للفترة من 1946 ولغاية 1986 لغرض عدم السماح للمجلس باتخـــاذ قـــرارات ضد مصالحهما ، مما جسد خللا في عمل المجلس واعاق قدرته على اتخـــاذ الاجـــراءات الضـــرورية لتحقـــيق اهداف الامم المتحدة. وظهرت في السنوات الاخـــيرة افكـــار ومحـــاولات لاصلاح نظام التصويت في المجلس ، لعل اهمها يتعلق بمســـألة اجمـــاع الدول ذات المقاعد الدائمة والتي لها حق استخدام الفيتو لوقف صدور القرارات، وفي كل الاحوال ليس هناك اتجاه لالغاءه، بل جل الاراء والسياسات في هذا الصدد تتمثل فيما يلي:

أ. تعديـــل وتخفـــيف تأثيرات حق استخدام الفيتو سواء بالحيلولة دون تحكم دولة واحدة في نقض الاجماع او بتقيده بضوابط تحول دون شله لعمل المجلس.

ب. احد ابرز الاتجاهات في هذا الشأن يؤكد على ضرورة عدم اعطاء الدول التي سوف تشغل مقاعد دائمة جديدة حق النقض والاستمرار في جعله قاصرا على تلـــك الـــدول الخمس التي سماها الميثاق من قبل، والواقع ان هذه الفكرة ليست كفيلة بحل المشكلة او تخفيفها ولكنها ربما لاتؤدي الى استفحالها.

ج. هناك اتجاه يدعو الى عدم الاعتداد باعتراض دولة دائمة واحدة، لان أي زيادة محتملة في عدد الاعضاء الدائميين لايستساغ معها الابقاء على هذا الحق لدولة بمفـــردها، بـــل لابـــد ان يعـــزز الاعـــتراض مـــن قـــبل اكـــثر مـــن دولة،

كـأن تكون دولتين او ثلاث بحيث يغدو الامر متناسبا والعدد الذي سيؤول اليه المجلس.

د. التخفـيف من الفيتو كمرحلة اولى من خلال اقتصاره على الاجراءات التي يتم اتخاذها بموجب الفصل السابع ... باتجاه الغائه نهائيا.

4. المشاهد المحتملة لاصلاح مجلس الامن:

أ. المشهد الاول :

يـبقى عـدد اعضاء مجلس الامن على حاله ، خمسة اعضاء دائميين وعشرة غـير دائميين، وذلك بسبب عدم الاتفاق او الامتناع عن زيادة الاعضاء الدائميين وضم دول جديـدة الـيه مثل المانيا واليابان ودول اخرى، وربما يكون ذلك بسبب معارضة بعـض الـدول الكبرى لاجراء أي تعديل في مجلس الامن تحسبا من ان يؤدي ذلك الى اضـعاف تأثـيرها فـي المجلـس الموسـع لصـالح زيـادة نفـوذ دول اخـرى غـير ممـثلة في المجلس حاليا، ومع تلك الاستمرارية يستمر نظام التصويت في آليته الحالية.

ب. المشهد الثاني :

زيـادة عدد اعضاء مجلس الامن باعطاء المانيا واليابان مقعدين دائميين وبذلك يصـبح عدد اعضاء المجلس 17 عضوا بدلا من 15 عضواً، وذلك سوف يكون ممكنا بعـد زوال معارضـة بعض الدول دائمة العضوية وتطور موقف مؤيد لذلك. وان كنا نعتقد ان الموقف الامريكي لايزال متحفظا بحزم ازاء منح المانيا صفة العضوية الدائمة في مجلس الامن.

ج. المشهد الثالث:

من الطبيعي ان تعترض دول عديدة على انضمام المانيا واليابان الى العضوية الدائمـة في المجلس وباتجاه تصعيد المطالبة بزيادة عدد الاعضاء غير الدائميين وبنفس نسـبة زيادة الاعضاء الدائميين ليصبح العدد 21 عضوا وبذلك يتم التوازن في التمثيل للمناطق الجغرافية في العالم.

د. المشهد الرابع :

ينطلق من عدة اعتراضات وتساؤلات حول تمثيل الدول في المجلس، فاذا ما انضمت المانيا الى العضوية الدائمة لمجلس الامن، فسيصبح لاوربا وحدها 4 أعضاء دائميين من اصل 7 أعضاء، بينما لايمثل قارة اسيا الا الصين ولاتتمتع افريقيا وامريكا الجنوبية بأي مقعد دائم، واذا ما اخذنا الولايات المتحدة واليابان بالحسبان وهما من الدول الغنية سيكون الاغنياء ممثلين بستة اعضاء بينما لايمثل الفقراء غير الصين وربما روسيا مستقبلا وهذا ما لا تتقبله الدول النامية.

هـ. المشهد الخامس :

من اجل خلق نوع من التوازن في التمثيل في المجلس فمن المتوقع ان تزداد مطالبة الدول النامية بالحصول على عضوية دائمة وذلك باعطاء افريقيا مقعد دائم واخر الى امريكا الجنوبية واضافة مقعد اخر الى اسيا. وبذلك يكون عدد الاعضاء الدائميين 10 اعضاء وهذا يقتضي ايضا زيادة عدد الاعضاء غير الدائميين الى 20 عضوا وبذلك يصبح عدد اعضاء مجلس الامن 30 عضوا.

وثمة مواقف ومشاهد تثور في ظل هذا المشهد تتمثل في اختيار الدول الجديدة ذات المقاعد الدائمة، وهل يمكن تطبيق فكرة التناوب، ومدى فاعلية مطالبة المنظمات الاقليمية كجامعة الدول العربية.

5. سلطات مجلس الامن وشرعية قراراته:

لقد كثر لجوء مجلس الامن في الاونه الاخيرة الى التعامل مع المنازعات الدولية استنادا الى احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ولاريب ان هذا الوضع لجدير باثارة الاهتمام حول التعرف على حدود مجلس الامن في اصدار قراراته المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين، أي التعرف على ما اذا كان للمجلس ان يصدر من القرارات مايشاء دون قيد او شرط ام على العكس، فان ثمة قيود لابد وان يراعيها المجلس عند اصدار قراراته بحيث يستتبع الخروج عليها وصف هذه القرارات بعدم الشرعية.

ونظـــرا لان ميثاق الامم المتحدة لم يعنى ببيان القواعد القانونية التي ان التزم بهـــا مجلـــس الامـــن عند اصدار قرارته وصفت بالشرعية، فان ذلك يعني ان الاجهزة الدولـــية تســـاهم مـــن خلال ممارساتها العملية في تحديد الشروط التي ان التزمت بها وصمت قراراتها بالشرعية اما اذا خرجت عليها اصبح من الواجب نعت هذه القرارات بعدم الشرعية.

أ. الاساس القانوني لشرعية قرارات مجلس الامن :

(اولاً). ان القـــول بشرعية او بعدم شرعية قرارات مجلس الامن يعتمد بصفة اساسية على مدى اتساق هذه القرارات وبعض القواعد القانونية.

(ثانيا). خضـــوع تطبـــيقها لاشراف رقابة الامم المتحدة . فتخلي الاخيرة عن رقابتها واشـــرافها لاحـــدى او بعـــض الدول الاعضاء قد يغريها على الانحراف بهذه القرارات عن الاهداف التي صدرت من اجلها، الامر الذي ينال بالضرورة من شرعيتها.

ب. التقيد بالاهداف الخاصة بمجلس الامن :

يتعيـــن ان يكـــون الغرض من القرار الذي يصدره احد الاجهزة الدولية تحقيق الاهـــداف التـــي مـــن اجلها تم انشاء هذا الجهاز ، وعلى ذلك فلو انفصمت العلاقة بين القرار وتلك الاهداف لتعيين القضاء بعدم شرعيته ، وهكذا يتضح ان مجلس الامن غير مطلـــق اليد في اصدار مايشاء من قرارات، وانما تتقيد سلطته في هذا المجال بالاهداف التـــي يلقـــي بها على عاتقه ميثاق الامم المتحدة، فاذا اخذنا في الاعتبار ان (المادة 24) مـــن الميـــثاق قد عهدت الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسة في امر حفظ السلم والامن الدوليـــن، لاصـــبح من الواجب على المجلس توخي تحقيق هذا الهدف فيما يصدره من قـــرارات، حـــتى يمكن نعتها بالشرعية، اما اذا استهدف مجلس الامن من وراء اصدار قـــراراته تحقيق اهداف اخرى غير المحافظة على السلم والامن الدوليين فان ذلك يمكن ان يشكل نوع من الانحراف بالسلطة.

ان انحـــراف مجلس الامن بالسلطة التي خوله اياها ميثاق الامم المتحدة يمكن ان يترتب عليه نعت القرارات الصادرة عنه بعدم الشرعية.

ج. الالتزام بالاختصاصات الخاصة بمجلس الامن :

ان قـــرارات مجلـــس الامـــن تعـــد غـــير شـــرعية اذا ما صدرت بالمخالفة للاختصاصـــات الممـــنوحة لـــه صراحة او ضمناً من قبل ميثاق الامم المتحدة، كما ان القـــول بنظرية الاختصاصات الضمنية لايعني بحال من الاحوال امكان ممارسة مجلس الامن الدولي لاختصاصات مطلقة لاتتقيد باي قيود.

د. ضرورة التقيد بالقواعد الاجرائية:

تلـــتزم اجهـــزة المنظمات الدولية في العادة باحترام القواعد الاجرائية الخاصة بممارســـة اختصاصاتها المختلفة، وبالنسبة لمجلس الامن فان مخالفته لهذه القواعد يمكن ان يترتب عليها القضاء بعدم شرعية مايصدره من قرارات .

6. في اطار اصلاح مجلس الامن :

أ. لقـــد بـــات من الضروري اكثر من أي وقت مضى احداث تعديلات على الية عمل مجلس الامن في اطار اصلاح الأمم المتحدة بشكل عام، وكيما يتم تعديل الية العمل باتجاه تحسين الاداء، فان الامر يتطلب من الناحية التنظيمية احداث تعديـــلات في عدد الاعضاء الدائميين وغير الدائميين وبما يتناسب مع الزيادة الحاصـــلة فـــي عـــدد الدول، وكذلك لابد من تعديل الية التصويت في المجلس للتغلب على حالة الشلل الذي يصيب اعماله سواء بسبب حق النقض او بسبب محاولات الولايات المتحدة الهيمنة على قراراته وتوجهاته.

ب. لتحقـــيق ذلـــك الـــتعديل في نظام العضوية والية التصويت، لابد من ان يكون المعـــيار المعتمد مرتكزا على تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والذي يحقق في الوقـــت نفســـه الـــتوازنات السياســـية لمختلف القوى السياسية في عالم اليوم

بمتغـــيراته الجديـــدة، اذ لـــيس من المنطق ان تعرقل دولة واحدة صدور قرار توافق عليه الدول الاخرى.

ج. بغـــض الـــنظر عـــن تفـــاوت المقـــترحات حول توسيع العضوية وتعديل الية التصـــويت، فـــان ذلك اذا ماتم ، سوف يمنح الامم المتحدة بشكل عام واعمالها احـــترام اكـــثر، وشرعية اوسع، وفعالية اشد ، بين الدول الاعضاء، ويجعلها قـــادرة اكـــثر مـــن أي وقـــت اخر على تحقيق اهدافها بنزاهة وبقوة وشرعية معترف بها من قبل الدول الاعضاء، وبمعنى اخر ان التعديلات المقترحة لابد ان تـــأخذ بـــنظر الاعتبار ضرورة مشاركة دول الجنوب ومنحها فرصة وافرة فـــي صـــنع القـــرارات الدولية، بعد خضوعها لاكثر من نصف قرن لتحديات الاخرين والانتهاك حقوقها والاعتداء على سيادتها.

د. يـــتوقف القـــول باتفاق قرارات مجلس الامن او عدم اتفاقها والاسس القانونية لمـــبدأ الشـــرعية على مدى استجابتها لمجموعة من الشروط التي يطلق عليها شـــروط الشـــرعية ، وتتمثل هذه الشروط ، في تقييد مجلس الامن عند اصدار قـــراراته باهدافـــه الرئيســـة، أي المحافظة على السلم والامن الدوليين، وكذلك التزام هذه القرارات بالاختصاصات الاساسية لمجلس الامن والقواعد الاجرائية التـــي تـــتعلق بممارســـته لهذه الاختصاصات. فاذا ماجاءت قرارات المجلس مســـتجيبة لهـــذه الشـــروط كان ذلك دليلا على اتساقها والاساس القانوني لمبدأ الشـــرعية الدولـــية . واذا كانت هذه الشروط لازمة لوصف قرارات المجلس بالشـــرعية عـــند صـــدورها، فأنه يتعين لبقائها متشحة بهذا الوصف خضوع تنفـــيذها لاشـــراف ورقابة الامم المتحدة ... فهذا الخضوع يضمن عدم تجاوز القائمين على تنفيذ هذه القرارات .

هوامش الفصل الحادي عشر

(1) د. عبدالمنعم المشاط ، الامم المتحدة ومفهوم الامن الجماعي، (السياسة الدولية، العدد 84، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1986)، ص 88.

(2) المصدر نفسه ، ص 89.

(3) د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص220.

(4) د. خليل اسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد واصلاح الامم المتحدة ، (مجلة العلوم السياسية، العدد 12 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994)، ص50.

(5) Qtto Pick and Jalina Gritchley , Collective Security, Op cit , P.23.

(6) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 220.

(7) Inis Claude, Op cit, 60.

(8) د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 1978)، ص ص 5-10.

(9) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 221.

(10) د. عبدالمنعم المشاط ، المصدر السابق ، ص90.

(11) لمزيد من التفصيل انظر ، المصدر نفسه، ص ص 91-94.

(12) هذه الدول هي الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وبلجيكا، وايطاليا، والمانيا، واليابان، وبريطانيا، وايرلندا الحرة، واستراليا، وكندا، ونيوزيلاندا، وجنوب افريقيا، والهند وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا ... وبهذا الصدد انظر: صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي، (القاهرة، درا النهضة العربية ، 1984)،
ص ص 239-242، نقلا عن المصدر السابق، ص 91.

(13) المصدر نفسه ، ص 93.

(14) د. خليل اسماعيل الحديثي ، المصدر السابق ، ص 40 ومابعدها.

(15) د. اســامة المجــذوب، المتغــيرات الدولــية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، (السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، 1994)، ص 119.

(16) لمزيد من التفصيل انظر :

Mar-rack Goulding, Humanitarian War, The New UN and Peace Keeping (International Affairs, Vol 69. No.3, July, 1993).

(17) لمزيد من التفصيل ، انظر :

Christopher Green Wood, Is There Aright of Humanitarian Intervention ? (The World Today February, 1993).

(18) احمــد عــبدالله، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، (السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، مؤسسة الاهرام ، 1996) ، ص ص 47-48.

(19) د. بطرس غالي، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(20) د. صــلاح سالم زرنوقة ، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، (السياسة الدولية، العدد 122، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، 1995)، ص 71.

(21) بيــنما تفهــم العالمية انطلاقا من سيادة القيم والمبادئ والاليات المشتركة، فان الاعــتمادية ينظر اليها كهيكل وعملية، فهي قوة ذات بعدين .. هيكلي وعملي، فعلــى المســتوى الهيكلــي تضــم الاعتمادية علاقات غير متناغمة بين الدول المهيمــنة والــدول المستقلة ... اما على المستوى العملي فان العلاقة في تغير مستمر دون ان تؤثر على المستوى الهيكلي . انظر:

Rakesh Gupta, Interdependance and Security Among State in the 1990's, (Strategic Analysi , Vol.x Vll, No.1, April, 1995), P.91. et.s.

(22) احمد عبدالله ، المصدر السابق ، ص47.

(23) اسامة المجذوب، المصدر السابق ، ص ص 116-117.

(24) خليل اسماعيل الحديثي ، المصدر السابق، ص ص 50-51.

الفصل الثاني عشر

الجوانب النظرية لمفهوم الامن القومي

اولا: تحديد مفهوم الامن

ان معظـــم الدراســـات في السياسة الدولية تعتبر الدول من اهم وحدات النظام السياســـي ، وان هذه الوحدات – الدول – تتباين من حيث الامكانيات المادية والبشرية والحضـــارية والاعتبارية (القيم) ، وبالتالي تختلف تصوراتها وتتباين مصالحها الوطنية والقومـــية، وادوات تحقـــيقها [1]. وبفعل اختلاف التصورات وتباين المصالح واصرار الدول علىٰ تحقيقها.. لتأكيد مركزها وهيبتها الدولية، اصبحت حالة اصطراع واصطدام المصالح السياسية وغير السياسية ، حالة قائمة ومستمرة [2].

اذن الصـــراع هو السمة التي كانت قد ميزت – ومازالت – البيئة الدولية، لهذا لاتمانع الدول من اللجوء – راغبة او مكرهة – الى القوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع، اذا تعـــذر تســـويته سلميا ، وهي بذلك لاتحمي مصالحها وامنها العسكري فحسب... بل قيمها وتقاليدها الاجتماعية واهدافها السياسية والاقتصادية [3].

لذا فان الهدف الاساس من بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمـــة لـــردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة اولا ، ولاستمرار قدرة فاعلة على تحقيق اهدافها المركزية ومصالحها الاستراتيجية ثانيا.

وتأسيســـا علـــيه تكون العلاقة طردية بين قوة الدولة الذاتية، وبين مدى قدرتها على تحقيق مصالحها.

ولهـــذا يمكن القول ان الدول المقتدرة اقتصادياً وعسكريا هي القادرة فعلا على حمايـــة مصـــالحها وتوفير مستلزمات تحقيقها، انى تكون حتى ولو على حساب الدول الاقـــل قدرة. ومن هنا تصبح العلاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق امنها. وكلما تنوعت وانتشرت مصالحها وتعددت ارتباطاتها، اتسع نطاق امنها.

وفــي ضــوء مدى قدرة الدولة على ردع مصادر التهديدات الخارجية – التي تشــكل عائقا امام عملية تحقيق المصالح الوطنية والقومية للدولة – بكلفة غير عالية ، يمكن تحديد معنى الامن تقليديا على انه:

حمايــة مصالح الدولة الوطنية والقومية – من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقــيقها، باســتخدام القــوة كوســيلة نهائــية لاستئصال مصادر التهديد وضمان اســتمرارية تحقيق تلك المصالح، ولذلك كان يفهم امن الدولة على انه امنها العسكري فقــط. ممـــا ادى الى ان تلجأ الدول الاقل مقدرة ... الى التحالف مع غيرها، لمواجهة الاخطـــار المحــتملة ولضـــمان الامـــن الجماعي Collective Security [4]. للدول المــتحالفة. وادى ايضا بالدول الى السعي نحو زيادة امكانياتها التسليحية ، قناعة منها بان ذلك يزيد من رصيد قوتها، ويضمن عدم تهديد مصالحها.

وبعـــد تحديد المفهوم التقليدي للامن، ماهو المفهوم المعاصر له ؟ ادى انبثاق الثورة التقنية – الى دخول النظام السياسي الدولي مرحلة جديدة – وذلك بفعل التغيرات التي احدثتها هذه الثورة ... في هيكل النظام وخصائصه وعناصر الصراع بين وحداته التقلــيدية والمعاصـــرة، وفي الدفع نحو ظهور مفاهيم جديدة ... فقد اتسع هيكل النظام ليضـــم جمــيع الـــدول والمناطق بلا استثناء، الى جانب المنظمات الدولية والاقليمية . ومرد ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للاستعمار على استقلالها السياسي، وزوال الفـــروق ، نســـبيا بيـــن المناطق الهامشية والاستراتيجية ، من حيث التأثير في مجمـــل اســـتراتيجيات الـــدول. ونتيجة لذلك اتسعت مصالح الدول جغرافيا فتداخلت وتشابكت، وقد انعكست مجمل هذه التغييرات على خصائص النظام السياسي، فالتعاون حل محل الصراع من حيث الافضلية دون ان يلغيه، وتزايد اعتماد الدول بعضها على الـــبعض الاخـــر، واصبحت الدول غير معزولة عما يحصل من تطورات في مختلف المناطق الجغرافية لانها لاتؤثر عليها بصورة مباشرة او غير مباشرة.

وقـــد انعكـــس هـــذا التعاون والتداخل في المصالح الوطنية للدول على ادوات الصـــراع ، فـــيما بينها ، وبصورة خاصة بعد دخول العالم في العصر الذري، ودخول الـــذرة فـــي الصـــناعات العسكرية والحربية وظهور الصواريخ العابرة للقارات وذات

الرؤوس النووية المتعددة وغيرها من وسائل التدمير الجماعي المعقدة التركيب والعمل. وقد اضفت هذه التغيرات مزيدا من العقلانية والترشيد على ادوات الصراع الدولي. وادت الى ظهور مفاهيم جديدة ومتطورة تتماشى مع نوع المتغيرات الجديدة.

ونتيجة لذلك انتقل الحديث برمته ... من حديث عن القوة بمعناها التقليدي، وتوازن القوى، والامن الجماعي... الى حديث عن التعاون والتنمية، وتوازن الرعب النووي، وعدم الانحياز ، والامن القومي والامن الخارجي.

اما من حيث تطور المفاهيم والظواهر الكلاسيكية ، مثل قوة الدولة ، مصلحة الدولة الوطنية، فقد تغيرت هي الاخرى بالمتغيرات الجديدة... فلم تعد قوة الدولة تشير الى قوتها العسكرية فحسب، بل والى قدرتها الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية، كذلك ، بحيث يمكن القول انها اتخذت مفهومين اخرين، بالاضافة الى كونها اداة حسم عسكري.

الاول: هو اعتبارها اداة سياسية بمقدار التأثير الذي يمكن ان تحدثه في سلوك الاخرين المرتبط بفعل الدولة.

الثاني: اعتبارها دافعاً محركاً تجاه تنمية قدرتها.

وفضلا عن ذلك توسع الافق الجغرافي للمصلحة الوطنية، وتداخلت مع مصالح الدول الاخرى، دون صراع مباشر، بفعل توجهات عناصر النظام السياسي الدولي المعاصر نحو التعاون واللقاء والتعايش [5].

هذه التطورات بدورها انعكست على معنى الامن القومي، فقد تغير معناه بمقدار نوعية ودرجة التغيير الذي اصاب قوة الدولة، ومصالحها الوطنية والقومية بفعل المتغيرات الجديدة.

ومن الجدير بالملاحظة ان المعنى المعاصر للامن، كما سيتضح ، لم ينسخ المعنى التقليدي له، خاصة بالنسبة للدول ذات الايديولوجيات والاستراتيجيات العالمية والتي تتطلع الى انتشارها والتأثير من خلالها بوسائل عديدة (اقتصادية ، سياسية، عسكرية، عقائدية) .

وهـــذا الاتســـاع والشـــمول اثر ، في ان تعددت المعاني المعطاة لمفهوم الامن القومـــي، وذلـــك ايضا لاختلاف زوايا الرؤيا ، ونبر التركيز التي انطلق منها الاساتذة والباحثين، لاجل تحديد المفهوم من ناحية، ولكونه ينجز كما هو الحال مع مفاهيم اخرى علـــى قدر من الاهمية كالقوة والمصلحة، وظيفة حيوية لاتتفق الاراء على نوعية وابعاد مضامينها السياسية ، من ناحية اخرى.

كمـــا ان اتســـاع مجـــال الاخر ، رتب صعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهومـــه، وادى ذلـــك الى عدم وضوحه كقاعدة [6]. ومع ذلك ، فان المفاهيم العملية ، والفرضيات، والنظريات، التي جاء بها الاساتذة والباحثون... ساهمت بشكل او باخر ، في ان تكون الدراسة العلمية لمفهوم الامن ممكنة [7].

وحتى نكون اكثر دقة في تحديد مفهوم الامن، سنحاول دراسته من خلال ثلاثة محاور وبواسطة ثلاث دلالات ، وكما يلي:

1. بدلالة التحرر من الخوف ، وانتفاء التهديدات.
2. بدلالة علاقته بالتنمية.
3. بدلالة المحافظة على كيان الدولة ، وحماية قيمها الاساسية.

1. مفهوم الامن بدلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات :

تأكـــيدا لمـــا ســـبق ، فقـــد كثرت الاراء حول مفهوم الامن القومي ، وتعددت وجهـــات الـــنظر ازاءه ، فبيـــنما ذهب " كاوفمان " – كما اشرنا سابقا – الى القول بان اغلب وجهات النظر حول المفهوم، تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو ادراكها ان الامـــن ان دل علـــى شـــيء فانما يدل عموما على التحرر من الخوف ، يرى كل من " Padelford and Lincolin " بـــان الامن القومي ، هو مفهوم نسبي يعني ان تكون الدولـــة فـــي وضـــع قادرة فيه على القتال، والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي انها تمتلك القدرة المالية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف ، بما يضمن مركـــزها الدولـــي ومســـاهمتها في تحقيق الامن الجماعي [8]. وهذا التعريف يتضمن العناصر التالية [9]:

أ. حمايــة الحــياة القومــية للدولة ، واستقلاليتها ووحدتها الاقليمية من أي تدخل خارجي .

ب. تحرر الدولة من حالة انعدام الامن.

ج. ضمان مركزها القومي ، وتأثيرها في الشؤون الدولية.

وتأسيســا على ذلك ، فامن الدولة يجسد شعورها بتحررها من احتمالية تعرض كــيانها الذاتي ووحدتها السياسية والثقافية ورفاهها الاقتصادي للتهديد الخارجي، أي انه يتجســد في حالة التحرر من الخوف وعدم التيقن [10]. وانعدام او غياب الخوف وانتفاء العوامــل التــي تؤدي اليه بالنسبة لدولة من الدول، سواء كانت هذه العوامل داخلية ام خارجية ، واطمئنان هذه الدولة الى تحقيق اهدافها الوطنية ، هي تجسيد لحالة الامن.

2. مفهوم الامن بدلالة علاقته بالتنمية :

لايمكــن للدولة ان تحقق امنها الا اذا ضمنت حدا معينا من النظام والاستقرار فــي الداخل ، الامر الذي لايمكن ان يستمر دون حد معين من التنمية ، فالامن الحقيقي للدولــة ينبع من معرفتها لمصادر قوتها – أي قدراتها – في الميادين المختلفة ، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية ، فتكون محصلتها المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الامن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها [11].

وتتجســد العلاقــة بيــن الامن والتنمية ، انطلاقا من كون ان كليهما شمولي، وكلــيهما يهدف الانسان بذاته. وان الانسان هو الذي يتحكم فيهما في الوقت نفسه، وهذه العلاقة الجدلية تتيح فرصة للقول بان تنمية الامن هي في حد ذاتها امن التنمية لنجاحها في وسائلها ونتائجها، فضمانات الامن هي الضمان الابتدائي للتنمية.

وان حالــة او مــرحلة ماقــبل التنمية الاقتصادية والسياسية ، هي نظير لحالة اللاامــن، وهي حالة تنتج مازق معنوية حادة ان لم يسرع صانع القرار في معالجتها ، وفي هذا الصدد يفضل" Grondona " مصطلح تحت الامن (Under Security) بدلا مــن مصطلح اللا امن (Inseurity) وحسب رأيه ان مصطلح اللا امن يتضمن الدوام

والاستمرارية، انه يتضمن عدم كفاءة بنيوية، بينما مصطلح تحت الامن يشير الى موقف عابر او زائل الى حد كبير [12].

وقد ذهب " مكنمارا " الى التأكيد بان الامن هو التنمية، وبدون تنمية لايمكن ان يوجد امن، وهو يعني بذلك ان الامن ينشأ من التنمية [13]. وبالقدر الذي تعالج التنمية مظاهر التخلف وتسهم في القضاء عليه، فهي تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. انها تعني مستوى معقول للمعيشة، وماهو معقول في المراحل الاولى للتنمية يصبح غير معقول في اية مرحلة تالية، وكلما تقدمت التنمية تقدم الامن . وبعبارة اخرى ان الامن يمكن ان يفهم بدلالة التنمية. ومع ان التنمية شرط ضروري للامن ، لكن اذا وجب ضمان كل عناصر واهداف الامن في اية دولة، فان تحقيق التنمية لوحدها، ليس بكاف لجعلها قادرة على مواجهة التحديات. لذلك فمن الضروري تحقيق الوحدة السياسية والانسجام الاجتماعي واحتواء الثغرات والانحرافات في البيئة الداخلية وكذلك التحديات الخارجية، وبدون ذلك فقد يكون التهديد للامن قائما او محتملا في المستقبل.

3. مفهوم الامن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الاساسية:

من المعروف ان اهداف السياسية الخارجية لاي قطر من الاقطار، تتوزع بين حفظ استقلال القطر، والمحافظة على امنه اولا، وبين السعي لحماية مصالحه الاقتصادية ثانيا [14]وان أي حكومة لاتتأخر البتة عن حماية اقليمها من الغزو والانتهاك واي شكل من اشكال الالحاق والضم، وذلك لحماية استقلالها وسيادتها من التحديات العسكرية و (أو) السياسية واي نمط من التهديد الخارجية، ومعنى ذلك ان الامة بحاجة للامن بالقدر الذي يؤدي الى (حماية السلامة الاقليمية خارجيا، وحماية الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي، والسمة الايديولوجية لنظامها داخليا) [15]. فالطبيعة الديناميية للامن القومي تفرض على الدولة اعداد نفسها عسكريا وسياسيا واقتصاديا لضمان درجة مقبولة من الامن، ولذلك فمن الضروري ان تكون هناك

اجــراءات اساســية لابــد مــن ان تتخذها الدولة وفي حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية.

وعلـــى سبيل التوضيح يقصد بالامن القومي ، تأمين كيان الدولة ضد الاخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها القومية، وهذا المفهوم يفترض ثلاثة اعتبارات رئيسة [16].

الاعتــبار الاول : ضــرورة تأمين كيان الدولة، والذي يتمثل في المقام الاول في وحدة اراضيها وحماية اقليمها.

الاعتــبار الثاني: ان هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الاخطار الداخلية والخارجية – القائمة والمحتملة – التي تهدد الدولة .

الاعتــبار الثالث: ان هدف الامن هو تحقيق الاهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموما من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، والتنمية القومية الشاملة.

وبمعــنى اخــر ان الامــن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، وفي هدفــه وموضوعه يعني على التعاقب الاجراءات التي تؤدي الى احتواء التهديدات التي تــتعرض لهــا القيم المكتسبة حيث ان بعض القيم قد تتعرض للتهديد [17]. أي ان الامن لايعنــي فقط رغبة الدولة في البقاء، بل ورغبتها كذلك في العيش بدون خطر التهديدات الخارجية لمصالحها التي تعتبر حيوية [18].

وفــي هذا الصدد يرى كل من " باديلفورد ولنكولن " ان الامن يشير الى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الامة من قبل وهو يناظر السعادة والرفاهية بالحدود التــي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وامنية اهداف الامة والى الدرجة التي لايكون فــيها خطــر يؤدي الى التضحية بالقيم الجوهرية [19]. ويؤكد ذلك " ليمان " بقوله، ان الدولــة تكــون امنه حينما لاتضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكــون قــادرة علــى رد التحدي للمحافظة على تلك المصالح بالحرب [20]. وهو بهذا يعكس :

أ. الحفاظ على الوحدة الاقليمية للدولة.

ب. حماية النظام السياسي.

ج. تحقيق مصالح وقيم الشعب والحفاظ على وحدتها.

ان المعانـــي المـــتقدمة لمفهـــوم الامن تكاد تعكس تصورا واضحا لحقيقة هذا المفهوم، ويمكن ان نستخلص من خلالها الاستنتاجات التالية:

1. ان مفهـــوم الامن يتضمن (جانبا سلبيا) يتمثل بغاية الامن القومي والتي تدور حـــول حمايـــة القيم الاساسية التي تكونت وتطورت داخل احدى الدول، لا من الـــتدخل العســـكري الخارجي المباشر فحسب وانما من اشكال التدخل الاخرى غير المباشرة.

ويتضـــمن (جانـــبا ايجابـــيا) يعكس اجراءات صانع القرار ومؤسسات النظام السياســـي فـــي الدولـــة... لتحقـــيق التنمية ، ولضمان عدم تعرض المصالح الاساســـية للـــتهديد أي الســـعي الى التحرر من الشعور بعدم الامن، وتحقيق الرفاهية والاستقرار.

2. ان مفهـــوم الامـــن يتمـــيز بثلاث خصائص اساسية هي : النسبية ، الديناميةـ، الانعكاسية. وقد تم التطرق الى مضامين هذه الخصائص في الفصل الثاني عند بحث العلاقة بين العلاقات الدولية والامن القومي.

3. بـــأي حـــال من الصعوبة بمكان ، اتفاق دولتين او عدد من الدول على مفهوم محـــدد للامـــن القومي ، وذلك لاختلاف طبيعة المصالح وحجم القوة وطبيعة التحديات واساليب المواجهة.

وبهـــذا فعـــندما يكـــون بامكاننا التوصل الى معنى يتضمن كافة الدلالات التي حددنـــا مفهـــوم الامـــن مـــن خلالها فسيكون ذلك تعريفا شاملا ، أي اطارا استراتيجيا مـــتكاملا للامـــن القومـــي، يتسع معناه ليشمل كافة الاجراءات التي تتعبها الدولة لردع الـــتحديات الخارجـــية، ومظاهر الاختراق (السياسي والاقتصادي والعسكري) واحتواء الـــتهديدات الداخلية القائمة والمحتملة بما يعزز التحرر من الخوف والطمأنينة واليقين، وتحقـــيق التنمية الشاملة – (الاقتصادية والاجتماعية والبشرية) – ويؤمن الوحدة الكيانية للدولـــة، والقـــيم الجوهـــرية لصانع القرار وابناء الشعب، ويضمن للشعب تحقيق وحدة المصـــالح والســـعادة والرفاهية والاستقرار، ويتيح لصانع القرار حرية حركة خارجية،

سياسية واقتصادية -، وعلاقات دولية متكافئة ... بهدف تحقيق اهداف الشعب، وعناصر المصلحة الوطنية والقومية.

ثانيا: اهداف الامن القومي

يتضح من الايضاحات السابقة لمفهوم الامن، بان الامن يعكس هدفا ووسيلة في آن واحد ، أي انه يمكن اعتباره هدفا وسائليا (Instrumental objective) كما يقول " Gohlert " والذي يرى بأن القيم الجوهرية ليست ثابتة، فعندما تجسد بعض القيم الجوهرية هدف الامن، فتحقيقها وحمايتها يجعل منها وسائل لاهداف اسمى.

فالاهداف الامنية الخارجية، وان تبدو ظاهريا، وكأنها الاهداف التي تسعى الدولة الى انجازها دون غيرها الا انها في الواقع ليست كذلك، ففي حقيقتها ليست الا ادوات ترمي الى ترتيب ظروف ايجابية تساعد على تحقيق اهداف متوسطة وبعيدة المدى تشكل جوهر ومضمون الاستراتيجية السياسية الخارجية.

ولكي نكون اكثر دقة فلابد من اقرار حقيقة العلاقة بين اهداف الامن والوظائف التي ينجزها النظام السياسي [21] واولوية هذه الاهداف في سلم افضليات صانع القرار.

ومن خلال هذه العلاقة يمكن تحديد اهداف الامن القومي حسب اهميتها وكمايلي:

1. الاهداف التي ترتبط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة (الامن العسكري) ومواردها الاولية، وتقدمها الصناعي (الامن الاقتصادي) وبنائها الحضاري والايديولوجي (الامن الايديولوجي) ... واذا دققنا في هذه الاهداف ، نجدها تجسد وسائل تهدف الى تحقيق الامن السياسي الذي يتضمن الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
2. اهداف ترمي الى خلق ظروف تساعد الدولة على اشباع حاجتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية والايدي العاملة ... الخ .

3. اهـداف ترتـبط بالسـعي نحو الحصول على التأييد الدولي والدعم الخارجي باشكاله المختلفة وخاصة العسكرية.

4. اهـداف تتعلق بالمحافظة على علاقة الدولة بغيرها من الدول وعلى تكافؤ هذه العلاقات.

ولتوضـيح هـذه الاهداف ، انطلاقا من طبيعة العلاقة بين المستويات الوظيفية للامن ... ووظائف صانع القرار ، فيمكن التوصل الى ان الاهداف تشمل:

1. بـناء الدولـة : بمـا يحقـق الـتداخل والـتكامل والانسجام في نظام الدولة ومؤسساتها.

2. بـناء الامـة – الشعب: بما يحقق الالتزام والولاء نتيجة لنشر الثقافة وتعميق التطور الذهني بما ينسجم مع تطور مؤسسات الدولة.

3. المشاركة : أي مساهمة الجماعات الاجتماعية في التأثير في صناعة القرارات بمـا يحقـق مصـالحها ، سـواء ضمن تصورات صانع القرار لتطلعات هذه الجماعـات الاجتماعـية، او ضمن قدرة هذه الجماعات على التأثير، وفي كلا الحالتيـن ضمن سياق عملية التطور العام بما يحقق المصلحة الوطنية ويحمي القيم الاجتماعية.

4. الـتوزيع: أي اعـادة توزيـع الدخل ، وتخطيط الاقتصاد ، بما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعـل اهـم هـدف يـتوخى الامن تحقيقه، يتمثل في العمل على ردع هجوم مباشر... او قد يتمثل في ردع الاستفزازات العنيفة التي تصدر عن الخصم والتي تقف دون مستوى الهجوم المباشر [22].

وهكـذا يبدو واضحا ان سياسة الامن القومي تهدف الى ترتيب ظروف تؤدي الـى زيادة فرص النجاح لاهداف الدولة التي ترمي تلك السياسة الى تحقيقها. واذا كان ماتقدم يجسد اهداف الامن القومي فكيف يكون الأمن هدفا بذاته؟

ان واحـدة مـن الحقـائق الاساسية التي تخص الامن، تنطلق من كونه هدفا جوهـريا كمـا انـه هـدف متغير، واذا كان الامن كهدف يمتاز بالثبات النسبي، فتبقى

الاجـــراءات والوسائل التي تتبعها الدولة من اجل تحقيقه ، نسبية ومختلفة، من دولة الى اخرى، بل وقد تختلف في الدولة الواحدة حسب ظروفها الداخلية والخارجية.

وقـــد يلاحـــظ بـــان الامـــن القومي بذاته والمحافظة عليه ، تشكل هدفا اساسيا ومركـــزيا من اهداف السياسة الخارجية لاية دولة ، ولاجل تأمين ذلك تسعى الدول الى تلبـــية المتطلـــبات الامنـــية القريـــبة والبعـــيدة المـــدى بجوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وبهـــذا فان الامن هو الشرط الجوهري (او المطلب الاساسي) للوجود البشري المنـــتظم، من ناحية ، وانه شيء طبيعي للمواطنين ان يتخذوا الحيطة والاحتراس ضد الخطـــر مـــن ناحية اخرى ... فمن واجب الحكومات ان تضمن بيئة امنة، تتيح لابناء الشـــعب امكانـــية ممارسة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلعون لها بدون خوف وقلق [23].

وبكلمـــة يمكـــن القول، ان مفهوم الامن القومي يتضمن العديد من الاجراءات لتحقـــيق او لضمان تحقيق اهداف عديدة ... من ناحية، وهو ايضا هدف اساسي يسعى صانع القرار ومؤسسات النظام السياسي الى تحقيقه.

ثالثا: مستويات الامن

ان الاهمية التي تعطيها اية دولة لاجراءات تحقيق امنها وسلامة مواطنيها هي اهمـــية كبـــيرة. فكـــل دولة تسعى جاهدة في ضوء امكانياتها الى حماية قيمها الاساسية وتطور قدرتها على ردع التحديات الخارجية والتهديدات الداخلية القائمة والمحتملة التي تحـــاول النـــيل من تلك القيم. وهذا يعني ان لكل دولة استراتيجية وسياسة امنية خاصة بها، وان هذه الاستراتيجيات والسياسات الامنية قد تلتقي بالاهداف وتتعاون مع غيرها، وقد تتقاطع معها، وذلك بحسب المصالح التي تسعى الدول الى تحقيقها وحمايتها.

وممـــا تقـــدم ينبغـــي عدم الخلط بين مفهوم السياسة الخارجية، ومفهوم الامن القومـــي. وذلك لوجود اختلاف بين الاثنين في المفهوم والمضمون، ومع ذلك فان الامن القومي بجانب صانع القرار يصبح كل منهما من ناحية معينة اداة من ادوات الربط بين

السياســة الداخلــية والسياســة الخارجــية، فالعلاقة وثيقة بين الامن القومي والسياسة الخارجــية، وانطلاقا من العلاقة بين سياسة الدولة وضمان تحقيق الامن على اعتبار ان ضــمان تحقــيق الامــن يعتبر من الاهداف الاساسية لصانع القرار، وان الامن يجسد ضــمانة نسبية لتحقيق بقية اهداف الدولة، فسياسة صانع القرار تتفرع منها استراتيجية سياسية داخلية، واستراتيجية سياسية خارجية.

ويــناظر ذلــك أســتراتيجية للامن الداخلي ، واستراتيجية للامن الخارجي ، وتجابــه صــانع القرار، اثناء تحقيقه اهداف هذه الاستراتيجيات جملة تحديات تنبع من ثلاثة مستويات اساسية:

النوع الاول: ينجم عن حالات عدم الانسجام والتنافر والصراع الاجتماعي السياسي الداخلــي . ومــع ان نوعية هذه الحالات تختلف من مجتمع الى اخر تــبعا لطبيعة القوى السياسية وتأثيرها، الا ان لها دورا لايمكن تجاهلة في زعزعة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

النوع الثاني: ينــبع خصوصــا مــن نوعــية علاقة احدى الدول ومجتمعها بالدول الاخرى ومجتمعها سواء كانت قريبة منها او بعيدة عنها.

النوع الثالث: تجســده نــتائج صــراع الاســتراتيجيات الدولــية في البيئة الدولية وانعكاساتها السياسية والعسكرية على امن الدولة.

وفــي ضــوء هذه الانواع من التحديات ، وبهدف مواجهتها من ناحية ولاجل ضمان تحقيق السياسة القومية للدولة عبر استراتيجيات صانع القرار المتقدمة الذكر من ناحية اخرى، يمكن تحديد مستويات الامن كما يلي:

1. الامن الداخلي.
2. الامن الخارجي.
3. الامن الدولي.

وبمــا ان الاســتراتيجيات السياســية لصانع القرار تعكس سياسة الدولة على اصــعدة مختلفة... أي انها تحقق جملة اهداف متباينة لاجل مصلحة عليا واحدة، فكذلك هــي استراتيجيات الامن تواجه تحديات متباينة ولكنها بالنتائج ملتقية، لانها تهدف النيل

مــن سياســة صانع القرار ومنعه من تحقيق اهداف سياسته الخارجية . لذلك فمع تباين مســتويات الامــن من حيث الفحوى والجوهر، فانها ترتبط من خلال الامن الخارجي بعلاقة تفاعل مستمرة باتجاهين: التأثير والتأثر سلبا ام ايجابا .

ولهــذا يعبر الامن عن التدرج الشامل للمحتوى والمضمون، بمعنى امن الفرد والاســرة والجماعــة والمؤسســة ثم المجتمع والدولة – الامة، كل في اطاره وحدوده الذاتية، ثم في اطار الانتماءات الارحب التي تحتويه.

1. الامن الداخلي :

الحديــث عــن الامن الداخلي مسألة مهمة وحيوية، وغالبا ما اثرت قوة ومتانة الامــن الداخلــي فــي مواقــف، انتصــارات وهزائم بعض الدول اثناء خوضها غمار الحــروب، فكثــير من الدول دخلت معارك خارج حدودها وسقطت من الداخل قبل ان تســقط جيوشــها في المعارك من الخارج، وكثير من الشعوب دخلت دولها في معارك وخسرت المعارك في ساحة الحرب، ولكنها لم تسقط من الداخل، وكثير من الشعوب لم تســقط ســقوطا اعتياديا وانما انتحرت انتحارا... بأن قضت على نفسها قبل ان يقضي عدوهــا علــيها... ومــن هنا تجد حكومات الدول بان من ابرز اهتماماتها حماية الامن الداخلي في بيئتها الوطنية.

وان مفهــوم الامن الداخلي – تقليديا – يتضمن احتواء عناصر عدم الامن، او مكافحــة الــتمرد والعصيان، والهدم الداخلي، والتجسس واعمال التخريب [24]. والامة تكــون متطورة او ذات امن كامل عندما تكون التحديات الداخلية قد تمت السيطرة عليها مــن قــبل مؤسسات المجتمع المدني والاجهزة الامنية عند الضرورة، بدون اتلاف او اضعاف المبادئ ، او بنى ومؤسسات النظام السياسي [25].

وتتجسد دوافع الامن لدى المواطنين من خلال مظهرين:

أ. مظهــر مادي : يتمثل في الجوانب المادية التي من شأن توفرها ان تؤدي الى اشــباع حاجــة الانســان الى الامن ، ومنها ميله الى سكن دائم مستقر ومورد رزق دائم. وكذلك حاجته الى الاطمئنان على حياته من عدوان الاخرين.

ب. مظهـــر نفســـي: ينصرف الى حاجة الفرد الى ان تعترف به البيئة الاجتماعية المحيطة وان تعترف بدوره في محيط الجماعة.

فالــتحديات الاقتصـــادية ومعوقـــات التنمـــية ومحـــاولات زعزعة الاستقرار السياســـي والانســـجام الاجتماعـــي والوحـــدة الوطنـــية والنـــيل مـــن فـــرص التقدم والعدالـــة والازدهـــار كلهـــا عوامـــل تعكـــس تحديـــات لمـــنظومة القـــيم الاساســـية وهـــي تســـتهدف الامـــن المجتمعـــي قـــبل الامن السياسي وهذه التحديات غالبا تكون فـــي اطـــار سلســـلة مـــن عملـــيات الاســـتهداف المـــنظمة والمدعومـــة خارجيا ، الامـــر الـــذي يســـتدعي صـــناع القـــرار فـــي الـــدول ذات البيئة الداخلية المستهدفة الـــى الوعـــي الدقـــيق بحقـــيقة الموقـــف ، والتنـــبه بوقت مبكر والشروع بالمعالجة فـــي اطـــار رســـم سياســـة امنـــية مـــتكاملة تـــتفرع منها استراتيجية للامن الداخلي تهـــدف ضـــمان اســـتقرارية واستمرارية النظام السياسي، وذلك من خلال احتواء كل الـــتهديدات غـــير العســـكرية للمجـــتمع ، للاقتصـــاد، للـــثقافة السياســـية ، لعملـــيات التنشـــئة والتنمـــية فـــي البيـــئة الداخلـــية وكذلـــك لايديولوجـــية الـــنظام السياســـي.

ويـــبقى من الاهمية بمكان الاشارة الى ان التخطيط الاستراتيجي الدقيق والقدرة المتوثـــبة والجاهزية على الفعل الهادف ووفرة المستلزمات الضرورية وعناصر الانذار المـــبكر والاستشـــعار المـــرن، فضـــلا عن متانة البيئة الداخلية المتطلبة اشاعة العدالة وســـيادة القـــانون وتكافؤ الفرص كلها عوامل تجعل من المجتمع عصي على الاستجابة للتحديات وفرص ضمان امنه الداخلي متوافرة.

وفي الاقطار التي طورت سياسة امنية متجانسة في مفرداتها يمكنها ان تنجز معا فـــي وقت واحد كلا المطلبين المتعلقين بالقيم السياسية الخاصة بالحكومة والقانون، وهما حفـــظ ورقابة النظام السياسي والاجتماعي وضمان الحريات الشخصية في آن معا، وبذلك يصبح الانسجام بين اهداف الامن الداخلي ومبدأ حقوق الانسان انسجاما واقعيا[26]. وكلما كـــان الامـــن الداخلي مستقرا والوضع الداخلي امتن، كلما كان صناع القرار اكثر قدرة علـــى التحرك اقليميا ودوليا وبحرية اوسع . ومن منطق ان الاستقرار الداخلي والامن الخارجـــي يـــتفاعلان باســـتمرار . فالمتغيرات السياسية الداخلية، الانسجام الاجتماعي

والاستقرار السياسي، الحضارة والتراث، رصانة منظومة القيم، توسيع قاعدة الاتفاق في الرأي على الاهداف الوطنية، واستغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة ونزاهة، كل ذلك يعني زيادة القدرة على الصمود والتماسك امام الضغوط النفسية والمادية ، ويساعد في تحديد السياسة وبلورة المصلحة ، وتحديد سلم اسبقيات للقيم التي يتضمنها مفهوم الامن وتعمل على تحقيقها وحمايتها السياسة الامنية، وبهذا فالامن الداخلي يمثل ذلك الجزء الحيوي والمهم من ارضية القرار السياسي.

2. الامن الخارجي :

جرى التقليد عند دراسة وبحث الامن القومي، اعتبار الامن الداخلي جزء منه على اساس ان الامن القومي هو امن الدولة... والامن الخارجي هو ضمان تحقيق اهداف السياسة الخارجية والقدرة على ردع مصادر التحديات الخارجية ، واحتواء عمليات الاختراق الخارجي بكافة اشكالها، أي ضمان امن الدولة ضد العدوان الموجه من الخارج.

فالامن الخارجي هو واجهة الامن القومي الخارجية ويمثل ذراع الدولة الممتدة اقليميا ودوليا لاستشعار التحديات الخارجية القائمة والمحتملة، وحماية المصالح والاهداف الوطنية. وبعبارة اخرى توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية ، واراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية، ضد أي عدوان مباشر او غير مباشر من الخارج، سياسيا كان ام معنويا، اقتصاديا او عسكريا. ويتضمن الامن الاقليمي للدولة بالحدود التي يعني فيها الاخير الاجراءات التي تتخذها الدولة لردع تحديات الدول المجاورة القائمة والمحتملة وسعي صانعي القرار الدؤوب نحو ضمان القدرة على الردع باستمرار وضمان امكانية التعاون باستمرار أي الاستعداد للصراع والتعاون في آن واحد اذ لايمكن تصور ان لدولة ما امكانية الصراع مع كل الاطراف الخارجية ضمن البيئة الاقليمية.

والامن الاقليمي الذي هو جزء من استراتيجية الامن الخارجي يعكس ظاهرة ان اغلب الدول ترتبط بمنطقة او مناطق امن.

ويقصد بمناطق الامن لدولة ما او لمجموعة من الدول تلك المناطق التي يمكن ان تؤثـر مباشـرة علـى سـلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاستراتيجية، ويمكن ان تتحدد منطقة الامن وفقا لثلاثة معايير:

أ. المعيار الجغرافي.

ب. المعيار السياسي او الايديولوجي.

ج. معيار قوة الدولة.

فضـمان اسـتقرار منطقة الامن القريبة لدولة من الدول يعكس ضمان امنها الاقليمي، وينعكس ذلك على امنها الخارجي.

وان مهمـة حفـظ الامـن الخارجي ، تبدو ببساطة عبارة عن حماية وصيانة الدولـة ضـد أي هجوم محتمل وعمل الاحتياطات لمثل هذا الاحتمال، وزيادة حصانة موقف الدولة الى الحد الاعلى بهدف منع حصول الاعداء المحتملين على فرص النجاح التـي يسـعون اليها... ومع ذلك فيبقى الامن الخارجي للدولة عرضة لبعض التحديات والـتهديدات، وذلك لسعي الدول المستمر نحو حماية مصالحها والدفاع عنها اولا وقبل كـل شـيء. ومن الطبيعي ان مصالح الدول غير متماثلة في مفرداتها... فعندما تسعى الـدول الـى خلـق بيئة خارجية ملائمة ، تتباين في صيغتها ووسائلها الخاصة، فبينما تعتمد بعض الدول الصيغ السلمية كالحوار والاقناع، تلجأ دول اخرى الى صيغ التدخل بكافـة اشكاله المباشرة وغير المباشرة. ومصالح الدول بالرغم من ديمومتها فهي تتغير وتـتطور ضـمن سـلم اولـيات القيم الاساسية للدولة ، وهذا يعني ان اجراءات الامن المتعلقة بها هي الاخرى متغيرة، وبالنتيجة يتميز الامن الخارجي بالدينامية والنسبية.

وان حقـيقة الترابط بين الامن الداخلي والامن الخارجي، تمثل حلقة وصل بين تعـدد الوظـائف الداخلـية لصانع القرار واهداف السياسة الخارجية. وان نشوء تعدد الوظـائف يتطلـب الامـن ، والامـن الداخلي لكل واحدة منها هو الذي يعكس الامن الخارجي لجميعها [27]، الامر الذي يعكس موقفا اكثر استقرارا في مجال الامن الدولي. ويتم ذلك عبر جسر العلاقة الذي يجسده الامن الخارجي.

3. الامن الدولي:

لضمان تحقيق الاهداف السياسية الخارجية للدولة، من ناحية ... ولتأمين القدرة على مواجهة نتائج صراع الاستراتيجيات الكونية في البيئة الدولية وانعكاساتها على امن الدولة من ناحية اخرى، تجد الدولة نفسها بحاجة الى استراتيجية للامن الدولي.

والامن الدولي كمفهوم يمثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والرامية الى ضمان الامن الخارجي لمجمل الدول المعاصرة. وعند سعي صانع القرار الى رسم استراتيجية للامن الدولي لابد ان يأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي حدثت في عالم مابعد الحرب الباردة والتي طبعت باثارها البيئة الدولية، وليس بوسع اية دولة عضو في النظام الدولي المعاصر ان تعفي نفسها من الاستجابة لتلك التأثيرات.

وحدثت هذه التغيرات نتيجة لان مصالح الامن الخارجي وتنظيمها اصبحت تمثل الهدف الغالب في فعاليات ونشاطات السياسة الخارجية لاية دولة، وخاصة الكبيرة منها[28]، وقلق الدول على مصالحها وامنها دفع بها للتفكير باتجاه تطوير مصادر قوتها لتعزيز قدراتها على تعزيز اركان امنها [29]. وهذا يعني ان البحث عن امن المصالح الاستراتيجية ادى الى التركيز وبشكل غريب على القوة التي طالما اصبحت هدفا بحد ذاتها [30].

ان مايمكن استخلاصه مما تقدم هو ان استراتيجيات الصراع ، ونزعة التسلح، واتساع نطاق الامن الخارجي ... خارج الحدود الاقليمية . كلها عوامل تشكل تهديدا خطيرا للامن الدولي. ثم ان النزاعات الاقليمية والتوترات المحلية سواء كانت ضمن سياق فعل الارادات الوطنية، او ضمن سياق الحروب بالنيابة ، فهي تعكس اثارا متعددة ومختلفة على الامن الدولي.

هذه المتغيرات الجديدة التي افرزتها عمليات اعادة تنظيم المصالح ضمن النظام السياسي الدولي والنتائج التي افضت اليها عكست فرضيتين مهمتين:

أ. عالمية الاحساس بالخطر وعدم الامن والخوف : فلم تعد حالة اللا امن مرتبطة بالدول التي لديها ترسانات عسكرية خاوية، وانما ايضا بفعل الثورة التقنية المستمرة، بالدول التي لديها ترسانات عسكرية مكتظة.

ب. عالمية الامن : وجماعية العمل من اجل تحقيقه وحفظه بحيث صار ينظر الى سلام او امن العالم ليس فقط من منظور فردي وانما من منظور جماعي.

كما ان مهمة حفظ السلام الكونية (Global Peace) اصبحت جوهرية واساسية كأنها مشكلة قومية. ويرجع هذا الى ان هناك مصالح امنية تكتسب مقدارا كبيرا من الاهمية وتتجسد في عمومية الاستقرار الدولي ومرد هذه الاهمية يعود الى ان النظام السياسي الدولي اصبح حافلا بالانفجارات القائمة والمحتملة، فعندما يكون الامن مطلوبا من خلال الحرب فهو يجلب عدم الامن بدون شك، وعلى الاقل في وقت الحرب.

واذا يكون الامن مطلوبا من خلال الاحلاف والاتحادات (خصوصا ان لم تكن متعارضة) ، فهو ربما يقسم العالم الى كتل، وجبهات ، وهذا التقسيم قد يخلق عدم الامن. ومع مشروعية بعض الاتحادات لتنسيق شؤون الامن الخارجي وتحقيق المصالح المشتركة لعدد من الدول المتحالفة، بيد ان الصراعات والاستخدامات غير المشروعة للقوة التي يعكسها واقع الاحلاف قد تكون محتملة.

فبدون الاتحاد العالمي المفرد أي اتفاق الدول على حد معين من الاسس التنظيمية الملزمة والفاعلة في مجال العلاقات الدولية، من المحتمل ان يتصاعد الصراع الدولي. واذا كان اللجوء للقوة والصراع يمثل افضل البدائل وانجح الخيارات لضمان الامن وزيادة مقوماته ، في وقت من الاوقات، فانه لايصلح لذلك في كل الاوقات. لذا ينبغي البحث عن البديل الافضل والانسب، ومعنى هذا ضمان الامن من خلال التطور العلمي ... وتنمية الموارد الاقتصادية. وامتلاك التقنية الحديثة وتسخيرها في خدمة الانسانية.

رابعا: العلاقة بين الاستراتيجيات الامنية

1. العلاقة بين الامن الداخلي والامن الخارجي :

لاشـــك ان تفاقم التحديات الداخلية خارج اطار سيطرة صانع القرار ، ينعكس سـلبا علـى قدرة الدولة في مواجهة عمليات الاختراق الخارجي ، هذا اضافة الى ان التحرك السياسي الخارجي يرتبط بالوضع الداخلي ويشتق منه ويقاس به وينعكس عنه. وعلـيه ترتـبط استراتيجية صانع القرار لردع التحديات الخارجية بوجه عام، ارتباطا عضـويا مباشـرا بقدرتـه على تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي.

ولسنا بحاجة الى تأكيد حقيقة واقعية، تنطلق من انه بدون امن خارجي تصبح اجـراءات تقريـر او تصـميم السياسات الامنية لخلق وحفظ التماسك الاجتماعي غير مضمونة النتائج . كما ان مجتمعا ممزقا فكريا واجتماعيا وبدون تنمية، أي مجتمع غير امن ، لايمكن ان نتصور انه يسهم بفاعلية في ضمان تحقيق الامن الخارجي للدولة.

وان اية دولة معرضة لان ينمو احساسها بعدم الامن ، وخاصة اذا شعرت بان قـوة او قوى خارجية باشرت عملا مبرمجا قد يؤدي الى العدوان عليها ... الامر الذي يحتم على الدولة المعنية اعداد نفسها الى الدرجة التي تؤدي الى ان تكون استراتيجياتها الامنـية فـي حالة عمل وتفاعل مستمر لاجل ان لاتمنح فرص تحدي واختراق سهلة لاعدائهـا... ولاجـل ان تكون الخيارات متوفرة امام صانع القرار لحماية جدار امنها الخارجي.

وتجدر الاشارة الى ان جدار الامن الخارجي عمليا يقع ضمن البيئة الخارجية، لكـن الـنجاح او الفشـل يتجه وكأنه مصمما للتأثير ضمن البيئة الداخلية. لذلك يتطلب الامر سعي صانع القرار باستمرار الى ضمأن توفير بيئة امنية صالحة لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمواطنيه، وتنمية عناصر الامن الداخلي بهدف خلق حصانة مجتمعية ضد التأثيرات التي تعكسها التحديات الخارجية.

وان الـــنجاح الـــذي تحققـــه استراتيجية الامن الخارجي في مجال حماية القيم والمصـــالح الاساســـية للدولـــة، وضمان سياسة مستقرة، وبناء علاقات دولية متكافئة، وقـــدرة علـــى الـــردع والمواجهـــة، أي تحقيق جوهر السياسة ، يرتبط بامكانية تحقيق استراتيجية الامن الداخلي... وبذلك يبدو واضحا ان العلاقة بين الامن الخارجي والامن الداخلـــي هي علاقة التحام عضوي... وتفاعل مستمر ... ومثلما هي التحديات متفاعلة ومتداخلة، فكذلك هي اجراءات مواجهة التحديات والتهديدات، ومثلما هي القيم متسلسلة ضمن سلم اسبقيات القيم لصانع القرار والنظام السياسي، فان عمليات تحقيقها وحمايتها تنطلق من عدة مستويات، قاعدتها هي السياسة الامنية التي يخططها صانع القرار.

2. العلاقة بين الامن الخارجي والامن الدولي :

ان المســـائل الجوهرية التي تأخذها الدولة بنظر الاعتبار عند تعاملها الخارجي ، ضـــمن البيـــئة الدولية تتألف من : البقاء ، الديمومة، الاستمرار الذاتي للدولة وامنها، المحافظـــة على قيمها الاساسية، كبريائها القومي، التعامل دوليا من موقع مؤثر ، تحقيق المصـــالح الاقتصـــادية، وتحقـــيق الاهـــداف الذرائعية المتعلقة بالقوة وخصوصا بالقوة المسلحة.

ومـــع ان معظم الدول المعاصرة تلتقي في اعطائها لهذه الاهداف اهمية كبرى، الا ان تمســـكها بـــذات الاهداف وتطلعها لتحقيقها مع اختلاف التكوينات الذاتية لعناصر القـــوة والمصلحة لدى الدول، جعل من الصراعات حالة قائمة، وخصوصا عندما تأخذ بعـــداً ايديولوجيا، وهذه الصراعات عندما تعبر عن ظاهرة قائمة، فلا بد من ان ترافقها عملـــيات اســـتقطاب شـــكلية وفعلية، تجعل من النزاعات الاقليمية والمحلية والتوترات الدولية حالة متوقعة [31].

وعـــندما يكون بامكاننا تصور التطور التقني في مجال الصناعات العسكرية... لايســـعنا القول الا ، ان الحالة السابقة (حالة النزاعات المحدودة) هي الحالة التي تسمح بها قوانين الصراع ضمن النظام السياسي الدولي.

كمـــا ان حالـــة الصـــراع الاســـتراتيجي باســـلحة سياسية واقتصادية وتقنية ومعلوماتـــية هـــي الاخرى اضطر المجتمع الدولي الى قبولها، أخذاً بالاعتبار افضليتها عن حالة الصراع الاستراتيجي المسلح، التي تشكل تحديا خطيرا للامن الدولي. وبمعنى اخـــر اتجهت الدول الى استخدام بدائل سياسية ودبلوماسية وغيرها من الوسائل السلمية بـــدلا من القوة. وشهد النظام السياسي الدولي عدة تحولات، حيث انتقل من قطبية ثنائية صـــارمة ابان فترة الحرب الباردة الى حالة وسط بين القطبية الثنائية المفككة والقطبية المـــتعددة ، الـــى حالة اخرى وسط تجمع بين القطبية الاحادية واتساع مظاهر التعددية القطبـــية، أي حالـــة تعـــبر عن بنية مزدوجة تجمع بين الاحادية بخصائصها العسكرية والاعلامـــية، والتعددية بخصائصها السياسية والاقتصادية والتقنية. وفي ظل هذه البنية المركبة للنظام السياسي، ترتبت النتائج الاساسية التالية:

أ. اســـتمرار ظاهـــرة الـــتعاون والصراع بين قوة تسعى لفرض هيمنتها ونفوذها عالميا، وقوى طامحة لاثبات وجودها وقدرتها على المنافسة.

ب. تطـــور قواعـــد الصراع وطبيعته بحيث لم يعد بامكان أي دولة ان تعفي نفسها من التأثيرات المحتملة على امنها الخارجي.

ج. اتساع نطاق الامن والمصلحة للعديد من الدول عكس على الجانب الاخر تحديا امنـــيا واخـــتراقا للـــدول والمناطق التي تقع عند نقاط التقاء وتقاطع المصالح الدولية.

د. ان اجـــراءات حفـــظ الامن الذاتي للدول المهيمنة على النظام السياسي الدولي غـــدت تـــتحقق على حساب الامن الخارجي للدول الاقل قدرة في هيكل القوة العالمي.

هـ. ان تطـــور نظـــم المعـــرفة وسيادة ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات جعلت الامن الخارجي للعديد من الدول وكذلك منظومات القيم الوطنية عرضة للضغط تحت مسوغات ضرورة اعتماد الشفافية.

ان هـــذه النـــتائج فـــي جانب كبير منها تمثل تحديا للامن الدولي بشكل عام، وتحديا للامن الخارجي للدول والمناطق التي تتعرض لانعكاساتها بشكل خاص

وفضـــلا عن ذلك فان التوترات الخطيرة في المناطق الساخنة يمكن ان تفضي الـــى تشـــنجات في هذه المناطق يمكن ان تكون الحروب نتيجة حتمية لها ، ولاشك ان تعـــدد مـــثل هذه الحالات يكرس عدم استقرارية الامن الدولي، ويرافق ذلك بقاء الامن الخارجـــي للعديد من الدول والمناطق عرضة للتهديد والاختراق وهذا مايدفع الحكومات الى ان تضع نفسها على اهبة الاستعداد لكي تكون في وضع دفاعي جيد ضد الجماعات والدول التي نظمت اتباعها بشكل يسمح لهم بتدمير وهزيمة غيرهم.

وانطلاقـــا مـــن ضـــرورة تفاعل وسائل السياسة الامنية باتجاه تحقيق اهدافها، فالسياســـة الخارجـــية للـــدول ولاســـيما الفتية منها ينبغي ان تتفاعل بدينامية مع النظام السياســـي الدولـــي ومراكـــز الحركة الفاعلة فيه، وان تأخذ بنظر الاعتبار هذه النتائج المـــتقدمة بهدف تطوير استراتيجية عمل في البيئة الدولية من شأنها ان تجعل الخيارات متعددة امام صانع القرار لتحقيق وحماية الامن الخارجي.

يفـــيد مـــاتقدم ان هناك علاقة وثيقة بين الامن الخارجي للدولة والامن الدولي وتســـتدعي الحكمة ضرورة الكشف عن مفاصلها الحيوية ، وتطوير مقومات وعناصر الامن للدولة بالاتجاه الذي لايدع فرصة لتأثيرات ومحاولات القوى الدولية الطامحة من ان تخـــترق جدار الامن الخارجي، فتطوير مقومات وعناصر الامن يجعل صانع القرار يتعامل دوليا من موقع قوي ومؤثر يساعد على تحقيق اهداف دولته.

هوامش الفصل الثاني عشر

(1) Norman Dumber Palem; and Haward C.Perkins, Op cit, p.4.

(2) Norman Padelford and George Lincolin, Op cit, P.178.

(3) Vernon Van Dyke, International Politics, Op cit, P.P. 6-7.

(4) George A.Lincolin , Intrnational Politics, (Macmillan, New York, 1954) ., P.227.

(5) Palmer and Perkins, Op cit , P.4.

(6) Vernon Van Dyke, Op cit, P.35.

(7) Ernst W.Gohlert , National Security Policy , Op cit, P.133.

(8) Padelford and Lincolin, Op cit, P.178-179.

(9) George A. Lincolin, Op cit, P.291.

(10) قارن مع : تعريف قاموس ويبستر ، المنقول عن معهد استوكهولم لدراسة الامن الدولي : نزع السلاح الاستراتيجي والامن القومي ، (لندن ، تايلر وفرانسيز المحدودة ، 1977)، ص 56.

(11) امين هويدي ، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، (بيروت، دار الطليعة ، 1975) ، ص 41.

(12) Mariano Grondona, International Security and Human Rights , (International Security Vol. No.1, Summer, 1978), P.4.

(13) روبرت مكنمارا ، جوهر الامن ، ترجمة يونس شاهين، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970) ، ص 125.

(14) Karl W. Deutsch , Op cit , P.100.

(15) Richard N.Rosecrance, International Relation, Peace or War , (New York , Hill Book Co., U.S.A., 1973), P.175.

(16) د. علـــي الديـــن هلال ، الوحدة والامن القومي العربي ، (مجلة الفكر العربي، عـــدد 11-12، معهـــد الانمـــاء العربي ، اب - اغسطس / ايلول - سبتمبر ، 1979)، ص 94.

(17) Ernst W.Grohlect , Op cit, P.133-134.

(18) Vernon Van Dyke, Op cit, P.35.

(19) Podelford and Lincolin, Op cit , P.178.

(20) Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 11, P.140.

(21) John. L.S.Girling , American and Third World, 1st., Published in (Routledge and Kegan pal ltd, 1980), P.110.

(22) د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص ص 118-119.

(23) Otto Pick and Jalina Gritchley, Op cit , P.15.

(24) Padelford and Lincolin , Op cit, P.180.

(25) Mariano Grondona, Op cit , P.3.

(26) Ibid, P.3.

(27) John . L.S.Girling , Op cit, P.110.

(28) Karl W.Deutsch, Op cit, P.102.

(29) Richard N. Rosecrance, Op cit, P.127:

(30) Otto Pick and Jalina Gritchley , Op cit, P.21.

(31) David W. Ziegler , Op cit , P.205.

الفصل الثالث عشر

ثورة المعلومات والعلاقات الدولية

المقدمــــــة:

يكتســـب موضـــوع تكنولوجيا المعلومات اهمية قصوى في عالم مابعد الحرب الـــباردة . وقـــد وصفت الثورة المعلوماتية . بالموجة التطورية الثالثة انطلاقا من كونها يمكـــن ان تقـــود الـــى ادخـــال المجتمعات الانسانية في حيز متطور قائم على محورية المعـــرفة والمعلومات. ولاتقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات التي يلعب الحاسوب الالي الدور الرئيس فيها بل يقترن بها الـــتطور المصـــاحب فـــي تقانـــة الاتصـــالات، ولـــذا فأن هناك من يطلق اصطلاح (المعلواتصـــالية) لوصـــف هـــذا الـــتطور المعلوماتـــي[1]، بمعنى الثورة المتوازية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهناك من يطلق اصطلاح (رأس المال المعلوماتي) على اساس ان تكنولوجيا المعلومـــات ببعديها الرئيسيين شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية تعد شكلا مميزا مـــن اشـــكال رأس المـــال، وان كـــان رأس المال المعلوماتي وحده لن يحقق الفاعلية المنـــتظرة الا مـــن خلال استثماره على المستوى المادي او الواقعي [2]، ويمكن ارجاع الاهمـــية المـــتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المرحلة الى عدة اسباب لعـــل اهمهـــا يتمـــثل في تحول الاقتصاد نحو العولمة- والتدويل، وحاجة عملية اتخاذ القـــرار المـــتزايدة الـــى تنويع مصادر المعلومات واتجاه المؤسسات نحو تقليل حركة الافراد والاستعاضة عنها بالاتصالات الهاتفية والفاكس وعقد المؤتمرات عن بعد.

ان الفرضـــية التـــي نحـــاول أثـــباتها هـــنا تنطلق من ان من يمتلك تكنولوجيا المعلومات يمتلك القدرة على السباق مع الاخرين ... ومن لايمتلك يجب ان يحمي نفسه ازاء تحديـــات الاخريـــن ويسعى ليمتلك لكي يدخل السباق... وبعبارة اخرى من يمتلك القـــدرة علـــى اللعب يلعب ويؤثر في نتيجة المباراة اما باتجاه تحقيق اهدافه او تقليص قـــدرة الخصوم على تحقيق اهداف على حسابه... ومن لايمتلك القدرة او مقومات القوة علـــى اللعـــب يكـــون خـــارج الملعـــب وينـــتظر النـــتائج ولكـــن لـــيس بوســـعه ان يعفـــي نفســـه ازاء تأثـــيرات الاخرين، أي ان النتائج في الغالب لاتكون في صالح من لايلعب .

ان هـــذا الفصـــل ســـوف يكـــون معنـــيٌ بتحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، وتوصيف مضمون (الفجوة الاتصالية) وابعادها، وتحليل البعد الدولي لـــثورة المعلومـــات، والبحـــث فـــي ضرورة ادراك تأثيرات (المعلو اتصالاتية) على العلاقات الدولية في عالم مابعد الحرب الباردة.

اولا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشـــهد عالم مابعد الحرب الباردة مرحلة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نـــتائج وخلاصـــات ثلاث ثورات هي : الثورة المعلوماتية والثورة في وسائل الاتصال، والثورة في مجال الحاسبات الالكترونية:

1. الثورة المعلوماتية:

وتتمـــثل فـــي ذلـــك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعـــرفة فـــي اشكال تخصصات ولغات عديدة، وتضاعف الانتاج الفكري في مختلف المجـــالات، وظهـــور الحاجـــة الى تحقيق اقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة، واتاحته للباحثين والمهتمين وصانعي ومتخذي القرارات في اسرع وقت وباقل

جهـــد عـــن طـــريق استخدام اساليب وبرامج معاصرة في تنظيم المعلومات تعتمد في الدرجـــة الاولـــى علـــى الكومبيوتر واستخدام التكنولوجيا الاتصالي لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدمتها لتصل عبر القارات[3].

2. الثورة في وسائل الاتصال:

وتتمـــثل فـــي تكنولوجـــيا الاتصالات الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاســلكية مـــرورا بالـــتلفزيون والنصـــوص المتلفزة، ومن ثم الاعتماد على الاقمار الصـــناعية والالـــياف البصـــرية، ولايزال افقها غير محدد. وبمعنى اخر انها مجموعة التقنـــيات او الادوات او الوسائل او النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون او المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري او الشخصي [4].

3. الثورة في مجال الحاسبات الالكترونية:

وتعنـــي الـــتطور غير المتناهي في انتاج انظمة المعلومات المختلفة وفي ادارة نظـــم وشـــبكات المعلومـــات، وقـــد اعتمدت نظم المعلومات المتطورة على ركيزتين اساســـيتين همـــا الكومبـــيوتر والاتصـــالات او ما يطلق عليه (Com and Com) أختصـــاراً لكلمتـــي(Computer and Communication)، والواقـــع ان تعريف تكنولوجـــيا المعلومات ينطوي على معنى التزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية (الحاســوب) وتكنولوجـــيا الاتصالات . وينص في احد صوره على انه اقتناء واختزال وتجهيز المعلومات في مختلف صورها واوعية حفظها سواء كانت مطبوعة او مصورة او مســـموعة او مرئـــية او ممغـــنطة او مليزرة وبثها باستخدام توليفة من المعلومات الاليكترونـــية الحاســـبة ووســـائل واجهـــزة الاتصـــال عـــن بعد[5]. ان هذه الثورات الـــثلاثة قـــد قـــادت الـــى سيادة نظم جديدة للمعلومات بمعنى ان الفضاء الاليكتروني للمعلومات قد اصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض، وهو وسيط يسمح

بقـــيام مشروعات متعددة الجنسيات واسواق عالمية ووسائل اعلام عبر القارات واعالي الـــبحار الى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال شبكات الانترنيت. أي ان الخطـــوة الحاســـمة في تحقيق قدرات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة تتوقف على انشاء مايســـمى (طـــريق المرور الضوئي السريع) وهي شبكة الياف ضوئية تربط مثل طرق المـــرور الخارجـــية الســـريعة بيـــن المدن والبلدان المختلفة[6]. والنتيجة الراهنة لثورة المعلومـــات هي اندماج تقنياتها المختلفة مع وسائل الاتصال من أجل مزيد من التيسير علـــى المستخدمين من الجمهور مما ادى الى ظهور مفهوم تكنولوجيا الاتصال الذي أثر بشـــكل بـــالغ علـــى وسائل الاتصال وعظم من تأثيراتها المجتمعية على كل المستويات السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعـــية والنفسية . وقد ترتب على ذلك زيادة (الفجوة الاتصـــالية) بيـــن الـــدول الصـــناعية المتقدمة من ناحية والدول النامية بما فيها الدول العربية من ناحية أخرى.

ثانيا:مضمون الفجوة الاتصالية

تعبر الفجوة الاتصالية كمفهوم عن اختلال معادلة التدفق الاعلامي وبروز مبدأ الـــتدفق الحـــر للمعلومـــات بيـــن مايمكـــن تسميتها دول المركز، أي الدول الرأسمالية المـــتقدمة، مـــن ناحية، ودول المحيط او الاطراف، أي بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربـــية مـــن ناحـــية اخرى، وباتجاه واحد، ودونما اعتبار لواقع هذا البلد او ذاك هذه القومـــية او تلـــك، والحاجة الملموسة لشعوب دول المحيط وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها [7].

وبمعـــنى اخـــر ســـعي دول المركـــز الى تحقيق ((الهيمنة الاتصالية)) على الاخريـــن، والتي تعني ببساطة تلك العملية التي يخضع بموجبها نظام او نظم الاتصال مـــن حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون لدولة معينة او مجموعة من الدول لنفوذ وضـــغط المصـــالح الاتصـــالية لدولة او دول اخرى دون تأثير معاكس او متوازن من الـــدول التـــي خضعت للهيمنة، وهذه الهيمنة الاتصالية تتم على اكثر من مستوى، فهي

يمكـــن ان تـــتم عن طريق بعض الدول ذات الامكانيات التكنولوجية الاتصالية الاقوى والاكـــثر انتشــــارا، ويمكـــن ان تتم عن طريق المؤسسات الاعلامية والتكنولوجية ذات الامكانــيات الاقتصادية التي تجعلها تتحكم في نسبة كبيرة من الانتاج الثقافي والاعلامي وحــــركة تدفق المعلومات في المجتمع، وفي كلتا الحالتين تكون على حساب الدول ذات القدرات الاعلامية والتقنية المتدنية [8].

وهـــذا التعمـــيم لايعفـــي معظم الدول من ان تكون هدفا للتدفق الاعلامي الحر وعرضــــة لـــزيادة تأثيرات (الفجوة الاتصالية) باعتبار ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشـــكل احـــد المظاهـــر الرئيسة للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولي [9]. ويمكن ان يـــرى او يفسر هذا الاتساع الدولي للانشطة المعلوماتية كجزء من ظاهرتين مترابطتين معـــا بشـــكل عال وهما ظاهرتا التخطي التجاري للحدود القومية والتخطي المعلوماتي للحـــدود [10]. ويثير امتزاج وتداخل هاتين الظاهرتين مجموعة تساؤلات محورية تشتمل علـــى عـــدد من القضايا الاساسية او تترتب عليها عدد من النتائج : كالسيطرة الثقافية، والـــنفاذ للمعلومـــات السياسية والاقتصادية والاخرى، وخلق نظام اعلامي دولي جديد، وتنظـــيم عملـــيات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها، والعمل على تحديد وتقرير سياســـات الـــدول فـــي المجـــالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتنمية طاقات اهلية تســـتجيب لواقـــع العولمـــة والتدويل خارج اطار سيطرة حكوماتها والسعي لاعادة بناء ماهو وطني بالمعنى الثقافي والتاريخي وبأي معاني اخرى [11] تحت مبررات ضرورة تجاوز النمطية .

وفضـــلا عـــن ذلـــك فان ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية او ظاهرة الـــثقافة عابـــرة القوميات تعكس سياسة منظمة يحل فيها بدرجات متفاوته وفي سياقات مخـــتلفة تنظيم الشعوب في مجموعات أفقيه محل تنظيمهم في مجموعات وطنية، بمعنى العمـــل علـــى دفـــع الشعوب للارتباط مع بعضها ببعض الاساليب الاليكترونية تجاوزا لـــروابط الجوار الجغرافي او الثقافة الوطنية او القومية وقد وصف البعض هذه الظاهرة ((بظاهـــرة الامـــركة)) [12]. حيث تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اشد المشجعين على بناء ماتطلق عليه الادارة الامريكية ((البنية التحتية للمعلومات)) [13].

ثالثا: البعد الدولي لثورة المعلومات

ان الحديث عن البعد الدولي لثورة المعلومات لابد وان يفسح المجال واسعا للشق المتعلق بتكنولوجيا الاتصالات، وذلك لان سرعة نقل المعلومة من مكان لاخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم، حيث ان نظام الفضاء الالكتروني للمعلومات قد قلص من اعتبارات الجغرافية السياسية، وقد أدت الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى مضاعفة امكانات وقنوات التفاعل داخل النظام الدولي، فلم تعد تقتصر على الدول بل اصبحت هناك قنوات اتصال عديدة مباشرة بين المجتمعات نفسها دون المرور بوسيط مما دفع البعض للقول بأن قدرة التواصل التي توفرها (الموجة العالمية الثالثة) للأفراد والشعوب تدعو الى تبني مصطلح (العلاقات الاممية) بدلاً من العلاقات الدولية، حيث أن الامم سواء وجدت في دولة قومية او مركبة هي التي غدت تتفاعل مباشرة مع بعضها ولم يعد ذلك قاصراً على الدول، وخلص هؤلاء الى ان ما يحدث يشبه الى حد كبير عملية خصخصة العلاقات الدولية. وفي حين غدت تفتقر الدولة كوحدة أساسية من وحدات النظام الدولي الى الكثير من عناصر القوة التي تمتعت بها منذ معاهدة ويستفاليا 1648م، أخذت تظهر على المسرح الدولي أدوار متنامية لفاعلين آخرين اعتبروا في الماضي ثانويين، ولعل أبرز هؤلاء الفاعلين الدوليين الشركات متعددة الجنسية الاخذة في النمو والكبر والتي غدت تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه في الماضي، وكذلك الافراد اللذين أصبح لهم دور متنامي في العلاقات المجتمعية، فلم تعد الدول هي قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للافراد والشعوب المتواجدة في دول مختلفة بل اتاحت ثقافة (المعلو – اتصالات)الفرصة امام الافراد لكي يتواصلوا ويتصلوا مع آخرين من دول اخرى دون الحاجة الى المرور عبر القنوات التقليدية التي كانت تحتكرها الدولة، وفي هذا تعظيم لقدرة الافراد على التصرف والفعل وان كانت محدودة لحد الآن وما زالت تخضع لقيود عديدة.

ويمكن تلمس ابرز معالم التحول الذي شهدته العلاقات الدولية المعاصرة نتيجة ولوج عصر المعلومات من خلال مايأتي:

1. اعـــادة تعـــريف اهم عنصرين محددين لاي فعل الا وهما الزمان والمكان مما قد يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.

2. بروز نوع جديد من الدبلوماسية يطلق عليه البعض دبلوماسية الاقمار الصناعية او دبلوماسية الاعلام الاليكتروني.

3. حـــدوث توحـــيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات، حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات اخرى ويكتشفون قيما متغايرة ويتعرفون على انسانية متعددة الوجوه [14].

4. تـــزايد الدعوات لاعادة تعريف مفهوم الحرب في اطار المتغيرات المتعلقة بالموجة الثالثة، والذي يتجسد في مايمكن تسميته بالتحول من قوة العضلات الى قوة العقل، وبهـــذا يمكـــن ان تمـــثل القـــوة الاقتصادية وربما استخدام التقنية الحديثة المؤدى الاصـــلح للســـلطة والـــنفوذ على المستوى الدولي[15] وحجر الزاوية في العلاقات الدولية.

5. بيـــنما تسهم الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في احداث قدر عالي من التوحـــيد والمركزة على النطاق العالمي ووفق ماتقتضيه مصلحة دول المركز فهي تتســـبب او تحرض من ناحية اخرى، على مزيد من التفكك واللامركزية في دول المحيط ولصالح دول المركز، وبما ان التقانة في حد ذاتها عامل محايد فأن اثارها تـــتوقف علـــى طـــريقة وأســـلوب استخدامها ... وهي بذلك تسهم في وضع قيود وفـــرض اوضـــاع جديـــدة ينبغي على الفاعلين في البيئة المستهدفة ادراك ابعادها وتطوير اليات التعامل معها.

6. بيـــنما كان في امكان الدولة التحدث عن السيادة الاعلامية وعن التحكم شبه الكامل او شـــبه المطلق في عملية تدفق المعلومات الى داخلها والعمل على تشكيل عقول ابـــناء شـــعبها وضـــمان ولائهم التام لصالحها فقد اصبح الان ومع تعاظم فرص

الاتصـــال عـــن طريق شبكات المعلومات والاتصالات من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل الى عقول المواطنين [16].

7. كلمـــا ذاعت قيم المركز (الغرب) في الاطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة ووســـائل الاعـــلام انتشر التغريب وازداد تحيز الثقافات والمجتمعات في الاطراف الـــى الغـــرب والميل نحو الاعجاب به وتقليده وعده نموذجا للثقافة العالمية ونمطا للحداثة وانتشرت قيم الغرب في العنف والجريمة والجنس والشهرة والثروة والقوة وانتشـــرت قـــيم الاســـتهلاك والوفرة والفردية والانانية ... وانحسرت قيم الانتاج والتقشـــف وروح الجماعة والتضحية، وان هذا الامر بمجمله يسهم في خلق اعباء اضـــافية وربمـــا معضلات مستقبلية امام مؤسسات الثقافة الوطنية، ويمكن ان يقود الى رد فعل على الغرب وحداثته قد تتجسد بعض صوره في النزعات السلفية التي تـــرفض الغرب ((وتحتقر)) الحداثة وتنفر من المعلومات وتفضل تراث الانا على علم الاخر وحداثته [17].

ان مايمكـــن استخلاصـــه مـــن جملة ماتقدم يتمثل في ان العلاقات الدولية في عصـــر الـــثورة المعلوماتية قد غدت تتسم بسيادة المعرفة والتقدم التكنولوجي . وبما ان المعلومـــات والمعـــرفة لاتعـــترفان بحـــدود سياسية سيادية للدولة، فان ادارة العلاقات الدولـــية ينبغـــي ان تـــأخذ هـــذا الامـــر بنظر الاعتبار وان تدار باساليب تتجاوز قيود الفرضـــيات التي سادت ابان مرحلة الحرب الباردة وفي ضوء حقائق علمية وتقديرات واقعـــية تقلل ما امكن من الاضرار الناجمة عن اختلال المعادلة في ميزان القدرات بين دول المركز والاخرين . ولايكفي التوقف عند هذا الحد بل ينبغي مكننة العمل السياسي والاعلامـــي ببعديه الدفاعي والتعرضي والارتقاء به الى اقصى مدى الاستيعاب الاثار المباشـــرة والجانبـــية والاسقاطات المحتملة للموجة التطورية الثالثة ولحين توفر امكانية ســـبر اغوارهـــا وامتلاك ناصيتها . والسعي الحثيث لامتلاك القدرة على الفعل الهادف وفـــي اطار فهم دقيق للواقع وادراك حقيقي للمتغيرات والمؤثرات واستثمار امثل لعامل الوقت والتطلع المشروع للتفاعل المتكافئ مع قيم روح العصر.

رابعا: تكنولوجيا المعلومات ووحدات النظام الدولي

مـــن أهم الاشياء التي تفعلها الحاسبات الآلية اليوم هو مخاطبة بعضها بعضاً، وفـــي الواقـــع فإن الحاسبات الآلية والاتصالات ملتحمة في هذه الايام الى درجة يتعذر معهـــا فصـــلها. ويعنـــي هـــذا ان على شركات الحاسبات الآلية ان تدافع لاعن نظمها التشـــغيلية فحسب، بل أيضا عن سبل وصولها لشبكات الاتصالات او تحكمها فيها. واذا كانـــت نظم التشغيل تتحكم في ما يجري داخل الحاسبات الآلية، فأن مقاييس الاتصالات تـــتحكم فـــيما يجـــري بين هذه الحاسبات، لذا نجد الشركات والاقطار في صراع مرير حـــول الـــنظم الرئيســـة التـــي يمكن ان تعالج معلوماتنا . ولما كان المزيد من البيانات والمعلومـــات الدائرة حول الاتصالات مصممة بطابع سياسي أكبر مما تتسم به الحرب التـــي تـــدور حول نظم التشغيل . وفي معرض التفصيل وفيما يتعلق بأركان الدولة في الـــنظام الدولـــي، نجدها تتكون طبقا للقانون الدولي من اقليم وشعب وحكومة ومن ابرز خصائصـــها السيادة والشخصية المعنوية. وتبعا لذلك تتوزع عناصر الامن الوطني بين مـــايخص الاقليم بمعنى الرقعة الجغرافية ومايخص الشعب ومايخص الحكومة او النظام السياســـي الحـــاكم، وفي ضوء الحقائق الماثلة في عالم مابعد الحرب الباردة يكاد يكون تأثـــير ثورتـــي المعلومات والاتصالات ولاسيما في ظل استمرار (الفجوة الاتصالية)، سلبي على جميع هذه العناصر المذكورة:

1. فالاقلـــيم لم تعد حدوده (محصنة) كما كان قبل وابان الحرب الباردة، نظرا لما تمخـــض عن الثورة (المعلو اتصالاتية) من اساليب متعددة للاختراق، وبينما كانت الوســـيلة الوحيدة لاختراق الاقليم في السابق هي الاختراق المادي وبالتالي كان من الســـهل معرفة جهة الاختراق وابعاده والعمل على وقفه او مقاومته، اما الان ومع مايوصـــف بحضـــارة الموجـــه الثالـــثه فالكثـــير من المواد التي تعتمد عليها هذه الحضـــارة هي مواد ليس من السهولة السيطرة عليها من قبل الدولة ومنها المعرفة نفســـها وهـــي عماد تكوين وحجر زاوية الثورة المعلوماتية، والكثير من هذه المواد يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لاي من الدول مهما كانت درجة الحماية المتوفرة[18].

وبواقع الحال ان الدول يمكن ان تصبح عرضة لاختراق العديد من القنوات الدولية، وان هذه القنوات ليست مجرد وسائل اخبارية فهي دليل على التحول باتجاه عالم بلا حدود وقد ترتب على ذلك تراجع مفهوم السيادة الوطنية، حيث ان كثير من الامور المرتبطة بها لم يكن اساسها فقط فعالية السلطة والاسلاك الشائكة، بل كانت تستند ايضا الى السيطرة على المعلومات. وعلى مايبدو ونتيجة للثورة الراهنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطابع الدولي لوسائل الاتصال وتطور الوظيفة الاخبارية بعد استعانتها بالتغطية الاعلامية التلفزيونية المعتمدة على الاقمار الصناعية المستفيدة من البث التلفزيوني المباشر عبر الاقمار الصناعية فان معظم الدول قد فقدت السيطرة المفروضة على المعلومات.

2. اما بالنسبة للشعب فأن تأثير الثورة (المعلو اتصالاتية) يمكن ان تكون احياناً سلبية علية، فالمهم في الشعب ليس كونه مجموعة من البشر كما قد يوحي التعريف القانوني للمصطلح، وانما تكمن اهمية الشعب وماله من تأثير مباشر على قوة الدولة في مدى تماسك هذا الشعب وايّمانه وولاءه للدولة التي يقطنها وينتمي عمليا لها .. ونتيجة لتأثيرات الثورة (المعلو اتصالاتية) والشبكات الحاسوبية على ادراك المرء للزمان والمكان والتحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية، يمكن ان يتكون نوع من الاحساس بالولاء والمشاركة وهو مايطلق عليه المجتمعات الاليكترونية، ومن شأن ذلك ان يضعف من ولاء الشعوب لانظمتها السياسية وللدول التي يتواجدون داخل حدودها[19].

وتحت شعارات ترسيخ الثقافة العالمية وترسيخ قيم المعرفة العلمية والبحث العلمي وهو مالايتحقق من خلال سرد المعلومات عن طريق صدق او لاتصدق، وانما يتم بواسطة امداد القاريء بارشيف ضخم من المعلومات المتناثرة والمعزولة عن أي سياق ثقافي ويتم تكريس اغتراب القارئ عمليا[20].

وفضـــلا عـــن ذلك، فقد ساعدت ثورة المعلومات في المركز على تقوية الـــنزعة الســـلفية فـــي مجتمعات الاطراف ليس فقط عن طريق رد الفعل بل عن طريق الفعل المباشر . كما اوهم المركز الاطراف بأن طرقها في المعرفة مساوية للـــتخلف بهدف نزع مجتمعات الاطراف عن ثقافتها الوطنية وتهيأتها لادخالها في ثقافـــة المركـــز باسم التثاقف او المثاقفة مع التركيز على مايضن انه الايجاب في التحديـــث والمعاصرة دون السلب المتمثل في نزع المجتمعات عن ثقافتها المحلية واغـــترابها فـــي الاخر، ونتيجة لذلك تم شق الثقافات الوطنية في العديد من الدول الـــى نزعتيـــن متعارضـــتين : العلمانية والسلفية، المعاصرة والاصيلة، المستقبلية والماضـــوية ... وتحولـــت او كـــادت هاتـــان النزعـــتان الى قوتين اجتماعيتين تتصارعان من اجل الوصول الى السلطة[21].

3. امـــا بالنســـبة للحكومـــة فتكمـــن اهـــم وظائفها في ادارتها للمجتمع بجميع فئاته ومســـؤولياتها عن تقدمه ورخائه، سواء عن طريق التحكم في سياسات الرخاء او التحكم في الاقتصاد، بالاضافة الى الاضطلاع بمهمة صيانة الامن القومي والدفاع الوطني[22].

وقـــد تؤثـــر الثورة (المعلو اتصالاتية) بشكل كبير في تغيير طبيعة هذه الوظـــائف، فالمتتـــبع لمعظـــم الكـــتابات حول ثورة المعلومات يجد ان الفرضية الاساســـية تقوم على محاولة ترشيد دور الحكومة في الحياة العامة ان لم تدعو الى التخلـــي عنها في بعض الاحيان، ومع تقدم عصر المعلومات اخذت الاراء المنادية بتقلـــيل دور الحكومـــة فـــي التزايد وبرزت ظواهر جديدة اسهمت في تهديد سيادة معظم الدول واعادة النظر بمفهوم السيادة بوجه اعم.

وقـــد ادت ثورة الاعلام والاتصالات الى فشل معظم حكومات دول العالم الثالـــث بالســـيطرة علـــى حجم ونوع المعلومات التي تصل الى شعوبها وبالتالي صـــعوبة حصر الاضرار الناجمة عن ذلك سواء مايتعلق منها بالتنشئة الاجتماعية

او بتكويـــن المواقف والافكار ومدى انعكاس هذا الامر على درجة الولاء للانظمة السياسية او للدولة بوجه عام.

وكلمـــا ضعفت الدولة وضعفت مؤسساتها، ضعف الاحساس بالانتماء لها، وان أي تغـــير فـــي معادلـــة القـــوة لغير صالح الدولة قد يدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية الى البحث عن مصالحها في العالمية او عبر القومية .

وهـــذا التهميش لقدرة الحكومة علي فرض سيطرتها على المجتمع يناظره وبدرجـــة اكـــبر تهمـــيش لدور الحكومة في الحياة الاقتصادية وباتجاه افقار الدولة وتدنـــي عائداتهـــا والتأثـــير على ادوارها في اداء واجباتها المتعلقة بصيانة الامن القومـــي والدفاع الوطني، وقد التقت هذه النتيجة ولاسيما بالنسبة للدول مع الرغبة المـــتزايدة لدى بعض القوى المهيمنة على الوضع الدولي الجديد والرامية الى اداء هـــذا الـــدور نـــيابة عنها . مقابل قدر عالي من الكلف المنظورة وغير المنظورة بالاضافة الى تعزيز مستلزمات هيمنتها الدولية.

وممـــا يضاعف من اثار وتعقيدات الثورة (المعلو اتصالاتية) على العديد مـــن وحـــدات الـــنظام الدولـــي، هو افتقارها الى وجود خطاب تكنولوجي هادف، فالادبـــيات التـــي تناولت هذا الموضوع لازالت قليلة ومتناثرة لايجمعها في الغالب تيار يحقق تراكما علميا بحيث يوفر امكانية الحديث عن انجازات واولويات للعمل المستقبلي.

لـــذا فـــأن تكنولوجيا المعلومات تمثل تحديا قائما ومستمرا لعدد كبير من وحدات النظام الدولي، وان هذا التحدي يجد ترجمته الاكثر تحديدا فيما يلي: [23]

أ- خضوع وحدات النظام الدولي (دوله) لعملية تدفق المواد الاعلامية المتزايدة.

ب- الـــتعامل مـــع المواد الاعلامية المتدفقة في احيان كثيرة على انها من المصادر الاساســـية للمعلومـــات، ولاســـيما من قبل القائمين بالاتصال وخبراء السلطة وصـــانعي ومـــتخذي القـــرارات. وبالرغم مما ينطوي عليه ذلك من محاذير

لانشـــك بـــأن دوافعهـــا معروفة من قبل المستقبلين المشار اليهم، بيد ان ذلك لاينفي التأثير على المدى البعيد وخاصة مع الالحاح والابهار في العرض.

ج- تحديـــد أجـــندة الموضـــوعات للنخب الاجتماعية او الصفوة منها، والتأثير في ترتيب سلم الاولويات والاهتمامات.

د- رســـم صـــورة لـــبعض الانظمة السياسية او بعض النخب السياسية الرافضة لمـــنطق الهيمنة والعولمة الغربية، من قبل اجهزة الدعاية والاعلام الغربية وفق رؤيـــة القـــوى المهيمـــنة علـــى الوضع الدولي الجديد في عالم مابعد الحرب الباردة ومحاولة تجسيد هذه الصورة دوليا.

هـ- العمـــل على تعزيز منطق التبعية والاعتماد المستمر على العالم الخارجي وبما يـــؤدي الـــى ظهـــور بعـــض الاشـــكال المقيدة التابعة للنمو لان المستوردين لتكنولوجـــيا المعلومـــات والاتصـــالات المتقدمة وايضا لمدى متسع من السلع الثقافـــية، يبدو انهم في الغالب لاقوة حقيقية لهم للمقاومة وتأسيس مقياس حقيقي للســـيطرة على عملية الانتاج الثقافي الخاص بهم التي تشتمل على تنمية وسائل الاتصال الوطنية[24].

هوامش الفصل الثالث عشر

(1) عمرو الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1996، ص85.

(2) Mark E.Hep Worht , Geography of the Information Economy, London , Belhaven , 1989.

(3) أ. سـعد لبيـب، عالمـية الاتصـالات والوطن العربي، كتاب الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، 1991، ص 195.

(4) د. محمـود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجـيا الاتصـال، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، مصدر سبق ذكره، ص ص 102–103.

(5) أ. سعد لبيب، المصدر السابق، ص 195.

(6) Roger Carter, Information Technology ,(London, Biddles Ltd, Gurd ford and Kings Luynn, 1991) ,P.P.162-164.

(7) محمـد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية – المفهوم والمظاهر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 2، الكويت 1990، ص 132.

(8) سـيرج بـرو، فيليب برتون، ثورة الاتصال، ترجمة هاله عبدالرؤوف مراد، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1993)، ص ص 179–180.

(9) د. محسـن خضـير، الهيمـنة الاتصـالية الفضائية وتحدياتها الثقافية، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 77، القاهرة 1994، ص ص 105–123.

(10) Geoffrey Reeves , Gommunication and the Third world, (London , Rontledge , 1993) ,P.P.1-2.

(11) د. محمود علم الدين، المصدر السابق، ص 105.

(12) د. الفــت حســن اغا، النظام الاعلامي الاوربي في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة ،1992، ص 318.

(13) د. عمرو الجويلي، المصدر السابق، ص 91.

(14) خــير الديــن عبداللطــيف، بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، القاهرة، 1994، ص 63.

(15) Alvin and Heid : Toffler , War and Anti War : Making Sense of Todays Global Chaos, (USA Little Brawin,1993).

(16) د. عمرو الجويلي، المصدر السابق، ص ص 86-87.

(17) د. حســن حنفــي، ثــورة المعلومــات بين الواقع والاسطورة، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(18) د.عمرو الجويلي، المصدر السابق، ص 87.

(19) المصدر نفسه، ص 87.

(20) ياسر علوي، التكنولوجيا في الخطاب التنموي العربي المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، مصدر سبق ذكره، ص 195.

(21) د. حسن حنفي، المصدر السابق، ص 81.

(22) P.F.Druker, Past Capitalist Society (Oxford: Cloys Ltd, 1994).

(23) أ.سعد لبيب، المصدر السابق، ص 209ومابعدها.

(24) Geoffrey Reeves , OP cit, P.2.

الفصل الرابع عشر

الازمـــــة الدوليــــة

اولا: مفهوم الازمة الدولية

لقــد تــناول الكثير من الكتاب مفهوم الازمة من منطلقات علم السياسة وبعض العلــوم الاجتماعــية والعلوم الصرفية ، الامر الذي اعان على تحديد سماتها ومراحلها واستشراف سبل ادراتها والسيطرة عليها، والازمة الدولية ظاهرة معقدة في عالم اليوم، ويقــترن مفهومهــا باشــكالية رئيســة قوامها امران : اولهما اختلاف دالتهما باختلاف الاجــتهادات العلمــية، وثانــيهما الاستخدام الواسع والمغاير لمضمونها خدمة لاهداف ومصالح محددة .

ويعــرفها " كورال بيل Coral Bell " بأنها (المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع الى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة) [1].

اما " اوران يونك Oran Young " فيرى بانها (مجموعة احداث تكشف عن نفســها بسرعة محدثة بذلك اخلالا في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي او ايا مــن نظمــه الفرعــية، بصــورة اساسية وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف الى درجة العنف داخله) [2].

ويعــرفها " جارلس ماكيلاند Charles Makeland " وهو من رواد مدرسة تحليل النسق على اساس مظاهرها وتفاعلاتها الخارجية بانها فترة انتقالية مابين الحرب والســلم واحــتمال تصــعيد جمــيع الازمات الدولية لتصل الى مرحلة الحرب، الا ان معظمهــا يتضــاءل بدون اللجوء الى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الازمة ... لكــنه يــرى بان الازمة الدولية رغم خطورتها لاتؤدي بصورة دائمة الى الحرب. وتارة تكون الازمة بمثابة الوقائع الاجرائية التي تتعرى فيها والصلات القائمة بين سمة واخــرى او حالــة التــبدل في الحالات التي تلازم الازمة والقرارات المتخذة وعملية

صـــنعها والتعقيدات التي تكتنفها ، فهي تقترن بحدث او واقعة تدفع بالموقف الى نقطة انعطـــاف قـــد تـــؤول به الى احد امرين سلبا او ايجابا ، ويتمثل في هذين الامرين، في السياســـة الداخلية والسياسة الدولية، استقرار وعدم استقرار، وعنف وعدم عنف ، وحل ونزاع[3].

امـــا " جارلس هيرمان Charles Hermann " وهو من رواد مدرسة صنع القـــرار فيرى ان الازمة الدولية تنطوي على عناصر معينة تكون مدركة من قبل صناع القرار هي [4]:

1. اعمال متوقعة من قبل الخصم.
2. ادراك او تصور وجود تهديد.
3. ادراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد عليه.
4. ادراك العواقب المهلكة لعدم الرد.

امـــا " ميخائيل بريشر Michael Brecher " فقد عرف الازمة الدولية بانها حالـــة تميزها وتنبئ بقدومها اربعة امور وتتلخص كما تراها المستويات العليا لصانعي القرار في مايأتي [5]:

1. الظروف المحيطة الداخلية والخارجية.
2. قيام تهديد للقيم الاساسية الحالية والمستقبلية.
3. تصاعد احتمال حدوث اعمال عنف عسكرية.
4. فرض وقت محدد يكون قصيرا للتعامل مع كل هذه المستجدات والتهديدات.

ويقـــول الرئـــيس الامريكـــي الاســـبق " نيكسون " ان المفهوم الافضل للازمة توضـــحه الطريقة التي يكتب بها الصينيون الكلمة ... اذ يرمزون لها بشكلين : احدهما يعبر عن الخطر والاخر يعبر عن الفرصة.

وهـــناك مـــن يـــرى انها ظاهرة دولية تعكس حالة توتر (قد تكون سريعة جداً احـــياناً) بين فريقين او دولتين نتيجة خلاف في الرأي او الموقف ازاء مسألة ما ، وقد تـــتحول حالة التوتر هذه الى حالة نزاع دولي محتمل او فعلي، اما بصورة غير عادية او فجائية [6].

وتعـرف بانهـا شـكل خـاص من اشكال التفاعل الدولي يقترن بذلك التحول المفاجـئ في طبيعة العلاقة السائدة بين دولتين، والذي ينطوي على تهديد جدي لمصالح حيوية واحتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، فضلا عن ضيق الوقت.

وقـد عولجت الازمة من حيث انها حالة يتولد فيها حوادث كثيرة وشديدة تدعو الاطراف المنهمكين في ازمة الى القيام بافعال كما يتطلبه الحال وهذا الحاث على الفعل انمـا يعـود في الاساس الى ان الازمة تعبر عن وجود تهديد موجه الى الاهداف والقيم التـي يـرعاها الاطراف المتأزمون . وانهم عندما يخوضون في حالة ازمة عبورا في مـراحلها يتمثلون في ادراكهم المحصلات الاتية بعد عيش الازمة واطفاء جذوتها. كما ان الازمـة تـتكون مـن احداث تتمركز فتعود لتكون صيغ جديدة من تقارب اوضاع، وكذلـك تفحص الازمة من حيث وزن الاحوال ومايصاحبها من شعور بعدم التأكد مما هـو حاصـل او سيحصل، ولامفر في حال كهذه من التحسب والتثبت واعداد خيارات وبدائـل يعـول عليها في مواجهة ماقد ينتهي اليه الامر في خضم تصريف الازمة، او علـى اثـرها باوقـات مخـتلفة الامد .،ولما كانت الاوضاع غير المتأزمة تتسم بكون المشـاركين في ادارة الازمة يتمتعون بقدر من قابلية الرقابة والسيطرة على الحالات ، فـان الازمـة تعد حالا من الصعوبة بمكان على المعنيين بها ان يتمتعوا بقدر واف من متطلـبات الـرقابة والسيطرة، ويصبح قصور الرقابة مدعاة للفزع خاصة عندما يلازم الازمـة ضـيق في الوقت ونقص في كمية ونوعية المعلومات الموثوقة والمصنفة التي يعـول علـيها، هـذا فضلا عن سرعة وديناميكية تغير انماط المواقف والعلاقات بين الاطـراف المـتورطة فـي الازمـة ممـا يعكـس مزيدا من حالات القلق والاجهاد والاضطراب (7).

والواقـع انه كلما كانت الازمة التي تنشأ بين دولتين او اكثر في البيئة الدولية تمس الامن القومي والمصالح الحيوية كلما كان رد الفعل سريعا، وعلى العكس من ذلك فانـه يكـون رد الفعل اقل شدة وسرعة وذلك حينما لايحصل أي انتهاك او مساس من شأنه ان يقود الى ضرر خطير بالمصالح الامنية والحيوية والاهداف الوطنية العليا.

هــذا مــن ناحــية ، ومن ناحية اخرى؛ فان عدم المساس بامن الدولة القومي ومصالحها الحيوية واهدافها الاساسية ، يجعل من الحالة المشوبة بالتوتر تختلف تماما . وفــي هذه الحالة فانه ليس من المستبعد ان يصبح موضوع قيام الازمة مسألة احتمال ، أي ان المســألة الناشــئة قد تحل وهي في بدايتها وبذلك يزول موضوع الازمة اصلا. ولكن متى مانشأت حالة يتعرض فيها امن ومصالح دولة معينة للتهديد، ولاتستجيب في حيــنه الدولة الاخرى بازالة ماقد سببته من تهديد للامن والمصالح الحيوية ، فمعنى ذلك ان الازمة قد نشأت بالفعل [8].

لــذا يمكن القول ان الازمة الدولية هي ذلك الجزء الحاسم من الصراع الدولي الــذي يتسم باحترام تصاعد وتائره نتيجة مساسها بالمصالح القومية والقيم والمثل العليا، بحيــث يشــعر صناع القرار بتهديدها وتعرضها للخطر مما يتطلب سرعة الرد وتبرز احتمالــية انــدلاع الحــرب خلالها نتيجة المفاجأة التي يحدثها مثل هذا التهديد، ويمكن تطورهــا باحد اتجاهين: اما نحو التصعيد والوصول بها الى حافة الحرب، واما باتجاه التخفيض وامتصاص وتائرها وتلاشيها [9].

وللاجابة على السؤال الملح لماذا تحدث الأزمات في البيئة الدولية؟

فــالجواب على ذلك هو ان الوحدات الاساسية (الدول) في النظام الدولي، هي وحــدات مخــتلفة في امكاناتها ومواردها وافكارها (نظرياتها السياسية) وطبيعة التكوين البشــري فيها، وتقدمها او تخلفها اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وعسكريا، ونوعية توجهات صــناع القرار، كل هذه المتغيرات او بعضها يمكن ان يفضي الى الاحتكام بين مجالات الامــن والمصــالح، وفي حالة فقدان او تعثر الاستعانة بلغة وطريقة حوار جادة كفيلة باحــتواء الموقــف فقد يتطور الامر الى حالة من سوء الفهم بين اللاعبين في الموقف الدولــي مما قد يقود الى حالة من التوتر القابلة بالتأثر بالظروف المحيطة بها والمؤدية في احيان كثيرة الى زيادة حدة التوتر الباعثة على قيام وحدوث الازمة الدولية.

وتجــدر الاشــارة هــنا الى ان الخلفيات التي تقف وراء الازمات في الساحة الدولــية هــي خلفيات ليست بالضرورة خلفيات سياسية، وانما يمكن ان تكون خلفيات اقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية وحضارية [10].

ويحـــتاج التعامل مع الازمة الى نوعية خاصة من الساسة ومن الجهد، وتحرك اســـرع وتجـــاوزا للاجـــراءات المتبعة لاتخاذ القرار السياسي خارج الاطر التنظيمية المألوفـــة، وذلك لان الازمة هي عبارة عن تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، فهي ذلك الموقف الذي يخلق انقطاعا او تغيرا مفاجئا في احد المتغيرات النظامية او اكثر.

ثانيا: طبيعة وسمات الازمة الدولية

يوضح ماتقدم من عرض لمفهوم الازمة الدولية بانها جزءا من محيط العلاقات الدولـــية وتتأثر في تفاعلاتها، وهي محكومة باطارها ، وبعمق تلك العلاقات واتساعها. وعلـــى الرغم من دخولها المجرى العام لمحيط العلاقات الدولية وبين تياراته المتقاطعة ، فان الازمة الدولية اشبه ماتكون بالدوامة التي تستقل بقوانين خاصة بها تسهم بقدر ما فـــي التحكم بالفعل والاستجابة، ودرجة التصعيد، والتعامل مع نقص المعلومات، وضيق الوقت، والاستقراء السلوكي ، وعامل الادراك.

والبيـــئة الدولـــية بمـــا تـــنطوي عليه من افعال وردود افعال، واحتكام وتقاطع مصـــالح بيـــن الـــدول ودخول بعضها في تنظيمات اقليمية واحلاف وكتل، ونتيجة لما حصـــل مـــن تقدم علمي وتكنولوجي، وانعكس على مكونات القوة القومية للدول، فضلا عـــن الثورات المتوالية في المواصلات والاتصالات والمعلومات، فقد اصبح أي حدث دولـــي ذا صفة عالمية اكثر منه صفة محلية .. وبعبارة اخرى فان أي احتكاك متصاعد بيـــن دولتين لابد وان يعكس او يستجيب لتأثيرات اما نحو مزيد من التصاعد او التهدئة وكلمـــا كانـــت البيـــئة الاقليمية لطرفي الازمة تنطوي على اهمية جيوستراتيجية، كانت الازمـــة موضوع لاستقطاب قوى دولية ، واكثر الدول عرضة للاستجابة لعملية التفاعل مـــع الازمـــة هـــي تلـــك الدول التي تتمتع بنفوذ واسع على غيرها والتي ترى ان أي زعـــزعة فـــي ترتيب الاوضاع معناها زعزعة مصالحها ، او تأثير في الوضع الراهن الذي يهمها المحافظة عليه.

واســـتنادا لذلـــك فـــان أي تحليل لطبيعة الازمة الدولية وفي ظل النظام الدولي المعاصـــر نـــادرا مايجعل منها ازمة محلية، ويعود سبب ذلك كما توضح الى التشابك

والترابط بين المصالح والتوجهات والاهداف والنفوذ لدى عدد غير قليل من الدول الفاعلة في البيئة الدولية.

وعلى هذا النحو فان المظاهر الازموية قد جعلت طبيعة السياسة الدولية ذات سمات عالمية، لذا فان بعض المحللين يشبهون ظاهرة الازمة بظاهرة الصراع والحرب[11]. وحجتهم في ذلك ان هناك تشابه في الخطورة بينها وبين الحرب، بدعوى ان النتائج التي تخلفها ظاهرة الازمة تنطوي على مخاطر كبيرة، اذ يمكن ان تتطور الازمة بسرعة بحيث تؤدي الى تغيير فعلي في العلاقات بين الوحدات المتفاعلة بشكل مباشر وكذلك الوحدات المتأثرة من جو الازمة ، قد يدفع بالوحدات الى الحرب اذا ما فشلت محاولات احتواء الازمة عند درجة من درجات تصعيدها. وهذا التغير السريع في العلاقات الدولية يعني تكثيف البعد الزمني؛ مما يعني اتخاذ القرارات الدولية بطريقة استثنائية وتحت ضغط عامل الوقت، واحيانا في ظل عدم وفرة كافية من المعلومات الدقيقة والمصنفة، واعتمادا على خبرة الفريق المكلف بادارة الازمة وتأثرا بجو الازمة بما ينطوي عليه من افعال وردود افعال وحساب امكانيات ، وتأثير عوامل خارجية ، سواء كروادع او محفزات. وقد اشارت احد الدراسات المهمة التي بحثت في موضوع الازمات والتسلح [12]، الى ان الازمات الحديثة، والمعاصرة تتسم بعدد من الخصائص التي يغلب عليها احيانا طابع النسبية وكذلك العمومية، وقد اجملتها بمايلي:

1. ادراك مظاهر انعطافات جديدة في سلوك الدول.
2. اتخاذ قرارات واجراءات واضحة تقتضيها ادارة الازمة.
3. الكثير من التهديدات والتحذيرات والوعود تبدو ظاهرة.
4. تداخل وتسارع الاحداث.
5. اتسام الموقف بالضبابية وعدم الوضوح في بعض الاحيان.
6. نتائج ماتقدم تقرر اتجاهات ومستقبل الازمة.
7. في بعض المراحل قد يكون هناك فقدان في السيطرة او ضعف قدرة السيطرة على الموقف.
8. سيادة جو من الحالات الطارئة المتصاعدة.

9. شحة المعلومات المهمة كما ونوعا فضلا عن الارباك الذي تسببه المعلومات المضللة او التحليلات الصحفية المغرضة.
10. شعور كلا فريقي الازمة بضغط عامل الوقت.
11. العلاقات المتبادلة تكون عرضة للتغير وبالاتجاهات التي تسير فيها الازمة سواء نحو التصعيد ام التهدئة.
12. بروز مظاهر القلق في البيئة الدولية.

ومن الجدير بالذكر ان دراسة ظاهرة الازمة وتحديد سماتها يتطلب التركيز على النقاط الرئيسة في الازمة، والمتمثلة ، في الاطراف المشتبكة ، المنطقة الجغرافية والبيئة الاقليمية التي يحتمل ان ينشأ فيها النزاع، درجة الشدة في مستواها الاقصى، عقد مقارنات بين قدرات ومواقف وادوار واهداف الاطراف المتفاعلة في جو الازمة ، والاحداث المباشرة التي دفعت بها، والتكنيك المستخدم من قبل جميع الاطراف .

ويبقى من الاهمية بمكان القول ان اخطر مافي الازمة هو المضاعفات التي يمكن ان تحدث نتيجة لتدخل طرف ثالث تتعرض مصالحه الحيوية للخطر مما يدفع به الامر الى اتخاذ اجراءات مضادة تفضي به الى اتخاذ موقفا الى جانب احد طرفي الازمة وضد الطرف الاخر، ولما كانت البيئة الدولية متشابكة وحافلة بتداخل الاهداف والمصالح، فان دخول طرف ثالث قد يجر اطراف اخرى، بسبب انتمائها الى حلف او معاهدة دفاع مشترك او اتفاقية تجارية، هذا وان الشيء الذي يخشى منه ولكنه يبقى محتملا ، هو ان اتساع رقعة المتداخلين في الازمة يزيد من خطورتها ويجعل منها صراعا دوليا فعليا، على ان اسوء حالات الصراع يمكن ان تدفع الازمة باتجاه الحرب[13]. وهذا مايمكن الاصطلاح عليه بتعقيد الازمة، اذ ان اخطر حالات التأزم شدة هي الحالة التي تصل فيها الازمة حد التعقيد بحيث يصل مؤشر التوتر في العلاقات الى حد استهداف القيم الاساسية المتمثلة بالكرامة والكبرياء الوطني والوحدة الكيانية والاستقرار الامني ، عندها تكون المسافة صفر مع الخطوة التالية والتي هي استخدام العنف المسلح او الحرب.

ونظـــرا لان الازمـــة عمومـــا ، لم تكن تحظى بقاعدة عامة يمكن التعميم من خلالهـــا بحيـــث يمكن ان تطبق على أي نوع من الازمات بالنظر لاختلاف طبيعة كل ازمـــة، واخـــتلاف الظروف التي تنشأ فيها ، ثم اختلاف الاطراف التي تتعامل معها ، واخـــيرا مدى مساس الازمة بمصالح واهداف الاطراف المتصلة فيها ، فيمكن القول ان الازمـــة عمومـــا تصميم نسبي وقياسي ، بمعنى اما ان تمر بحالة تصعيد وتتطور الى النـــتائج التـــي لاتحمد عقباها ، او ان تمر بحالة من التهدئة والخفوت ، وتجدر الاشارة الـــى ان كـــل مـــن التصـــعيد او الخفوت له صلة وثيقة بالاجراءات التي يقوم بها احد الاطـــراف والتي تشكل الفعل، والاجراءات المضادة التي يتخذها الطرف المقابل والتي تشكل رد الفعل.

وبوجـــه عـــام فـــان أي مـــن طرفي الازمة عندما يتخذ الاجراءات التي يعتقد باهميـــتها لمواجهـــة الموقـــف وللمحافظـــة علئ مصالحه، انما يحسب حساباته في ان الخطـــوة التي يتخذها لابد وان تترك اثرها في الخصم، فاذا كانت خطوة ذات استهداف واطـــئ ولـــيس لها مساس مباشر بالمصالح الحيوية وبمنظومة القيم الجوهرية للطرف المقـــابل، فان الامر المتوقع عادة هو ان الخطوة المقابلة تكون مشابهة تقريبا في درجة شدتها، ولكن اذا ماسببت هذه الخطوة او الخطوات التي تليها من أي من طرفي الازمة مساســـا مباشـــرا او غير مباشرا بمنظومة القيم والمصالح الحيوية للطرف المضاد فان الخطـــوة المحتملة للاخير باتجاه الاول تكون عادة مشابهة تقريبا ان لم تفوق في شدتها الخطـــوات التـــي اتخذها الطرف الاول. وبعبارة اخرى ان الدولة (ب) متى ما ادركت بـــان الاجـــراءات والنوايا للدولة (أ) الداخلة معها في ازمة ، قد وصلت حد الاستهداف المباشر والشامل وهو الحد الذي يعمل فعليا على زعزعة مركزها ويحاول النيل منها ، فانهـــا والحالة هذه سوف تعمل في سياق اجراءاتها المضادة الى تقويض اهداف الدولة (أ) وتصـــعيد اجـــراءاتها المضـــادة الـــى حـــدود الانـــتقام المقـــابل ايضـــا [14].

ثالثا: القرار السياسي والازمة الدولية

1. مفهوم القرار السياسي :

تعني كلمة قرار او اتخاذ قرار لغويا الحكم بترجيح جانب على اخر وتعني ايجاد حل لمشكلة او التوصل الى اقرار الشيء او تبنية او استعماله .

وبالنسبة " لجون لونهردت " فان صناعة القرار تمثل طورا من الاجراءات التي تحول المشاكل الى سياسة [15] فمن اجل معالجة مشكلة ما فلابد ان تأخذ هذه المشكلة صورتها السياسية وذلك عندما يقرر اختيار حل لها من قبل هيئة سياسية ، فعندما نقول ان هناك مشكلة فهذا يعني وجود صراع بين مصالح عدة مجموعات وليس بالضرورة ان يكون الصراع سياسيا وانما يمكن ان يكون له أي بعد من ابعاد النشاط الانساني داخل المجتمع والاهتمام به من قبل السلطات السياسية، وتبنيه يعني ان الصراع او المشكلة قد اخذت صورتها السياسية للاسباب التالية:

أ. ان الهيئة التي تبنتها وهي جزء من السلطة السياسية تملك ايديولوجية معينة، فالقرار الذي يتخذ بصدد هذه المشكلة سوف لن يخلو من تبريرات هذه الايديولوجية.

ب. ان تطبيق هذا القرار سوف يثير ردود فعل سياسية من قبل مجموعات لها ايديولوجيتها الخاصة، ومع ظهور هذه الردود سوف تاخذ المشكلة صورتها السياسية او تصبح مسيسة.

اما " ب لوفين " فانه يعرف القرار كعمل مدروس قام صاحب القرار باتخاذه باتجاه مجموعة من الافعال لها خصوصيتها وهو عمل يؤخذ على ضوء خطة عمل يمكن تصنيف عناصره الرئيسية الى ناتج العمل وحصيلة المنتوج [16] ان الشيء الملفت للنظر في هذا التعريف هو ان " لوفين " عندما اكد على ان القرار هو عمل اقام علاقة بينه وبين كل مايحيط به ، بمعنى اخر ان أي قرار من اجل ان يكون عقلانيا لابد ان ياخذ بعين الاعتبار المحيط الذي يوجد فيه القرار، ليس فقط في عملية تنفيذه وانما ايضا في فترة اعداده، لان هناك علاقة متبادلة بين القرار والمحيط وهناك من يركز على ان

القرار كعمل ويتجاهل دور المحيط واهميته، ومن بين هؤلاء " فرانكل " الذي ينظر الى القرار على اساس انه (عمل مقرر ومحدد من بين مجموعة من الاعمال تتبعها مجموعة من الاختيارات المدروسة ...) ، ويعد " اليوت جاك " القرار كحدث نفسي يتصف اولا بممارسة الحذر والتعقل مثل اختيار نوع العمل، وثانيا طرح الحدود غير المعقولة اثناء الممارسة العقلانية، وداخل هذا النطاق فقط، اما ثالثا فان القرار هو هدف يحاول صاحب القرار تحقيقه. وفضلا عن ذلك فانه التزام قد يؤدي الى نتائج سلبية وايجابية.

ويتمثل التعريف الموضوعي للقرار بانه ذلك البديل الذي درس بتان وروية على اسس علمية واعتبارات موضوعية من بين عدة بدائل، ووجد فيه انه من افضل الخيارات والبدائل المطروحة لتحقيق الاهداف المرسومة ويمكن السيطرة على تنفيذه واخراجه الى حيز الوجود بالوقت المناسب وباقل التكاليف الممكنة من حيث الوقت والجهد والمال، ويتميز بسلامة الصياغة ووضوح المعنى، وله القدرة على التكيف مع الظرف الذي اتخذ فيه.

واذا كان القرار هو اختيار واع يتخذه فرد او مجموعة سياسية ، فان " لوسيان سفيز " عندما يحدد وظائف القرار يعد هذا الاخير سلاح اسطوري بيد الحكام يستعمل من قبلهم من اجل المحافظة على الواقع الاجتماعي وذلك من خلال قدرته أي – القرار – على امتصاص التوتر السائد في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة. اما عن وظائف القرار فهي كما يحددها " لوسيان سفيز " [17]:

أ. يسمح لصاحب القرار بالتحرك، فهو عندما يشعر بانه حر يستطيع ان يتحرك من اجل تغيير الواقع وذلك من خلال ايجاد حلول ايديولوجية وواقعية لمشاكل المجتمع.

ب. يسمح للمواطن بان يتحمل الاخرين لان الحلول التي يقدمها للمشاكل المطروحة تساعد الفرد على تحمل المصاعب لفترة معينة الى حين تنفيذ القرار والوصول الى النتائج المطلوبة والمتوقعة.

ج. يهدف القرار الى توزيع مهمات الدولة على مجموعة من الهيئات المتخصصة بهدف السماح للنظام بمعالجة أي قصور ، مع المحافظة بشكل رئيسي على النظام الاجتماعي القائم.

د. يقدم القرار امكانية القيام بالاختيار الاكثر موضوعية وتجريدا.

وحتى لو اتفقنا مع " هربرت سيمون " الذي يقول بان القرار ماهو الا تعبير عن مساومة بين معطيات الاختيار والمحيط ، ويبرر ذلك بكون القرار هو الحل الانسب والمحتمل في ظروف معينة ، فهو لايمنع ان يبقى القرار ذو صفة حركية على اعتبار ان التغيير يمكن ان يحدث بشكل تدريجي، اليست المساومة هي تعبير عن اسقاط نفسي لمشاعر فرد يؤمن بالمرحلية والتي هي نتيجة طبيعية للثقافة السياسية للمحيط ، لذ لابد ان تؤخذ هذه الثقافة بنظر الاعتبار من اجل معرفة نوعية القرار ، نظرا لان الثقافة تحدد مسبقا حظوظ كل فرد داخلّ المجتمع.

وقد تعددت التعاريف للقرار السياسي ، وفي هذا الصدد يرى " د. حامد ربيع " انه نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار اسلوب معين من اساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية. ويعرفه " هوراس " بانه نوعية صياغة الخطط والعمل بموجبها [18].

وعرفه " كود " بانه عبارة عن اتخاذ موقف ما ازاء قضية مطروحة وبصيغة عملية تستند اساسا الى الموقف السياسي الذي يتبناه صاحب القرار [19]. اما " وارن " فقد عرف القرار بوصفه الصياغة لاجراء عمل مع نية ثابتة لتنفيذه [20].

ولايختلف القرار السياسي عن بقية انواع القرارات الاخرى فهو تعبير عن ارادة متخذ القرار في تحقيق هدف محدد باختيار بديل مناسب من بين مجموعة البدائل المتاحة امامه ، الا انه يتميز بصلته السياسية التي يكتسبها من خلال :

أ. شخصية متخذه باعتباره قائدا سياسيا.

ب. الاهداف السياسية التي يرمي الى تحقيقها خدمة للنظام السياسي.

ج. بيئته التطبيقية في اطار أي من المجتمعات السياسية الوطنية والاقليمية او الدولية.

وتتمـــيز علمية اتخاذ قرار الازمة الدولية في طبيعتها عن طبيعة بقية عمليات اتخاذ القرار السياسي الخارجي من حيث :

أ. ان موقـــف الازمة يبين اهداف ونوايا الخصم بوضوح وهذا لايتحقق بالاوقات الاعتيادية.

ب. تصـــبح الـــتفاعلات بيـــن الامم في حالة الازمة الدولية اكثر ديناميه مما كانت علـــيه الحـــال في الاوقات الاعتيادية وذلك نتيجة للضغط المتزايد على صانع القـــرار بسبب التدفق السريع للمعلومات والحاجة الى اتخاذ قرار بسرعة اكبر، الامـــر الـــذي يضـــطره الى اختصار العديد من المراحل الاعتيادية في صنع القرار الاعتيادي.

ويعـــد (اتخاذ قرار الازمة) الوظيفة الاولى والاساسية التي تحدد مصير الازمة ونهايـــتها، والتـــي يتم بواسطته تحقيق اهداف الدول المشاركة في الازمة الدولية والتي تعمـــل علـــى تحقيقها (كل من وجهة نظره) وحماية مصالحها من خلال اختيار البديل الانسب لانجاز تلك الاهداف من بين البدائل المتاحة امامه للمفاضلة بينها.

ويكـــون ضمن هذا التصور قرار الازمة الدولية عبارة عن عملية مفاضلة بين الـــبدائل لاختـــيار البديل الافضل الذي يميز الهدف وباقل خسارة او كلفة مقبولة، وعادة يخضـــع قـــرار الازمـــة الدولية لمواصفات وشروط خاصة تتحكم في اتخاذه وهذا يتبع بـــدوره طبـــيعة الازمـــة الدولية وسماتها التي تتميز بها حيث لايوجد قانون موحد لكل انـــواع القرارات لمواجهة الازمات الدولية التي تنشب في عالمنا اليوم بين فترة واخرى لان لكل ازمة ظروفها الخاصة بها والتي لاتنطبق على ازمة اخرى.

2. مراحل صنع قرار الازمة الدولية:

أ. تحديد الموقف :

اخـــتلف دعاة نظرية صنع القرار في تحديدهم " الموقف " فيرى " سنايدر " ان الاســـاس فـــي تحديد الموقف الذي على اساسه يتخذ القرار هو الموقف كما يراه صانع القـــرار فقـــط ، في حين يرى " فرانكل " ضرورة اخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار

ومن وجهة نظره ، ان الموضوعات التي لاترد في ذهن صانع القرار لاتؤثر في طبيعة القـرار الا انهـا تؤثر في نتيجة القرار، بيد ان القرار بعد صدوره ينفصل عن صانعه ويصـبح محكومـا بالبيـئة الموضـوعية، وهذا يعني ان " فرانكل " يوافق على تقسيم "سـبروت " وهو يقسم البيئة الى قسمين : البيئة السايكولوجية والبيئة العلمية على اساس ان هاتيـن البيئتيـن قـد لاتكونان متشابهتين فقد يعتقد صانع القرار ان مافي ذهنه هو الواقـع فعلا ، ولكنه قد يكتشف في مرحلة لاحقة ان ادراكه للواقع كان ادراكا قاصرا، ومـن هـنا فان تعريف موقف معين او تحديد مشكلة يعتمد في كثير من الاحيان على حجـم المعـرفة، كمـا ان ادراك صـانع القرار للموقف يتأثر بقيمه ومعتقداته وتكوينه الشخصي التي هي جزء من قيم الدولة ومعتقداتها وشخصيتها التي يعبر عنها من خلال موقعـه الرسـمي في رده على الموقف الناشئ .. ويستند تعريف صانع القرار للموقف الـى ادراكـه له ، والى المعلومات المتوفرة عن الموقف ... وبعد تقويم صانع القرار للموقف وتعريفه له يقوم بتحديد هدف سلوكه اللاحق.

ب. تحديد الهدف :

ويقصـد بـالهدف الحالـة المستقبلية التي يرمي صانع القرار عبر نشاطه الى ترتيـبها خـارج الحدود السياسية لدولته، وخدمة لاهداف ترتبط بالمصلحة الوطنية او الوطنية والقومية لدولته.

ان تعـريف الموقـف وتحديد الهدف يمثلان اولى مراحل عملية صنع القرار، لذلـك فان التعريف الموضوعي الدقيق للموقف، والوضوح في تحديد الهدف ، يؤثران فـي النتـيجة النهائـية للقـرار ... وتليهما مرحلة جمع المعلومات ثم تقييمها وتحليلها لاختيار البدائل الممكنة واخطر وادق مراحل الازمة الدولية هي مرحلة اتخاذ القرار.

ج. مرحلة جمع المعلومات :

للدخـول فـي موضوع المعلومات واثرها على ترشيد القرار لابد من اعطاء تعريف محدد للمعلومات، فالمعلومة بمعناها العام كما عرفها " د. مازن الرمضاني" هي الاداة التـي مـن خلالها يتم تحويل البيئة الحركية الى بيئة نفسية والتي يتم في ضوءها ادراك الموقـف وبالتالـي اتخـاذ القـرار، وهـناك من يرى انها عبارة عن سيل من

الاشـــارات والرســـائل التي تحفز صانع القرار للتعامل مع الموقف ، فالمعلومات تقدم الحقـــائق الاساســـية والاخـــيرة تبنى عليها قرارات الازمة الدولية ، فبدونها تصبح هذه القـــرارات بـــلا اســـاس وربمـــا كان ذلك هو السبب الذي يدعو الى تاكيد الدور الكبير للمعلومـــات في اختيار البدائل اذ بدونها تتوقف قدرة المخطط على الابتكار.. أي تقديم بدائـــل جديـــدة لمواجهة المشاكل التي قد تنشأ في اطار المجتمع . بمعنى ان للمعلومات تأثـــيرها فـــي اختـــيار البدائل، حيث ان نطاق مشاريع القرارات البديلة التي تبحث في وحدة اتخاذ القرار تكون محدودة ... ومن المهم في هذا الصدد الحصول على اكبر قدر من المعلومات في اقصر وقت ممكن.

والقـــرارات اذا لـــم تكن قائمة على اساس من الحقائق فهي (فن) يختلف امره وفقـــا لاختلاف مواهب الذين يصدرونها ، اما اذا كانت معتمدة على الحقائق فهي (علم) لـــه اصـــوله وقواعده وكلما كانت وسائل الاتصال كفوءة استطاعت ايصال المعلومات الجـــيدة لصانع القرار في الوقت المناسب ليتسنى له الرد على الموقف الذي تعكسه ... ويمكـــن قياس كفاءة اجهزة الاتصال بكمية المعلومات المتدفقة الى النظام ومدى جودتها ، وكذلك درجة السهولة في تدفقها بلا معوقات تنظيمية او مادية او انسانية.

ومهمـــا كانـــت دقة اجهزة العلومات وكفاءة وسائل الاتصال يبقى هناك فاصل بين الموقف كما هو وبين الموقف كما ينقل الى صانع القرار، ولعل ذلك يعود للاسباب التالية:

(اولا). السرية المفروضة على المعلومات لاسيما المتعلقة بحماية الامن القومي، فاذا كـــان تـــازم الموقـــف يتطلب اساسا الاحاطة بنوايا الخصم وقدراته وطبيعة ســـلوكه السياســـي المحتمل، فكلما كانت درجة السرية كبيرة واجهت اجهزة المعلومات صعوبات في الوصول الى حقيقة الموقف.

(ثانيا). وجـــود عوائق مادية في طريق تدفق المعلومات الى اجهزة اتخاذ القرار اما بسبب ضغط الوقت او بسبب اخطاء في اسلوب جمعها وايصالها.

(ثالثا). احـــتمال اهمال المعلومات التي لاتتطابق مع التصورات الشخصية والتحيز المسبق الذي يدعم بعض التوقعات التي تكونها اجهزة المعلومات.

(رابعا). اخفاء المعلومات التي لاتطابق رغبات صانع القرار.

(خامســـا). اهمال عامل الزمن ، فقرار الازمة يتطلب سرعة الرد وبالتالي كلما كان الفاصـــل الزمنـــي بيـــن الموقـــف وبين الحصول على المعلومات الاساسية المـــتعلقة بـــه وايصـــالها الـــى صانع القرار كبيرا كانت اجهزة المعلومات ووســـائل الاتصـــال عاجـــزة عن رفد صانع القرار بالمتغيرات التي تتحكم بالموقف مما يؤدي الى فشل القرار احيانا.

ويـــبقى من الاهمية بمكان قيام اجهزة جمع المعلومات بالتمييز بين ثلاثة انواع من المعلومات هي :

(اولا). المعلومات او الاشارات الحقيقية المتعلقة بالموقف.

(ثانيا). الاشارة التمويهية المتعلقة بسلوك الخصم الذي يعتمد على السرية والخداع.

(ثالثا). الاشارة المتناقضة التي ترافق الموقف في البيئة الدولية او الاقليمية.

د. **مرحلة تقييم وتحليل المعلومات:**

في اوقات الازمات تكون المعلومات عادة غزيرة ومتدفقة واكثر بكثير من تلك التـــي تـــرد في الحالات الاعتيادية، فهي تشكل والحالة هذه عنصر ضغط على صانعي القـــرار الذين لايتاح لهم تقويم ودراسة كل هذه المعلومات وبالطريقة نفسها المتبعة في القرار السياسي الخارجي الاعتيادي . والقرارات في موقف الازمة الدولية مهمة جدا ، وتتطلـــب عـــادة القيام بعمل طارئ وملح من قبل المسؤولين في ادارة الازمة، لذا فان المجموعـــة الصـــغيرة المختصة بقرارات الازمة الدولية، التي كان لقلة عددها ضمان الاســـتجابة الاسرع للاحداث، لاتستطيع التعامل مع الزخم الهائل من المعلومات خاصة عندما يتزايد الضغط ويحدث الارهاق ويتردى الانجاز ، فدقة المعلومات في هذه الحالة تســـاعد علـــى اصدار القرار الصحيح ، والمعلومات الخاطئة والمضللة تقود الى قرار خاطئ.

وتعـــتمد الحكومـــات اكثر فاكثر على اجهزتها الاستخبارية لتوفير المعلومات القـــيمة وتخلصـــها من المعلومات الزائدة غير المهمة وذلك لتقليل احتمالات الخطأ في القرارات، وتمر عملية تحليل المعلومات بثلاث مراحل اساسية هي :

(اولا). الادراك ، يقصــد بــه الصورة التي تتكون في ذهن صانع القرار بغض النظر عــن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التعامل، والازمة تسهم في تهويل الامــور وتحمــيلها اثقالا فوق طاقتها مما يتسبب في ارباك وظيفة الادراك في الحالــة الاعتــيادية، واذا ما اضفنا ضيق الوقت وقصر المدة الكافية للحصول علــى المعلومــات الموثوقــة والمصنفة، كذلك التغيير السريع لعلاقات طرفي الازمة ، فان المحصلة النهائية هي حصول الاجهاد والاضطراب والقلق والتي تدفع بالنهاية الى قصور في الادراك وسوء التقدير وانحياز لموقف معين بدون التاكيد من مدى صحة هذا الانحياز.

والادراك عملــية معقدة، واهم العوامل المؤثرة فيه كما يرى " روبرت جيرفيز" هــو المنظومة العقائدية لصانع القرار والتجارب السابقة وكذلك تكرار الافعال المباشــرة والوثــيقة الصــلة بالقرار في العلاقات الدولية كالتاريخ الذي يصح اعتباره مقياسا لدراسة الموقف.

(ثانيا). التصــور ، يمــثل مجموعــة الافكار والمعلومات التي تحكم تصرف الانسان، وهــي الانطــباع الاول الذي يتولد لدى الفرد نتيجة حافز معين، وفي السياسة الخارجــية يستجيب صانع القرار لافكاره عن البيئة الخارجية ويتصرف على ذلــك الاســاس. وتجــدر الاشــارة هنا الى ان اهم مايؤثر على التصور هو المعلومات وتدفقها بما يشبه وسائل تصل الى الانسان عن طريق حواسه فتؤثر فــي التصــور واحــيانا تحدث تغييرا جذريا فيه. وقد وصف " فرانكل" صانع القــرار علــى راس قمة الهرم بانه بعيدا عن المعلومات التفصيلية التي تصف البيــئة الخارجية، وانه اسير المستشارين والاجراءات البيروقراطية، فمثلا من 1300 برقــية تصــل يومــيا الى البيت الابيض، تصل (20) برقية فقط الى الرئيس الامريكي أي 2% منها.

(ثالثا). الــتقويم ، ان تقويم صانع القرار للمعلومات من حيث جودتها او ردائتها يكون لديه فكرة عن ذلك التصور، وهذا يعرف بـــ (تقويم التصور) ، فتصور صانع القرار السياسي لدولة معينة من حيث حجمها ومواردها وسكانها وايديولوجيتها

يخـــتلف عـــن الـــتقويم لدور هذه الدولة هل هي صديقة ام عدوة ذلك ان هيكل المعلومـــات لتصـــورات الانســـان وصـــانع القرار السياسي لايتالف من تلك التصـــورات فحسب بل من حيث تقويمها ايضا، وتدخل في هذا التقويم الرموز التـــي تعـــبر عـــن تصور الانسان لما يعتبره مثاليا، فقد تلعب القيم الاجتماعية الســـائدة فـــي مجـــتمع صانع القرار دورا عاطفيا في التاثير في كيفية ادراكه ســـلوك الاخرين وبالتالي يستمد شرعية سلوكه منها، وتمثل لديه معيارا لتقويم سلوك الاخرين. وهكذا نلاحظ ان القيم هي نتاج تفاعل اجتماعي يكتسبها الفرد مـــن خـــلال التنشـــئة الاجتماعية ويتعلم منها ان بعض الدوافع والاهداف هي افضـــل مـــن غيرها ، وعندما يصبح صانع القرار متاثرا بذلك وبالتالي يفسر المواقـــف التـــي تواجهـــه بالشـــكل الذي لايعارض ماتعلمه وان اختلفت البيئة الواقعـــية للموقف مع تلك القيم. وكلما كان صانع القرار يمتلك معلومات دقيقة حـــول مايواجهـــه كان اقرب الى فهم الموقف كما هو، وتلعب العوامل الذاتية دورا مهمـــا فـــي اعتماده او عدم اعتماده على المتغيرات المعرفية التي يتشكل بهـــا ادراكه وتصوره للموقف. وخلاصة الامر هي ان مسالة الاحاطة بالموقف تتطلب ثلاث مراحل مترابطة هي (الادارك، التصور ، التقييم) فالادراك يؤدي الـــى خلق صورة ذاتية عن طبيعة ومعنى المواقف السياسية الخارجية ، وهذه الصـــورة تســـتخدم لبـــناء اســـاس التقييم ومدى القدرة الذاتية للدول للرد على مطالـــب بيئـــتها الخارجـــية، أي انهـــا تستخدم لتقييم الموقف واستقراء النيات الحقـــيقة لا النيات المطلوبة لاطراف الصراع ومحصلة التقييم تؤثر اخيرا في نوعية التصرف اللاحق لصانع القرار.

هـــ. تحديد البديل :

بعد تحديد الهدف تبدأ عملية البحث عن المسالك والحلول (البدائل) التي تحققه، وعملـــية البحـــث هذه تكون غايتها التوصل الى افضل الحلول الممكنة التي يمكن الاخذ بـــاي منها لتحقيق الهدف، والبديل حل مقترح لمعضلة ما يحقق الغاية (الهدف) ويشترط فيه ان يكون قابلا للتنفيذ وباقل كلفة ممكنة.

ان عملية تحديد البدائل تعود اساسا الى صانع قرار الازمة الدولية وكفاءته في انجاز اهدافه السياسية باعتماده حسابات دقيقة ومسبقة، أي بكفاءة وعقلانية، والعقلانية هنا تعني اختيار السبل المناسبة لتحقيق اهدافه، وهناك نموذجان اكاديميان رئيسيان للسلوك العقلاني في عملية صنع القرار اولهما النموذج الاول ويقوم على افتراض ان صانع القرار في الازمة الدولية يسعى الى تحقيق هدفه بموضوعية وبشكل لايتاثر بمتغيرات ذاتية او مادية مختلفة، فهو اولا يذهب الى تحديد جميع البدائل المحتملة لتحقيق اهداف سلوكه اللاحق ومن ثم تثبيت المنفعة المتوقعة لكل من هذه البدائل بمعنى مدى قدرة احد البدائل على تحقيق اقصى فائدة ممكنة. اما النموذج الثاني الاداري فيقوم على افتراض ان صانع قرار الازمة يتصرف كتصرف الرجل الاداري بعقلانية لتقويم الايجابيات والسلبيات للبدائل ، الا انه يختار من بينها مايرضيه فقط أي الذي يحقق اهدافه باقل كلفة ممكنة . ويرى العديد من المختصين انه من الضروري تحديد خمس خطوات لاختيار البديل بصورة رشيدة هي:

(اولا). تحديد نوعية الغاية (الهدف) المطلوب انجازه.

(ثانيا). التفكير بكل البدائل المؤدية اليه.

(ثالثا). تقدير فرص النجاح المتوفرة لكل بديل على حدة عن طريق مقارنة احتمالات نجاح كل منها مع بعضها.

(رابعا). حساب مختلف التاثيرات الجانبية.

(خامسا). دراسة النتائج المحتملة للسلوك.

ويتوقف تحديد البدائل على قدرة صانعي القرار على الابتكار الذي يعتمد على استعدادهم الشخصي، والقدرة على العمل في ظل ظروف غير ملائمة، والقدرة على الحصول على اكبر قدر من المعلومات في اقصر وقت ممكن وتحليلها وتقييمها بشكل صحيح . وفي ظل منهج تحليل الحقائق يتم تحديد المزايا والعيوب المترتبة على كل من البدائل المطروحة بناء على البيانات المتوفرة بخصوص المتغيرات المختلفة، كما يكون للتجارب التاريخية التي مرت بها الدولة او التجارب التاريخية للدول الاخرى تاثير في تحديد هذه المزايا والعيوب.

وتتطلـــب مـــرحلة وضـــع البدائل من صانع القرار السياسي ان يدرس عوامل متعددة يلزم اخذها بالاعتبار من اهمها:

(اولا). حدة انغماس الدولة في الموقف او المشكلة (عظيم – متوسط – بسيط) .

(ثانيا). نوع العلاقة (حليف – محايد – عدو – تابع).

(ثالثا). مركز الدولة ودرجة قوتها (القوة الكامنة).

(رابعا). مدى تقبل او تحمل التداخل (واسع – متوسط – ضيق).

(خامســا). اتجاهــات الزعماء السياسيين (الرضا بالوضع الراهن – ومحاولة الحفاظ عليه بصفة اساسية – ضد الوضع الراهن بصفة اساسية).

و. مرحلة اتخاذ قرار الازمة الدولية :

تعد هذه المرحلة المتقدمة في مجمل عملية صنع القرار، وتبدأ من اللحظة التي تستلم فيها دولة ما حافزاً معينا من محيطها الخارجي وتستمر وصولا الى اتخاذ القرار، بمعــنى الاعــلان عــنه رسميا ومن ثم تنفيذه، فمرحلة اتخاذه تعني سلسلة متعاقبة من الخطــوات تكــون محصــلتها القــرار، وبهــذا يكون القرار احد اجزاء عملية سياسية مستمرة. وعملية اتخاذ القرار نفسها لاتعدو كونها عملية اختيار بديل من بين بديلين في الاقــل، ليشكل هذا البديل الاساس الذي يعتمده صانع القرار رسميا في وقت لاحق . الا ان هــذه العملــية تتصــف بالصــعوبة ومرد ذلك جملة عوامل مهمة من بينها عاملان اساسيان مترابطان :

اولهمــا : صــعوبة التنــبؤ الدقيق والمسبق بنوعية ردود افعال الدول الاخرى وبالتالي تحديد النتائج المترتبة على الانماط السلوكية المنوي اتباعها.

امــا ثانــيهما : فيرتــبط باحتمال الفشل الذي يسبب كارثة في اوقات الازمات الدولــية بســبب التغيير السريع لمواقف الاطراف المتورطة في الازمة ، وعدم القدرة علــى الســيطرة على الاحداث بسبب ضيق الوقت وقصر المدة الكافية للحصول على المعلومات الاكيدة والموثوق فيها.

وضــمن دراســة عملــية صــنع القرار ينبغي التمييز بين الانموذج التحليلي والانمــوذج المعرفــي لاتخاذ القرارات ، حيث لايحدد القرار في الانموذج الاول مسبقا

وتتم الدراسة لتقديم بدائل مختلفة يختار اكثرها رشدا، بينما يبدا الانموذج الثاني بتصور مسبق للقرار المطلوب الوصول اليه ويتم جمع المعلومات والتحليل والدراسة للتاكد من مدى صحة القرار ومدى صحة الاستنتاج . فالانموذج التحليلي يفترض ان صانع القرار محايد ازاء البدائل وانه قبل اتخاذ القرار يعمد الى البحث الشامل عن كل المعلومات المطلوبة لفهم الموقف، ثم البحث الشامل في كل البدائل المتصورة ، ثم اختيار البديل الذي يحقق اعظم المنافع طبقا لقيم معينة ، بينما في الانموذج المعرفي يكون البحث عن المعلومات مقصورا على تلك المعلومات التي تؤثر في امكانية تنفيذ القرار وتتمثل اسس وقواعد القرار فيما يأتي:

(اولا). القيم التي يتم بمقتضاها المفاضلة بين البدائل او المعايير التي يجب ان تتوفر في البديل المطلوب.

(ثانيا). توقع ردود الفعل للخصوم والتحسب لها وتهيئة الظروف القادرة على احباطها في الوقت المناسب.

(ثالثا). نشوء الحافز وادراك صانع القرار لهذا الحافز والحافز ظاهرة موضوعية . اما ادراك الحافز فهي عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار لهذا الحافز، ويقصد برؤية صانع القرار تصوره لتاثير الحافز على امكانية تحقيق اهدافه والفرص التي يخلقها الحافز لتحقيق الاهداف او عدم تحقيقها.

ان مايمكن استخلاصه من جملة ماتقدم هو ان عملية اتخاذ قرار الازمة الدولية تفرض على صانع القرار مراعاة مايلي:

أ. ان يتعامل مع افضل مايمكن الحصول عليه في ضوء المتغيرات المختلفة وليس على افضل ما يتمناه، أي ان تكون نظرته واقعية للموقف والاهداف التي يسعى اليها ولقدرته على المواجهة.

ب. ان يتعلم كيف يمارس اتخاذ القرار في ظروف الغياب والشك والتخمين والتنبؤ.

ج. ضـــرورة التضحية ببعض الاهداف احيانا ليس لعدم اهميتها بل لان تحقيقها قد يرتـــب اضــــرار اكبر من المكاسب المتوقعة او ان التضحية ببعض الاهداف مرحليا قد يؤدي الى خلق ظروف افضل لانجاز اهداف اخرى اكثر اهمية.

د. التدرج في استخدام الروادع والتدرج في انجاز الاهداف.

رابعا: ادارة الازمة الدولية

1. اهمية ادارة الازمة الدولية :

ان مصـــطلح ادارة الازمـــة فـــي الواقـــع قد صاحبه الغموض في استخداماته واعطـــي معانـــي متعددة في مدلولاته، ذلك ان الازمة غالبا، تدار من خلال المساومات التفاوضـــية المتكافئة حيث يتوافق الطرفان الى حل متوازن يرضي الطرفين، وبهذا يتم تجنـــب المجازفـــات، وهـــنا تفسر المساومات الاعتيادية القائمة على التوافق بان هدف الطرفين هو الحل المرضي القائم على التفاوض المصحوب بقدر من التنازل.

،بينما في المساومات غير المتكافئة غالبا يعمل احد طرفي الازمة على الضغط علـــى الطرف الاضعف لاجباره على تقديم تنازلات والاذعان الى الشروط التي تفرض عليه ، ففي هذه الحالة ان مايستخدم هو المساومة القسرية القائمة على تكتيك الاكراه.

هـــذا من ناحية ومن ناحية اخرى، فان ادارة الازمة تتغير من حالة الى اخرى ومـــن طـــرف الى اخر، ذلك ان تكتيك ادارة الازمة التي جوهرها سياسي يختلف نوعا عـــن تكتيك ادارة ازمة يقوم جوهرها على التهديد الاقتصادي، والامر مختلف تماما عن تكتـــيك ادارة ازمة جوهرها يقوم على التهديد العسكري. بمعنى ان ادارة الازمة تتغير مـــن حيث المستوى بتغير نوع وميدان الازمة ونوع ومستوى الخصم، كما تتغير بتغير الحـــالات والظـــروف الزمنية التي تمر بها الازمة المعينة، ان مرد هذه التغيرات يعود الـــى مســـلمة موضـــوعية مفادها ان سلوك ادارة الازمة يتغير بتغير المستوى العلمي والتكنولوجي المدني والعسكري للدول ، والذي يتغير بتغير المفاهيم السائدة والتطورات الحاصلة في البيئة الدولية [21].

تحتل الازمات الدولية موقعا ذا اهمية خاصة في العلاقات الدولية، ذلك لان الازمة الدولية يمكن النظر اليها من زاويتين رئيسيتين [22]:

الزاوية الاولى: وهي ان تعدد الازمات في البيئة الدولية هو دليل على الفوضى وعدم الانسجام بين الدول ، وهذه الفوضى تتعقد لان الازمات قد تكون المدخل الى الحروب.

الزاوية الثانية: وهي ان الدبلوماسية بانواعها المختلفة من وقائية وتوفيقية واكراهية ومدى فاعليتها في احتواء الازمات القائمة، ذلك ان اية ادارة ناجحة للازمة معناها السيطرة على الازمة واحتوائها بالدبلوماسية قبل ان تتحول الى مجابهة فعلية، أي استخدام القوة الفعلية (السلاح).

وانطلاقا من مدى اهميتها فقد ذهب بعض المختصين الى القول (ان الازمة الدولية هي السياسة الدولية في عالم مصغر) [23] ومن خلالها يمكن وبدرجة اكبر تفهم مايجري في محيط العلاقات الدولية من متغيرات وما يحصل في صنع السياسة الخارجية من تأثيرات.

وتثير الازمة الدولية احيانا، موضوعات غاية في الاهمية والحساسية في السياسة الدولية ، كترتيب القوة، القيم، السياسة ، المصالح، مستوى المخاطر، مواقف مراكز القوى، درجة التحولات في ميزان القوى، التهديدات الامنية المحتملة، الامن الدولي، الاستقرار او عدمه ، ان الامر المثير للاهتمام هو ان هذه الموضوعات تبدو اثناء الازمة وكانها مجموعة مركبة من تحركات واجراءات مرتبطة مع بعضها ومتمركزة بشكل حاد حول قضية واحدة مشخصة تشخيصا جيداً ، والازمة الدولية بهذا المعنى تهئ ميداناً لجذب المحللين الاستراتيجيين والمختصين الى ساحتها وتعين على التشخيص الدقيق لمقدار حكمة وشجاعة ودهاء صناع القرار ورجال الدولة ، خاصة الذين تعتمد سمعتهم على شق طريقهم عبر تعقيدات ومخاطر دبلوماسية الازمات، وان مايضفي على الازمة الدولية اهمية خاصة في البيئة الدولية ايضا هو ان أي تقييم لدور القوة العسكرية في النظام الدولي المعاصر ينبغي ان يأخذ بالاعتبار الدور الذي تلعبه الدبلوماسية القسرية القائمة على الاكراه في حل تلك الازمات [24].

وفضـــلا عـــن ذلك فان دراسة سلوك الفاعلين الدوليين المتورطين في ازمات دولية، يكشف للمحللين الاستراتيجيين والباحثين المختصين والدارسين، مدى ثقل وتأثير بعـــض الـــنظريات المجـــردة الخاصة بالمساومة التفاوضية، كما تكشف سلبية وايجابية الخيارات التي اعتمدها صناع القرار ومستوى ادائهم خلال الازمة ونوع الضغوط التي يواجهونهـــا والعوامل الداخلية والخارجية ذات المساس المباشر في جو الازمة من حيث التصـــعيد في الحدة والوعود والنتائج الخطيرة الناجمة عن التحركات والمواقف الخاطئة والحسابات المغلوطة.

2. فريق ادارة الازمة :

يتضـــح مـــن عملية ادارة الازمة ان الصيغة التنظيمية تأخذ طبيعة اخرى غير تلك التي تألفها الحكومة عند معالجتها للقضايا الاعتيادية. فالازمة هي في الحقيقة حدث يكمـــن فيه عنصر المباغتة او المفاجأة. وهي في هذه الحالة تقتضي معالجة ترتقي الى مستوى ودرجة الصدمة التي تحدثها المباغتة بالولوج الى الازمة ، اذ ان الاعتماد على اســـاليب تنظيمـــية تقلـــيدية لايمكن ان يستوعب الازمة، ومن ثم يقوم بالرد على افعال الخصـــوم، ذلك ان ادارة الازمة تستدعي الرد السريع وهذا ماقد لايتوفر عبر الاساليب والقـــنوات الاعتـــيادية ، وكلما كانت الازمة من الجدية والتصعيد والخطورة بمكان فان اشـــراك مســـتويات اداريـــة دنيا قد لايخدم عملية احتوائها بصورة جادة. وعندما تناط عملـــية ادارة الازمـــة فـــي فـــريق صـــغير فان عملية صنع قرار الازمة ستأخذ طابع المركزية والتخصص. اذ يصبح الانشغال منصب على قضية الازمة دون سواها.

ومن سمات هذه الفرق المصغرة انها مؤلفة من اشخاص كفوئين ويعول عليهم ولهـــم الاســـتعداد للعمـــل كفـــريق منـــتظم ، مهما كانت الظروف والتعقيدات المحيطة بالازمة، وغالبا هم اناس لهم خبرة في ادراة الفعاليات ولهم قابلية الافصاح والاستبصار والتوضيح [25].

لقـــد اشرت الدراسات التاريخية والوثائقية والسلوكية ان صيغة الفريق المصغر المعـــتمدة في ادارة الازمة الدولية كفيلة بان تفضي الى نتائج ذات شأن كبير في عملية

ادارة الازمـــة، اذ ان هذا الفريق المصغر يحرص على البحث عن بدائل وخيارات كي يخـــتار مـــاهو اصـــلح لاحـــتواء الازمة، ولا جدال ان هذا الفريق يمكن ان يمتلك من الـــتخويل مايعيـــنه علـــى تخطي الاجراءات التقليدية التي تتبع في الظروف الاعتيادية لادامـــة العلاقـــة بيـــن اطـــراف الازمة، ولكي تكون لهذا الفريق حرية حركة واسعة وســـيطرة محكمة على الازمة ومرونة في التعامل مع تطوراتها واتجاهاتها ينبغي تأمين معلومـــات وافـــرة وموثوقـــة تسند خياراته وتسهم في اختيار ارجحها في كافة مراحل الازمة وتقلل من احتمالات الخطأ او تعرض فريق الازمة للتضليل او المباغتة.

ان صـــغر عـــدد الفـــريق المكلـــف بادارة الازمة يعين كما اسلفنا على صنع قرارات فاعلة في وقت قصير، بيد ان اعضاءه يمكن ان يكونوا عرضة للاجهاد، بسبب تعـــدد الازمـــات وتوافـــر المعلومـــات وضغط الوقت والرأي العام ومستوى الازمات وماتعكســـه مـــن اعـــباء كثـــيرة منها مايتطلب التشاور، ومنها مايستدعي تدعيم فرص المســـاومة بوســـائل ضـــغط اضـــافية، ومـــنها مايتطلب استكمال المعلومات او بعض الموافقـــات التـــي يقتضي صلاحيات خارج مامتوفر لدى فريق الازمة... ولكن مع ذلك يتمـــتع اعضاء فريق الازمة بذهنيات حادة وبدرجة تحمل تعينهم على خلق اجواء نفسية تســـاند فـــي ادارة الازمـــات والاقتصـــاد في الوقت واستثماره لاقصى مدى ممكن ... وتـــؤدي مـــداولات فـــريق العمل احيانا دورا مركبا في استهلاك المعلومات على وفق ســـياقات غـــير تقليدية وخلق قناعات مشتركة واتجاه قراري قائم على تضامن اعضاء الفـــريق، وهـــو مايقتضـــي التماسك بين اعضاء الفريق في ظروف الازمات وتقليص المنافسات والهدر في الجهد والوقت الى اضيق حدود.

3. اتجاهات ادارة الازمة الدولية:

لاشـــك ان تقدم تقنية التسليح في العصر الحديث قد رجح سيادة مفاهيم سياسية وفلسفات جديدة في ادارة الازمة تتمحور بشكل اساسي حول تجنب الدخول في حروب نوويـــة تلافـــيا للكـــوارث التي قد يجلبها سلاح العصر، وبمعنى اخر تحول الدول الى مفهـــوم الـــتهديد بـــالقوة بـــدلا مـــن اســـتخدامها، الامر الذي ادى الى ظهور مايعرف

بدبلوماسية الازمات ودبلوماسية الاكراه، مما افضى الى تحدد ادارة الازمة بسقف لايتجاوز التهديد بالقوة خاصة بالنسبة للازمات القائمة والمحتملة بين القوى الكبرى والعظمى، وان كان ذلك لم يمنع هذه القوى من فوضى حروب تقليدية، وباسلحة متقدمة تكنولوجيا. وقد برزت عدة اتجاهات فلسفية وتحليلية حول كيفية ادارة الازمة الدولية [26]:

الاتجاه الاول :

ويحمل فلسفة ومفهوم ادارة الازمة من خلال المعالجات والحلول السلمية التي تهدف اساسا الى منع اندلاع الحرب ويحلل هذا الاتجاه الازمة على النحو الاتي:

أ. انها حدث مرضي باثولوجي، يجب معالجته وانهائه بالسرعة الممكنه.

ب. ان فلسفة هذا الاتجاه تقوم على مبدأ السيطرة على الازمة بتجنب المخاطر الكبيرة قدر الامكان.

ج. المقياس الذي تستخدمه من اجل هذه السيطرة، هو هل ان الاطراف المتورطة في نزاع ادى الى قيام ازمة يمكن ان تقود الى حرب محتملة.

د. اذا كان كذلك ، فان المطلوب هو العمل على ايجاد بدائل اقل خطورة يمكن ان تؤدي بالاوضاع الى حالتها الطبيعية.

هـ. ان فحوى معالجة هذا الاتجاه للازمة تقوم على النظر اليها من زاويتها الشمولية جنبا الى جنب مع زاويتها او زواياها الجزئية التي تشكل كلا متكاملا.

و. ان المعالجة لاتتم في نظرتها الشمولية على سلوكها وحدها وانما ايضا على سلوك الدول المخاصمة لها.

ز. ان النتيجة المراد الوصول اليها هي ان لكل خصم مصالحه، وان معالجة الموضوع يجب ان تأتي من التأكيد على المصالح المشتركة للجانبين ، اي التقريب بين ماهو مشترك والضغط على المصلحة الذاتية وتكيفها الى الحد الذي يمكن من خلاله رؤية المصلحة الذاتية للطرف الخصم في محاولة لايجاد الجسر المشترك بين اطراف الازمة.

الاتجاه الثاني :

وتقوم فلسفته في ادارة الازمة على رؤية مناقضة لفلسفة الاتجاه الاول ، ويحلل هذا الاتجاه الازمة على النحو التالي:

أ. تتم معالجة الازمة ليس من زاوية انها حالة مرضية يجب معالجتها، وانما هي حالة نزاع بين دولتين محددتين.

ب. ان الازمة فرصة يجب استغلالها بالضغط على الخصم من اجل الحصول على تنازلات منه.

ج. ان اسلوب الفوز يقوم على التنافس بالضغط الذي يجري من خلاله محاولات التلاعب والتأثير على سلوك الخصم بالاتجاهات المرغوبة.

د. السؤال المركزي بحسب هذا الاتجاه هو هل ان هذه المحاولات سوف تؤدي بالخصم الى الاستسلام؟ وليس هل ان مايدور من افعال سيجعل الحرب محتملة.

هـ. ان ركوب المخاطر لامانع من ارتياده طالما انه يحقق النتائج المطلوبة.

و. ان الادارة الناجحة للازمة هي تلك التي تعمل من اجل الحصول على اكبر تنازلات من الخصم امام نسبة اكبر من الخسائر للخصم.

ز. ان فلسفة هذه الاتجاه متأثرة بنظرية المباريات التي تقوم على الفرص لتحقيق الارباح لطرف والخسارة لطرف مقابل بمعنى ليس هناك مصالح مشتركة، وانما مصالح ذاتية مطلقة.

ح. ان ادارة الازمة تتمثل بانها الفن الذي يضمن سمو ارادة احد الاطراف في صراع المصالح.

ان تحليل هذين الاتجاهين وماينطويان عليه من فلسفة، ينبغي التوقف عندها واستخلاص نتيجة مفادها انه اذا كان الغرض السيطرة على الازمة دون أي تضحية فهذا امر غير ممكن ، أي ان المعالجات الاكراهية يمكن ان تقود الى ازمات مفتوحة او محتملة ، مما يتطلب الحذر والتحسب أي استمرار العيش في جو الازمة، لذا فان الامر يقتضي الجمع والموازنة بين الاتجاهين لان ذلك اقرب الى طبيعة الازمة التي هي ذات

طبـــيعة مـــزدوجة فـــي جوهرها، وهذه الطبيعة المزدوجة او الثنائية تتمثل في جانبين الاول هـــو الغرض الاساسي ، وهو تحقيق الاهداف التي يرغب كل طرف فيها تحقيقه، والثاني وهو الخطر المشترك الذي ينبغي ان يمثل الاولوية في حسابات اطراف الازمة لتجنب وقوع مالايحمد عقباه.

4. السيطرة على الازمة الدولية:

لقد توضح لدينا بان المخاطر المصاحبة للازمة كثيرة ولاتخلو من المفاجآت ، وقـــد تكـــون المخاطر والتعقيدات سابقة على اندلاع الازمة وقد تكون مترشحة عن جو الازمـــة سواء بصورة مباشرة ام غير مقصودة او نتيجة لمظاهر الشك وعدم اليقين، او بسبب قصور في ادراك الموقف يفضي الى قصور في ادارة الازمة وفي عمليات صنع السياسة والقرار.

ولاجل السيطرة على الموقف دون مستوى التصعيد الى حافة الهاوية، ينبغي :

أ. تفعـــيل دبلوماســـية الازمـــة على وفق أسس ومعايير تضمن التأكد من التزام الاطـــراف بقواعد اللعبة، والامر بهذه الحالة يستدعي تحلي فرق ادارة الازمة وعلـــى كـــلا طرفـــيها بقدر وافر من المرونة والكياسة والشفافية القائمة على العقلانـــية والترشـــيد مـــن ناحية ، وحماية القيم والمصالح الوطنية من ناحية اخرى، على الرغم من تباين الاتجاهات وربما الثقافات والمصالح.

ب. ادراك حقيقة مفادها ان السعي الجانح وراء مكاسب كثيرة سوف يقابله خسران كبـــير. لذا فعلى المعنيين بادارة الازمة ان لاينشدوا من وراء خوضها مكاسب كبـــيرة جـــدا، وذلك لان الامر سيتبدى في عين الاخر خسارة لاطاقة له على تحملهـــا لـــثقلها ، أي ان الازمـــة يجب ان لاتأخذ صيغة لعبة تكون محصلتها صفرا، وتتم لصالح احد الخصمين فقط دون الاخر [27].

ج. ادامـــة الاتصـــالات عبر قنوات امينة ومسيطر عليها ، لضمان حمل الرسائل والاشـــارات والمواقـــف والنوايا الى الخصم، ولمعالجة الاشكاليات والتعقيدات المحـــتملة التي قد يفضي اليها حدوث سوء فهم او خطأ في التفسير او التقدير.

وللتغلب على جانب من الشك وعدم اليقين المحتمل بروزه بشأن نوايا الخصم او دقة قناة الاتصال، يجب تنشيط قناة بديلة تستخدم عند الضرورة، وتوظف لاغراض التدقيق والتحقق من مصداقية القناة الرئيسية المستخدمة.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان مصلحة الاطراف المعنية بادارة الازمة تقتضي الاتي:

(اولا). ان لايقطعوا اتصالاتهم.

(ثانيا). ان يعتمدوا وضوح الهدف والموقف لكي لايكون أي طرف اسير للخطأ وعدم التأكد، ويبني ردود افعاله سواء نحو التصعيد او التهدئة على مواقف غير واضحة او مفهومة.

(ثالثا). عندما لايعمدوا الى الاتصالات والحوار بلغة اعتيادية واضحة، ويستعيضوا عن ذلك بالاشارات والايحاءات والايماءات فان ذلك يستدعي درجة من الحذر وان يكون في الموقف والزمان الصحيحين، وخاصة عندما يكون البعد العسكري طاغيا على جو الازمة.

د. الاستطلاع السلوكي لجو وبيئة الازمات عموما يفضي الى خلاصة مفادها ان الازمة قد تنتهي الى مجابهة او حل توفيقي او عودة الموقف الى وضعه السابق. ونظرا لان المجابهة ليست من مقاصد ادارة الازمة في الاساس وانما هي خطر ملازم لها او قد يترشح عنها، فان الغايتين الاخيرتين تمثلان مقصد الازمة. وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة الى ان الحل التوفيقي يتطلب تعديل في موقف احد الطرفين، ولما كان غرض كل طرف ان يظهر عزمه وتمسكه بمصالحه، فان البديل الى المجابهة هو اتاحة الفرص امام الاخر كي يراجع موقفه، بمعنى ان المعنيين بادارة الازمة مطالبون بان لايقطعوا خطوط الرجعة على الخصم. اذ ليس من الحكمة ترك الخصم ليجد نفسه بسبب افعال الطرف الاخر لايستطيع الخروج من الازمة الا اذا قام برد فعل كبير، او التراجع التام بصيغة الاستسلام، ان الخيار الاخير غالبا لايطاق ، لذلك يفضل الاخذ باسلوب

رد الفعــل الكبــير، أي تصعيد الازمة الى حافة الهاوية .. لذلك يفضل الابقاء على مخارج كخطوط رجعة [28].

هـ. تقتضــي الحكمة لضرورات السيطرة على ازمة محلية عدم البحث عن حل لها او تهدئــتها او تقلــيص ضــواغطها بفتح جبهات اخرى عن قصد ، بل ينبغي الــتعامل معهــا باجــراءات محلية، ومن شروط ادارة الازمة وفي اطار هدف السيطرة عليها، ان لاتكون ردود الفعل عند المواجهة ذات طابع يفوق من حيث الهدف والوسيلة والبيئة الاقليمية ماهو حاصل. وذلك ان تدويل الازمة يمكن ان يعقد المساومة والاستعداد للتنازل او التوفيق، كما يجب ان لايبحث عن موازنة في الازمة بازمة على صعيد توازن استراتيجي.

و. فــرق ادارة الازمــة حــري بهــا اثناء الازمات المتفاقمة ان تكون لها رقابة وسيطرة على ميدان العمليات العسكرية، كي لايحدث أي انفلات يقود بالنتيجة الى تصعيد الموقف المتأزم.

لقد اصبحت الازمات سمة ملازمة للنظام الدولي وهو ماحتم دراستها اكاديميا، والتدريــب علــى ادارتهــا ومعرفة الياتها وفرص السيطرة عليها ... ولاجدال في ان الازمات في ظل عالم يحفل بانتشار الاسلحة النووية والقدرات التسليحية والتقنية لمعظم الــدول، تنطوي على خطورة كبيرة على الامن والاستقرار الدوليين سواء على البيئات الاقليمــية او البيــئة الدولــية .. وهذا الامر يقتضي وبشكل ملح تحسين اساليب ادارة الازمــة علــى وفــق قاعدة ومقتضى احكام السيطرة عليها... وانطلاقا من فرضية ان المواجهــة تــبقى احتمالا واردا وملازما للازمة، وان هذا الاحتمال يكون مدعاة لتوجه فــرق ادارة الازمــات نحــو البحث عن مخارج تدفع بالازمة بعيداً عن جادة التصعيد باتجاه حافة الهاوية.

هوامش الفصل الرابع عشر

(1) Coral Bell, Crisis Diplomacy in Lurance Martim, Ed., Strategic Thought in the Nuclear Age, 1979, P.P. 157-160.

(2) Oran Young , The Intermediaries, 1967, P.10.

(3) د. كــاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد ، شركة اياد للطباعة، 1988)، ص 214.

(4) Charles F.Hermann, Crisis in Foreign Policy ,(New York, 1988), P.28.

(5) Michael Brecher. Towards a Theory of Jntemational Crisis Behavior in (Jntemational Studies Quorterly, No.21, 1979).

(6) Hermann Kahn, Anthony Wiener, Crisis and Arms Control, 1962.

(7) د . كاظم هاشم نعمه ، المصدر السابق، ص ص 214-215.

(8) د. فاضــل زكي محمد ، الازمة الدولية بين التصعيد والتعضيد، (مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد ، 1984)، ص 274.

(9) د. نادية شكارة ، اتخاذ القرار في الازمة الدولية ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 1996)، ص12.

(10) David V.Edwards , International Political Analysis, 1964, P.10.

(11) Charles A.McClelland , The Acute International Politics, (World Politics, No. 41, 1961) , P.P.340-347.

(12) انظر: Hermann Kahn, Anthony Wiener , Op.cit .

وكذلك :

Harlman Cleveland , Grisis Diplomacy, (Foreign Affairs , No.41 , 1963), P.56

(13) د. فاضل زكي محمد ، المصدر السابق ، ص 276.

(14) المصدر نفسه ، ص 278.

(15) John Lowenhardt , Dicision Making in Soviet Politics, The (Macmillan Press, London, 1981), P.7.

(16) P.Hlevin, On Decision and Decision Making In (Public, Administration Journal , Spring, 1972), P.27.

(17) Lucien Sphes, Critique de Decision, P.E.N.S., 1981, P.13.

(18) Horace , Acomprehensive Psychologicoal and Psycho Analytical Terms, (Longman : Dictionary . Co INC, 1985) , P.139.

(19) Good C.V., Dictionary of Education , (N.Y.MoGraw-Hill, 1973), P. 167.

(20) Warren , Dictionary of Psychology , (Boston , Houghtion Mifflin, 1964), P.69.

(21) د. فاضل زكي محمد ، استراتيجية ادارة الازمة، (مجلة العلوم السياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1999)، ص ص 6-7.

(22) المصدر نفسه ، ص 4.

(23) Glen Suyder, Crisis Management, in Charles F.Hermann, International Crisis, (The Free Press, New York, 1972), P.217.

(24) د. فاضل زكي محمد ، المصدر السابق ، ص 5.

(25) د. كاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق، ص 222.

(26) د. فاضل زكي محمد ، المصدر السابق ، ص ص 8-10.

(27) د. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص 229.

(28) المصدر نفسه ، ص 230.

المراجع

اولا: باللغة العربية

1- الكتب :

- ابراهـيم ، د. سـعد الدين ، منسقا واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت، م.د.و.ع، 1988) .
- ابـو شـيخة، د. نـادر احمـد ، اصول التفاوض، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997).
- ابـو هـيف ، د. علـي صادق ، القانون الدبلوماسي والقنصلي ، (الاسكندرية ، 1987).
- ابو هيف ، د. علي صادق ، القانون الدولي العام، (الاسكندرية، 1975).
- اسـماعيل ، د. محمـود ، المدخل الى العلوم السياسية ، (الكويت، مكتبة الفلاح، 1986).
- الاسـود ، د. صـادق ، علـم الاجـتماع السياسي ، اسسه وابعاده، بغداد ، (دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991) .
- بـدر، د. احمد ، الرأي العام ، طبيعته وتكوينه وقياسه، (القاهرة ، مكتبة غريب ، 1977).
- بدوي ، د. ثروت، النظم السياسية، ج1، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1964).
- بـدوي ، د. محمد طه ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، (بيروت، دار النهضة الحديثة، 1972).
- البسـتاني ، د. باسـل (محـررا) النظام الدولي الجديد ، اراء ومواقف، مجموعة مؤلفين ، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1992).
- بركات، د. نظام ، د.عثمان الرواف، د.محمد الحلوة ، مبادئ علم السياسة(عمان، دار الكرمل، 1984).
- بـرو ، سيرج ، فيليب برتون ، ثورة الاتصال ، ترجمة هالة عبدالرؤوف مراد ، (القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1993).

- بيرنـــيز ، ادوارد م. ، الـــنظريات السياسية في العالم المعاصر، ط2، ترجمة د. عبدالكريم احمد ، (بيروت، دار الاداب ، 1988).
- الجـــرف ، د.طعيمة ، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964).
- الجمـــل ، د. يحـــيى ، الانظمـــة السياســـية المعاصرة ، (بيروت ، دار النهضة العربية، 1969).
- حـــرب ، د. اســـامة الغزالي ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، 117 (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1987).
- درويـــش ، د. ابراهـــيم ، الدولـــة نظريـــتها وتنظـــيمها ، دراسة فلسفية تحليلية، (القاهرة، المطبعة العالمية، 1969).
- دوفابـــر ، جـــاك دونديو ، الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، (بيروت، مكتب الفكر الجامعي، منشورات عويدات، 1970).
- دورتـــي ، جـــيمس ، روبـــرت باســـتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولـــية، تـــرجمة د.ولـــيد عبد الحي ، (الكويت ، كاظمة للنشر والتوزيع، ط1، 1985) .
- الرمضـــاني ، د. مـــازن اسماعيل ، السياسة الخارجية – دراسة نظرية، (بغداد ، مطبعة دارالحكمة، 1991) .
- ريـــنوفان ، بيير ، جان باتيست دروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ط1، ترجمة فايز كرم نقش ،(بيروت ، منشورات عويدات ، 1967).
- ســـبيرو ، جون ادلمان ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، (عمان ، الشركة المركزية المتحدة ، 1987) .
- سرحان ، د. عبدالعزيز محمد ، (القانون الدولي العام ، القاهرة ، 1969).
- ســـعيد ، د. عبدالمـــنعم ، مـــابعد الحـــرب الباردة ، النظام الدولي بين الفوضى والاســـتقرار، كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية، (عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1994).

- سعيد ، د. محمد السيد ، المتغيرات السياسية الدولية واثرها على الوطن العربي، (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991).
- سلطان ، د. حامد ، اصول القانون الدولي العام، ط1، القاهرة ، 1955.
- الشاوي ، د. هشام ، مقدمة في علم السياسة ، (بغداد ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1982).
- شوفنمان ، جان بيير ، انا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع العطية، (عمان، دار الكرمل، 1992) .
- شلبي، السعيد السيد ، خصائص واستراتيجيات التفاوض، (القاهرة، مركز ابروماك، 1980).
- شكارة ، د. نادية ، اتخاذ القرار في الازمة الدولية ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 1996).
- شهاب ، د. مفيد ، المنظمات الدولية، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 1978).
- الشرقاوي ، د. سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 1982).
- العاني ، د. حسان شفيق ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، (بغداد، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1986).
- عبدالله ، د. عبدالغني بسيوني ، النظم السياسية – اسس التنظيم السياسي، (القاهرة، الدار الجامعية، 1985).
- العطية ، د.عصام ، القانون الدولي العام، ط5، (بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1993).
- العكرة ، د. ادونيس ، من الدبلوماسية الى الاستراتيجية، (بيروت ، دار الطليعة، 1981).
- العويني ، د. محمد علي ، اصول العلوم السياسية ، (القاهرة ، عالم الكتب، 1981).
- غالي ، د. بطرس ، محمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة، ط7، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية الحديثة، 1984).

- الغنيمـــي ، د. محمـــد طلعـــت ، الاحكام العامة في قانون الامم ، قانون السلام، (الاسكندرية، 1970).
- ف – افانـــا ســـيف، اســس الفلسفة الماركسية ، ط2، ترجمة عبدالرزاق الصافي (بيروت، دار الفارابي).
- فـــريدمان ، ولفغانغ ، تطور القانون الدولي ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين، (بيروت، دار الافاق الجديدة، 1964) .
- فهمـــي ، د. عـــبدالقادر محمـــد ، النظام السياسي الدولي، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1995).
- فـــودة ، د. عـــز الديـــن ، النظم الدبلوماسية، الكتاب الاول في تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها ، (دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1961).
- فوكويامـــا ، فرنســيس ، نهايـــة التاريخ والرجل الاخير، ترجمة وتعليق حسين الشيخ، ط1، (بيروت ، مكتبة دار العلوم العربية، 1993).
- فـــوق العـــادة ، د.سموحي ، الدبلوماسية الحديثة، (دمشق ، دار اليقضة العربية، 1973).
- قـــربان ، د. ملحـــم ، قضـــايا الفكر السياسي – القوة – ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983م).
- القطيفي ، د.عبدالحسين ، القانون الدولي العام ، ج1، (بغداد ، 1970).
- كلاوزفيـــتز ، فـــون ، الوجيز في الحرب، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974).
- كيســـنجر ، د. هـــنري ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل البديري، (عمان ، الدار الاهلية للتوزيع والنشر، 1995).
- كيـــندي ، بـــول ، الاســـتعداد للقـــرن الواحد والعشرين، ترجمة مجدي نصيف، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994).
- كولار ، دانيال ، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر ، (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980).

- لبيــب ، أ. ســعد ، عالمــية الاتصــالات والوطن العربي، كتاب الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، القاهرة ، 1991.
- لــيرتش ، تشارلس او ، الحرب الباردة ومابعدها ، ترجمة د. فاضل زكي محمد، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1975).
- لينين ، الدولة ، موسكو ، دار التقدم، 1967 .
- لينين ، الدولة والثورة ، موسكو، دار التقدم، 1970.
- لــيلة ، د. محمــد كامل ، النظم السياسية – الدولة والحكومة (القاهرة، دار الفكر العربي، 1971).
- مــاندل ، ارنست ، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف، ترجمة بولا الخوري، (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1991).
- متولــي ، د. عبدالحمــيد ، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ط4، (القاهرة، دار المعارف، 1966).
- محمــد ، د.ثامر كامل ، دراسة في الامن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقية، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1985).
- محمــد ، د. ثامر كامل ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، (عمان ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 2000) .
- محمــد ، د. ثامــر كامل ، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المفاوضات، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000).
- محمــد ، د. ثامــر كــامل ، الــنظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004).
- محمــد ، د. محمــد علــي ، د. علــي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت، دار النهضة العربية، 1985) .
- مقلــد ، د. اســماعيل صــبري ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط4، (الكويت ، ذات السلاسل ، 1987)
- مقلــد ، د. اسماعيل صبري ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الاساسية ، (بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية، 1979).

- مقلــد ، د.اســماعيل صبري ، نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، 1987).
- مكــنمارا ، روبــرت ، جوهــر الامن ، ترجمة يونس شاهين، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970).
- المنوفــي ، د. كمــال ، اصــول النظم السياسية المقارنة، ط1، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987).
- موركنــثاو ، هــانس جي ، السياسة بين الامم، ترجمة خيري حماد ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 1964).
- مــيرل ، مارســيل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د.حسن نافعة، (دار المستقبل العربي ، بيروت ، 1986).
- نافعــه ، د. حســن ، الاولويــات الدولية المتغيرة والوطن العربي، كتاب الوطن العربــي والمتغــيرات الدولــية، مجموعــة باحثيــن ، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991).
- نصــر ، د. محمــد عــبدالمعز ، في النظريات والنظم السياسية ، (بيروت، دار النهضة العربية، 1972).
- نعمــة ، د. كــاظم هاشم ، العلاقات الدولية، (بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1979).
- نعمــة ، د. كاظم هاشم ، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد ، شركة اياد للطباعة، 1988) .
- نيكســون ، ريتشارد ، الفرصة السانحة ، ترجمة احمد صدقي مراد ، (القاهرة ، دار الهلال ، 1992).
- هوريــو ، اندريــه ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ج1، ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبدالحسن سعد ، (بيروت ، الدار الاهلية ، 1977).
- هدية، د. عبدالله، مدخل الانظمة السياسية ، (الكويت ، مكتبة ام القرى، 1984).
- هويــدي ، اميــن ، الامــن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، (بيروت، دار الطليعة ، 1975).

2- الدوريات :

- ابراهيم ، د. حسنين توفيق ، الفكر العربي واشكالية النظام الدولي الجديد، (مجلة شؤون عربية، العدد 69 ، القاهرة ، 1992) .
- بادي ، برتراند ، نهاية الاقاليم – دراسة حول اللانظام الدولي وحول المنفعة الاجتماعية للاحترام ، نقلا عن عمر الشافعي ، (المستقبل العربي، العدد 222، بيروت ، م.د.و.ع ، 1996).
- بدران ، د. ودودة ، تخطيط السياسة الخارجية ، دراسة نظرية وتحليلية، (السياسة الدولية، العدد 69 ، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1982).
- توفيق ، د. سعد حقي ، اشكالية فهم النظام الدولي الجديد ، (مجلة العلوم السياسية، العدد 13 ، بغداد ، 1995).
- الجويلي ، د. عمرو ، العلاقات الدولية في عصر المعلومات ، (السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1996).
- الحديثي ، د. خليل اسماعيل ، النظام الدولي الجديد واصلاح الامم المتحدة، (مجلة العلوم السياسية، العدد 12 ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1994).
- حسن اغا ، د. الفت ، النظام الاعلامي الاوربي في عالم متغير، (السياسة الدولية ، العدد 109 ، القاهرة، مؤسسة الاهرام ،1992) .
- خضر ، د. محسن ، الهيمنة الاتصالية الفضائية وتحدياتها الثقافية ، (مجلة الدراسات الاعلامية ، العدد 77، القاهرة 1994).
- الرحماني ، الصغير ، النظام العالمي الجديد ، رؤية نقدية ، المجلة العربية للدراسات الدولية، (المعهد العربي للدراسات الدولية، ربيع صيف 1992).
- الرمضاني ، د. مازن اسماعيل ، مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الامن الخارجي، (الامن والجماهير ، السنة الثانية، العدد 4 تموز / يوليو 1981).
- زرنوقة ، د. صلاح سالم ، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، (السياسة الدولية، العدد 122، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1995).
- زيداني ، د. سعد ، الديمقراطية ، اللبرالية ، ومفهوم الدولة المحايدة، (المستقبل العربي، العدد 179، بيروت ، م.د.و.ع، 1994) .

- الصـــرايرة ، د. محمــد نجيــب ، الهيمنة الاتصالية – المفهوم والمظاهر ، (مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 18، العدد 2، الكويت 1990).
- عبدالله ، د. احمد ، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، (السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، مؤسسة الاهرام ، 1996).
- عــبدالله ، د. عــبدالخالق ، التبعــية والتبعــية الثقافية، مناقشة نظرية، (المستقبل العربي، العدد 83 ، بيروت ، م.د.و.ع، 1988).
- عبداللطــيف ، د. خير الدين ، بعض الاوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة، (السياسة الدولية ، العدد 117، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994) .
- العربــي ، د.نبيل ، الامم المتحدة والنظام العالمي الجديد، (السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994م).
- علــوي ، د. ياســر ، التكنولوجــيا فــي الخطــاب التنموي العربي المعاصر ، (السياسة الدولية ، العدد 123، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1996) .
- غالــي ، د.بطرس ، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، (السياسة الدولية، العدد111، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994).
- فــتال ، د. انطــوان ، اســتحالة تعريف القانون الدولي، (مجلة الشرق الادنى، دراسات في القانون، العدد 7، 1971).
- قــنان ، جمــال ، نظــام عالمــي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة، (المستقبل العربي، العدد 180، بيروت، م.د.و.ع، 1994).
- كــالو، دومنــيكو ، الــنظام الدولــي الجديد بين الهيمنة الامريكية وتهميش الامم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، (شؤون سياسية، العدد 2 ، مايس 1994).
- محمــد ، د. ثامر كامل ، ادارة القوة في النظام العالمي البديل ، (دراسات دولية، العدد 12، بغداد ، مركز الدراسات الدولية، نيسان / ابريل 2001).
- محمــد ، د. فاضــل زكي ، الازمة الدولية بين التصعيد والتعضيد، (مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد ، 1984).
- محمــد ، د. فاضل زكي ، استراتيجية ادارة الازمة، (مجلة العلوم السياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1999).

- المجـذوب ، د. اسـامة ، المتغـيرات الدولـية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، (السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، 1994) .
- المشـاط ، د. عبدالمـنعم ، الامـم المـتحدة ومفهوم الامن الجماعي ، (السياسة الدولية، العدد 84، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1984).
- المهذبـي ، د. مـيلود ، قـراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة ، النظام العالمي الجديـد والشـرعية الدولية، (المستقبل العربي، العدد 161 ، بيروت، م.د.و.ع، 1992) .
- الهرماسـي ، د. عبدالباقـي ، المجـتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية العربـية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت، م.د.و.ع ، 1992).
- هـلال ، د. علـي الدين ، الوحدة والامن القومي العربي ، (مجلة الفكر العربي، عدد 11-12، معهد الانماء العربي، اب - اغسطس / ايلول - سبتمبر، 1979).
- هـلال ، د. علـي الدين ، الامن القومي العربي ، دراسة في الاصول ، (شؤون عربية ، العدد 35 ، جامعة الدول العربية ، 1984).

ثانيا: باللغات الاجنبية

1- kooks :

- A.F.K.Organski, World Politics, (Alfred A.Knopt, New York, 1958).
- Andrew M.Scott, The Functioning of the International System (New York : The Macmillan Company, 1967).
- Alvin and Heid : Toffler , War and Anti War : Making Sense of Todays Global Chaos, (USA Little Brawin,1993).
- Arnold Wolffrs, The Actors in International Relation , in Theory and Practice of International Relation, Edited by , Fred A.Sonderma, (N.J. Prentice Hall Inc, 1979).
- Bernard Brode , War and Politics , (Macmillan ، N.Y., 1973).
- Charles A.McClelland , Theory and International System (New York: The Macmillan Company, 1968).
- Charles Calvo, Dictionnaire de Droit,International Public, et Prive Paris, 1885.
- Charles O.Lerche , Concepts of International Politics, (Printice Hall , Inc, N.J., 1969).
- Charles Schleicher , International Relation, Cooperation and Conflict, (Pretice Hall of Indis, Delhi, 1963).
- Coral Bell, Crisis Diplomacy in Lurance Martim, Ed., Strategic Thought in the Nuclear Age, 1979.
- Charles F.Hermann, Crisis in Foreign Policy , (New York, 1988).

- David Easton , Aframe Work for Political Analysis, (N.J: Prentice – Hall Inc., 1965).
- David V.Edwards , International Political Analysis, 1964.
- David Easton ، The Political System , N.y., 1953.
- David Easton, The Political System an Inquiry in to, the State of Political Seience, 2nd . Edition, (New York Alfred Aknopt , 1971).
- Edward H.Carr, The Twenty Years Crisis, (Macmillan and Co., limited ،London , 1942).
- Edwin H.Fedder, The Concept of Alliance , in D.S.Mclellan ed. The Theory and Practic, (Macmillan , 1970).
- E. Reves,The Anatomy of Peace, Harper and Raw,(New York, 1945).
- Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 11.
- Ernst B.Hass, The Balance of Power : Prescription , Concept or Propaganda, in : William Oslan and Fred Sondermann, eds., The Theory and Practice of International Relations, (Cliffs. New York, Prentice Hall , Inc., 1966).
- Ernest Satow, A Guide to Diplomatic Practice , Fourth Edition by Nevile Bland , (Longmans Green and Co.London, 1958).
- Ernest W.Gohlert, National Security Policy, Formation in Comparative Perspective In : Richard Merritt. Foreign Policy Analysis, (London : Lexigton Books, 1975).
- F.H.Hinsley , Power and the Pursuit of Peace, (Cambridge , Cambridge University Press, 1963).

- Fredrick H.Hartmann, The Relation of Nation , 4th . Edition (Macmillan, Publishing Co., Inc, New York, 1973).
- Frederick H.Hartmann, World in Crisis, (The Macmillan Company, 3rd. ed, 1967).
- Gabriel Almond and Sydney Verba , Civic Culture,. (Princeton University , Press 1, 1963).
- Gabriel Almond, Afunction al Approach to Comparative, Politics , in Gabriel Almond and James Coleman , eds Politics of the Developing Areas (N.J: Princeton University Press, 1960).
- G.A.Jacebsen and M.H.Lipman , Political Science, 2.nd Edition, Re. By William L.Shell. (New York, Barnes and Neble Books, 1979).
- George A.Lincolin , Intrnational Politics, (Macmillan, New York, 1954).
- Geoffrey Reeves , Gommunication and the Third World, (London , Rontledge , 1993).
- George Liska, Nations in Alliance, Baltimove, 1962.
- George Liska, Continuity and Change in International Systems, in , David Edwards, International Political Analysis, (Holt Rinehart and Winston Inc., New York, 1969).
- Glen Snyder , Crisis Management , in Charles F.Hermann, International Crisis, (The Free Press, New York , 1972).
- Good C.V., Dictionary of Education , (N.Y.MoGraw-Hill, 1973).

- Graham T. Allison, The Essence of Decision (Boston: Little Brown, 1971).
- Hans G .Morgenthau, Man US. Power Politics (New York Alfred A.Knopt, 1973).
- Harold Nicolson , The Diplomacy , 2nd . Edition, London, 1957.
- H.Bonfils : Manuel , droit, International Pablic, Paris, 1968.
- Harold Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society, Aframe Worke to Political Inquiry , (New Haven Com , Yale University Press, 1950).
- Harold Karan Jocobsen , William Zimmerman, The Shaping of Foreign Policy (New York : Atherion press, 1969).
- Harold Laski , Introduction to political Allen and Unwin, (Ltd, London, 1962).
- Henry A.Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy, (Council on Foreign Relations , Washington).
- Hermann Kahn, Anthony Wiener, Crisis and Arms Control, 1962.
- Horace , Acomprehensive Psychologicoal and Psycho Analytical Terms, (Longman : Dictionary . Co INC, 1985).
- Inis Claude ، Swords in to Plawsheres, (Random House, New York , 1958).
- Inis Claude , Power and International Relations, (Random House, New York , 1962).
- James Barber and Michael Smith , The Nature of Foreign Policy Areader, (Edinburgha : Holms Medougal, 1974).

- James N.Rosenau , Moral Fervor Systematic Analysis, and Scientific Consciousness of Foreign Policy, Research, in ideb , The Scientific Study of Foreign Policy , rev . enl ed. (London: Frances Pinter Publishers Ltd, 1980).
- Jean Baudillard , The Illusion of the End , (Cambidge Ploity Press, 1994).
- John Burton ، World Society , (Cambridage : Cambridge University Press, 1973).
- John G Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics, (Albany : State University of New York Press, 1984).
- John Lowenhardt , Dicision Making in Soviet Politics, (The Macmillan Press, London, 1981).
- John. L.S.Girling , American and Third World, 1st., (Published in Routledge and Kegan pal ltd, 1980).
- John Spanier , Games Nations Play, 6th edition, (Washington, D.C, Congressional, Quarterly, Ine., 1987).
- John Wiley , International Politics and Sons, (New York , 1962).
- Joseph Frankel , Contemporary International Theory and the Behaviour of States (London : Oxford University Press, 1973).
- J.Roland Pennok and David G .Smith . Political Science An Introduction (New York, The Macmillan , Co, 1964).
- Joseph Frankel , International Politics : Conflict and Harmony, (London: Benguon Book, 1976).

- Karl Deutsch, The Analysis of International Relation, 2nd. Edition, (U.S.A. Harvard University Prentice – Hall, Inc., 1978).
- Keith R.Legg and James F.Morrison , Politics and the International System : An introduction, (New York: Harper and Row Publishess, 1971).
- Kenneth G.Boulding, Conflict and Defense, Ageneral Theory , (New York, Harber Tourch Books, 1967).
- K.J.Holisti , International Politics , 2nd. Edition , (London, Prentice , International Inc. 1974).
- K.M.Panikcar , The Principles and Practice of Diplomacy , London , 1957.
- K.London , How Foreign Policy is Made , (Vannos Trade Company , New York , 1949).
- K.Strupp : Elements de droit , International Public, Paris, 1930.
- Leon Duguit : Traite de droit constitutionnel , Paris, 1921.
- Louis Delbez, Droit International Public, 3rd. Edition, Paris, 1964.
- Lucien Sphes, Critique de Decision, P.E.N.S., 1981.
- MacIvar and C.H Page , Society An Introductory Anslysis, (New York ، Rinohert, 1949).
- Mahendra Kumar, The Orentical Aspects of Intranational Politics, (Shivalal Agarwala and Company Sindeal , 1972).
- Mark E.Hep Worht , Geography of the Information Economy, (London , Belhaven , 1989).

- Mauric A.East , The International System Perspective and Foreign Policy, eds, Why Actions Act, (Beverly Hills, Sago publications, 1978).
- Maurice Duverger, Sociologie de la Politique, P.U.F, Paris.
- M.Duverger, Institutions Politiques at droit Constitutionnel (P.U.F Paris, 1956).
- Michael P.Sullivan, International Relation : Theories and Evidence (Englewood Cliffs, N.J.: Prentic-Hall, 1976).
- Michael Williams , Liboralism and Two Conceptions of the State in Donglas Maclean and Claudia Mills eds, Liporalism Reconisdered (New Jersey Rowman and Alanheld publisher 1983).
- Morton Kaplan , Some Problems of International Systems Research on the International Politics Systems ed. (By Naomi Rosenbaum, Prentice – Hall, 1970).
- Norman D.Palmer and Howard C.Perkins, Internationl Relation, 3rd , ed, (Boston : Houlition Mifflen Company,1969).
- Norman G.Padelford and George A.Lincoln, The Dynamic of International Relations, (London , The Macmillan Company, 1970).
- Ole R.Holsti , P.T.Hopmann, and J.D.Sullivan, Unity and Disintegration in International Alliances : Comporative Studies,(New York , 1973).
- Oran Young ، The Intermediaries, 1967.

- Otto Pick .And Jalin Gritchley , Collective Security, 2nd . Edition, (Macmillan , London , 1974).
- P.A.Reynolds , An Introduction to International Relations ، (Longman , London, 1971).
- Paul Bastid , Court de droit International Public, Paris, 1965.
- P.Fauchille : Traite de droit International Public, Paris , 1922.
- P.F.Druker , Past Capitalist Society (Oxford : Cloys Ltd., 1994).
- Pradier Fodere , Cours de droit diplomatique, 1, Paris , 1900.
- Raymond Polin, Modern Gevernment and Constitutionalism (Chioago, Nelson Hall 1979).
- Raymond Aron, On War , Norton , 1968.
- Rene- Jean Dupay, Le droit, International Law, Paris, 1966.
- Richard N.Rosecrance, International Relation, Peace or War , (New York , Hill Book Co., U.S.A., 1973).
- Richard C.Snyder , et al., Foreign Policy Decision Making . An Approach to the Study of International Politics (New York : The Free Press of Glence, 1963).
- Richard Stubbs and Geoffrey R.D.Under Hill (eds), Political Economy and the Changing Global Order , (London, Macmillan, 1994).
- Robert MacIver, The Modern State, (Oxford Univeraiy press, London, 1966).
- Robert Dahl, Who Governs , (yale University Press, 1963).

- Robert Osgood, Ideals and Self-Interest, in America's Foreign Relations, (The University of Chicago, Press,Chicago ,1953).
- Robert Dahl , Modern Political Analysis, (Englewood Cliffs, New Jersey , 1970).
- Robert O.Keohan and Joseph S. Nye , Power Interdependence, World Politics in Transmision , (Little Brown , 1977).
- Roger Carter, Information Technology , (London, Biddles Ltd, Gurd Ford and Kings Luynn, 1991).
- Roger Scruten , Dictionary of Political Thought , (London, Macmillan, 1982).
- Roy Macridis, The Search For Focus , in Roy Macridis and Bernerd Brown, eds. Comperative Politics, Notes and Reading (Illinois the Dorsey Press, 1972).
- R.Parnet and R.Muller , Global Reach , The Power of Multinational Corporations, (New York, 1974).
- Sidney B.Fay, Balance of Power Encyclopedia of Social (Macmillan, 1927).
- S.J.Brams , Game Theory and Politics, (The Free Press, New York, 1975).
- Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960).
- T.Mathisen , Methodology in the Study of International . Relations, (Macmillan, 1959).

- U.N.Doruments , General Assembly, Res . 1131-1965, and 2225-XX1-1966.
- Vernon Van Dyke , International Politics, and Edition, (Appleton century crofts, New York , 1966).
- Warren , Dictionary of Psychology , (Boston , Houghtion Mifflin, 1964).
- W.F.Ogburn , ed. Technology and International Relations, Chicago, 1949.
- Zbigniew Brezeziniski, Out of Control, (New York, 1993).

2- Artils and Documents:

- Charles A.McClelland , The Acute International Politics ، (World Politics, No. 41, 1961).
- Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justic, United Nation, New York.
- Christopher Green Wood, Is There Aright of Humanitarian Intervention ? (The World Today February, 1993).
- David Singer , International Influence, Aformal Model, the American Political, (Science Review ، Vol 51 , 1987).
- David Truman , The Implication of Political Behaviour Research in (Social Science Research Councial, Items December, 1951).
- D.Banerjee, A New World Order , Trends for the Future, (Strategic Analysis , VolX Vll. No.2 , May , 1994).
- The Economist , London , September , 5 , 1992.

- Fouad Ajami , The Symmoning, On the Clash of Civilization , (Foreign Affairs, September – October, 1993).
- Floyd Allport , Towards Ascience of Public Opinion, (Public Opinion Quarterly Vol.1, No. 1, P.23 Junuary , 1937).
- Harlman Cleveland , Grisis Diplomacy, (Foreign Affairs , No.41 , 1963).
- J.C.Harsanyi, Game Theory and the Analysis of International Conflict, (Australion Journal of Politics and History, Dec. 1965).
- K.P.Fabian , Some Aspects of the Cold War and of the Post –Cold War World , Asouthern Point of View , (Strategic Analysis, VolX Vll, No.4, July, 1994).
- Mariano Grondona, International Security and Human Rights , (International Security, Vol. No.1, Summer, 1978).
- Mar-rack Goulding, Humanitarian War, The New UN and Peace Keeping, (International Affairs, Vol 69. No.3, July, 1993).
- Max Singer , (International Herald Tribune, September , 2. 1993).
- Michael Brecher. Towards a Theory of Jntemational Crisis Behavior in (Jntemational Studies Quorferly, No.21, 1979).
- M.Pedler , Negotiation Skills (Jomal of Europen Industrial . Tranning , Vol, 1, P.t. No. 4 – No- 5 , 1977).
- O.N.Mehrotra, Clinton's Foreign Policy in New World . Entropy, (Strategic Analysis, VolXVI, No.3, June , 1994).

- P.Hlevin, On Decision and Decision Making In Public, (Administration Journal , Spring, 1972).
- P.M.H.Bell , War, Foreign Ploicy and Public Opinion, (The Journal of Strategic Studies, Vol. 5. No.3, Sept. 1982).
- Q.Wright , Changes in Conception of War, the Ajil, Vd.18, 1924.
- Rakesh Gupta, Interdependance and Security Among States in the 1990's, (Strategic Analysis , Vol.x Vll, No.1 , April , 1995).
- Robert Dahl , The Concept of Power Behaviour, (Science Reivew, Vol, 2, 1957).
- Robert Dahl , The Behavioural Approach in Political Science, In (American Political Science Review , V01. 55, December , 1961).
- Sammel P.Hantington, IF No Civilization, What ?, (Foreign Affairs, November – December, 1993).
- Sammel P. Hantington , The Clash of Civilization, (Foreign Affairs, Vol. 72 . No3 , Summer , 1993).
- Stanly Hoffmann , International Relation The Longy Road to Theory, (World Politics , April , 1959).
- Stephon D.Kraznor , Approaches to the State, Altornative Conception and Historical Dynamics, (Comparative Politics, Vol. No. 2 January, 1984).
- Sukhwant Singh Nannan, The Japanese American Relationship, (Strategic Analysis, Vol. 15, No.2, April – May , 1992).

- Summer Welles, Intervention and Interventions ،(Foreign Affairs, Vol, 26, 1947).
- Taward Warkable International System, (International Herald Tribune, November ,2, 1994).
- Ted Galen Carpennter , The New World Disorder ، (Foreign Policy , Fall. 1991).
- US.Department of State,Current Policy Document , No,. 1298.

العلاقات السياسية الدولية

واستراتيجية إدارة الأزمات




ISBN 9957-02-170-2

Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Aljubaiha
11941 Amman - Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص.ب ١٧٥٨ الجبيهة ١١٩٤١
عمان - الأردن

www.majdalawibooks.com
e-mail: customer@majdalawibooks.com